

١٣٠٣

فتح الفتح

أحمد

البحر

٢١٧٢
ف.ع

ف. ع. فتح الفتاح بشرح الايضاح ، تأليف ابن علان ،

محمد علي بن محمد - ١٠٥٧ هـ. بخط محمد بن
عبد الله المنصوري ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ هـ.

ج ١، ٢ (٢٢٧٩+٢٢٣٥ ق) ٢٣ س ٥ ر ٢٣×١٧ سم

نسخه جيدة ، في مجلدين خطها نسخ معتاد . ١٣٠٢

الاعلام ١٨٧: ٧ هدية المعارف ٢: ٢٨٣

١. العبادات ، الفقه الاسلامي و اصوله .

٢. المؤلفه به اسم الناسخ .

ج. تاريخ النسخ . د. شرح الايضاح للنووي .

١٥٩

الجزء الاول

هذا كتاب المسمي فتح الفتح
بشرح الايضاح للامام العلامة

محمد بن علي بن علا ن
الصد يقي الشافعي

تعالى له رحمة

ونفعنا به

وبعلومه

امين

م

٣/٢٣١
٢٢٩٨/١١٨

المكتبة العامة لجامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة - قسم المخطوطات
اسم الكتاب فيفتح الفتح بشرح الايضاح
اسم المؤلف محمد بن علي بن علا ن الصد يقي
تاريخ النسخ ١٤٧٩ هـ
عدد الاوراق ٢٣٥ ق (١٠٠) ٢٧٥
ملاحظات ٢١٧٢

ف . ع

بسم الله الرحمن الرحيم وسبح
 الحمد لله الذي منّ علي عباده في الوصول الي
 حبايا العلوم بالايضاح ومنح العلماء قدرا علي
 التعبير عن خفاياها بالرمز تارة واخرى بالافصاح
 وجعل في كل خلف منهم من يسير علي سبيل زواياه
 في طلبه والناس بزواياهم شبه باليهن كما انضح
 ذلك ولاح لتقوم الحجة ويدوم قوام الحجج
 فيحصل للفوائد كمال الانشراح. **احمد** علي فضله
 واشكره علي ما طل احسانه ووبله. **واسعد** ان
 لا اله الا الله وحده لا شريك له **واسعد** ان سيدنا
 محمدا عبده ورسوله خير نبي نياه **ورسول**
 ارسله صلي الله عليه وسلم وزاده شرفا وفضلا
 لديه. **وعلي** اله وصحبه وارثيه العلماء وحزبه
وبعد فيقول راجي رحمة مولاه **اللا** يد به
 في سر ونجواه. **المخلص** باقر صريح البخاري
 وختمه بحد كعبة الله محمد علي بن عبد الله
 الصدوق الشافعي خادما التفسير والحديث
 بالحرمين الكريمين لطف الله بهما وبالمسلمين
 امين هذا تعليق لطيف علي وجه شريف
 علي المنا سكر الكبير للامام العلامة العبد
 الغفاه شيخ الاسلام ووارث علوم سيد الانام
 عليه الصلاة والسلام ابي بكر يا حيي حيي
 الدين

الدين النوراني الشافعي محمد الله تعالى با
 لرحمة واغنى علي سحاب النعمة امين
 المسمى في الالسنه بايضاح المنا سكر سالك
 فيه الشا الله تعالى اعذب المسالك سالي
 في جمعه وتاليفه ووضع انا س اذ كيا من
 فضلاء المعروف بصبيا فاستخرت الله تعالى
 ونمقته وفي هذا العرفيم رقمته وان كنت
 عالما علما ضروريا بقصور باي في هذا الضاعه خفاي علي
 وليست من العلماء الذين كل منهم كرم في حياضه
 ولاقتنا صا ذره مذبا عه غير ان الله تعالى
 اذا الخطا عبدك الحقيق بطفه واسبع عليه
 سحائب لطفه الحق بالاعلين واصله الحب
 مراقب الغلبين ان العنايات اذا لاحظت
 الحقت النايمة بالقاعد فاسيل الله من فضله
 ان يحفظني من الخطا والخطا ويحيي طيني من
 الن يغي والزلزل ويجعل ما انا فيه وان كانت
 مشوبا بانواع النقص متشوها بالحزم
 والوقص معا فامن ذلك طالصاله سبحانه عز
 وجل انه ولي الاجابة ومنفضل بالاستجابة
 وسميته بفتح الفتح في شرح الايضاح وعلي
 الله اعتمد وبه استند **بسم الله الرحمن الرحيم**
 اي اولف والا سمر من السمو وهو القلوب



ثمان عشرة لغة جمعتها في قولي اسم سم سما سمات
وسمه • تلك ضد رفع سما فاعلمه • والله علم
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
والرحمن الرحيم صفات مشبهات من مصدر
رحم كعلم بعد نقله الي باب فعل كشراف او
تنزيله منزلة اللازم وبداءا لبسملة اقتدا
بالكتاب العزيز وعملا بحدوث كل امر ذكي
بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو
ابترائي مقطوع البركة ولما بدا الكتاب با
بسملة وجا في رواية لا يبدأ فيه بالحمد لله يداه
المهم بدا اضافيا فقال الحمد لله وهو لغة التثنية
او الوصف بالجميل والجملة خبرية لفظا وانشائية
معني وجئي بها اسمية ايما الي يثبت ذلك
له سبحانه وتعالى وعلق الحمد باسم الذات
الي استحقاقه له بالذات اذ تعليل الحكم بالمشقة
يقوذن بان العلة مأمنة الاشتقاق **دي** معنى
صاحب وهو بالغ من صاحب **الجلال** العظيمة
المستلزمة للانصاف بكل صفة كمال ومنها
التنزه عن كل سمة من سمات النقص **والاكرام**
علي عبادهم فضلا وقيل الجلال صفة القهر والعزة
والكبرياء والاكرام صفة الجمال كالوهاب والرزاق
ومجحف عما هو الكمال **والفضل** الانعام **والطول**

بفتح

بفتح المهملة اي النعم المتكررة وقيل السعة في
تفضله وانعامه وغيرهما **والمنف** جمع منه
النعمة الثقبلة ووصفها **بالعظام** من الوصف
الكاشف ويجوز ان يكون مؤسسا **الذي هذا نا**
دلنا واوصلنا بلطفه **للاسلام** وهو وضع الهي
سابق لذوي العقول باختيارهم الحمد والي
ما فيه نفهم بالذات دنيا واخري سمي
بذلك لانه يستسلم له وينقاد ويعبر عنه
بالدين والشرعية والملة لانه يدان به ويجمع
عليه ويملي ويكتب فالاربعة متحدة ذاتا مختلفة
في الاعتبار **واسبع علينا جزيل نعمة من**
اضافة الصفة للموصوف اي نعمة الجزيلة ال
المظلمة المشبهة في الثمارنا فيها حتى صارت
لنا كالظرف بالتقريب السابع علي لا يسته في
العبارة استعارة مكنية هو التشبيه المضمرة
لنفس النعمة بالتقريب السابع وقد يشهد
تحقيقية كما اصلها ان تكون تخيلية كما بينت
في شرح منطوق مني رسالة الاستعارات وان
المهم ما ذكر من الترتيب لانه ابلغ من الاطلاق
والتمجيد قاله الشارح وفيه ان ابلغت عليها
في المصريح بما فيه من تربية الاستعارة بما يلائم
من التحقيق والتقوية **والطاهر** جمع لطف وهو
ما يقع به صلاح العبد اخذ والتقوية

خلق قدوة الطاعة في العبد أو رادة تسهيل سبيل
الحيد أو الوقوع فيه بلا استعداد وعلى كل فهمها
متخذان في الما صدق مختلفان في المفهوم هذا
في اصطلاح محقق العلوم العقلية أما في اللغة
فترادفان **الجسام** جمع جسيم أي عظيم وفيه
من التشبيه والاستعارة ما لا يخفى على من تدبر
ما قبله **وكم هرا لا دميين** قال تعالى ولقد كرّمنا
بني آدم الآية **وفضلكم على غيرهم من الأنام**
أي الخلق وشمل الملائكة والتحقيق الذي عليه
أكثر أهل السنة أن خواصنا وهما الأبناء لا غير
أفضل من خواصهم وخواصهم كغيرنا أفضل
من عوامنا كما بين بكر رضي الله عنه وإن عوامنا
أي صلحنا أفضل من عوامهم وهذا أمر لا يهمل في
يقوله الأوليا منا أفضل منهم وقوله أبت
يونس من اصحابنا وقال الأكثر من منا أنت
أمو من الطابع أفضل منهم إذا مراد من
الطابع القابيل بحقوق الله تعالى وحقوق
العباد فهو يسمي صالحا كما يسمي طائفا به
وليس المراد مجرد العدل والافق ضيق
ولا فرق فيما ذكر بين ملائكة الملائكة الأعلى
والأدنى وأن سمي هذا فضيلة الأولين هذا
ونسب الدنيا أفضل من الجور العن كما جاء
ذلك عن أم سلمة قلت يا رسول الله أنساء

الدنيا

الدنيا أفضل أم الجور العين قال فضل بن يسار أفضل
الظاهرة على البطانة قلت يا رسول الله وبم ذلك قال
بصلاتهم وصيامهم وعبادة الله عز وجل رواه الطبراني
في الأوسط والكبير وفي رواية قال نسب الدنيا أفضل من
الجور العين بفضل الظهارة على البطانة قلت يا رسول
الله وبم ذلك قال لصلاتهم وصيامهم لله عز وجل وجاء
عن أبي هريرة مرفوعا فيدخل الجنة رجل منهم يعيش على
ثنتين وسبعين زوجة مما ينشئ الله وثنتين من
ولد آدم لهما فضل على من أنشأ الله بعبادتهما في الدنيا
رواه البيهقي وأبو يعلى وهذا يدل على أكثرية النساء
في الجنة على الرجال ويجمع بين ما يدل على
أكثرية من على أهل النار فإن أكثر أهلها ابتداء وأكثر
أهل الجنة انتهاء **ودعاهم برافقهم رحمة** من عطف العام
على الخاص إن كانت أعم من الرافة وإن كانا بمعنى فمن
عطف المرادف كاختلاف اللفظين والمراد منهما في حق
تعالى غاية ما من التفضل والاحسان أو رادة ذلك
مجازا مرسل من اطلاق اللازم وأراد الملتزم قال
النخعي الرازي كل صفة وردت له تعالى واستحال قيامها
به تحمل على غاية ما ذكر مجازا **إلى دار السلام** أي الجنة
سميت به لأن أشرف ثمة تنالهم فيها سلام قول
من رب رحيم أو لسلامة داخلها من الآفات أو لسلام
من اسمائه تعالى فعلى الأول السلام بمعنى التحية
وعلى الثاني اسم مصدر سلم وعلى الثالث يحتملها

لكنه استعمل بمعنى السالم من النقا يصح أو بمعنى
المسلم في الدارين **وأكرمهم** الهمزة فيه للصيرورة
أي جعل كرامتهم **بما شرع** بين **لهم من** بيان لما
يج بفتح المهملة وكسر هاء مصدران وقيل الأول
مصدر والثاني اسم مصدر وفي شرح مسلم
بالفتح مصدر وبالفتح والكسر اسم مصدر
قيل وفي كونه بالفتح اسم مصدر ونظر وهو لفظة
القصد وشرعا قصد الكعبة للأفعال الآتية أي
معها وليس المراد بالقصد نية الدخول في
النسك المصير عنه بالاحرام بل هو أعم من ذلك
فالمراد منه العزم كما هو ظاهر **بيته الحرام**
الذي يحرم عنده الصيد وقطع شجر حرمه **ويسر**
ذلك أي الحج **علي تكرر الدهور** جمع دهر وهو
الامد الممدود والنهي عن سبّه وأنه الله
معناه أن ما أصابك منه فأنبهه هو الفاعل له
فسبه يخشى منه أن يقول أي سب الله تعالى
ولذا أطلق عليه تعالى مجازا في حديث وأنا الدهر
وهو بالرفع ومن قال أنه بالنصب طرف لما بعد
من الخبز من أقلب الليل والنهار لأنه يلزم
علي رفعه أنه من أسماءه تعالى مردود لما ذكر
من إطلاقه عليه تعالى مجازا لأحققة وعاد كونا
يتبين كون النهر للكرامة وقيل بعضهم
فسبه أي الدهر سب لله تعالى يقتضي حرمة

سب

سب الدهر وقياس قولهم يكره سب الزبح مع
أن سبها سب لله تعالى الكراهة فقط لما قد مناه
من أن سبها يخشى منه الأيلولة لأنه سب
لله تعالى بالفعل والآلات كقرا فضلا عن
كونه حراما **والاعوام** عطف خاص على عام ولما
عرف الجمع الذي هو في الأصل للقلة ساوي جمع
الكثرة في إطلاقه على ما لا نهاية له **وفرض** أوجب
والزم **جعله علي من** أي الذي **استطاع إليه سبيلا**
يوجد أن الزاد والراحلة مع ما يأتي **من الناس**
فيه أشعار بوجوب الحج علي من قبلنا ويدل
له كما قال بعضهم ردأ علي من ادعي اختصاصه
بنا ما جاني ذوا أبراهيم عليه السلام لما امر أن
يقود في الناس بالحج من أنه قال أن الله كتب
عليكم الحج إلى البيت العتيق فاجيبوا ربكم فهذه
صفة أمر وأصلها الوجوب ونوزع بانها
ليست من مولانا بل من إبراهيم والأصوات
الأمري بالغير ليس أمر لذكر الغير إلا
بقرينة إلا أن يجعل قوله أن الله كتب للحق قرينة
ولذا قيل الأولي استدلاله بأخباره بقوله أن
الله كتب لأن أمثاله من الكتابة الوجوب
وأيضا فقوله تعالى والله علي الناس حج البيت
ظاهرة في ذلك والناس يشمل الجن بنا علي أنه
من نفس كما في القاموس وعباب اللفظة ففرض الحج

يشملهم ايضا وبه صرح بعض الحنابلة عن قضية
 كلام اصحابهم وصرح السبكي انه من مكلفون
 بشرعية نبينا صلى الله عليه وسلم في اصل الايمان
 بل في كل شيء لانه اذا ثبت انه مرسل اليهم كما هو
 مرسل الي الانبياء والدعوة عامة والشريعة عامة
 لمهم جميع المكاليف التي توجد اسبابها
 فيهم الا ان يقوم دليل على تخصيص بعضها
 فتجب عليهم الصلاة والزكاة ان ملكوا نصا يا
 وغيرهما من الواجبات ويحرم عليهم كل حرام
 في الشريعة بخلاف الملائكة لا تلزم ان هذه
 التكاليف كلها ثابتة في حقهم اذ قلنا بعموم
 الرسالة بل يحتمل ذلك ويحتمل الرسالة في شيء
 خاص انشئ وفي حاشية ملاحضوا الحنفية على
 تفسير لقاضي البصيصي في الحديث مكلفون
 بالشرائع **حيي الاعبياء والطغاة** حتى عاطفة
 والعطف بها قليل حتى انكره الكوفيون لوجود
 شرط العطف بها من كون المعطوف اسما ظاهرا
 بعضا مما قبله غاية له في زيادة او نقصان وهي
 هنا في النفس ايماء الى ان هذا الفرص مع عظمتها
 لم يقصر على العظماء بل تناول غنى هم من الاعبياء
 وهو جمع بمعنى فوجدة قليل الفطنة والطغاة
 بهملة مفتوحة فمعجمة الحق الضعيف الرأي
احمد جملة فعلية حيي بها ليجمع في التثنية عليه

في كتاب الكفارة من التحفة
 الحق هو من يصح الشيء في غير
 محله مع علمه بغيره

سبحانه

سبحانه وتعالى بكلام الجليلي اذ لبعض حقه واقتداء بحديث
 ان الحمد لله نحمد **ابن الجوزي** مفعول مطلق اي انما **واكله**
 اي اتمه من الكمال وهو انتفاء نقى العوارض **واعظمه**
 اي افخمه **لا اله الا الله** من التمام وهو انتفاء نقى الذات **واشمله**
 اي اعمه والمراد بنسبة عموم المحامد اليه تعالى اجمالا
 لعجز سائر البشر عن القيام بها تفصيلا قال تعالى وان
 تقدوا لله الله لا تحصوها وقال صلى الله عليه وسلم
 سبحانك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
واشبهه اي اعلم واعترف **لا اله الا الله** لامعبود بحق في الوجود
 والامكان **الا لله** بالرفع بدل من لا خير لا المقدر قبل الا
 او من الضمير فيه او من محل اسم لا قبل دخولها عليه
 او من محلها واسمها **واحدة** حال من الاسم الكريم اي
 منفرد **الاشريك له** جملة من محل الحال من الجلالة او من
 وحده فتكون مترادفة او متداخلة اي غير مشترك
 في صفة من صفة ولا في شيء من مكوفاته قال تعالى
 ليس كمثله شيء وقال تعالى وما لهم فيما من شرك وقال
 تعالى له ما في السموات وما في الارض فكل ما سوى ذاته
 وصفاته خلق له لا يشاركه فيه غيره **اقرارا** مفعول مطلق
 موكد لفعله نحوه على الف عرقا ومفعول له او حال اي مقرا
 ومقرا **بوحده** اي تفرد في ملكه **واذ عانا** اي تذللا منا
 واقيا **الجلالة** وعظمته **وصدقته** هو من المصادر الماخوذة
 من الاسماء كالشبهة والصدق الذي لا خوف له او من يصمد
 اليه اي يقصد في الخواج **واشهد** اي لم واقرا **ان محمدا** علم

منقول من اسم مفعول المضاف سمي به
نبينا محمد رضي الله عليه وسلم بالهام من الله
عبد المطلب موت ابيه قبل ولادته ان
يسميه به فقبل له تسميته به وليس من
اسما ابا بك ولا قومك فقال رجوت ان يحدني
الارض والسما وقد حقق الله رجاءه وقد اطلت
الكلام في هذا المعنى في كتاب نهايه المجد وال
والسود في شرف التسمي باسم محمد **عبد**
اشرف اوصافه صلى الله عليه وسلم وقد خيره
مولا ان يكون نبيا ملكا اي يحكم برأيه او
نبيا عبدا يحكم بما يرد عليه من مولاة فاختر
الثاني فشرفه مولاة ودعاه بالعبودية في مقام
تنزل الوحي والاسرا كما قال الشاعر
لانه عني الاليا عبدها فانه اشرف اسماء
ورسوله هو ذكر من نبيا ادم اوحى اليه بشرع
وامر بتبليغه والرسالة اشرف من النبوة خلافا
لابن عبد السلام **المصطفى** اي المختار والطاء
بدل من تا الافتعال لوقوفها بعد حرف
الصغير **من خليفته والمختار** اي المصطفى **من**
بريته اي خليفته فالجمع بينهما اطلاق والمقام
له وجا بالمشاهدتين لحدوث كل خطية ليس
فيها تشهد فهي كاليد الجذما **صلى الله عليه**
وسلم الصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم

ومن

ومن الملايكة استغفار ومن مومني الانس والجن
تضرع ودعا والسلام بمعنى التحية والجمع بينهما
امثال لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما
وخروج من خلاف كراهة افراد احدهما عن الثاني
والجملة خبرية لفظا انشائية معني وكذا جملة
وزادته فضلا وشرقا لاديه اي عنده عند
شر في مكانة وهذه العبارة عن المصنف المتحري
في التعبير صريحة في جواز لدعاه صلى الله عليه
وسلم بذلك بل في استحسانه وهو كذلك كما
بينه الشارح في افتاويل فيه ان الحليمين واليسير
صرا بما يغيد والكاامل يقبل الكمال اذ غاية
كما لم صلى الله عليه وسلم وان لم يكن لها حد لا يمنع
احتياجه الي مزيد شرف واستمداد من فضل الله
تعالى الذي لا نهاية له وسؤال الزيادة لا يستلزم
اثبات النقص الا تدرى الى الدعاء عند روية البيت
الهمز زده هذا البيت الى آخره واستدب بعضهم
ان الدعاء عقب القراءة باجعل ثواب ذلك لسيدنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم او زيادة في شرفه
معناه الدعاء يتقبل ذلك فيثاب عليه واذا ثبت
احد من الامة على طاعة كان معلمه نظير ثوابه
وكذا المعلم بعلمه وهكذا ويثاب صلى الله عليه
وسلم مثل ثواب الجميع فهذا معنى الزيادة في
شرفه وان كان شرفه مستقرا كاملا فمن طلب

الزيادة له طلب نحو تكثير اتباعه لاسيما العلماء ورفع
درجته ومرتبة العلية وسكت عن الصلاة والسلام
على الال والصحاب اعلاما بان طلبها لهم ليس في
الفقه كطلبها له صلى الله عليه وسلم **اما بعد**
انتي بها اقتدا بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان
يا تي بها في خطبه وكتبه حتى رواها الحافظ
عبد القادر الرازي عن اربعين صحابيا وهي
ثابتة مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة
والسلام على رسول الله وبني بعد تحذير المضاعف
اليه المذكور ونية معناه دون لفظه **فان**
الجمع احده اركان الدين الحديث ثبت ان عمر لا يبي
ومثله العمرة في ذلك عند امامنا الشافعي وفرضية
الجمع مجمع عليها معلومة من الدين بالضرورة
تكفر جاحدا ولا كذلك العمرة **ومن اعظم الطاعات**
المتقرب بآدابها **الرب العالمين** وهي
للتبعية ردا على مدعي انه افضل الطاعات
بل افضل الاعمال العملية الصلاة بعد الامان
فرضها ونفلها **هو تسع** بكسر الميم بعد
مهمله وفي الصحاح هو ما ولي الجسد من الشباب
وسفار القوم في الحرب علامتهم يعرف بعضهم
بعضا اما بالفتح فالشئ **نبأ الله** اي اجمعين
كما يشعر به الجمع المضاعف فانه للجمع حيث لا
عهد وبذلك صرح جمع منهم صاحب البيان
وابن

وابن الرفقة والميرى واخرون وقول عروة بن الزبير
بلغني ان ادم ونوحا حجابا دون هود وصالح لاشتغالهما بامر
قومهما ثم بعث الله ابراهيم فحجه وعلم مناسكه وفي حديث
عند الزبير بن بكار مرفوعا عن عائشة رضي الله عنها
دثر مكان البيت فلم يحجه هود وصالح حتى بواه الله
لا ابراهيم فكلام عروة معترض في انه قد جازى احاديث كثيرة
انما حجابا من اصول الحسن البصري في رسالتان النبي صلى الله
عليه وسلم قال قبر نوح وهود وشعيب وصالح فيما بين
الكرن والمقام وزمن ومن المعلوم انهم لا يأتون لغير الحج مع
انه الميثاق مقدم على الثاني واحتمال تقلم ما بعد موتهما
في غيرهما غاية البعد كما حتمت عروضة الموت لهما بعد وصولهما
له قبل قفله اذ لو كان لنقل ومن ثم قال السهيلي في الروض
والحجاب الطبري وغيرهما وهو الاشبه انما حجابا والحديث
قوله الحافظ الشافعي في سيرته وردت احاديث وانما حج هود
وصالح وهو اقوى اسانيد من حديث عائشة المذكور فان اساده
ضعيف انتهى وانما تحرم الصلاة مع حرمتها في مقابر الانبياء
لعدم تحقق ذلك اذ هو اخبار احاد ومتعارضة **وسائر عبادته**
الصالحين من الصحابة فمن ادونهم **صلوات الله وسلامه**
عليهم اجمعين وفيه جواز الصلاة على غير الموصوم تعالى له
ومستغرامه في عموم والكلام في جوازه كذلك ففيه رخص الى ان
شرف الجوار يكسب علو المقدار **فان اهم الامور بيان احكامه**
لكون الاقرب على بصيرة من **وايضاح مناسكه** كان من
هنا يسمى بايضاح المناسك **واقسامه** من فرض عيني وفرض كفاي

وهو احيا البيت في كل عام باقامة الحج قبل وبالعمرة ايضا ومنسوب
 ويتصور من الارقاء الصبيان **وذكر مصححاته** مما يتوقف
 عليه صحة **ومفسداته** اي جعله فاسدا كالجاء بشرطه او
 كالفاسد كالطواف في هواء الشاذروان **واجباته** مما لا
 يتوقف عليها صحته وانما يجب دم بتركها **واذابه ومستوناته**
 ظاهرا افتراق السنة والادب وهو كذلك من حيث التاكيد
 وان اشترك في اصل الطلب وفي الروضة السنة يتأكد شأنها
 والادب دونها والجمع هوران طلب الفعل ان كان غير جازم
 فالمندوب موكد شارة وغير موكدا خري **وسوائفه** قبل
 الشروع فيه من الاحكام في السفر **لواحقه** بعد تمام عمله
 وفي رجوعه منه لبلد **وظواهره** كمعرفة الاركان والوجبات
ودقايقه كعدم صحة الاحرام لمن لم ينفر من منى قبل مغيب
 شمس ايام التشريق وان اتم عمله الواجب والمفروض كما في الام
 للشافعي وافردت فيه جراسمية جلا الاضمار **وبيان الحرم**
 محدودة **ومكة كذلك والمسجد والكعبة وما يتصلون بها من الاحكام**
 الالهية **وما تغيرت** اي مكة **عن ساير بلاد الاسلام** من
 تضعيف ثواب العمل وغير ذلك مما ياتي ان شاء الله تعالى **وقد**
جمعت هذا الكتاب الحاضرة هنا وان تاخرت الخطبة عن
 تاليفه **مستوعبا لجميع مقاصدها** اي المتناسك اي ما يهتم بمعرفة
 ونقصه تحقيقه منها اهتماما **مستوفيا لكل ما يحتاج** بالعبادة
 للمفعول ويجوز كونه مبنيا للفاعل اي المتنسك الدال عليه
 المقام اليه **متعلق** يحتاج على الثاني **من اصولها**
وقرونها بيانا لما وفيه مطابقة لا تخفى والضمير في

وفي

المستوفى
 المستوفى
 المستوفى

وفي **معاقدها** معاقدها اي ما فيه تقيد وصعوبة
 منها عايد للمقاصد والاحكام المتناسك وما معه ويكون
 جمعه لذلك بطريق الاشارة والعبارة **وقسمته** **مبت**
التقاسيم جمع تقسيم وقسمة ما يرعب فيه مطلقا
 وهذا الجمع لكل وياعي موتك تلك قبل اخر مخنوما بالثا
 او مجردا عنها **ما لا ينبغي** يليق **الطالب** **الحج** على الوجه الكامل
ان تفوته معرفته كمال الحاجة اليه كونه مصححا
 او واجبا فيفعل او مفسدا او محرما فيترك والعلم طريق
 العمل **ولا يغرب** يضم الزاي يغيب **عنه خبرته** بكسر
 المعجمة وسكون الموحدة اسم مصدر من الاختيار اي دراية
ولم اقتصر فيه على ما يحتاج بالضبطين السابقين
 في كونه مبنيا للمفعول والفاعل فذاب فاعله **اليه او في**
الغالب والثاني حال **بل** للانتقال لا لابطال **ذكرت فيه**
ايضا هي كلمة تقال في شيئين بينهما اتفاق في المعنى
 دون اللفظ ويمكن الاستغناء باحدهما عن الاخر منصوبة
 مفعولا مطلقا وحالا وقد اشيعت الكلام فيها في شذوذ
 النونية وذكر في ان النبي صلى الله عليه وسلم نطق
 بها في حديث سلمة بن الاكوع في الصحيحين في حديث
 هند بنت عتبة في الصحيح وبه قول ابن هشام في
 رسالة له انها معربة لا عربية **كل ما قد تدعو اليه حاجة**
الطالب فيه اسناد مجازي من الاسناد **الذي** **يجب** **لا يخفى عليه**
شئ من امر المتناسك الباطنة بحدوث اي يكون
 المتنسك بهذه الرتبة والمراد لا يخفى عليه حكم شئ منها

في معظم الاوقات والا فاحاطة كتاب بجميع مسائل
هذا الباب يكاد ان يكون كالمحال ولذا اكرم ذيل
الشارحون وكم تظفر فيه من بعد من جمع
مطول لا في المناسك من الفضل المتضمن كالقاضي
فخر الدين بن ظهيرة في منسكه شفا القليل في
حج بيت الله الحليل والسيد عبد الله الاجي في
كتاب عمدة الناسك في احكام المناسك **ولا**
يحتاج الى سوال احد عن شيء من ذلك
لعله يذكر في اكثر الحالات وفي نسخة الحاديات
وقصدت ان اردت ان يستغني به صاحبه
الملازم مطالعة واما مل في حيا يا خفايا
بين يدك وجهة اذا ما اردته نظرا **عن استغناء**
غيره عما قد يحتاج اليه فيه اعتداد الكتاب
المعتمد الذي علم من مؤلفه انه لا يفي الا على
هذا المعتمد في المذهب كما لم نعم كتب المصنف
كثيرة الاختلاف فلا يحجز عما يري في
بعضها حتى ينظر في بغيته كنيته او اكثرها او يعلم
ان ذلك المحل قد اقره شارحه او المتكلم عليه
الذي عاده حكايات الاختلاف بين كنيته وبين
المعتمد ويقدم ما هو مستوع فيه كلام اصحاب
الجميع والتفتيح على الروضة والمنهاج وما
اتفق عليه الاكثر من كنيته مقدم على ما اختلف
عليها الاقل منها غالبا وما ذكر في باب مقدم
علي

علي ما ذكر في غير ذلك واذا اختلف كلام الشيخين
وكلام المتأخرين فالمعتمد ما قاله الا ما اتفق
المتأخرون على انه سهو منهما او غلط واذا
اختلف الشيخان فالمعتمد ما قال المصنف غالبا
وارجوا انه لا يقع له شيء من المسائل الا
فيه منصوصا عليه ان كان وجد من الوجدان
فمنصوصا حال وان كان من احكام ظن فياتي
مفقولة فيه غالبا وقد يكون مرموزا فيه اليه
او مقاسا على ما ذكر فيه **واحد من المسائل**
في بعضه وهو المعظم **ايتار الاختصار**
تقليل اللفظ تكثير المعنى اذ هو محمود شرعا وفي
الحديث مرفوعا وبيت جوف مع الكام واختصر لي
الكلام اختصارا **وجو فامت الاملال** ضد
الرغبة ويقال ملل يملل في الف وفي نسخة الاء
ملل **بالاكثر** البا فيه سببيه **واخر من**
الحرص ملل العناية بالامر **عائيا ايضا** **العبارة**
لان الكتاب للفقهاء وغيره **وايجازها** ايتار الالاقبال
عليه لذلك وتكون العبارة **جيد يصرها** باخذ
معناها من لفظها **العام** مقابل للفقهاء **والاستيفاء**
يحكم بنسأ عنها او شاعرها لركاكة او تفقيد
او حشو **الفقيه** العالم بموافع الفاظ العلماء وعبا
رائهم **لنعم فائدة** على جمع عبارته بين ما ذكره
من اليجاز والوصف **ويستغني به القاص**

القليل الفهم لو صرح ببارئته **النبيه** ضده لا يجازيه
وقد صنف الشيخ ابو عمرو عثمان بن عفان **الصلاح** الشهر وروى
 الامام الجليل **رحمه الله تعالى** جملة دعائيه مستأنفة
في المناسك متعلق بصنف **كتابا بنفسه** من الدلالة
 على موضع الفائدة بذلال النصيحة **وقد ذكرت مقاصدا**
 ما يقصد منه بعبارة وجيزة وافيه بالمراد
في هذا الكتاب الايضاح **وزدتا عليه مثله واكثر**
 واوجعتي بل نحو فارسلناه الى مائة الف او
 يزيدون اي من ذلك او يحتمل انها للتردد ولم
 يجزم بالاجرا احتياطا لعدم تحقيقه **من النفايس**
التي لا يستغني عن معرفتها كما ينبغي من له
رغبة صادقة في تحقيق ذلك من الطلاب
 لذلك **وعلى الله الكريم** اعتماد دون غيره فيه
 وفي غيره اذ لا يخيب من اعتمد عليه **والله**
تفويضي ردا موزعا اليه رضا بفعله واعتقادا
 لكمال **والله استنادي** اذ لا يرحم من سألته
 وفوض امره اليه والجملة خبرية لفظا انشائية
 معني والمراد بها انشاء التصريح والالتجاء اليه
 ونحو ذلك **في هذا الكتاب** **يشتمل على ثمانية ابواب**
 من استتمال الكل على الاجزاء والباب لفظة فرجة
 يدخل منها من خارج الى داخل وبالعكس
 وعرفا اسم للجملة من الكتاب مشتملة على فصول
 ومسائل غالبا **الباب الاول** يحسن فيه وفي
 المصطوف

المصطوف عليه حرركات الاعراب الثلاثة فالجر
 على الابدال بدل مفصل من مجمل والرفع باضمار
 هو اعني على القطع لان بدل المفصل من المجمل
 اذا استوفى في العدة جاز فيه الاتباع وتركه فان
 لم يستوفها تفين فيه الاتباع **في ادايا السفر** والاداء
 مشترك بين الطرفين وحسن التناول والثاني
 هو المراد وسمي السفر سفرا لانه يسفر عن
 اخلاق الرجال وفي الحديث واغذ مع غير قومك
 يحسن خلقك **وفي اخره فصل في متعلق به جواب**
الحج وما جرت العادة به من ذكر مراتب الحج
 من الصحة المطلقة وصحة المباشرة والوقوف عن
 حجة الاسلام والفصل لفظة الحاجز وعرفا اسم للجملة
 من الباب مشتملة على مسائل غالبا **الباب الثاني**
 على تقدير لعاطف على رأي من يجوز حذفه في مثله
في الاحرام اي الهيئة الناشئة عن نية الدخول
 في النسك **ومحرماته** **واجبا** ذكرنا او واجبا **مسنونا**
الباب الثالث في دخول مكة **زادها الله**
شرفا جملة دعائية مستأنفة او حال لازمة
 باضمار وقد وذلك لما فيها من تضاعف ثواب الاعمال
 وتنزل الرحمة على تعاقب الاوقات **وما يتعلق به**
 من الطواف والسعي والوقوف بعرفة **فما بعده وفيه**
ثمانية فصول اي يجمع الكثرة والمقام لجمع القلة لفقد
 جمع الفصل وفي مثل ذلك يسهل جمع الكثرة البتة

وهي اي الباب الثالث **معظم الكتاب** لاستمالة
علي اعمال الحج وفي اخيه بيان اركان الحج التي
لا يوجد الا بكل منها وفي جياته التي يات
تاركها مع العلم والتعمد وعليه في غير ما استثنى
دم وسنة وادابه المعطى كما تقدم **مختصة**
حاله من الضمير في الطرف المستقر الواقع خبر **الباب الرابع في**
العمر بضم فسكون وجمعها عمر وعمرها العز بضم هم فقال
يا ربها البدر الذي الفضل عنه قد ظهر بان لنا ما معزدا
اذا جمعت عمر بضم اوليه وبفتح فسكون وهي لغة الزيارة
وقيل زيارة مكان عام وشرعا قصد الكعبة للنسك الا
بيانه ما معه كما تقدم نظيره **الباب الخامس في المقام**
بضم الميم اسم مكان من قام بفتح وطواف الوداع وفيه اي
الباب الخامس بضم ففتح **مستكرات** وصفه بجمع
المونث لان جمل ما لا يقتل بوصف بوصف الولاية ونوصف
جمع النسوة لان الافصح في جمع القلة منه اي يعامل
معاملة جمع المونث وفي جمع الكثرة ان يعامل معاملة
الواحد قال تعالى ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا
الى ان قال منها اربعة حرم فلا تظلموا فيها انفسكم **مما**
يتعلق بمكة والحرم والكعبة والمسجد حولها واحكامها
اي احكام المذكور **الباب السادس في زيارة قبر سيدنا**
محمد صلى الله عليه وسلم المشرف على بقاء الارض
بل على بقاء السماء وبل على العرش والكرسي اجماعا
وقلت في ذلك

حكم

حكم الاضام بان ما قد ضم من ارض الخلق احد قد سما
وعلا على الكرسي وعرش انما شرف المكان بذي المكانة فاعلم
وما يتعلق بالملكية الشريفة من تبين اماكن تطلب زيارتها
والشرف برويتها **الباب السابع وما يجب على من ترك**
في حجه الاول في نسكه ما موراه من
الواجبات ركنا وغيره او ارتكب محظورا من
محرمات الاحرام وفيه نفائس كثيرة في العبارة من
انواع البدع التجريد **الباب الثامن في احكام حج العبيد**
والعبد اي الرقيق والمراد يشمل الاثنى منها ومن في معناهما
من السفية والمجنون **وبعد** اي بعد تمامه **فصل**
في اداب رجوعه من سفره زيادة على اداب سفره اليه
وقصص في الولاية على الحجيج وقسمها وبيات
ما يجوز لتوليه فعله من الاعمال وما لا يجوز فعله منها
وما يجب عليه من ذلك وما لا يجب منه بل يندب وفيه
نفائس يحتاج الى معرفتها ويرغب فيها **وقصص في اذكار**
يستحب كل وقت ختمت الكتاب بها وبالله التوفيق
وقد قلت في ملح الايضاح
الا انما ايضاح من ساد في الوري بيان نوع تحقيق العلوم ومن احب
اي زكوا هو النور ضيا هدي كتاب كجذات لكونه احب
يحيى جاهلا من موت جهل بعلمه فيحيى ذو الجهل من جهل يحيى
ما تنظي الابواب ضمت كعدة لابل جنات بها الخير والمحيى
فجوزي من المولي يا على اربعة وحى بالفرق والرب العلي
وهو حبي اي كافي وهو نعم الوكيل جملة اسمية خبرية

مقابل

معطوفة على مثلها والجملة الانشائية تقع خبرا
 بلا اضمار علي ما ذهب اليه الكثر من خلاف ما يؤول
 صنع السارج من نقد بن علي قول ابن السراج
 والفارس اوجمة ونقد لوكل معطوفة على حسبي
 وهو مفعول غير مضمّن معني الفعل فلم يكن في قوة
 الجملة على المفرد ولا في عكسه بل يحسن اذا روعي
 فيه نكتة وقيل يصح ان يكون جملة وهو حسبي لاء
 نسبا التوكيد فمطوف عليها ونقد لوكل عطوف
 انشائية على مثلها او انه من قبيل عطوف الوضعية
 على مثلها وهو لا يقتبر فيه اتحاد الجمل المتعاطفة
 خبرا وانما بل في الفرض المسوق له الكلام رد
 بان الاول مخالف للفظ اي من غير دليل وعلى
 التنزل فهو انما الطلب الكفاية لا لما ذكر والثاني
 بان التحقيق القصة عبارة عن حمل متقدمة منكبة
 سبقته لفرض من الاعراض فاذا عطفت على مثلها
 فالملحوظ بالذات في ذلك المطف هو المحقق من حيث
 هو مجروح فلا يقتبر فيه الا ما هو من احواله من
 حيث هو كذلك لكونه مستوفيا لفرض كذا الخ وقالوا
 حسبا الله ونقد لوكل على ان الواو من الحكاية لا من
 المحكي بخلاف الخبرية او الانشائية العارضة للنسب
 المعتبرة فيما بين اطلاق الجملة الواقعة خبرا منها فانها
 ليست من تلك الاجزاء وقيل الواو فيه للاعراض
 بنا على وقوعه لحد الكلام وفيه خلاف **ثبت في الصحيحين**

هو ابن حجر الهيتمي عن اطلاق

بلا اضمار

في صحيح

في صحيح البخاري ومسلم **عن** عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 بني الاسلام علي حسبي استعارة مكنية لشبيه
 الاسلام في النفس ببناء ذي دعايم وثبات
 الدعائم المقدرة بعد لفظ القدر استعارة تخيلية
 ووقع في شئ الاربعين الحديث للسارج خبطا في تقرير
 ذلك ثم **شهادة** يحرف فيه حركات الاعراب الثلاثة
 لما مر ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله
 وهذا هو الاصل لباقي الحضانة فبني عليه ابتداء
 الدار على اسسها **واقام الصلاة** اي اقامتها جامعة
 لا ركانها وشرابطها وحذفت التامن المصدرة
 للاضافة تخفيفا **واقام** اعطا **الزكاة** المفروضة
واي وفي نسخة وحج البيت من استطاع اليه سبيلا
وصوم رمضان على القادر عليه شرعا وحسا
 وفي رواية فقديم الصوم على الحج وسكك الفقهاء
 على منوالها العموم وجوب الصوم وفوريته
 وتكرره كل عام **وبنت في الصحيحين** اظهر زياده
 في الايضاح من الايضاح **عن** ابن عمر رضي الله
 عنهما **ابن** هو الاصح في اسمه واسم ابنته من خلاف
 طول في ذلك قال المصنف في شرح مسلم انه يبلغ
 خمسة وثلاثين قولا ونارعه الحافظ ابن حجر في ذلك
 وقال بل يبلغ اثنين وعشرين فقط والله اعلم الدوسي
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من حج هذا البيت أي قصده بحج شرعي فلا يحصل بالعمرة ما
 سياتي من الجزاء ويحتمل أن يراد ما يشمل قصدها
 أي قصده للنسك من حج أو عمرة فيحصل بهما مع الشرط
 الخروج من الذنوب كيوم الولادة أيضا ويؤيده
 أنها تسمى حجاً أصغر وجاني رواية لمسلم من
 أن هذا البيت وهو يشمل جميعه بقصد الطواف
 أو الصلاة أو الاعتكاف عنده أو المشاهدة إذا
 كان ممن يجوز له الدخول بغير إحرام أو كان
 من أهل مكة وقصده لذلك من بيته وفضل الله
 أو سعى من ذلك نعم جاني رواية لا ينهزه غير
 صلاة فيه رجوع كيوم ولدت أمه وما اقتضاه
 حديث النسائي من حج واعتمر من أن ذلك التوابع
 لا يحصل بمجرد الحج معارض حديث الصحيحين
 المحتمل لخصوله حتى بالعمرة بل في حديث البيهقي
 حصول ذلك بعد منة الحج ولفظه إذا خرج الحاج
 فسار ثلاثة أيام أو ثلاث ليال خرج من ذنوبه
 كيوم ولدت أمه وسائر أيامه ورجان وعليه تقدم
 صحتها فلا ينافيان حديث الصحيحين لأن كل
 ما فيه زيادة ثواب فالظاهر أنه صلى الله عليه وسلم
 بالاجابة بالقل ثم اعلم بالزيادة أخبر بها أو يختلف
 ذلك باختلاف أحوال الناس في الإخلاص وطيب
 الأسباب **فلم يرفق** معطوف على فعل الشرط وظلوا القفا
 فيه وفي ماضيه مثله والافصح فتحها في الماضي وضمها

ولا تسقط الحقة في انفسها
 فمن كان عليه صلات أو كفارة
 وجوبها من حقة الله تعالى
 ولا تسقط عنه لأنها حقة
 لا تدفع إنما التدفع بها
 فنفست التاخير فيسقط بالحج
 لا هي انفسها فلا فلو لم
 بعد جدد في آخر الحج المبرور
 يسقط المخالفة لا الحقة
 فسقط لا من خطي

في المضارع

في المضارع **ولم يفسق** معطوف على ذلك وما يفهم
 معناها أو على ما قبله وأن الشرطية تغلب من دخول
 لم من الماضي إلى زمن الاستقبال لأن الشرط
 لا يكون إلا كذلك حقيقة **خرج من ذنوبه** الصغائر
 والكبائر والمتبعات كما يؤيد به عموم الجمع لمضاف
 وجا النصيح بها في رواية والف الحافظ ابن حجر
 المستغلا نيب جزأ سماه قوة الحجاج في عموم الفقهاء
 للحجاج وأفتي به الشهاب الرملي وحمله ولده في
 شرح الكتاب على من مات فيه أو بعده قبل
 تمكنه من الوفا قال الشيخ محمد الخطأب المالك
 نقلاً عن ابن خليل المكي يعني شيخ المحب الطبري
 أوائل مناسكه قال مشايخنا المتقدمون أن
 الضمان من الله تعالى بالمظالم والمتبعات والله
 أعلم أنها ينزل على التائب الذي ليس بمصر وقد
 يتعد ردها إلى صاحبها والتحلل منه انتهى
 والغاية السيد بادشاه الحنفى جزاً قال
 السارح لكني ظاهر كلامهم بخالفه والاول أوفق
 بظاهر السنة والثاني أوفق بالقواعد ويؤيده
 ما في المجموع عند القاضي عياض غفران الصغائر
 فقط مذهب أهل السنة والكبائر لا يكفرها إلا
 التوبة أو رحمة الله وعن الإمام مالك أن ذلك عام
 في كل ما ورد واستدل له المصنف بخبر مسلم فيمت
 وضوئه وصلاته كانت كفارة لما قبله من الذنوب



ما لم يبق من كبيرة وذكرك الله كله وبه يرد قول مجلي
 رد الكلام الامام وهذا الحكم يحتاج لدليل وفضل
 الله واسع ويرد ايضا بانه كما قال ابن عبد البر
 في نظيره جهل وموافقة للمرجية في قولهم ولو
 كان كما زعموا لم يكن للامر بالتوبة معنى وقد
 اجمع المسلمون انها فرض والغرض لا يصح تسمي
 منه الا بالقصد انتهى وقال ابن خلف قال
 ابن العربي اذ كانت الصلاة تكفي الكبار لما يكفونها
 الموازنة او التوبة فكيف يكفون الحج او العمرة
 لكن ربما اثيرت هذه الطاعات في القلب فحملت
 على التوبة وحديث العباس بن مرداس انه صلى
 الله عليه وسلم دعا الامة عشية عرفة بالعفو حتي
 عن المظالم والدماء فلم يستجب له ثم دعا لهم
 صبحية من دلفة بذلك فاستجاب له حتي عن
 المظالم والدماء وان النبي صلى الله عليه وسلم ضحك
 من جنح الشيطان رواه ابن ماجه وابو داود ولم
 يضعفه وايراد ابن الجوزي في الموضوعات رده
 عليه الحافظ في قوة الحجاج وقال ما لاحظته اخرج
 عبد الله بن الامام احمد في زوائد المسند وابن
 ماجه والبيهقي في سننه وصرح ابن مسدي في البصيرة
 بانه حديث حسن وصحة الضياء المقدسي في
 المختارة واخرج ابو داود طرقا منه وسكت عليه
 فهو عند صالح فهو على شرط الحسن وقد ورد هذا

الحديث

الحديث من طريق ابن عمر وانس بن مالك واجبي
 هرة وعبادة بن الصامت وهذه الطرق يعضد
 بعضها بعضها انتهى وفيه يندفع تضعيف
 كل من البخاري وابن ماجه لاثنتين من رواة
 الذي استند اليه السارح في معارضة الحديث
 واحسن منه انه ليس في الحديث تعرض لما الكلام
 فيه من تكفير الحج الكبار والتبعات انها فيه ان
 الله تعالى استجاب دعائهم صلى الله عليه وسلم
 بالعفو عن جميع الذنوب بانواعها فان كانت
 امرا والمخاض من الامة حينئذ فظاهر عدم دلالة
 علي المطلق وان كانت امة مطلقا فكذلك اذا
 ليس في الحديث ان غفر ذلك عنهم عند الحج انما
 فيه اجابة لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم ودلالة علي
 امدعي يتوقف علي ثبوت انه صلى الله عليه وسلم
 اراد بالامة الحجاج منهم كل عام وفي ثبوت ذلك بعد
 اي بعد **كثيرا ولدته امة** ظفر مستقر في محل الحال
 من فاعل خرج والافصح بنا يوم علي الفتح لضافته
 الي جملة صدرها مبني علي صدق قوله علي حين سبه
 تنصبي كل حليم **قال العلماء الرقة اسم لكل لف**
 هو لفعة السقط وما لا يتقيد به من كلام وغيره
 فالمراد به في كلامه الا انه يطلق كذا لفعة قال تعالى
 لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم **وخاء** اي فحش **وجوز**
 اي انبعاث في المعاصي والزنا **ورور** كذب وباطل

في بعض روايات ما ليس في ذلك
 خاص عندنا من روايات
 انما فاقنا النبي من ربه السلام
 وقال ان الله عز وجل قد غفر
 لاهل عوفان واهل الكوفة
 لهم التبعات فقام عمر بن الخطاب
 فقال يا رسول الله هذه لنا خاصة
 قال هذا لكم ومنا منكم
 اي يوم القيمة فقال عمر
 حين رتبنا وطاب له

ومجتوب عدم المبالاة بما يصدر من قول أو فعل **غير حق** يخرج به
المجتوب من المزاح بحق ففي الحديث ان لا مزح ولا قول الاحقا
وتفسير الرفث بما ذكره يقتضي ان كل معصية شبيهة رفثا
لاها الفجور ونحوه بهم ذلك كله وحينئذ فيقيم انه مشترك
في التكفير المذكور الخلو عن كل معصية فيساوي الحج المبرور
وظاهر الحديث في التخالف وحينئذ لما قاله المصبيات
لمعني الرفث لغة واما المراد منه في الحديث فما قاله ابن عباس
وعمرانه الجماع وقال الازهري ما يريد الرجل من امراته اي
من الجماع ومقلد ما قد علم ما قيمته المبرور بخلوع عن كل معصية
بخلاف هذا فعن معصية الجماع ومقدمة ما قد علم من الفسق فقط
ويراد من الفسق الكبائر لا كونه ما تقدم مما يشمل وكون
ما تقدم فيه الصغائر حتى متحدا هو القاعدة انه اخبر
بالفضل القليل او لا ثم اعلم بالزائد فاخبر به ممكن الا انه
خلاف الظاهر من سياق الحديث وان ايد ذلك الاحتمال
حديث الحج المبرور يكفر خطايا سنة **والفسق الخروج عن**
طاعة الله تعالى بارتكاب كبيرة او اصرار على صغيرة ولم
تغلب طاعته معاصيه فان اريد بالفسق في الحديث هذا
المعنى كان من عطف الخاص على العام اهتما ما يستأنه
وان اريد مطلق المعصية كما هو المتبادر من عبارة كان
من عطف الرديف والاول اولى وابين **وثبت في الصالحين**
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه سئل عن رجل
عليه وسلم قال العرق الى العرق كفارة لما بينهما من الذنوب
على الخلاف في التقييد والاطلاق ومعنى كفارة مكفر

تكفير

تكفير **البلغيا والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة** اي لا
يقتصر على الذنوب الماضية بل تكفرها والمستقبلية
ويبلغ صاحبها الى الجنة ومن بلغها لا يضره ذنب مطلقا
بخلاف خروجه كيوم الولادة فانما يتناول الماضية فقط
ثم معنى الغفران المستقبل اخذ من المجموع في تكفيره
اما غفران ما يقع فيه او العصمة عن مخالطة ذلك ولا
يلزم من غفران الذنب في المستقبل اسقاط التكليف
به لان التكفير من الامور الاخرية واداء العبادات من
الامور الدنيوية وقوله الروياني وصاحب العدة تكفير
المستقبل لا يوجد لعبادة غير صوم يوم عرفة مردود
بتقد ذلك وقد الف في ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني
ولخصه الحافظ السيوطي والسيد السهمي والشيخ
محمد الخطاب المالكي **والاصح ان المبرور هو الذي لا يخالط**
اي اثم ولو صغيرا وان تاب منها حالما اقتضاه ثم كلام
اطلاقهم وصرح به الزركشي فقال وكذلك المحرم اذا رقت
او فسق في حجه ثم تاب لا يمكننا ان نقول عاد حجه كاملا
بعد ما نقص انتهى من حين الاحرام به الى التحلل الثاني كما
اقتضاه اطلاق المص في فتاويه وهو الاقرب وجها في حديث
جابر بن عبد الله عليه وسلم ما راجع قال اطعام الطعام
وطيب الكلام وفي رواية وترك الكلام اي الذي فيه معصية
قال الحافظ بن حجر في سننه ضعف ولو ثبتا كان هو
المتعين دون غيره وهو لا ينافي ما قاله المص لان ما
اعتبر من عدم الاثم مطلقا يؤخذ من التعبير بالمبرور والورد

في الحديث لانه ما خوذ من البر الذي هو الطاعة
وقول السارج والمبالغة فيها المدلول عليها
بصفتها فيه نظر لان صفة اسم مفعول لام
يقض المبالغة وما زاد الحديث من اطعام الطفا
وافشا السلام ان اريد الاطعام الواجب لا يضر
ونحوه وافشا السلام الواجب وهو الرد فهو
داخل فيما ذكره وان اريد الاعم فقاعدته انه
يستنبط من النص معني تخصيصه وهو ان
المدار على مزيد الطاعة تخصيصه بتجنب المعصية
وان لم يحصل طعام لانه كمال فقط فلا يتوقف
عليهما الجزاء بالجنة لما تقر بان المتكفل بها
من غير عذاب الخلوص عن المعصية فقط **وقيل**
المقبول ولما كان المقبول لا اطلاق عليه
قال ومن علامات القبول ان يعود وفي
نسخة يرجع خير مما كان ولا يعاود المعاصي
وهو جمع بين قولين اولهما للما ورد في ادب
الدنيا والدين ان يكون صاحبها بعد ما خيل
منه قبلها قال الحسن الحج المبرور ان يرجع
زاها في الدنيا راعيا في الآخرة ولا ينهما للعدا
ان لا معصية بعد ما أي لا يعود الى ذنب يفسق
به وما قيل من انه يشك على كونه معاودة
الذنب كما ذكر علامة عدم القبول ما سبق من
ان المبرور الذي لم يخاطبه ما لم يزل التحلل فاذا

حصل

حصل الا لثم ففضية ما سبق ان حجه مبروروات
فسبق بعد وقضية هذا عدم برة وان لم يقص
فيه فيها اجيب عنه بان عدم المعاودة من
علامات القبول كما انهما من علامات عدمه
والعلامات غير مؤثرة فلا يلزم من وجوبها
وجوب ما دلت عليه عدمه لان دلالتها ظنية
بخلاف الدليل القطعي فحجه بالسبب المذكور
مبرور ويلزم من كونه مبرورا القبول
والعلامات المذكورة غير مؤثرة كما ذكر الجواز
ان يتخلف مدلولها بان يكون مقبول لا عند
الله عند المعاودة وغير مقبول عند عدمها
وقيل المبرور ما لا رياء فيه ولا سمعة ولا فسوق
ولا رقت **والدلائل على فضل الحج والعمرة كثيرة**
مشهورة في الصحيحين وغيرهما ومن ذلك الحج
يهدم ما قبله ومن ذلك عمرة في رمضان تعدل
حجة او قال حجة معي رواه البخاري وغيره ومن
فضل الحج اللهم اغفر للحاج وللمن استغفر له
الحاج رواه الحاكم وقال علي بن ابي طالب **فما**
اشرنا اليه في المقدمة في فضلها غاية في شرف
الآن في أبواب الكتاب السابق بيانا فيها في
الفهرسة وهي بكسر الفاء والراء وسكون الهمزة
بينهما لفظا اعجمي فايدته تقرب المطالب
وتتبيهه على اطمأن **ومقاصده** ولما كانت

ان قيل ان الحج تفعل اعني على
انما يكون في الدنيا فلا يصل الى الحج
رواه الباقون عن ابن عباس
جمع فان الحج فيفسد الذنوب
كما فيفسد الاما والكل
الطبراني في الاوط
الحاج في ضا في مسند الفريسي
رواه الباقون عن ابن عباس
عن ابن ابي عمير وفيه انه عوفي
الحاج والفا في وان استغفر
ان دعوا اجابهم وان استغفر
عفيهم رواه ابن ابي عمير
ابن هبة من غلط الشيخ محمد بن

النون في شرع للتاكيد كما قال ابن عيينة المريب اذا اردت
التاكيد اسندت فقل الواحد الى الجماعة جاء المصباح بالحال
مفردا من فاعله فقال **مستقينا بالله مستملا** حال ايضا
لانه او من ضمير الحال قبله **منه التوفيق للصواب**
والهداية هذه الفوايه والمراد الوصول الى الصواب
والصيانة اي من الخطأ **والرعاية** بالعناية الالهية
لا بلغ ذلك **بسم الله الرحمن الرحيم** ابتداء المقصود **الباب**
الاول في ارباب السقرا في جمع القلة والموضع للكثرة
لانه ليس لها منه جمع كما تقدم نظيره في ضده وفيه مسائل
جمع مسالة وهي مطلوب خبري برهن عليه في العلم
والظرفية مجازية وفيه تجرد **الاولي يستحب ان**
يتشاور من يتقيد دينه وخبرته بكسر المعجمة وسكون
الموحدة اي معرفته وعلمه في حجة في هذا الوقت
هو محل الاستشارة لاصل الحج لانه عبادة ومحمل
الاستشارة في الوقت ما لم يتضيق عليه والا فلا يذنب
في حقه اذ لا فائدة لها مع التقنيق في زمنه وظن صنعه
تقديم الاستشارة عند التعارض لا الاستشارة علمها
لان الاستشارة عن اجتهاد واحتياط فهي اقوى عند
النفس لغلبة حظوظها وفساد خواطرها فم لو اطاعت
نفسه وارتاضت وغلب صدق واردها قد مت
الاستشارة كما بحث ويكفي اخذ الفال من المصنف لانه
ربما خرج له ما يتطير منه فيسخط فيقع في محذور
كما وقع فيه بعض الاشقياء **ويجب شرعا على من يتشاور**

ان يبذل له النصيحة ويتخلى عن الهوى وحفظ النفس
وما يتوهمه نافعا في امور الدنيا مضرا بالدين فان
الدين عصمة الامر وعموده فيشير وجوبا من مصالح
دينية فقط او مع دينية فان **المستشار موثق**
كما رواه احمد وغيره مرفوعا وله شاهد حسن وفي
رواية ان اشاء اشار وان شامكت فان اشار فالتشاور
بما لو نزل به فعله والتحيز محمول على ما اذا لم يتخرج عنه
الاشارته والا وجبت **والدين النصيحة** جزا من الحديث
الصحيح المشهور ويجب نصحه وان لم يستشره وادى
ترك النصيح الى ضرر **الثانية اذا عزم على الحج** ومثله
في ذنب الاستخارة كل واجب او مندوب موسع بل
تندب الاستخارة في المباح **فينبغي** اي يندب ان
يستخير الله تعالى ففي الحديث الصحيح من سعادة ابي ادم
استخارته الله تعالى **وهذه الاستخارة** التي هي سوال
تقريف خير الامرين لا تقوم الى نفس الحج فانه خير لا
شك فيه وانما تقوم الى وقته الذي اراد فعله فيه
من اداء الاستخارة **يصلى ركعتين** لا ركعة في غير
وقت الكراهة الاجرم مكة وتحصل كالتمية بكل صلاة
من غير الفريضة فعلت نعم ان خطر الاستخارة بعد
الاحرام بها فلا تكفيه وحيتاج في تحصيل سعة صلاحها
لصلاته اخرى واعتبار المصكونها من غير الفريضة
للاكل للاستخارة **يقول** الاولى فيقول اي عقب
الصلاة ويبدا الدعاء ويختمه بالحمد لله والصلاة والسلام

على رسول الله صلى الله عليه وسلم وياتي بذلك في اثنا
 الدعاء وان كودا المذكور **الذي** يا الله **استجبرك** (سالكك
 منك خير الامرين **بعلتك** الباقي سببية اي اسالك
 شرح صدر لي لخير الامرين بسبب علمك المحيط بكل
 الاشياء اذ لا يعلم خيرا حقيقيا الا من كان كذلك
واستقدرك اي اسالك للقدرة على ذلك **بقدرتك** اي بسبب
 انك القادر الحقيقي ولا يمكن احدا ان يقدر على شيء الا ان
 قدرته عليه اي خلقت فيه الاستطاعة وهي مع الفعل
 لا قبله وقبل الباقيها للاستعانة كما في بسم الله مجربها
 ويحتمل انهما فيهما للتقسيم والاستعطاء والتدليل كما في
 قوله تعالى رب بما انعمت علي وفي رواية واستهديك
 بدله واستقدرك والمعنى متقارب والمراد بالامر في الجازي
 فتكلم الاستخارة في المكروهين وتحريم في الحرامين كالشمية
 على شرب الخمر **واسالك من فضلك العظيم** اطنا ب
 وتأكيد مقام الدعاء خلاق بذلك وعلى سؤاله ما ذكر على
 سبيل الاستيناف في البيا في بقوله **فانك تقدر ولا اقدر**
وتعلم ولا اعلم لعل من حكمة تشوش النشرات الباعث
 على الاستخارة شهود احاطة علمه تعالى بسائر الجزئيات
 والكليات فكان تقديم العلم فيه انسب واما هنا فقد
 وقع سؤاله الفضل وشهود القدرة على حصول المسوول
 اكمل من شهود العلم به اذ هي المشككة بتبليغ بنيله فقدم
 في كل ما هو الانسب به وان احتيج الى شهود العلم والقدرة
 في كل من المقامين **وانت** لا غير **علام الغيوب** لا يخرج عن

عليك

علمك شيء منها بخلاف غيرك فلا سبيل له لذلك قال
 تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا
 الله **اللهم** اعاده تلذذا الان من احب شيئا اكثر
 ذكره وتركه بقدر **ان كنت** اتب بان بدون اذا
 لان المستخير يشاك في الاصلح لا يدري ما هف
 فالمقام مقام بالنسبة الي المتكلم خلاف
 الغالب من اعتبار حال المتخاطب نحو ان تستسلم
 حسنة تسوقهم **تعلما ان ذهابا الى الحج** اشارة
 الي انه يسمى حاجبة في استخار لها عملا بما في
 حديث البخاري **في هذا العام** وفي نسخة الحال
 هو محل الاستخارة كما علم مما مر **خبرني في حديثي**
ومعاشي وماقية امرني وعاجله واجله فيه
 اطناب لغرضه مما قبله والوافيه علي بابها ثم في
 الحديث او قال عاجل امري او اجله في الموصفين
 فجمع المصنف احتياطا لتحقيق الواو كما في ظلمنا كثيرا
 كثيرا بالسك بين الموحك والمثلثة في دعا عرفه
 فانه يجمع بينهما لذلك ومثله كلما وقع فيه شرك
 من الراوي في ذكر من الاذكار لما ذكر من التعليل
 وصرح به المصنف في دعا عرفه المذكور كما سياتي
 انك الله تعالى والزيادة على الوارد غير منافية
 للاتباع وكونه يا تي بالذكر كل مرة علي رواية
 تطهر دل الحاجة اليه **فاقدله** يضم الدال
 وكسرها اي اجعله معذورا لي ولغيري المراد

يفتح الدال المارة

استيناف المشيئة بذلك لحرمة الدعاء بذلك كما في قول
القرآن في المآل **ويسره لي** في عطفه علي وقد
اشارة الي ان المقدر وقد نصحه مشقة **ثم**
بارك لي فيه التي بشر ايماء الي ان في حصول
المطلوب بعد السؤال ترأخيا بحكمة الله **اللهم**
كرره لما تقدم واستهطار السحاب الفضل
فان الله يحب المالحين في الدعاء **وان كنت تعلم انه**
ظاهرة الاكتفاء بالتسمية الاولى وهو كذا وان
قبل بنده بها **ثانيا شري في ديني ومعاشي**
وعاقبة امري وعاجله واجله والواو هنا بمعنى
اولا ان المطلوب صرفه يكفي فيه انه شر ولو من
وجهه وبقا الواو علي بايها هو هرا نه لا يطلب صرفه
الا ما كان من جميع احواله لا يفضل شيئا وليس
مراد كما هو ظاهر قاله السارح ونعقب بأنه
لا شك ان العاقل يطلب ما فيه حصول الخیر
من جميع الوجوه وصرف ما فيه الشر من جميعها
ايضا فطلب حصول الاول وصرف الثاني صريح
عبارة الحديث وبقي ما فيه الخیر من وجه
والشر من آخر فالظاهر ان الحكم فيه للعاقل
فان استهلك الشر بالنسبة الي ما فيه من الخیر
والنفع فالظاهر ان الفعل يطلب حصوله
وكذا ما استهلك الخیر فيه بالنسبة الي ما فيه
من الشر فالظاهر انه يطلب صرفه وكذا

إذا تعارضتا فالاعتبار بجانب الدفع اكثر فهو
مطلوب الصرف ولعله اشار الي هذه الصورة
اجمالا بقوله الاتي واقدري الخیر حيث كان
ويؤيد هذا الاحتمال قوله ثم ارضني به
وذلك لانه لما كان المطلوب شر من وجه
كان مظنة ان لا تطمين به النفس وترضي
فظهر ان قوله والمطلوب صرفه يكفي انه شر
ولو من وجه في حين مانع وعليه فالواو فيهما
علي بايها وليست في الثاني بمعنى او **فاصرفه**
عني واصرفني عنه بينهما تلازم فالثاني
تأكيد للاول ومبالغة فيه ويحتمل ان يراد
بالاول لا تقدرني عليه وبالثاني لا تشغل
باطني به فيكون تاسيسا **واقدر لي الخیر**
حيث كان وعند النسائي حيث كنت **ثم**
رضني به رواية البخاري ثم ارضني به اع
حتى لا اذدرى شيئا من نعمك ولا احسد احدا
من خلقك واندرج في سلك الراضين الممدوحين
بقولك رضي الله عنهم ورضوا عنه وفي رواية
المنسائي ثم رضي بقضائك وفي اخرى بعد
ومعاشي ومعيشتي وفي اخرى بعد واقدري
واعني عليه وفي اخرى بعد حيث كان لا حول
ولا قوة الا بالله فيستلزم الجمع بين ذلك كله لما
تقدم انفا **ويسحب ان يقدر في هذه الصلاة**

بعد الفاتحة في الركعة الاولى قل يا ايها الكافرون
وفي الثانية قل هو الله احد الاكمل كما قال شيخ
الاسلام ابن حجر العسقلاني ان يقرأ قبل سورة
الكافرون وربك يخلق ما يشاء ويختار اتي بجمع
وقبل الاخلاص وما كان مؤمناً ولا مؤمنة اتي
مبيناً لا يلهيها بيان كما لسورة في اذ القصد
منها اخلاص الاعتقاد والعمل فناسبا انتهى
واستبعد بانه لم يرد في ذلك سنة فالافقه
الاختصار علي ما ذكر اولا وقال الساجي اما لكي
في بنية السالك يقرأ في الاولى بعد الفاتحة وعند
مفتاح الغيب اتي مبين وفي الثانية بعد ها وربك
يخلق ما يشاء ويختار اتي بجمع ويكرر في ركعة
وسجوده من الاحول ولا فقه الا بالله واذا سلم
فليحمد الله تعالى وليصل علي النبي صلى الله عليه
وسلم بالصلاة التامة عشر انتهى وحاله حال
ما قبله واستحب بعضهم ان يقرأ عقب صلاة
منها ربنا اتنا من لدنك رحمة وهي لنا
من امرنا رسول اذ بعض كان يستحب ان يقال
ذلك في بدء الامور قال الحافظ الزبيدي العري
لمر احد في شيء من طرق الحديث يقرأ ما يقرأ
فيها لكن ما ذكره النووي من مناسبت لانهما سورتنا
اخلاص فناسب الا ببيان بهما في صلاة المراد
منها اخلاص الرغبة وصدق التفويض

واظهار

واظهار العجز انتهى وقد يستدل لهما بورود
قراهما في مواضع كثيرة من صلاة النفل فيلحق
ما هنا بهما وقيا سما في الجمعة انه لو ترك ما
يقرأ في الاولى جابه مع ما يقرأ في الثانية انه لو
ترك هنا ما لذب بعد الفاتحة في الاولى ان
يضمه لما بعد ها في الثانية ومن تعذر
عليه الصلاة استخار بالدعاء كذا قاله وظاهره
عدم حصولها بمجرد الدعاء مع تسير الصلاة
الا ان يقال المراد عدم حصولها كما لها فقد
فقد ورد عند ابي يعلا مرفوعا اذا اراد احكم
امرا فليقل وذكر نحو الدعاء السابق وفي خبر
ضعفه الترمذي كان صلى الله عليه وسلم اذا اراد امر
قال اللهم خذ لي واختر لي **ثم يمضي** وفي نسخة
ليمض بلام الامر ساكنة خفيفة او مكسورة علي
الاصل والامر للذب **بعد الاستخارة ثم**
النشر له صدره انشراحا خاليا عن هوي النفس
بسبب مجاهدتها المؤدية الي ذلك الخلق التسليم
لله تعالى ودوام المراقبة من اول الاستخارة
الي اخرها والتسليم مع الميل لاحد الجانبين
حياته في الصدق والا لتفات عن ملك يتاجبه
يوجب الطرد والمقت ولا يتوقف اذا انشراح
صدره فتوقفه ضعف وتوقف بخبره الله تعالى
له قيل وترك التوجه لذلك مخالف لما قاله الله

ي ل ج

في نفسه وهو نفع من الالهام الذي يكون حجة على
 العبد موافقة الشرع فان لم ينشرح بسبب لو ان
 زاد على سبع قيا سا على تكر الصلاة الاستسقام لم
 يستوفى والتقييد بها في خبر انس جري على الغالب
 من عدم تاخر الانسراح عنها غالبا على ان
 سند الخبر عن رب اما لو فرض عدم الانسراح مع
 تكر الصلاة فان امكن تاخرا خروا الشرع فيما
 يتيسر لانه علامة الاذن والخير انما الله تعالى
 وهذا التفضل اولى من قول ابن عبد السلام
 انه يفعل بعدها ما اراد الواقع بعدها هو الخير
 قال الزين العراقي وعلي قول المفوي فلا
 ينبغي اعتما د انسراح لما كان له فيه من هوى
 قبلها بل ينبغي ترك اختياره راسا والا كان
 مستحيرا بهطاه انتهى والمراد بالهوى الميل
 من جهة شهوة لا لداعية شرعية **الثالث**
استقر عن اي على التوجه لعمل النسيك بعد
 ما تقدم **بدا** **باب** **التوبة** **من جميع المعاصي** وجوبا
 وظاهري صريح بل صريح تاخير التوبة عن الاستخارة
 بل استقرار العزم بعدها وقد جرى ابن جماعة
 على تعدد ما وايد به بان المستخير عاصيا لعبد
 ابق ارسلا الي سيدك بان يختار له ما في خزانته
 فيعد بذلك احق بين الحق قيل وما فعله الى
 جماعة متعين لا يمكن خلافه ويحمل كلام المصنف
 على

في كتابنا في التوبة
 طبعنا في كتابنا في التوبة
 في نسخة سعيد بن جابر
 قبل كتمان عبد الله بن
 رجل اختار من التوبة
 ثم قال فكلما ذكر في التوبة
 عمل المصنف

علي ذنوب طرأت بعد الاستخارة او سهرى عنها
 حين الاستخارة وذلك لوجوب تقدم التوبة لا با
 اعتبار توقيف صحة الاستخارة واقادتها على تقدم
 التوبة فذلك محل نظر بل لما تقدم واركانها الاقلاع
 من الذنب حاله والغمر على ان لا يعود اليه راسا
 والندم على ما نشره منه خوف فامن الله تعالى وردده
 طلاحة ان كانت وبدلها ان تلفت وقد ر عليه فان
 لم يقدر كسب بلا وارث او غايب انقطع خبره دفعها
 لامام او قاضي عادل والا فربها بنفسه في المصالح ان
 عرف او سلمها لعا لمر عارف بذلك وفوي الغمر
 ان بان صاحبها والمفسر ينوي وفا الدين كالعا
 جر عن تمكين القصاص من نفسه اذا قدر ويلزم
 المدين كسب الايقان عصي به ويتأكد عند التوبة
 التلطف بالاستغفار **و** **من المكروهات** قد با
 اخذ امن قول الاصوليين تارك الصلاة المكروهة
 امثالا لثواب فالغمر على تركه في المستقبل مذوق
 لنيل ذلك **و** **من مقام الخلف** صرح بها مع
 دخولها في المعاصي اهتماما بسببها وتنبها على
 المحافظة عليها لانهما مبنية على المسلحة و
 والمضايقة وفي الحديث رد دانق من حرام
 يعود عند الله سبعين حجة اورده الغنى ابن
 ظهوره في السفا لني قال ليح ابو الحسن البكري
 في شرح مختصر هذا الكتاب لما وقف له علي اصل

ويقتضي المراد منه براءة الذمة من الدين بأعي
وجه ولو بغير حواله **ما أملكه من دين له** الحالة
وجه بأول الوجهة ندباً قال صلى الله عليه وسلم
لرجل قال له علي حجة الإسلام وعلي دين اقتضى
دينك رواه أبو يعلى ويظهر أنه يجب عليه في
الحالة صرف جميع ما في يده **لما لا يتركه للمفلس**
ويرد الودائع وفيه تفصيل فإن علم رضى ما أكلها
بأمر عمله والأصح قيل بتضمنه بتركه شيء حرم
عليه فعليه لما فيه من ضياعها والأفلا وأمره
بالرد التخلية بينهما **ويستحل كل من بينه وبينه**
معاملة فيما عسى أن يكون عليه مما يعلمه الله
المطلوب منه الحل فقط لأن جهل المبرأ منه
لأنه لا يضر ولذا قالوا طريق التبرأة أبرأه مما عليه
من الدين المجهول أن يذكر عدله يعلم أنه لا يتركه
عليه ما به فيحقق أن يترك من مائة بنت فهو صحيح
في صحة الأبرأ من المجهول مع الجهل بأنه عليه ثم
هذا الاستحلال أو ما في معناه واجب أن علم
أنه عليه والأفندوب **في شيء أو مصاحبة** وإن
لم يهامله فربما أكل ما له علي ظن رضاه مع
علمه في نفس الأمر وفي الحديث المرفوع رحم
الله عبداً كان عند أخيه مظلمة في عرض
أو مال فجاءه فاستحله قبل أن يؤخذ وليس
لحمه دينار ولا درهم فإن كان له حسنة أخذت

من

من حسنة وإن لم تكن له حسنة حمل عليه من
سببته رواه الترمذي بسند صحيح ومصاحبة
معطى في علي معاملة **ويكتب وصيته** بحقوق الله
تعالى وحقوق العباد لحديث الشيخين قال صلى الله
عليه وسلم ما حق امرئ مسلم له شيء يريده أن
يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة به
عنده أي ما الخبز المعروف بالذك **ويشهد**
عليه بها من يثبت به ولو شأ هذا ويصينا
فيما يثبت بذلك إلا في أوليم ليس فيه من يقبل
ذلك من القضاء وكذا يكفي مجرد الخطأ أن كان
ثم من يقبل الشهادة على الخط والأفلا ثم الشهادة
واجب أن لم تكن ثابتة قبل والأفندوب ولا يكتفي
بعلم الورثة مطلقاً لأن النفس تشع بالأموال
إذا استقرت عليها **ويترك كل من يقتضي دينه ما لم**
يمكن من قضاءه من دين له بنفسه وجوباً
في الحال وندباً في أمواله وعبر الكبري بقوله ويترك
من يفعل ما يحزنه مما أمر به وهي استحل **ويترك**
وجوباً **لا يملكه** زوجة **ومن تتركه نفقة** عليك
أو قرابة **نفقة** أي مؤنتهم كسوة وأجرة
مسكن وقول السراج ومن الأدوية وأجرة
الطبيب فيه نظراً لأنه ما طريقه معرفة ذلك
حتى يترك ذلك فإنه لعلة لا يحتاج لذلك أصلاً
وبصرف طروقه فلا يعلم قدر مدة ولا ثمت

ادوية فالوجه عدم وجوب ذلك في الحال لعدم
 وجود سببه المقتضي له فيه وكذا لا يجب ذلك
 ان وجد المرض حالا لانه ليس على الرجل عند
 ادوية امر اضربا بغير يجب عليه ذلك انت
 تسبب عن جأ نبيه كان حدث بها ذلك مما صدق
 من نحو ضرب بها او عبالة ذكره **الي حين رجوعه**
 وهذا في الواجب حالا اما المستقبل فقبل عليه
 ذلك ايضا او يطلق الزوجة او يخرج المملوك
 عن ملكه ويحكم به الحاكم الشرعي وجب عليه
 الشارح وقيل عليه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى
 ديانته لا حكما فلا يجب عليه الحاكم لانه لم يخل
 وقت وجوبها الذي هو في طلوع كل يوم في
 شبه الدين الموعول وعليه الرمي **فان كان**
عليه دين حال وهو مؤخر به او ببعضه ولم
 يستتب من يوفيه من مال حاضر **فلهما حب**
الدين ولو ذميا وولي الدين كالدائن لانه
 المطالب عنه بغيره ليس له الاذن للمدين في
 السفر الا اذا علم فيه مصالحة **منعه من الخروج**
 ويحرم عليه السفر وان قصر واظرت القادة
 بالمسالحة فيه كالخروج من مكة نحو مني بغير
 اذن حيث لم يعلم بوضاه وان ضمنه مؤخر
 لان له مطالبة مع ضمانه وكذا ان استتاب
 من يقضي كما تقدم فعزله امتنع عليه السفر
 من

مقابل

من حين عزله له ولو كان في اثناء الطريق ما لم
 ما لم يطرأ له الخوف والخوف لفقد المحور
 للسفر من التوكيل ومنه يؤخذ انه لا ينبغي
 الرهن الوفي لا يهرم لم يكتفوا بالمال الحاضر
 بل اشترطوا التوكيل بالقبض منه كالتي بحك انت
 محل منع الدائن له ما لم يكن مع المدين في السفر
 والركب والا فلا منع له **وتسبب** لتعديده باليمنع من
 اداء الحق لصاحبه **فان كان المدين مفسرا**
بملك الدائن مطالبة لوجوب انظاره وحرمة
 ملازمته **وله السفر بغير رضا** ولو بسفر مخوف
وكذا ان كان الدين مؤجلا له السفر بغير رضا
 الدائن وان قصر لاجل كلى بشرط بقائه الى زمن
 يصل فيه محل تقصيره الصلاة لانه انما يسمى مسافرا
 حينئذ فيما يظهر ولو تجدد عليه دين حال في اثناء
 الطريق لم يلزمه الرجوع الى ان صرح الدائن به
 بطلب الرجوع منه لا ان سكت فلا ياتى باستمرار
 السفر وفارق ما مر في ابتدا السفر بانه يفتقر في الدوام
 مالا يفتقر في الايترا انتهى واذ كان كل عليه الموعول
 اثناء الطريق لا ينفقه ولا يلزمه الرجوع كما يقتضيه
 ظاهرا لظواهرهم **وكذا يستحب ان لا يخرج حتى يترك**
من يقضيه عند حلوله تطيبا لقلب رب الدين وان
 عجله كان اولى **الرابعة بجهد** الحاج ولو امره
 ندب في ارضاء والديه ومن يتوجه عليه من الافار



والاشياخ وطاعة لانه اطيب للقلوب واذا كانت
 زوجة استرضيت زوجها وقاربها ويستحب
 للزوج ان يحج بها اتباعا فقد ثبت في الصحيحين انه صلى
 الله عليه وسلم حج بنسابة مع ما في ذلك من تحصيل
 عبادة لها وليقيامها بما لا يطلع عليه غير هاتين
 علي الاول كل سفر جابن احتاج فيه لمن يقوم به
 وهذا اقرب وكان زوجة السرية واستقر احواله
 صلى الله عليه وسلم شاهدة بذلك ولعل التركة منه
 في بعض الاحوال كانت لعذر او لبيان الحوائج فان
منه احد الوالدين المراد منه مناله عليه
 الولادة ولوجود اوجدة وان وجد من هوادف
 منهما اليه **نظر** بصفة المفعول **ان منعه من الحج الاسلام**
 الاول من نسك لو اوجب ليشمل العمرة وهما مع قضا
 او نذر وان لم يجب حجة الاسلام علي الفرع لكونه
 فقيرا نعم له منعه منه اذا كان ما سياتي لم يطق
 المشي او خرج مع رفقة غير مأمونين او سلك
 طريقا مخوفالا يوقن فيها الامن المعتاد في السفر
 قيل او كان يكتسب لنفقة اصله المذكور **لم يلق**
اي منعه منه لانه لا طاعة لمخلوق في ترك
 طاعة الخالق بل **له الاحرام به وان كره الوالد**
 احرامه به لانه عاصي بمنعه من النسك الواجب عليه
 وظاهر قوله لانه عاصي انه لا يندب مراعاة في ذلك
 وترك الاحرام لان العاصي لا يسافر **واذا احرم**

الحاج الفرض فيخرج وان كره اباه
 او غيرها في بعض الامور حتى

اي الفرع به لم يكن للوالد تحليله بالنسك الواجب
 وان منعه من الحج التطوع لم يحسن له الاحرام
 به **بغير اذنه** المقتدر جواز احرامه بغير اذن
 اصله كالوصي بل اولى وذكر في الاصل شامل
 له ولو كان زفقا وكافرا علي الا وجه لان برهما
 لوجود به اكد من نسك التطوع وانما لم يرد
 الاصل الكافر في الجهاد لانه منهم باليمن حمية
 لدينه ومحل منعه ان لم يسافر معه في التركيب
 والا فلا يجب استبدانه ولا منع له ما لم يورد نسكه
 الي تضييع شي في حقه نعم لا بد في الامر الجليل
 من مصاحبة له بحيث تنفي التريبة واختلف
 المتأخرون في فرع من هو حاضر المستحل احرام
 ا يمنع اخذ ابعوم كلامهم السامل له ام لا لقصر
 الضر بقصر المسافة ومحل المنع ما اذا خرج
 للحج فقط اما اذا استوجب له او كان لغو تجارة
 او كانت مؤنة في الحضر من ماله وفي السفر من مال
 غيره او لطلب ولتوقلا فلا يملك منعه منه لانه
 كسفه **فان احرم** بغير اذنه بالتطوع **قله**
تحليله في الاصح تقديم طاعته الواجبة علي
 المندوب ابتداء وهذا شامل لو اكد المرأة اذا
 اذن لها زوجها فاحرمت بنسك تطوع بغير
 اذن من ذكر فله تحليلها وهو ظاهر لان رضي
 الزوج لا يستقط حق الاصل ما لم يسافر معها

زوجها **تنبيه** سكنت المص من حكم استئذان الفرع
لاصله في النسك وكلام الروضة هنا صريح في نفيه
في الفرض والنفل منه وصريح به في الفرع البهية ومراد
الروضة نفيه في اصل الاحرام بالنطوع لجواز من غير
استئذان كما مر في الخروج له فواجب كما في الجهاد من
الروض وشرحه **واما الزوجة فللزواج منعها من حج**
النطوع وان رضي اصلها به **فان احرمت بغير**
اذنه وهو حرام عليها اذا كانت امة مطلقا وكذا ان كانت
حرة قبضت مهرها الحال وحرم عليها الاحرام وان
فصدت به خوفاً وفاقاً ما سبق في الفرع بتوقف
جواز الخروج لنحو التجارة على اذن الزوج بخلاف الفرع
وحيث احرمت الامة والحرة بغير اذنه **فله تحليلها**
وان اذن السيد والاصل لئلا يفوت تمتعه **وله** اي
الزوج **ايضا منعها من حج الاسلام على الاظهر**
بخلاف نسك القضاء لما افسدته قبل التكليف او بعده
وكان الافساد منه او النذر باذنه او من قبل النطح
في عام مخصوص فلا يملك تحليلها فيه لغورية ذلك
كله انما يملك التحليل من نسك الاسلام **لان حقه**
من التمتع **على الفور والجم على التراخي** اخذ منه
الاذرعي وغيره انه لو تضيق عليها بخوف عصبها او موت
بقول طبيب من عدلين لم يملك الزوج تحليلها ولم
يكتف بواحد هنا كما اكتفى به في التيمم لما فيه هنا
من حق الادمي فاشترط تعددهما كما لم يرض المخوف

ويؤخذ

ويؤخذ منه انه لا عبرة بمعرفتها هي لانها متهمه في
استقاط حقه وما ذكر في العصب غير بعيد وامكان
تحصيله بالاستئابة عند وقوعه قد يتخلف بتعذرهما
وايضاً فلها عرض في مباشرتها ذلك بنفسها وقد تزداد
الناب على موت سفرها فلا تكلف تحمل هذه المشاق
فان احرمت به فله تحليلها على الاظهر ما لم يسافر
بها ويحرم بحيث لا يفوت عليه استمتاعها بان كان
زمان احرامها واحداً فلا يملك تحليلها كما لا يمنع العبد
من صوم تطوع لا يمنع الخدمة قال الاذرعي وهو
القياس وان قال الماوردي بخلافه فان طال زمن
احرامها على زمن احرامه ولم يتحلل فلكذلك وان تحلل
جاز ان يحللها وظلم كلامهم ان له تحليل صغيراً لا ثوماً
ولو طفلاً بان صبرها ولها حرمة ولا خلوع عن نظر
وقال الاسنوي لا يجوز له تحليلها فقد العلة من
تعطل حقه من الاستمتاع ونظر فيه بامكان استمتاعه
بها فهو الوطي من نحو التبديل وذلك يفوته باحرامها
ونظراً لاسنوي في قيام ولي الطفل مقامه في التحليل
والذي يتجه انه ان راي فيه مصلحة جاز والافلا
وحيث امرها بالتحلل وجب والام يحلها التحلل
وان حرم احرامها بان احرمت ينفل بغير اذنه او يفرض
كذلك وقلنا بالضعيف انه يحرم عليها ذلك لتحقيق
الانقطاع فلا بد من تحقق ما يقتضي الخروج منه وبه
يندفع ما يقال الاقلاع من المفصية واجب فقتضاه

وجوب التحلل عليها خروجا منها ومع وجوب اسم
استمرارها فيه فهي حرام من جهة نفوذ حق
الزوج بما فعلته من هذه العبادة بفيرا ذنه
مجهلة الوجوب الاستمرار على جهة التحريم وبذلك
يبدو فعلا ايضا انهم يقضون ان الحرمة تخص الابد
دون الدوام لاسيما له وجوب الاستدامة مع
حرمتها والافرق في جواز تحلل الزوج لها بشرط
بين كونه مسوفا او محببا او كونه رتعا او فرنا
لان استمتاعه بمقد مات الوطي ممكنة **وان**
كانت مطلقة حبسها للعدة رجعية او باينا
وان خشيت الفوات او احرمت باذنه وقد
سبق وجوب العدة ثم ان لم تدرك فكميت
فانه الحج فيما ياتي فيه وقوله حبسها ظاهر
وجوبه ويوافق قول الروضة عليه حبسها
لكن في المحقق مع له حبسها وجمع بان الامور ساكنها
واجب على الكفاية من غير تعليق نظر الى انه
من جملة المجاطين به ومن غير بلك نظر الى
ان ذلك لا يخص به **وليس له التحليل** لعدم
ترتيب ثمرته من التمتع بها **الا ان كانت رجعية**
فمن اجبها التحليل ان احرمت بفيرا ذنه ولا
يحلها ولو رجعية احرمت في العدة بفيرا ذنه
لا بعد رجعتها وله منع المطلقة اذا احرمت
في العدة مطلقا من الخروج للنسك وان انقضت

العدة

العدة مضت فاذا ادركت فذاك والاقماسياتي
وان احرمت قبلها ففارقتها بفسخ منه او
منها او طلقها اقامت على احرامها ولم تحلل
ثم اذا تمت العدة وخرجت له وادركته
فذاك وان فاتها فان كان سبب وجوب
العدة منها فهي المعقبة فعليها القضا والى
ففي القضا وجهان وقضية ما في المحقق ع نرجح
المنع كمالوا حرمت بتطوع فطلعت واعتدت
وفاتها لا قضا عليها لعدم تقصيرها والحاصل ان
لزوم العدة متى سبق الاحرام لم يخرج قبل
انقضائها وان فات الحج فاذا انقضت اتمت
ما احرمت به ان بقي وقته ولا تحللت بعمل
غيره ولزومها القضا ودم للفقات وان احرمت
باذن او غيره ثم فورقت بموت او غير فان
خافت الفوات خرجت وحج بالنسك لتقدم
الاحرام وان امنته جاز لها الخروج لما في تعين
المصير من مشقة مصابرة الاحرام **وحديث**
قلنا له تحليلها وفي نسخة تحللها فمعه انه
يامر بها بل يخرج سائة مجزية في الاضحية وتثوي هي
بها التحلل متواريا للذبح ان وجب لها والافسياني
بدلها في الباب السابع ان شاء الله تعالى **وتقص**
اي تنيل من لاسها ثلاث شعرات فصاعدا
بالنصب حالا او معطوف على ما قبله وتكون ذينة

التحليل مقارنة اذ التها بعد الذبح **فان امتنعت من التحليل**
فللزواج وطهرا والا تم عليها التفصيل بها بترك التحليل
الواجب عليها لامره لها به وفي المجموع حكاية الاتفاق
على وجوب الكفارة عليها حينئذ وجري عليه الشارح
وخالف الرمي وجعل ما في المجموع حكاية طريق تضييق
الخامسة لبحر مريد الشك تدبا من حيث الشك
على ان تكون نطقه ومونه حلالا خالصا وفي نسخة
خالصا نظرا لكونه وصفا حلالا **من الشهرة** وفي نسخة من
الشبهات اي ان امكنه ذلك والافهوكا لمتعدا لآت
فالطلب في هذه الازمنة المتاخرة التي ليس فيها من
الطفر جلال كذلك الاجتهاد في تقليل الشهرة ما امكنه
لانه غاية الممكن الآن **فان خالف وجمع بما فيه شبهة او بحال**
مقصود اي حرام **مع وجه في ظاهر الحكم** لاستجماعه
اركانها ورايطه **ولكنه ليس حراما** **ميرور** فيما اذا كان حراما
لما اخرج الطبراني من جملة حديث مرفوع ضعيف
واذا خرج بالنفقة الخبيثة فوضع رجله في العترة
فنادى لبيك لبيك ناداه ملك من السماء لا بيبك ولا
سعديك زادك حرام ونفقتك حرام وحجك ما زود
غير ميرور اما في الشهرة فان شملها بقوله في الحديث
بالنفقة الخبيثة استقام جزم المصير بذلك في الجمع بما فيه
شبهة وهو بعيد اذ قوله ونفقتك حرام يدفع ذلك
ومن ثم اعترضه الولي العراقي بانه لا ينبغي الجزم في الشهرة
بانه غير ميرور لاننا لم نتحقق ارتكابه حراما قال فكان

ينبغي

ينبغي ان يقول يخشى عليه ان تكون تلك الشهرة حراما
فلا يكون ميرورا قال الشيخ ابو الحسن البكري ولعل قوله
وليس حراما ميرورا عايدا الى الحرام وقوله **ويبعد قبوله**
عايدا الى الجمع بما فيه شبهة والا فلجزم بعدم براه صريح في
عدم قبوله فكيف يقال ويبعد وحينئذ فوجه البعد
وان لم يجزم بانه حج مجرم اقدامه على هذه العبادة بما لا
يتيقن حله يتيقن الشرعي وذلك مشعر بترها ونه فيما
امره فيكون سببا لعدم القبول والاحتمال للحل لم يجزم
بعدم القبول انتهى وهو من الحسن بكان واوجه من جعله
مع رديقه عايدا اليهما معا الذي جري عليه الشم وقال فيه هو
صريح في انه لا يلزم من عدم براه عدم قبوله وهو ظم لاختلاف
ثم يشهدا اذ ثمة المبرور ما برانه ليس له ثواب الابحثة
وشم القبول الصحة كما في خير لا يقبل الله صلاة احدكم
اذا احدث حتى يتوضا والثواب كما في خير من اتى عرافا
لم تقبل صلاته اربعين صباحا انتهى وفيه ان المبرور
رديف المقبول على احد القولين في تفسيره فيما تقدم
فيلزم من عدم براه عدم قبوله كما هو شأن الرديقين نعم
ما قاله الشم يستقيم على القول بتفسير المبرور بانه
الذي لم نحالطه ما تم وينبغي ذلك على الخلاف في ثبوت
الثواب في الصلاة الصحيحة في المكان المفضول وانته
ابن الصباغ وجزم به الروياني وعن الجمهور وحكاية المص
في المجموع عن اكثر العراقيين انتفاؤه وجمع بينهما
المحقق المحلي بانه لا خلاف في المعنى وان نفى الثواب

للردع عن تصرفه فيه فلا يفتري به والصحة تستلزم
 الثواب كما هو لا يح **هذا** أي الحكم بصحته حينئذ هو **منه**
الشافعي وسنخه مالك وأبي حنيفة وجماعة من العلماء
 من السلف والخلف وقال أحمد بن حنبل لا يجزيه الحج بماله
 حرام لخذابظواهر الأحاديث ومنها ما تقدم عن الطبراني
 وعن بعض السلف ترك رائق مما يكره الله أحب من خمسمائة
 حجة وهو مقتضى ترك الحج بما فيه شبهة والصواب أنه
 حيث لم يعلم في ماله الذي استطاع به تحريما وجبا عليه
 التسك أو نذر إن كان ثانيا لأن المصالح المحققة لا
 تترك للمفاسد المتوهمة لكن إذا كان حيث يكره له أن يأكل
 منه فحج نظروا إذا وجدت الشبهة فالجهد في حل قوته
 هو في جميع طريقته فإن عجز ففي زمن إحرامه فإن عجز ففي
 يوم عرفة فإن عجز فليزعم قلبه الخوف لما هو مضطر إليه
 من تناول ما ليس بطيب ففسى الله أن ينظر إليه يعين
 الرحمة لأجل خوفه قاله الفزالي **السابعة يستحب أن يستكثر**
القادر من الزاد والنفقة بلا تكلف وفي الحديث النفقة
 في الحج كالنفقة في سبيل الله بسبعماية ضعف **ليواسي**
منه المحتاجين فيفوز بثواب مباشرة وإعانة **واليتن**
زاده طيب القول تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من
 طيبات ما كسبتم أي بالتجارة ونحوها أي إلى طلب الأقتصاد وترك الإسراف
ومما أخرجهناكم من الأرض من الحبوب والثمار **ولا تبطلوا**
تقصدوا **الحديث منه** متعلق بقوله **تنفقون**
 وقدم اهتماما به وفي الحديث المرفوع أن الله طيب

وقد خلق الله
 راسه على ما يشاء
 خلق القديس
 فيما هو الزينة
 نسجته تفعل
 ثم تفضل
 ما خلقه لك
 من العبد

لا يقبل

لا يقبل إلا طيبا **والمراد بالطيب هو الجيد** أي المستند
 عند أهل تلك الناحية وأن علم محبة المفضل شيء
 بخصوصه من غير ذلك فاعطاؤه ما يحبه أولى وأن
 لم يكن جيدا عند غيره قال الشيخ أبو الحسن البكري
 وليس المراد التأنف في ذلك كما جرت به عادة
 المتوفين لأن هذا يخالف التواضع في الحج ولا
 أحب أحدا من الفقهاء يقول بنذر فعل الحلاوة
 الرقيقة ونحوها أن هذا لا يعد سنة في حال من
 الأحكام المعارضة **وبالحديث الردي** فلا يقبل
 منه نذبا ويؤثر من الجيد أن تمكن من كل وألا
 فليدفع الميسور والتصدق من غير إيتار منه
 مفضول لا مكروه ولا خلاف السنة **ويكون**
طيب النفس بما ينفق فيه ليكون أي المتفق
أقرب إلى القبول لطيب نفسه بذلك **السابعة**
يستحب ترك المماحكة بضم الميم وتخفيف
 الثاء وبود الألف مهمة مفتوحة أي المماحكة
 والمماحكة فيما يشتر به أو يتاجر له **أسباب** حجة
 مثلا ولذا قال **وكذا كل شيء يتقرب به إلى**
الله تعالى يستحب ترك المماحكة فيه أي إذا
 كان الفقد لنفسه أما من يفعل ذلك لغيره
 بولاية أو وكالة فيجب عليه الإجماع في ذلك
 والإلزام بهيئته المثل فأقل وليس من المماحكة
 الشراء بمن أمثل حيث وجد من يبيعه بأكثر

قال
 أن أطيب الكسب الزراعة
 والصناعة مع قول
 الشافعي في أظهر قوليه
 أن أفضل الكسب التجارة
 من مفهوم من أثار أولي
 كتاب الأظهر قبل كتاب الصيد
 والذبايح

فأعرض عنه لأن الشرايا أكثر ليس بسنة إلا إذا
لم يجد غيره ففما أن قصد بالزيادة بره
كان حسنا وكان صدقة خفية وهذا أمر زائد
علي تركه المماكسة **كذا قاله الإمام الجليل**
أبو الشعثان بالمعجزة والمثلثة بينهما عين
مهمة **جاءت زيد التابعي وغيره من**
العلماء وليس هذا دليلا بل استأناس والا
فالادلة العامة المقضية أن الأجر على قدر
المسئقة كما فيه في ذلك كحديث الشيخين
أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله
فعالي عنها أجر كذا علي قدر نفقتك ولعل ما ورد
عن أبي عمر من أنه كان يهاكك في الدائغ فقبل
له تجود بالالوف وتماحك في الدائغ فقال
ذاكر مالي فجدت به وهذا عفاي فجدت به
كان في الشراء لغير قرينة إذ التصرف الموصل
للقرينة قرينة لأن الوسائل حكم المقاصد **الثامنة**
يستحب أن لا يسارك غيره في الزاد والراحلة
والنفقة الواو فيها بمعنى أو لأن تركه المشا
ركة أسلم له فإنه يمنع بسببها من التصرف
في وجوه الخير والصدقة لتوقف جواز
علي رضي بتركه لما له معه من ملك في ذلك
وقد لا يرضى فينفوت عليه حصول ذلك ولو
أذن له شريكه في الصدقة من المترك لم
يؤلف

يؤلف **بأسنم در رضا** لتقلب أحوال الإنسان
قال السارح والمحافظة على ما ذكر من أهم الأمور
في السفر إذ بسببه تنقلب مفاسد لا تخصي
قال المجال الطبري واجتماع الرفقة كل يوم على
طعام واحد هم على المناوبة اليق بالورع من
المشاركة ولا ينافيه قول غيره قد تناهد الصا
لحوت بالوقوف فالتقوى أي أخرج كل منهم نفقة
ودفعها إلى من ينفق عليهم ويأكلون جميعا
لأن كلام الطبري فيمن يتقوا هم منه السخ والتنا
هذان سلم أن فيه مشاركة كان من صالح السلف
الذي لا يتقوا هم منهم ذلك إذ لا يخطئ لأحد منهم
لا يثارة على نفسه وإن أدى إلى تلفها فلا يقاس
بهم من ليس مثلهم في وصفهم **فإن شاركه**
جاء حيث كان كله مكافا مختارا رشيدا غير
ثايب عن غيب لأن الأمر بعد مها ليس بجازم
ويستحب أن يقتصر على دون حقه ولا
ياحظه بقلبه ولا يبري لنفسه فضلا لبقده
عن مكارم الأخلاق وله الأخذ بقدر حقه
وتحريم الزيادة عليه أن علم الشراكا بذلك منه
والأفجف **وأما اجتماع الرفقة على طعام**
يجمعونه يوم ما يوم ما تحسن لصدوقه بالرضي
ولا يأس بأكل بعضهم أكثر من بعض إذ
فثبت بأن أصحابه أي شركائه لا يكرهون

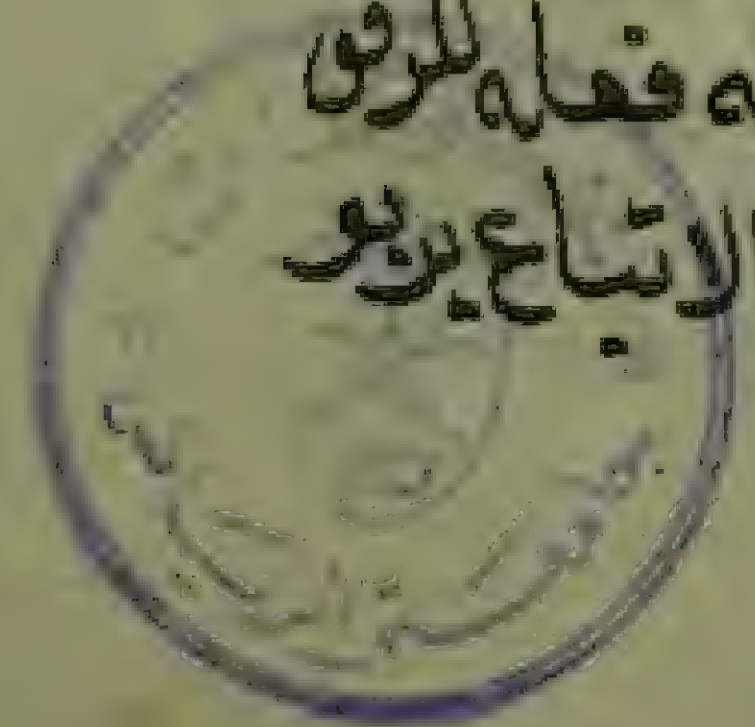
ذلك ولو بقلية ظنه **فان لم يثبت فلا يزيد وجوبا على قدر**
حصته لانه لا يحمل مال المسلم الا برضاه **وليس هذا من باب**
الزبي في شيء كما يتوهم من ان هذا ياكل طعام ذلك وبالعكس
 وذلك لان الزبي لا يكون الا في عقد ولا عقد ههنا
فقد صححت الاحاديث في خلط الصحابة رضي الله عنهم
ازوادهم اي في جميع السفر والقياس بهم غيرهم لما تقدم
 من اثارهم على انفسهم وان اضر بها وعلى سبيل التاهد
 وقد اذن الشارع لولي اليتيم في مخالطته فقال وان تخالطوهم
 فاحوائكم وبعضهم عما قد يقع من الزيادة لليتيم في جانب وليه
 لندرتة فانه على الولي التحري والاحتياط **التاسعة**
يستحب ان يحصل ولو باجارة والا حسن عند الحاجة اليها
 ان تكون في الذمة **مركوبا قويا وطيبا** اي حسن السير
 بلا شراسة وافهم كلامه حل ركوب الضعيف ومحل ان لم
 يحصل له ضرر لا يحتمل عادة ركوب غير الوطي خلاف السنة
 ووجه بانه يضره ويشوش عليه خشوعه وركوب
 الضعيف حيث حل وغير الوطي يحصل اصل السنة الركوب
 وهو افضل من المشي الا ان اخطل به اصل الخشوع لركاله
والركوب في الحج والعمرة الا ما استثنى كالطواف وفي
 ودخول مكة وكالتسك في طلب الركوب كل سفر احتيج للعبادة
افضل من المشي على المذهب الصحيح فقد جاء عنه
 صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم **وقد ثبت في**
الاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم حج
راكبا وطوافه كذلك كان لعذر قيل لمرضى وقيل ليظهر

فيستغنى

بأنه
مقابل

فيستغنى وقيل لا يمكن الطواف لان الناس ليس
 عليه بمنعونه عن المشي وقيل لبيان الجواز
 ولا ينافي الركوب لزوم المشي بالنذر وعدم اجزاء
 فضيلة الركوب عنه وان كان افضل منه لان مدارك الوطي
 على كون الملتزم قربة ومدار عدم اجزاء غيره عنه على
 كونه مقصودا لذاته والمشى كذلك فيهما اما كونه
 قربة فلما صح عنه صلى الله عليه وسلم من حج من مكة
 ما شيا حتى يرجع اليها كتب الله له بكل خطوة سبعمائة
 حسنة من حسنات الحرم وحسنات الحرم الحسنة بمائة
 الف حسنة وتضعيف البيهقي له بتفرد من لا يقبل بقدره
 لجهالة مردود بانه لم ينفرد به بل رواه ابن مسدي من
 وجه آخر ولذا قال عتبة حديث حسن غريب وصحيح
 الخاتم اسناده من الطريق التي رواها البيهقي منه وبقاس
 مكة من حج من غيرها وان تقاوت التضعيف وصح ان
 للراكب بكل خطوة يخطوها يبعير حسنة وللماشي سبعين
 وقد اختلفت قضية هذه الاحاديث جميع من هم المحسن البصري
 وغيره وارضاه المحب الطبري من المتقدمين والشيوخ
 ابو الحسن البكري من المتأخرين فقال المختار ان المشي
 افضل لمن قدر عليه ولم يفته من يطلب في نسكه لما ورد
 وذكر ما ذكرناه قال واما حجة صلى الله عليه وسلم ركبافانه
 كان كبر سنه وليرى فيقتدي به ولذا طاف راكبا انتهى
 ويرد قول من كان كبر سنه ما سياتي قريبا انه فعلة للرفق
 بالضعيف ويجاب من قبل المذهب بان ثواب الاتباع يزوي

كل ج
ع



على ذلك أخذ من قول التاج السبكي صلاة الظهر بمنى
يوم النحر أفضل منها بالمسجد الحرام وإن قلنا أن المضاعفة
تختص به لأن في الاقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم
ما يربو على المضاعفة انتهى وحمل ركوبه على أنه
للفرق بنحو الضعيف لئلا يشق عليه لو قصد الاتباع
في المشي الفاضل على القول به يعبده أنه لو كان كذلك
لترك المشي في معظم الأحوال فتركه له في جميع حجه
ولم يصح عنه فيه مشي أصلا دليل افضلية الركوب
المستلزم توفر الخشوع والاعانة على استيفاء الأذكار
وغيرها إذ تصحح الحاكم خبره حج النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة مردود عليهم أنه لم
يجع بعد الحجرة الأحمة الوداع وكان ركبا فيها بلا شك كذا
قال الشافعي ونوقش في قوله لو كان كذلك إلى آخره بأن وقت
الاستغفار غير مضبوط ولا معين فللحاجة تدعو للاقتضاب
إلا بما على أنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل
لصلاة الصبح قادرا لحملته ومشيا قليلا كما ذكره هو في الثانية
عشر ففي قوله ولم يصح عنه شيء أصلا منع ظاهري وظن
أنه لا خلاف في افضليته فيما لو حصل خشوعه ركبا
وفقد ما شيا أو كان ممن كان ممن يطلب منه الركوب
ليظهره فيستغفر أو نحو ذلك وأما كونه مقصودا لذاته
فلا شبهة المشي على مشقة ليست في الركوب **وكانت**
راحلة التي ركب عليها **زاملته** أي لم يكن له راحة
أخرى تحمل متاعه وطعامه بل كانا معه عليها والزاملة

بغير تحمل عليه المتاع والطعام من الزمل وهو الحمل ويؤخذ
منه أن الحج على الزاملة أفضل منه على غيرها لأنه اليق
بالتواضع ولذا حج كذلك أبو بكر رضي الله تعالى عنهما
وأول من أفرد للركوب راحلة وليس تحته شيء عتقات
رضي الله تعالى عنه لكن في سني أبي داود وعن أسماء
بنت أبي بكر من حديث وكانت زمالة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وزمالة أبي بكر واحدة مع غلام أبي بكر الحديث
هذا يخالف ما هنا وجمع ابن رسلان في شئ السنن بأن يكون
غالب طعامه ومتاعه على ركوبه وبعض من ذلك على
مع زمالة أبي بكر على بغير آخر **ويستحب الحج على الرجل**
والقنن وهما معروفان للذكر المحقق وذلك لأنه
أشبه بالتواضع وفي شمائل الترمذي حج النبي صلى الله
عليه وسلم على رجل وعليه قطيفة لا تساوي خمسة
دراهم فقال اللهم اجعله حجلا لرياء فيه ولا سمعة
دون المحامل وأول من أحدثها الحاج **والموادج**
في القاموس اليهودي مركب للنساء وفي المصباح المنير
المحمل وزن مجلس اليهودي ويجوز حمل وزن مقود
لما ذكرنا من الحديث الصحيح من قوله وكانت راحلته
زاملته لأنه معطوف على خبر معمول ثبت في الأحاديث
الصحيحة **ولأنه أشبه بالتواضع** المطلوب من المتسكك
ولا يليق بالحاج غير التواضع جميع هيأته **وأحواله**
في جميع سفره والمراد أن الحج على الرجل سنة في الركوب
لأنه لا يحصل سنة الركوب إلا به بل على أي كيفية كان ركبا

وكذا العلماء في وقت يسكنونها مكانا
أبى عنه رضي الله عنهما إذا نظر إلى ما أحسن
الحجاج من الذي لا يحامل يقف للحجاج
فليس والركب سبيبا ثم نظر إلى رجل مسكين
رثا الهيئة تحته فقال لهم
هذا من الحجاج أه أحياء القضاة

ومروا اي التخليق باخلاق امثاله زمانا ومكانا .
 وعطفها بالواو التي للجمع المطلق على الثروة ايها
 الي ان الثروة المبردة منها لا عبرة بها **ومحوى تلك**
 المذكور **من مقاصد اهل الدنيا** من اسباب التعظيم
 فيما بينهم **لم يكن ذلك** الذي شق عليه الركوب لاجل
 مما ذكر **عذر في ترك السنة** ترك مصدر
 بني للمفعول او للفاعل وحذفوا صافه مفعوله
في احتساب الرجل والفتب نقاصها وحشا عليه فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حين من هذا
الجاهل بمقدار نفسه والمفاضل بحسب ما قام عند
 ذلك في نفسه وركن في طبعه من قيام فضل به
 تفاضل ولا فائز الثريا من يد المثنى **والله اعلم**
 وفارق سقوط الجملة عن لا يليق به العري مثلا
 وجوب استمرار اللبس والركوب من وجد عيبا في
 الثوب والركوب ولا يليق به التزعج والنزول
 بان في عدم عذره بذلك ضريرا سد يدا في الحض
 ولا يلزم من المسامحة في الركوب لذلك لما فيه من
 اظهار السنة الخالي عن الضرر والفائب علي
 الا سفار عدم الالتفات الي ما يليق **وتكره ركوب**
الجلالة سواء كان مقيما ام مسافرا ومحلها ان
 ركوبها بغير حائل وقد تغير ريجها بالنجاسة وقبل
 زواله بعلف ولو متنجسا والافلا كراهة **وهب**
الناقة والبعر كانه جري علي الفالب والا

وكلمة الجمل عند الثلاثة مع قول
 احد بغير حائل والآخر بغير حائل
 اه شعره وابعد الكرمي التميم
 ايضا في ذلك عند تغير

فكل

فكل ما اعتيد عليه الركوب من الماكول لان كقرس وكذا
 بقر فيما اعتيد عند هم ركوبه وقد تغير ريجها بالنجاسة
 فهو جلالة يكون ركوبه من غير حائل وكذا يكون ركوب
 الجلالة مما يركب من غير الماكول كالحمار والبغل والافلا
 كلين لذلك بالشرط المذكور **القي تا كل** بالوقوف
 نظرا للنافية او الدابة وبالنحية نظرا للبغير والمركوب
العذر مثال فكل نجس مثلها ولا بد كما علم مما ذكر
 غلبتها وظهور ريجها علي الدابة واستمرار ذلك
 فتن وللكراهة عند فقد شيء مما ذكر **للحديث**
الصحيح في البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما قال **نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم**
عن الجلالة وفي نسخة **من الابل** فهو بدل مما قبله
ان يركب عليها بدل استمال مما قبله وهو محتمل
 لكونه باعادة الجار الا انه اسقطه لاطراد حذفه
 مع ان وان وكى المصدريات اذا لم تلبس وان
 يكون مقدرا والامر فيها قريب **العاشرة** يجي
عليه اذا اراد الحج ان يتعلم كيفيته المشتملة
 علي اركان وشروط واجبات ومفسدات وتعلم
 المندوبات له سنة ولا يضر هنا اذا قصد بغير
 معين النقلة بخلاف الصلاة فقصد فيها مبطل لا
 هنا اذ لو طاف مثلا بقصد النقل اضرب للطواف
 الفرض الذي عليه تبعا لاصله اذ لو كان عليه نسك
 مفروض فتوي نسك تطوع انفق المفروض

دون ما نواه ولا تضر نيته فكذا اركانها ولا كذلك
 الصلاة **وهذا** اي تعلم كيفية فرضه **عين** بعد
 الاحرام **اذ لا تصح العباد** **ممن لا يعرفها** ونقل
 الغزالي الاجماع على انه لا يجب زلاحد ان يقدم على
 فعل حتى يعلم حكم الله تعالى فيه وانما المروي خذ
 بظاهره من ايجاب ذلك قبل الاحرام به كما قاله
 ابلقوني نظرا لذلك لان احل منه كيف ما وقع صحيح
 الا في صورنا ذرة يعز وقوعها فلم يلفت اليها
 والاعمال لا يله خل وقتها الا بعد الاحرام فلا فائدة
 في وجوب التعلم قبله الا ان يعلم فقد معلوم من بعد
 الاحرام فينتج وجوب التقدريم حينئذ ويجب
 ان يتعلم ما يحتاجه في سفره من نحو تيمم وقصر
 وجمع ان اراد فعلها وغير ذلك مما ذكره المصنف
 في هذا الباب مما ياتي الي فصل مراتب الحج **و**
 يستحب ان ينسجى اي معه كما في نسخة كتابها
واضح في المناسك جامع المقاصد لها من امام محمد
 لا يجري في كسبه الا المعتمد كالمصنف **وان يدبر**
مطالعة **وتكررها** اي المقاصد في جميع طريقه لتيسر
 اي المقاصد **تحققه** **عنده** بالتكرار والتأمل **ومن**
وفي نسخة بالغا **اخل** **ببذل** اي المذكور
 المطلب منه **خفنا** عليه **ان يرجع** بغير حج
لا خلا له لجهله بشرط من شروطه **او ركن** من اركان
 المتوقف الاعتداد بالركن عليه كالطهارة من
 الحدث

رتبة في حلة الركن عبد القني
 التاليفي نقله المصنف في الـ
 قوله من قد يولى واليه
 ينسب الامام الغزالي ابو حامد
 اخبرني بذلك الشيخ محمد الدين
 ابن محمد بن محمد الدين محمد بن
 طاهر بن وان شاء الله بن
 الفضائل بن عبد الله بن سنان
 النساب بن ابي حامد الغزالي
 بنفاد اذ سنة عشر سبعمائة
 وقال له اخطا الناس في
 تشييد اسم حله وانما هو
 مخفف نسبة الى غزاة القارة
 المذكورة ام محمد الدين

الحدث ومن الجنب للقاد وعليه في صحة الطواف
 فان عجزه فيه تفصيل ياتي بيانه ان شاء الله تعالى
في نحو ذلك من الاخلال بواجب كما يقع لكثيرا
 ينزلون بمني ليا لي التشرية بالشعب الذي عند
 بئر عمارة الخارج عن حذاجمة العقبة الي مكة ومينا
 مون ثمر وبعضهم ينام اسفل من العقبة الي مكة
 فينفق ثهمر واجب المبيت لجهلهم انه لا يكون الا
 فيما بين جمر العقبة ووادي محسر **ورما** للتكثير
فقد كثر من الناس بعض عوام مكة **و** **توسم**
 كثرهم مجاورها **انهم يعرفون المناسك** لتصور
 بعضهم بصورة العلم **فاغتر بهم** **وذلك خطأ**
واحشا ولا عذر في المقصر في التعلم لما يجب تعلمه
 بأي طريق يوصله اليه لجهله وقد تعددت الطرق
 فضلا ومنه قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
 والذين لا يعلمون **الحادية عشرة** بالها في كل من
 الجديين **يلبغى** **يندب** **ان يطلب** **رقيقا موافقا**
له **راغب** في الخبر الذي الظرف تناوله الاوصاف
 قبله **كارها للشران** **نسي** خيرا يطلب منه عمله
 قولا او فعلا او نكاحا **ذكره** **والذكر** **ي** تنفع المؤمنين
وان ذكره **اعانه** بالخير يرضه على عمله وان لا يتكاسل
 عنه فالعلم العملي المطلوب القلبية وفي الحديث
 خيرا لاصحاب صاحب اذا ذكر الله اعانك واذا
 نسيته ذكرته رواه ابن ابي الدنيا في كتاب الاخلاق

في كتابنا المسمى في المناسك
 الذي في بعض النسخ في المناسك
 من تيمم عليك فانك وان فضل عليك
 في النفقة خذك وان فضل عليك
 استعبدك انما في الطهارة
 الكبري الضيق في حجة ابن
 الحري النسيان بركن ان كان
 بقدر صاحب الاعيان
 بالشفرة في الفقه بالذلك
 فان التفرق على الاعيان اضع
 والتدلل للفقه في انما فقه الكري

مرسله وفي مثل هذا كان عبد الله ابن المبارك كثيرا ما يشهد
واذا صاحبت فاصحب صاحبيا **هـ** ذا حياء وعفاف وكرم
قوله للشيء لان قلت لا **هـ** واذا قلت نعم قال **هـ** نعم
وان تيسر مع هذا المذكور كون من كرم خصاله **كونه من العلماء**
من المتأسسك ومن العلماء الذين يدينون على الله
تعالى بمقالاتهم ويوصلون الى ساحات كرمه بكرم احوالهم
كثر الله منهم ونفعنا باقوالهم وافعالهم **فليس تسك**
وفي نسخة فليس تسك **هـ** على سبيل الذب الموكد
وعلى ذلك بقوله **فانه يعينه** زيادة على ما مر على **مبارك**
ما فيه من البر **ومكارم الاخلاق** اي الاخلاق الكريمة من
العفو والصغح والحلم والكرم **ومنه بعلمه وعلمه من سورة**
ما يطرأ على المسافر في سفره وفي نسخة المسافر
من مساوي الاخلاق كالانتقام من رونه من اسائن
اجير والخدم والحقد على ما لا يقدر على فعل شيء منه
من ذكرا وغيره **والضجر** وفي مثل هذا قال صلى الله عليه وسلم
لخفاف بن ثديبة ابغ الرقيق قبل الطريق فان عرض
لك امر نصرتك وانا احتجت اليه فذلك **واستحب**
بعض العلماء ان يكون الرفيق صديقا وهو من يسهل ما
يسرك ويضمره ما يضرك وهو امر عزيز حتى قال الشافعي
صاد الصديق وكاف الكليم **هـ** لا يوجد ان فلاح عما تنفسك الطما
واستجاب الاجاب فرار من سوء القطيعة لقلبية
وقوعها في السفر ولا ريب ان قطيع القريب اسهل
فطلب السفر مع البعيد تحذير من اعظم الخطرين وفي

الحديث

الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لا كنتم بن الجون اغرم
غير قومك بحسن خلقك **وهذا** القول منه **فيه نظر**
ليعد البعيد عن النفع **بل الاختيار** من جهة النظر
ان القريب ولو لم يكن ذا صداقة **او الصديق** وان لم يكن
ذا قرابة **اثبتوا به** دينا وتقوى ومروءة **اولي**
من الابعاد والاعاري فان لم يتو به سواء الاجنبي وقد
يكون اولي منه الا ان فاله برة فالقريب اولي لقوله
صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي الرحم
الكاسح اي العدو ونحوه وعلى ما اختاره بقوله **فانه** اي
القريب **اعون له على مرماه** الدينية والدينية
واسبق عليه لقربته وصداقته **في اموره** وحسينه
فخص الفز وبما مر لان المصلوب فيه اظهار الشجاعة
وتشدد خشية العار بعد ما اظهارها بحصول الاجانب
فيطلب منه دفع العار عن نفسه **ثم ينبغي** اي ينبغي
له **ان يحرض على رضى رقيق** يفعل ما يرضيه وترك ما
يؤذيه فان ذلك شأن الرفقة **في جميع طريقتهم** ويكثر
اجلالا وتوقيرا **ويحتمل كل واحد منهما صاحبه** فيما فعله
يهدر منه قال تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم
الامور **ويرى لصاحبه عليه فضله** لموانسته وتحمله
ما يصدر منه **وحرمه** بضم المهملة من الاحترام **ولا**
بره ذلك لنفسه لان الكمال يابى منها **ويصبر على ما يقع منه**
اي من صاحبه في حقه **في بعض الاحيان** من جفاى غلظ
وفضاضة **ونحوه** قال الشاعر ولست بمستيق آخا لآئله

للشباب موجب للعقاب كلفه قصد الريا بنفس
 العبادة وبخلاف ما لو قصد بالتجارة مع الحج
 التفاضل بالمال والترفع به فانه يثاب عند
 المحققين ولا يمنعه عقابه علي التفاضل المحرم
 وهو خارج عن نفس العبادة كالصلاة في
 المفصوب وخرجه بقولنا بقصد خوف مال ما لو
 قصد بالتجارة كناية اهله والفق سعة عليهم
 او علي اهل الحرم فله الثواب كاملا لانه ضم اخرويا
 الي اخروي وفي كلام ابن جماعة ما يؤيد ذلك
 وما ذكر في الايات هو المعتمد **ويجب عليه** اي
 المستسك **تصحيح اخلاصه** بقصد وجه
 الله بحجه في ادا حجه تقربا اليه **وان يرد**
وجه الله تعالى عطفه علي تصحيح الخ خلاص
 عطف تفسر قال الله تعالى **وما امر** والامر
 بصحة بالامر للعالم به واقيم الامور ربه مه
 مقامه في الاسناد اليه اختصارا **الا ليعيد**
الله يؤدوا عبادته التي هي غاية الخضوع
 والتذلل ولا يلبق ذلك من الاله سبحانه و
 لانه القادر علي كل شئ ضر ونفعا اعطا ومنفا
مخلصين له الدين العبادة والطاعة فان
 الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا وان العمل الذي
 دنسه الريا لا طيب فيه فلا يلبق بحضرة مولانا
 سبحانه **وتثبت في الحديث الجامع علي صحته**
 لاتفاق

لا يثبت في الحديث الجامع علي صحته
 لا يثبت في الحديث الجامع علي صحته

لاتفاق الشيخين عليه وكل ما اتفق عليه فقد اجتمعت الامم علي
 تلقيه بالقبول الا ما استثنى في علم الاثران **رسول الله**
صلى الله عليه وسلم قال يقع الهمة فاعل ثبت اي قوله
بالنيات انما الاعمال اي صحتها لا بها اقرب الي الحقيقة فيقربها
 اقرب الي نية الذي هو موضوع اللفظ وصرف عن ارادة وجوه
 صورة الاعمال مع فقد النية **بالنيات** هو من باب ليس
 القوم ثبائهم اذ كل عمل نية ولذا اجاب بالافراد في الجزئين
 في رواية **ويبين** يندب **من حج حجة الاسلام** ولم يكن
 عليه حج واجب لعارض من فساد او نذر **واراد الحج** نفلا
 اغتشت ما لعظيم ثوابه فقد ورد من حج حجة فقد ادي
 فرضه ومن حج ثمانية فقد ادين ربه ومن حج خالصة
 حرم الله جسده علي النار **يحج متبرعا** لا باجرة عن
 الغير وفي نسخة متفرقا بالفا والفين للمعجمة اي من
 التجارة ونحوها **متبرعا للعبادة** لا مشوبا بامر ديني
فلو حج مكرها جاله او نفسه للمكرمة **حازج** وصح
لكن قاتله الفضيلة من اصلها والكمال المرببة علي
 الحج متمضاه علي الخلاف السابق **ولو حج عن غيره** من ذي
 فرض لم يؤده قريبا كافا وبعيدا موسرا ومفسرا اذن
 قريبا او لم ياذن او نقل ووصى به **متبرعا** من غير فرض
 ديني **كان حجه عنه اعظم الاجر** لا عاقبة غير علي
 وقع التسك له لا لفرا بدينوي مع ما روي عن ابن عباس
 رضي الله عنهما من حج عن ميت كقب الميت حجة وللحاج
 سبع حجات رواه الهروي ومثله لا يقال رايافله الرفع

حكما وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال من حج عن ابية او امه
 فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشرين حجج رواه
 الدارقطني وقضيته فضل التبرع به على الغير على
 فعله عن نفسه تطوعا او عن غيره باجرة وهو قريب
 ويؤيده الاصل الغالب ان العمل المتعدى افضل من
 القاصر نعم نقل الرويان عن الاصحاب انه يستحب
 ان يحج الانسان بعد الاسلام حجة ثانية قبل ان يحج
 عن غيره ليكون قدم نفسه في الغرض والتطوع
 وهو في كلام المصنف انما **ولو حج عنه** اي الغير **باجرة** **فقد**
ترك الافضل من التبرع به عنه **كن** استدراك
 من مفهوم ما قبله **ما يحج منه** شرعا **وهو من**
اطيب المكاسب لانه سعي بمنفعته في تحصل عمل
 مطلوب من اخيه العاجز عنه لذلك العاجز وهو
 معنى قول المصنف **فانما** اي الحاج **يحصل** بتشديد الصا
غيره هذه العبادة العظيمة فرضا او تطوعا **ويحصل**
 بالتشديد والتخفيف **له** اي للحاج نفسه **حضور**
تلك المشاهدة الشرعية **فيسال الله تعالى من فضله**
 وحذوا المسوول للتعميم واليكن وقوفهم قوله تعالى
 واسئلوا الله من فضله وفي نسخة ذلك اي وحضور
 تلك المشاهدة **الثالثة عشر** **يستحب ان يكرس**
سفره يوم الخميس قدم الكلام عليه فيه على ما يأتي
 من الصلاة والذكر بعده عند الخروج من المنزل لانه
 لا يأتي بذلك حتى يعين يوما يسافر فيه فالتعيين

سابق

سابق خارجا فقد مه ذكرا **وقد ثبت في الصحيحين**
عن كعب ابن مالك رضي الله تعالى عنه قال قل ما
 ما زائدة كافة للفعل عن طلب الفاعل مهيبته للدخول
 على الجملة الفعلية **تخرج** **رسوله الله صلى الله عليه وسلم**
في سفره الا يوم الخميس لم يقول على ما ورد من ان صلى
 الله عليه وسلم خرج لحجة الوداع يوم الخميس لما قرر
 من الاضطراب فيه ومن ثمة نقل الحاج السبكي عن
 والده انه بين المخرج للمحج يوم السبت لانه صلى الله
 عليه وسلم خرج فيه بحجة لكن رده جمع بقول ابن حزم
 الذي اقره النقلة انه صبح خروجه اليها يوم الخميس
 لست بيقين من ذي القعدة بهما بعد ان صلى الظهر
 بالمدينة وصلى العصر بذي الحليفة من ذلك اليوم
 واول الرواية عن عائشة رضي الله عنها ان خروجه
 الخميس بيقين من القعدة بانها لم تحسب منزل ذي
 الحليفة لقربها ولذا صرح عن ابن عباس كان انه فاعه
 من الخميس بيقين من ذي القعدة وصبح انه كان صلى الله
 عليه وسلم **يحب الخروج يوم الخميس** **وان فاته فخرج يوم الخميس**
الاثنين اذ فيه هاجر صلى الله عليه وسلم من مكة
 قال بعضهم وكان يوم الاثنين لبنينا صلى الله عليه وسلم
 بمنزلة يوم الجمعة لادم عليه السلام فيه ولد فيه نبي وفيه
 هاجر وفيه دخل المدينة وفيه توفي زاد بعضهم وفيه
 خرج ولا يكره السفر في ليلة الجمعة وان قصد القار منها
 ويخرج بعد طلوع فجر يومها على من لم يكرهه ما لم يخش ضررا

عليه وسلم

بانقطاعه عن خور فقته او تمكنه في طريقه ولا يودي
 لا بطل الجمعة من يفارقهم وكلام المصديح في عدم
 نذب السفر في غير ما ذكر من اليومين قال الشافعي
 فائاه فالذي يظن مراعاة تلك الرواية وان ردت بما
 مروى في ان صلى الله عليه وسلم خرج في بعض
 اسفاره يوم السبت وروى من قول عمر واهل بيته
 مكثوا يوم السبت لو سافر رجل يوم السبت من شرق
 الى غرب لزمه الله الى موضعه ثم نصهم على نذب السفر
 في هذه الايام صريح في عدم النذب في غيرها وهو كذا
 فلا يندب السفر في باقرها لكن لا من جهة نظير ونحوه
 كراهة رعاية ذلك او حرمة فقد قال ابن جماعة ولا يكره
 السفر في يوم من الايام بسبب كون القمر في المغرب وغيره
ويستحب ان يكون باكرا في اول النهار الحديث صخر بفتح
المهملة وسكون المعجمة الفامدي رضي الله عنده
الذي صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا مات
في بكورها بضم الموحدة مصدر كقعود **وكذا اذا بعث**
جيشا قال في المصباح معروف بجمعه جيوش **او**
سرية بفتح فكسر فتشديد الياء قطعة من الجيش
 فعلة بمعنى فاعله لانها في خفيه والجمع سرايا
 وسرايات كذا في المصباح **بفتح** **من اول النهار** رجال التركة
 المدعو بها **وكان صخر** راوى الحديث **تاجرا** صاحب
 تجارة **وكان يبعث تجارته اول النهار** فائاه **وكثيرا**
رواه ابو داود والترمذي والسنائي وابن ماجه قال

في قوله من اول النهار
 في قوله تاجر
 في قوله يبعث
 في قوله تجارته
 في قوله اول النهار
 في قوله فائاه
 في قوله كثير
 في قوله تاجر
 في قوله يبعث
 في قوله تجارته
 في قوله اول النهار
 في قوله فائاه
 في قوله كثير

اي الترمذي
 في قوله تاجر
 في قوله يبعث
 في قوله تجارته
 في قوله اول النهار
 في قوله فائاه
 في قوله كثير

اي الترمذي **هدى** **حسن** صححه ابن حبان وفي
 بعض نسخ الايضاح كني في اسناده مجهول والظاهر
 ان هذه النسخة ليست بصحيحة فقد نقل الحفاظ
 من المتأخرين الحسنين والتصحيح المذكور في
 واقروها وقد يجاب عن تلك النسخة ان صحت
 بانها كتمل ان ذلك في بعض طرق وهي بعضها لا شيء
 فيه فكان المدا ر علي هذه دون تلك قاله السارح
 قلت او علي تلك ايضا والجزء ضعيف جهالة الراوي
 بتعدد السند لما في علم الاثر ان الضعف اذا كان
 فغير الكذب والاثام به تخبر بتعدد الاسناد
 ويرتقي الحديث من الضعف الى الحسن لغرض ومن
 الحسن الى الصحة لغيره والله اعلم قال السارح
 وعند ابن ماجه في زيادة في الحديث المذكور عن
 ابي هريرة والطبراني في الاوسط عن عائشة مرفوعا
 اللهم بارك لامي في بكورها يوم الخميس وهما
 ضعيفان والاول الصحيح مطلقا فيكون الحكم
 له اذ لا يقيد المطلق الصحيح الا بالصحيح انتهى اقول
 بكورها عام لا مطلق لانه جمع مصاف وهو من صتيغ
 العموم وفيه فقول يوم الخميس فرد من افراده و
 القاعدة الاصولية ان ذكر بعض افراد العام لا
 يخص به بل لك المذكور ولا فرق في بقائه على عموم
 بين الخبر وضعفه ثم رايت شيخنا الامام ابا الحسن
 البكري يصرح بذلك فله الحمد **الرافعة عشرة ***

في قوله تاجر
 في قوله يبعث
 في قوله تجارته
 في قوله اول النهار
 في قوله فائاه
 في قوله كثير

يستحب اذا اراد الخروج من منزله ولو امتثل
الذي نزل في سفره **ان يصلي ركعتين** قيل بعد
في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو
الله احد قبل والاكمل فعلها كما ذكر في ربيع ركعتان
يقول في كل بفاعحة الكتاب ثم يقول هو الله احد ثم
يقول اللهم اني اتقرب اليك بهن فاخلفني بهن
في اهلي ومالي لما جاني حديث الحاكم في تاريخه من
قوله صلى الله عليه وسلم فمن خليفته في اهله وماله
وداره ودور حول داره حتى يرجع الي اهله قال
بعض الحفاظ لعل النور لم يقف علي هذا الحديث
فغاسه علي ركعتي الفجر واستفيد من حديث
الحاكم انه يصلي هذه الصلاة بعد ما يلبس ثياب
سفره ويلحق بذكركم فحينئذ يقرأ سورة الفاتحة
مطأ رفته له بركعتين لانه صلى الله عليه وسلم كان
لا ينزل منزلا الا ودعه بركعتين ويحجه حصول
الركعتين بأي صلاة كانت كركعتي التحية وانه
ينوي بها سنة الخروج من المنزل للسفر
يقول في الاولى فذبحا **بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون**
قيل ويضم اليها لا يلا في قريش قبل الكافرون ثم
قل اعوذ برب الفلق **وفي الثانية قل هو الله**
احد ثم قل اعوذ برب الناس لما في ذلك من
الجمع بين الروايات فيما قيل انه يقول فيها كفى
فيه تقديم قراءة سورة الفلق علي سورة الاخلاص

وهو

مقابل

وهو مكروه وظاهر كلامه انه يفعلها في البيت وبه جأ
حديث عندنا لحاكم في تاريخه وهو شامل لما اذا كان بقصر
مسجد أو لا وهو كذلك لان القصد هنا عود بركة الصلاة
علي منزله واهله فطلب منه في بيته وكذا لو تعددت
بيوته سن له تكرارها فهي بخلاف ما ياتي في القادم من
سفر فانه يصلي ركعتين في المسجد لان الغرض من الشكر
كما يرشد اليه قول المص هناك ودعا وشكر الله تعالى فطلب
منه ذلك في المسجد لانه اظهر منه في البيت **ففي الحديث**
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما خلف احد عند
الله افضل من ركعتين يركعهما عند هم حين يريد سفر
ظاهره قصر ذلك علي داره دون باقي منازل سفره وهو
فيه كذا من باقي المنازل فكلما اقتصر علي ذكره وليله
ويستحب ان يقرأ بعد سلامه وهو مستقبل القبلة
لانها اشرف الجهات ولان الملائكة تصلي علي احدكم ما دام
في مصلاه الحديث **اية الكرسي والايلا فقرش فقد**
حاجبها اثار السلف فجامن قراية الكرسي قبل خروج
من منزله لم يصبه شيء يكرهه حتى يرجع ولقول ابي الحسن
القرظوني الشافعي صاحب الكرامات والاحوال
والمعارف ان لا يلا فقرش امان من كل سوء قال ابو طاهر
اردت سفرا وكنت خائفا منه فدخلت الي القرظوني
اساله الدعا فقال لي ابتدا من قبل نفسه من اراد سفرا
فقرع من عدو ووحش فاليقر اليلافقرش فانها امان
من كل سوء فقرأتها فلم يرض لي عارض حتى الآن قالت

كل ج

الشيخ ابو الحسن البكري وعدلت عن قول الايضاح وليس الى
 قولي ولا باس لان في ثبوت السنة بذلك نظر قلت يدفعه
 قول الايضاح **مع ما علم من بركة القرآن في كل شئ وكل**
وقت وقد جاز من القرآن ما شئت وحكمة مقالته
 القزويني ان افتتاح اية الكرسي الى اليوم وذلك هو
 المتكفل بحفظ من يخلفه وعدم ضياعه اذ لا يستخلف حقيقة
 الا من انصف بما ذكر وهو الله تعالى دون غيره وفي ليل لا يقرش
 ما فيها من نعمة الاطعام من الجوع والامن من الخوف المناسبات
 لذلك اتهم مناسبة **قال** الشيخ ابو الحسن
 البكري يتجاءل شخص من كلام النووي ان الوارثين من الاوليا
 اذا اخبروا ذكر ابوقت او حال كان سنة فيه وفي مسامحة
 الفقهاء بذلك نظر غير ان موافقة القوم عندي احسن
 ولم لا وهم القوم الذين ما فهم الا احسن قلت المصم يورد
 كلام القزويني الا للاستيناس لا للاستدلال وانما هو
 بعموم بركة القرآن في كل حال والفقهاء لا ينادون في ذلك
 فحصل الاتفاق والله اعلم وكلام المصم صريح في طلب القرآن
 في كل مكان وزمان لبركته وهو كذلك الا فيما جاز منه
 بخصوصه ذكر مخصوص عن الشارع فالاشتغال بالماثور
 فيه افضل من الاشتغال بالقرآن كما سيأتي في الطواف
 ان شاء الله تعالى **ثم يدعو بحضور قلب** لان عليه مدار القبول
 وفي الحديث ان الله لا ينظر الى صوركم ولا الى هيئاتكم انما
 ينظر الى قلوبكم **وخلص** بان يوجه القصد الى مكانه
بما تيسر اي بيسر **من امور الاخوة** قدمها لانها الاله

المقدم ولد وامها **والدنيا** ما يقابل الاخرة من
 الاعيان والاعراض المجدجة الفانية **ويسال الله**
 هو بعني يدعوا وخالف بين اللفظين تفننا في
 التعبير **اعانه** على ذلك **والتوفيق** خلق القدرة
 على الطاعة **تيسر** اسبابها **في سفره** وغيره من
امور المطلوبة له لانه دعا عقب طاعة فكان قريبا
 للاجابة **فاذا انتهى من جلوسه** للدعا عقب الصلاة
قال ما روينا بالبناء للمفاعل او لغيره ومخفف الواو
 ومنقلها من حديث **ابن مالك** الصحابي الجليل **رضي**
الله عنه اللهم اليك انتشرت رواه الشيخ ابو الحسن
 البكري في مختصره ولم يذكر الدعاء في المتن لانسائه **اليك**
توجهت وبك اعتصمت جاني حديث انس انت
 ثقتي ورجائي بتقديم المجهول في كل الافادة المحترفة
 غيره تعالى لا يقدر علي دفع ضرر ولا جلب نفع **اللهم**
اكفي بوصول الهمة **ما اهمني** ادخلي في الهمة من
 الامور المتفاوتة بحسب الطبع المحتاج اليها الانسان
 طبعا فالانسان مدني بالطبع **وما الا اهتم له** اي
 اكفي كل الامر جاني حديث انس وما انت اعلم به مني
اللهم **ودنيا** **التقوى** اي اجعلها زادك فان خير
 الزاد التقوى **قال الشاعر**
 بالله يا نفس اسعدي وعقلي مقالة قد قالها ناصح
 لا ينفع الانسان في غيره الا التقى والعمل الصالح
واغفر لي ذنبي اي كله كما يوذون به امفرد المضاف

قال ام رومنا احسنه الله
 بك استعين وعليك اتكل اللهم
 ذكرك لي صفة استبها علي
 مشقة نفسا اطلب واصف
 الخلق الله كما اطلب لي صديق
 مني كل شر استبرأ الله مني
 ونفوسا لي ويسر الله لي
 استخفك واستودعك نفسي
 ودينه واهله واثقني وكل
 ما التفت به علي وعلم من ارضي
 ودنيا فاحفظني اجهد من كل
 سوء يا كريم الدنيا وزكك حج

ن
اليه

وحيث لا عهد لله يوم ذوالالحج أبو الحسن البكري فيما
 تقدم ووجهي للخبر حينما توجهت قال عقبه قال
 انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد سفر الا
 قاله عند ما نهض من جلوسه ثم يخرج رواه ابو يعلى
 وابن السني وابن عدي واسقط في الاصل بعض ذلك
 ولعله من ناسخ قلت او يكون ما رواه ابو يعلى
 من لفظه جاك ذلك عند غير من ذكرهم الشيخ ابو
 الحسن **الخامسة عشر يستحب ان يودع اهله**
وجيرانه واصدقائه لا نه صلى الله عليه وسلم كان
 اذا اراد سفرا في اصحابه فسلم عليهم واذا قدم
 من سفر تقى اليه فسلموا عليه وعن ابي هريرة
 اذا اراد احدكم سفرا فليسلم على اخوانه قال
 الشارح بعد ايراد هكذا موقفا رواه ابو يعلى
 والطبراني وكذا قال الرملي وصرح الشيخ ابو الحسن
 انه مرفوع وزاد فان الله تعالى جاعل في دعائم
 خير قال وهو ضعيف لضعف القلاء بن يحيى
 الباخي وسنده والضعيف وان عمل به في الفضائل
 محله ما لم يعارض الصحيح والا كما هنا فانه بالتحضيم
 ما روى حديث ابن عمر عن الترمذي انه كان يقول
 للرجل اذا اراد سفرا ادن مني او دعك كما كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يودعنا فيقول استودع
 الله دينك واما نيك وخواتيم عملك قلت وكذا
 معارضة فليس في حديث الترمذي انه كان يودع

يجيبون

يجيبون اليه صلى الله عليه وسلم لوداعه عند سفره
 حتى يعارضه ويعود حديث ابي هريرة الحديث المذكور
 قبله والله اعلم ولان المفارق انبى بالتقديم والقادم
 النسب بان يوقى اليه ويهني بالسلامة **وان يودعه**
بالدعاء **ويقول كل مني لصاحبه** هو معطوف
 على المتعاطفين قبله عطف تفسير لبيان كلمات الوداع
 المستحبة **استودع الله دينك** خصه بالذكر لان
 السفر مظنة التفريط فيه **واما نيك** اي اهله ومن
 يخلفه وماله عند امينه **وخواتيم عملك** ذكرها
 لما تقدم في الدين ولان المدار عليها في الاهتمام بشانها
 وان كانت على طبق السابقة المجهولة ويزيد المقيم
 اذا ولي المسافر اللهم اطول له البعد وهون عليه السفر
 ويطلب من المسافر الدعاء ويشيعه بالمشي معه
 ويواسيه بشي ان كان محتاجا **ودك الله التقوى**
التي هي خير زاد **ونفرك ذنبك** ويسرك الخير حينما
 حضرا وسفرا **السادسة عشرة السنة اذا اراد**
الخروج من بيته ولولف سفر كما ياتي التصرح به
 وتخصيص المسافر به لانه اكد **ان يقول ما جع** **ان**
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا
خرج من بيته عبدا ولاباء اراد ان يخرج وفي الخبر
 اذا خرج ويوافق ما ياتي في السابعة عشر عند اوضه
 الى الخروج قال الشارح فيحتمل ان الاول عند نهوضه
 اليه وان لم يشرع فيه والثاني عند شروعه فيه ويحتمل

ان يجمع بينهما عند ارادته وعليه فينظر في تقديم الاول
ولان النص في المقصود والخصوص به بخلاف الثاني
فانه يعم كل خروج ثم قوله في هذه اذا اراد الخروج غير
مناف لقوله في الحديث اذا خرج من البيت وبواقفه قوله
الراوي ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيته
صباحا الاربع بصره الى السما وقال للحديث لا مكان
ثاويلها بان المراد من خرج اراد على حد فاذا اقرت القران
وقوله الشم وفيه وقفة انتهى لم يلتفتا اليها الشمس
الرملي **اللهم اني اعوذ** اي اعتصم **بك من ان اضل**
بفتح الهجزة اي اصبر ضالا **واضل** بالبناء للمفعول اي
نضلي غيري والسكوت ذكر الفاعل المضل شامل
للسيطان والنفس والهوى **وازل** او **ازل** من الزلل
الاول مبني للفاعل والثاني للمفعول وفي المصباح
الزلل بمعنى الخطا من باب علم فهو مع ما قبله كالظناب
واظلم او **اظلم** بالبناء للفاعل في الاول والمفعول في
الثاني والظلم وضع الشيء في غير موضعه او التصرف
في حق الغير بغير اذن شرعي فيه **واجهل** او **يجهل** علي
كالذين قبلهم ما كناية عن الخطا لان من لازمه
او مجاز مرسل شبي **وعن ابن ابي رهي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
صحيح رواه ابو داود **ان رسول الله صلى الله عليه وسلم**
قال اذا خرج الرجل ومثله الانثى وافراده بالذكوات
به والمراد بخروج فيراد الخروج كما تقدم **من بيته**
ومثله منزله الذي يرحل منه **فقال بسم الله** اي

اعوذ

اعوذ والوذ به **توكلت على الله** وفي رواية التكلان
علي الله بضم الفوقية وينبغي ان يكون بجنا منه
مفوضا كل امر الى مولاه ليطاق قوله حاله
والا كان كاذبا متعصيا للمقت **لا حول** علي فعل
طاعة **ولا قوة** علي اجتناب معصية ويجوز
في المتعاطفين من حيث الصناعة العربية
خمس اوجه فتحها وفتح الاول ورفع الثاني
او نصبه ورفعها ورفع الاول وفتح الثاني
والخبر للا محذوف اي موجدان وقوله **لا اله الا الله**
اي باقداره واعانه **يغاله** ترك ذكر لقائل
للمجهل به **هو مولانا** سبحانه **امرا** كملك **هدين**
للمصوب **وكفيت** من المتاعي **ووقيت** من المعاطي
ومنها دواعي النفس والهوى والكل بالبناء للفاعل
للعلم بالفاعل حقيقة **ويستحب** هذا **الدعاء لكل**
خارج من بيته ولولغير سفر **ويستحب ان**
يتصدق بشي وان قل حسماء مكنة **هذا خروجه**
منه لان الصدقة تدفع اثر النقمة **وكذا يستحب**
التصدق بين يدي كل حاجة يريد **ها** لتفود
بركة ذلك عليه بحصول اربه **التسابعة عشرة**
اذا خرج وادرك الركوب بالاحذ في مقدماته
استحب ان يقول بسم الله وتكتب الالف
علي المختار عند علما الرسم وانما اخذ في السبلة
تخفيفا لقلبه لتعلمها بخلاف ما بحث فيه خالف

بارك في كل شيء
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول بسم الله الرحمن الرحيم
الاباء التكلان على الله
وصح من قال لا حول ولا قوة
الا بالله كانت دوائه من تسعة
وتسعين داء اسرهم
قال بعض السلف
مضد في علي الفقير وساقف
اي وقت تسبوا فله علي
سبعة سم في فتح القدر فانه
سبب السلامة

بعضهم فخذ منها الحاقا لها بتلك الغلبة في الجملة
وقد تقدم بيان هذا قيل والاكمل ان يكملها فيقول
بسم الله الرحمن الرحيم ويندب ان يقدم رجله ال
اليمنى في ركوبه وان يكون في الشف الى عين
ان عاد له نحو ولد او زوجته او عبده والا فله
فليستأ وبالكركوب **فاذا استوي على دابته**
وظاهر الاضافة عدم نذبه على المقصوبة ويوجب
بان نعمة التسخير لم يرم عليه والا وجه نذب
ذلك حتى عليه والجهة منفكة قاله الشارح ولا يظهر
اذ لم تحصل نعمة التسخير للعدا اب المرتب على ذلك
ان عاقبة مولاه لحق القيد وتجي طرده فيما لو ركب
هنا اذ من اذ سانه الا باعاده ذلك فكان في تسخير نعمة
اي نعمة **قال الحمد لله** بداهة لوجود الداعي اليه
من الانعام بتيسير المركوب الذي هو من اعظم
اسباب تيسير اداء المنفعة والحمد في مقابلة
المنفعة افضل منه في غير مقابلة بسبب ضيفا
وهذا معنى قولهم الحمد في مقابلة النعمة واجب
اي مثله ثوابا في التركة عفا بانه عليه شيخ الاسلام
زريا وغيره **سبحات** تنزيه الله عما لا يليق به
وان تنزيهها عنه ان يتصف بشئ من اوصاف
الحوادث كالاستقرار على شئ وان كان الاستقرار
على الدابة اشق صفاتنا وما قول الرحمن على
الفرس سقى فامر دمنه الاستيلاء وهو كناية
عن

ما في الدنيا من النعم
في العرف والحمد لله
وفي الامام محمد بن عبد الله
وفي رتبة علي دابة علي
عليه السلام في قوله تعالى
سبح الله تعالى بالليل والنهار
تعالى واحدا توحيدا
ما من احد يدرك دابة
ما من احد يقبل الله تعالى عليه
فصلى الله عليه

عن جمال العظمة واستغني عن ذكر الجلالة بذلك
وصفها الخاص بها **الذي سقى لنا هذا** اي تنزه
عن كل مالا يليق به ومنه سمات المحدثات قال
تعالى ليس كمثله شئ وهو السميع البصير **وما كنا لم**
اي لهذا المسخ لولا تسخير الله تعالى **مقرنين**
مطبقين **وانا الي ربنا سيجان** **لنقلبت** مبعوثون
وناسب ذلك لان الركوب قد يبق لدمنه الموت
بحسب تعثر الدابة او نفور رها فناسب ان يذكر
انه هنا لك منقلب الى الله ويستعد للقائه في
اذ افاة هذا الذكر اول الركوب ان ياتي به انما
ثم يوقد **الحمد لله** **ثلاث مرات** طريف للقول
او نايب مصدر له اي يكرره **ثلاثا** **ثم** معنى الفا
كما هو الظاهر من اعتبار الترتيب فقط **يقول الله**
اكبر ثلاث مرات قدم التحلية بالمهملة مدلول
الحمد على التحلية بالمعجمة مدلول التكبير لانه اناسب
بالمقام من النعم التي انعمت بها **ثم يقول سبحانك**
اني ظلمت نفسي بالتقصير في شكر نعمك الواجب
على القيام بحسب الطاقة وقد راعى استطاعة
فاغفر لي ذلك التقصير وغيره كما يردن به حذف
المعقول وعلل سؤاله بذلك بقوله علي طريق
الاستيناف البياض **اله** بكسر الهمزة **لا يغفر لذن**
الا انت قال تعالى ومن يغفر الذنوب الله وهو
في الآية استفهام انكار في معنى النفي **الحديث**

الصحيح في ذلك رواه الترمذي في الشمائل عن علي بن ربيعة
انه رأى علي بن ابي طالب رضي الله عنه اتي بدابة ليتركها فلما
وضع رجله في الركاب قال بسم الله فاما استوى على ظهرها
قال الحمد لله الخ ثم قال وصلى الله عليك فقيل له يا امير المؤمنين
من اي شيء ضحكك فقال رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل كما فعلت ثم ضحكك فقال يا رسول الله من اي
شيء ضحكك فقال ان ربك سبحانه وتعالى يعجب من
عبده اذ قال رب اغفر لي ذنوبي يعلم ان لا يغفر الذنوب
غيري **ويستحب ان يضم اليه** اي الى هذه الذكرا السابق ذكره
اللهم انا نسألك في سفرنا هذا البر والطاعة والتقوى
من عطف الخاص على العام **ومن العمل** عطف على سفرنا
ما تحب وترضى العائد في ما محذوف والجمع بين المحبة والرضى
اطناي **اللهم هون علينا سفرنا** هذا بالسهميل فانه سجا
اذا ساجل الحزن سهلا **واطو عنا بعدك** طيا حسا او
معنويا بالنشاط وقوة التوجه الذي ينقطع مع كل بعد
ويستحب ان يضم لذلك اللهم اصحبنا بصلحك اللهم
ازولنا الارض **اللهم انتا الصاحب** بالحفظ والاعانة وفيه
اطلاق الصاحب على الله مقيد ايقوله **في السفر** فلا
يطلق عليه سبحانه وتعالى الا كذلك لان اسماء توقيفه
فيوقف على الوارد بغير مشاكلة وكذلك لا يطلق الخليفة
عليه سبحانه الا مقيد بقوله في الال والمال لوروده
كذلك في قوله **والخلق في الال والمال** والمراد

بالصحة

بالصحة غايته من اللطف والاعانة واسدال الانعام
والافضال ويقولو والخلق الخ الوارث لجمع ذلك او
المعروض عما فات منها ففضل سبحانه وتعالى لا ينقطع
وفي الحديث لا تكثر هو المصائب فانها مفاتيح الرزق
اللهم انا نفوذ بك من وعشا بفتح الواو وسكون
المهملة وبالمثلثة بعدها الف ممدودة اي شدة **السفر**
وكاتب بفتح الكاف والالف الممدودة تغير النفس بالانكسار
ومنى شدة الهم والحزن **المنقلب** مصدر ميمي بمعنى
الانقلاب والرجوع اي تغير النفس من حزن وخوف
حاصل منه **وسوء النظر** بفتح الظا المعجمة **في الال**
والمال والولد ظاهره يقولو وان لم يكن له اهل ولا
ما بعدك لانه قد يطرأ ذلك الا ان كان يئس منه
كالممسوح فلا يذكر الولد **الحديث الصحيح** رواه مسلم
كن بدون ذكر المال في الاول وبدون ذكر الولد في الاخير ولعل
المصنف قاس ما لم يذكر فيه مما زاده بما ذكر فيه وزاد الولد لانه
الاهم عند المسافر وفي الحديث بعد المنقلب زيادة والخور
بعد الكون والخور مهملتين والكون بالنون في التوار والار
واشهرها وصح ايضا بالرامن تكوير العمامة اي لفها ومعناه
عليها الرجوع الى التقص بعد الزيادة في كل شيء محمود
الثامنة عشرة يستحب اكرار بالمثلثة السبع
في الليل ولو في نومه **الحديث** انس رضي الله عنه ان
يفتح الهمزة بدل من قوله لحديث انس مطايعا ويجوز كسر
على ضم الهمزة **رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم**

في القاموس الفقه في ما التشر
من المال في لغتهم السامية
والابل وغيرهم

اسم فغل بمعنى الزموا والباقي قوله **بالدحية** مزيدي في المفعول
به او عطف الصقوا فالبا معديدة وهي بضم فسكون او بفتح
قال في الصحاح السير في اول الليل واخره وكره البيهقي
السير اول الليل للمني عن ارسال الفواشيح قال صلي الله
عليه وسلم لا ترسلوا فواشيكم وصيا نكلم اذا غابت الشمس
حين تذهب فحة العشا ورده المصباح انه لا يقتضيهام مطلقا
بل الحديث محمول على كراهة ارسالها فيه من غير متعهد
وحافظ قال فالاختيار انه لا يكره وحديث الطبراني في
الاوسط في الرمي عن ذلك لا يصلح ان يكون سند الكثرة
ولا يعارض بان هذا من باب الفضائل وعلى الامر بالدحية
بقوله **فان الارض تطوي بالليل** اوطيا حقيقيا يكرم
به من اتى بهذا الادب امتثالاً لذلك خبر عليكم بالدحية
فان الله ملائكة يطوون الارض للمسافر كما تطوى القرطيس
رواه الطبراني وغيره اوطيا معنوا بهوان الدواب اذا اس-
ستراحت نهارا نشطت للشي ليلاً وكان اخف عملها من مشي
النهار وقطعت فيه من المسافة اكثر واختاره بعضهم وعلمه
بانها لا تطوى الا لانبيا معجزة اولاد وليا كرامة قال الش-
وخيه نظر لان الاصل بقا اللفظ على حقيقة الممكنة حتي
يرد ما يصرف عنها قال غيره ويمنع دعوى انها لا تطوى الا
لنبي او ولي ويكنى مولى المنع ظ حديث الباب وصريحه
والحديث رواه ابوداود والمحاكم وغيرهما **ويستحب ان يرجع**
دابته بالنزول عنها فدفقه وحشيشة عند البيهقي كما مر كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الفجر في السفر مشى

قليل

ورد في القاموس
وهو في لغتهم السامية
صلاة العجا

قليلاً وناقته تعاد **وعند كل عقبة** قياساً على ما جاء عنه
قياساً اولياً وهذا في دابته اما غيرها فالخااصل
في حكمها اخذها في الروضة في الدابة المستاجرة التي
لم يعلم رضي صاحبها ومثلها المفاخرة فيما يظهر
اذ اعتيد النزول والمشي للراحة او عند العقاب
الصعب فان شرط سبي اتباع والاوجب ما اطرده
العرف به علي الذكر القوي الذي ليس له وجاهة
بحيث يخل المشي بسرورته عند العقاب دون
الراحة قال محلي لان النزول للعقبة معتاد بمطلق
العقد وفي الراحة معتاد بطريق التبع وما
ضد من ذكر فلا نزول عليه مطلقاً وما اطلقه
ابن جماعة تبعاً لصاحب المذهب وابن الصلاح
من وجوب النزول حيث اعتيد ضعيف وان
كان هو الورع والاحتياط وحمل الشيخ الحسن
كله مخرجاً عن ما استثنى اي انه يجب عليهم
ذلك لا اعتياده بالعقد لا مكان للراحة فيكون
موافقاً لما فضله السارح فيكون معتد او لم اراد
عرف الركب الذي هو فيه دون عرف بلد ما لك
الدابة او ركابها وفي عبارة الروضة ما يدل لذلك
ويحببنا النوم اي كثرته عرفاً الغير عذر **علي ظهرها**
والموصى المنع منه في غير وقته وهو الذي يستاد
الناس النوم فيه في السفر ولولم يظهر ثقل حسي او نام علي
قرب وغيره لان من شأن الجنة ان تحصل لها ثقل حسي

مقابل

او طبعى منزل منزلة ولا محذور في النفاس لبقائه من
الشعور فلا اثر طافيد من ثقل **ويعبر عليه ان يحمل عليها**
فوق طاقتها بحسب ما يقضي به اهل الخبرة في مثل تلك
الدابة سنا ونوعا من عدم قدرتها على حمل ذلك او سبق
علمها بمشقة شديدة يخشى منها عادة فلا يقدر اليه
وتكفي في المنع اخبارهم بترتب ضرر عليه يلحق بها في
المستقبل كقلة مشيتها عن عادتها فيما ياتي لانه يشهر
بعله باطنية وان لم يطلع عليها **وان يجبرها اجابة**
بترتب عليها الضرر المذكور ولو مالا **من غير ضرورة** فان
كان لها من ضررها كتمهتها فلا حرمه بل يطلب
فان حملها الجبال كلفها الحمل **فوق طاقتها** حسب
ما يقضي به اهل الخبرة **لزم المستاجر الامتناع من ذلك**
لتعلق حقه بها **ولا يأس بالارتداد على الدابة** التي هي
ملكه وكذا المملوكة للغير ان علم رضاه به وما في معنى
الارتداد في ركوب المتعادلين في نحو الحمل كالارتداد ولا فرق
بين الواحد فافوق طاقتها كما قال المص **اذ اطاق**
وعلى الجواب بقوله فقد صحت الاحاقية المشهورة في
ذلك وفي الارتداد في مالها احق بصدورها وتقدم ما
يوحد منه انه في المتعادل احق بالجانب اليه من لشرفه
اذ اتعادل مع تايده او نحو مستغرمه والافتنا وبها
وقد تتبع الذين ارد فهم سيدنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم معه على ركوب فنبهوا فوق الاربعين
اسنانا واوردت لهم جزا سميت بغية الظرفا في معرفة الردا

ويجوز

ويجوز التناقب على الدابة ويجوز ان يركب غلامه **ولا يمكن**
ندبا على ظهر الدابة اذا كان واقفا الشغل بطول رقبته
عرفا ما لم يتضرر به **بل ينبغي ان يترك الدابة الارض**
مع التمكن منه بلا مشقة شديدة **فاذا اراد السير ركب الا ان يكون**
له عذر مقصود في ترك النزول مقصوده شرعا كما كان
من يطلب ركوبه ليظهر فيشتفتي او يقدرى بفعله
او يعسر عليه الركوب لفقد من يمسك له الدابة او يرفعه
او متاعه عليها او يتعذر يتخلفه عن الركوب ولو يسيرا
ولمعدنا مشهور عن اتخاذ ظهور الدابة وان مشاير
او قال الشيخ ابو الحسن البكري اتخاذ ظهورها كراشي والمال
الى واحد **وفي الصحيح** وفي نسخة الصحيح **ان**
رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب على راحلته
في كل من غرة ومني ووقف عليها بعرفة **وهذا الحاجة**
ليري مكانه فيقصد ذوالحاجة **كاذكر حكا** انه كذلك
لا كراهة في بقائه راكبا **والله اعلم بالتاسعة عشرة**
ينبغي ندبا ان يجنب وفي نسخة يتجنب **الشبع**
المفترط قيد به لئلا تجنبه حينئذ والافاضل الشيخ
مطلوب تجنبه واصيله من قوله صلى الله عليه وسلم
ما ملا ابن ادم وعاشرا من بطنه حسب ابن ادم لقمان
يقم صلبه وان كان لا محالة فثلث لظعامه وثلث
لشرابه وثلث لنفسه رواه احمد والترمذي فان شبع
وخشى منه محذور تميم حرم ولو من مال نفسه
والاحرم من مال غيره ان لم يعلم رضاه وكذا يحرم الكد من

الضيافة فوق المعتاد فيها ما لم يظن رضي رب المنزل بالزيادة
 وضابط الشيع ان يصير بحيث لا يشتمى الطعام لان لا يجد
 له مساعدا **والزينة والترفية والتسبيح والتعظيم في**
الوان الاطعمة الفاظ معانيها مترادفة كما يؤخذ من
 القاموس وغيره قاله الشئ والمراد من ذلك انه ينبغي له
 الخروج من القوائد والترففات بعد الاحرام مبالغة
 في التواضع وكسر النفس كالصائم **فان الحاج اشعث**
اغبر كما ورد في الحديث ذلك قال في المصباح شعث
 الشعر من باب علم تغير وتليد لقلة تعهده بالدهن
 واغبر افعل من اغبر الرجل اثار القبرة كما في المصباح
 ايضا وقضية كلام الكبري في شرحه المختصر ان هذا
 التجنب لا يطلب في السفر بل يبقى على حاله فيه في الحضر
 التي تصل ميقات بلده كما نقل عن ذلك عن ابن الحاج المكي
 واقوه عليه وحمل كلام المص على المبالغة فيما ذكر او على قصد
 الفخر بهذه الاشياء والشئ ومن بعده اقر والمص في ذهاب
 ترك العادة في النسك في طريقه لان منتظر الصلاة في
 صلاة كالسائر اليها ولهذا امر فيها بان يكون على هيئته
 ولا يعدو فكذا في طريق النسك يكون بحال المطلوب منه
 في النسك **وينبغي** اي يندب عادة اهتاما به لزيادة
 الحاجة اليه **ان يشغل الرفق ضد الصنف وحسن الخلق**
 وهو مذكور للنفس يصدر بها عنها الافعال الحسنة
 بسهولة وفي الحديث خير الناس احسنهم خلقا رواه
 الطبراني في معجمه الكبير **مع الغلام** الرقيق ولو امة او براد

به مطلق الخادم كما في المصباح الغلام الابن الصغير
والجمال بالجيم او بالهملة **والرقيق** المصاحب ولو
 قال او لامع الرقيق بقاء في المكان فيه من
 المحسنات الجناس المصحف كما في الحديث ارفع
 ازارك فانه اتقى واتقى واتقى بالفقير والمجمل
 فالنفوس **والسائل** من الفقير **وعين هير** من الوارد
 عليه الامر بقتضيه وفيه تعميم **ويجب** ندبا
المخاصمة والمخاصنة هو نصرة محبها فهم من
 كلامه زيادة في الايضاح لان كلام المخاصمة
 والمخاصنة ليس من الرفق ولا من حسن الخلق
 والامر بفعل شئ امر باجتنا ب ضده وهذه
 الاداب غير خاصة بذوي سفر للنسك لكنها فيه
 أكد بل يعم كل سفر لعبادة بل ومباح بل
 والحاضر ايضا **من احمه الناس في الطريق**
وموارد الماد اذا امكنه ذلك قيد في من احمه
 الناس قال السارج فان زاحمه احد فان كان
 باختياره كان امكنه الترفع عنه او الوقوف حسي
 غير مع امن انقطاعه ونحوه ولم يفعل كان
 كالصائل يدفع بالاحف ما لم يتعين الا نقل
 طر يعال لدفع وان كان لا با اختياره كانت
 زحمه الاخير ايضا فان امكنه دفع من احمه فهو
 كما قبله ايضا لتقصيره ولو زحم وحده او مع
 دابة بحيث لم يبق له فعل وصارت حركة

اضطرارية جازد فعه ايضا فان امكنه الوقوف
الي انقضت المزا حمة وجب عليه فان خشي منه
فوان النفس جاز له المزا حمة او فوان المال امتنع
ان خشي فوات نفس الغير فان خشي فوات
ماله وماله غيره فان كان احدهما حيوانا محترما
وجبت رعايته والا فان كان احدهما متيقنا
والاخر مظنون نارعي الاول وان استقر بامعنا
ففيه نظر ولا يبعد احترام مال الغير كوديق
عنده او تعلق به حق كما له امره هو وتلك التي
خشي تلف نفسه ونفس غيره ويفرق بين هذا
وما مر فممن لم يبق له فعل بان نفس العين
المتلفة هنا لم يحس منها تلافيا وانما الحسنة
من غيرها اذ الغرض انه لو وقف قتل ولو زجر
قتل غيره هذا فيما يظهر لان انتهى **ويصوب**
لسان الله نديا فهو مطلق على ينبغي الاول لاستقلاله بالمال
بالمقبوعية والثاني لقربه منه وبما ذكرنا في اول الوجهين
اوجههما وان كان لكل من وجهيه وجهها **من الشئ معروف**
والغيبه ذكرنا اخاكم بما يكره كما جازي الحديث **ولمن**
الدواب لو ورد النهي عن ذلك والندب للترك من حيث
سفر الشك وان كان تركها واجبا في ذاته كترك الغيبة
والنميمة من سنن الصوم انه لا يتوقف صحته على ذلك
انما يتوقف عليه كماله ثوابا لنقص اجره بذلك ويجتنب
ايضا على الوجه المني عنه مالم يضطر اليه بان لم يجد عنه

معد لا

معد لا وخشي على نفسه وقيا سا على حرمته وسبها فيه
وجميع الالفاظ القبيحة وان لم يحرم بان كانت من المنهي
ولو بالعموم بخلاف الاولى **وليطوط** نديا من حيث السفر
لما مرنا **قوله صلى الله عليه وسلم** اي ليثا مل قوله الكريم
وعطف عليه عطف بيان قوله **من حج** اي هذا البيت
وتقدم كذلك للمص ولعل حذفه هنا من ناسخ او من المص
بيان الجواز حذف ما علم وذكر ما يحتاج اليه من الحديث
اذ لم تتوقف فائدة المذكور على المحذوف فان ابقى القول
على المصدرية فالجمله بعده محكية به **فلم يرفق** بضم الفاء
في الاصح كما مر وهو مطلق على حج لا شرا كراهي الرمن
لان اداة الشرط كما تقدم لخرجت الماضي زمانا ووضعا
لعارض له عن ذلك الزمن الي زمن الاستقبال **ولم يفتق**
رجع كيوم ولدته امه هذا انما يناسب ترك اللفظ المحرم
اما القبيح غير المحرم فهذا الحديث ساكت عنه كما هو ظف
فالتقريب غير تام **ويرقق بالسائل** للاحسنان يليت
الكلام وطلاقة الوجه مع بذر الندي وكف الاذي **والضعف**
حالا وما لا يلا احسان اليه وان لم يسأل **ولا ينهر احدا**
منهم قال تعالى واما السائل فلا تنهر وفيها مسكا
للشائي **ولا يوجحه** بالخالمجة قال في المصباح التوبيخ
اللوم على سوء الفعل والتعنيف والعنف عليه كلما بمعنى
وقال الغارابي ونجته غير رد وقال الجوهري التهديد انتهى
ما خروجه بلا زار ولا وان فعل ما لا ينبغي من ذلك **بل**
يواسيه بما تيسر على حسب حاله يسارا وعسارا

في
ال
قوله

وقدرهمته وحسب معاملته لولاه سبحانه **فان لم يفعل**
المواساة فاليمسك عن الشرفانه صدقة كما جاني الحديث
رواه اجميلا ما يحصل به رده من غير ايداء له من
كلام خشن وعيوس في وجهه واعراض عنه قال تعالى
قول معروف ومنقر خير من صدقة يتبعها اذني
والاحاديث فيه كثيرة **ودعاه بالاغاة** لان المسلم
احواله لا يظلمه ولا يخذله ولا يخرجه وفي الحديث
المومن للمومن كالنبيك يشده بعضه بعضا وفي الدعاء
اسعاف للمدعو له واعانه لوصوله ان شاء الله تعالى
الى مراده من كرم الله ذوالفضل العظيم ومحل عدم نهر
السايل ما لم يزد على ثلاث فان زاد فقال بعضهم ينهر
سبح وحمله الشتم على ما اذا لم يندفع الابهة في غير غم
بل بخولا يجوز لك خف الله في الحاحك وما اشبههم
العشرون كره رسول الله صلى الله عليه وسلم
الوحدة في السفر وحمله النقص على من قاعة احده
يستنبط من النص معنى يخص به على من استن بالثكال
فيخاف عليه من الافتقار من شيطان وخوف امامت
استوحش منهم واستانس بالله في كثير من اوقاته
فلا كراهة اذ راحته في تفرد عن السوي وعلى من وجد
من الصنف احد اوراقه والام يكره حيث احتاج للسفر
ولم يخش بتفرد على نفسه ضررا كما هو ظن وان لم يقيد به
الشم ومن بعد ذلك لان حفظ النفس عن المضار واجب
والله اعلم **وقال الراكب شيطان** المراد به من الراكب المنفرد

بدليل

بدليل قوله **والاشنان شيطانان والثلاثة ركب**
وانما اثر الراكب جريا على الغالب وفي التجاري
مرفوعا لو ان الناس يعلمون من الوحدة ما
سار ركب ليلى وحده فهي فيه اسد كراهة لما
فيه من وحشي الوحدة وظلمة الليل وقضية حديث
الباب عدم زوال الكراهة باقل من ثلاث وهو
كذلك وفي الحديث خير الصحابة اربعة وخيل السرايا
اربعة وخيل الجيوش اربعة الاف ولا يهزم اثنا
عشر الفا عن قلة رواه ابو داود والترمذي وغيرهما
قال الفزاري والسرفيه ان قد يتوجه اثنان في
حاجة فيبقى اثنان في الرجل فلو بقي واحد
لاستوحش كما لو ذهب في الحاجة وحده قال
البكري وهو حسن وفرع المصنف على الحديث
قوله **فينبغي ان يسير مع الناس** ليعينوه
ان احتاج **ولا ينفر بطريق** لما فيه من الوحدة
الممنه عنها **ولا يركب بنيات الطريق** بضم الواو
وفتح النون وتشد يد الحية وهو مجاز عن ضررها
وتشعبها من المجادة فكانها ينثرها وفي نسخة يفتح
المثلثة وكسر النون مجاز عن ضررها والكدر في
سلوكها لتفرد ها وذلك ليلا يفتار فيبعد عليه
الفنون كما قال **فانه يخاف عليه الاقات** لا نقاد
فيها عن المعين والمعين القادي **بسبب ذلك**
الافتقار بل ليس بظلمها ولا ينقطع عن الرفعة

كل ج

31

سائر كما صرحوا به لما امرنا فقال الله تعالى

[illegible][illegible]

الاف

ألف ويستحب ان يسبح اي يقول سبحان الله
 في حال خطه الرجل اي المرحول وكلامه شامل للمحرم
 وحسين فينتجه استثناءه اذ شعار المحرم التلبية
 ما روينا عن انس رضي الله عنه قال كنا اذا
 نزلنا سجدنا حتى نخط الرجل ولا ينافيه خبر
 ابي داود ايضا وعنه عن انس كنا اذا نزلنا
 مثل ذلك لا يسبح حتى نخط الرجل لان معنى لا يسبح
 لا يصلي حتى نخط الرجل وبه يعلم ان الاولي في
 غير من دلفه بقدر حل الرجل على الصلاة حيث
 اتسع وقتها لانه من الاحسان للداية ومعنى
 السبح المكثف نزل به الله تعالى عما لا يليق
 به بلفظ يشق من السبح وخوفه في اعاده
 ذلك واستدلال المص بما ذكره مبني على قول
 لبعض العلماء بالانرا ان قول الصحابي كنا نفعل
 كذا مرفوع وان لم يضفه الي ز منه صلى الله
 عليه وسلم والذي عليه الجمهور تعيينه بذلك
 قال العراقي في الفتنه ٥ وقوله كنا نركع ان كان مع
 عصر النبي من قبيل ما رفع ٥ وقيل لا اول فلا كذا
 له اي لا ابن الصلاح انه ليس من قبيل المرفوع ٥
 وان لم يقيد بالعصر النبوي وجعله الحاكم ٥
 والرازي منه قال العراقي وهو القوي وعلي
 كونه موقوف فافيكون ذكره استيناسا لان
 الصحابة بفم الاسوة وخير القدوة قال صلى الله

عليه وسلم اصحابه كالنجوم بايها اقتديتم به
 اهتد يتم لا استدلال الا لان فعل الصحابة غير محجة
 عندنا بمجده **ويكره** تنزل بها **الشرع في قارعة الطريق**
 الاضافة بيلينه وليس المراد الحقيقة اي اعلا
 الطريق ولا فرق في الكراهة بين الليل والنهار
 الا انها في الاول استدلاله لكونه للضرب اقرب **الحديث**
اب هريرة لا تغربوا في الليل على الطريق اي
 قارعة ومدرجة **فانما هي في الليل** المقصود
 لا التماس ما قد يسقط من المارة من خوف لما كل
 وغيره والحديث رواه مسلم مرفوعا ولفظه اذا
 عرستم فان جئتم الطريق فانها الدواب طرق
 وماوي الهوام بالليل **الخامسة والعشرون اذ اجن**
 اي اظلم **عليه الليل** ولفظ ابن عمر لا ياتي في الحديث
 صادق بجميع اجزائه ولو عقب الغروب وبالمخرو
 منه ايضا فلو عبر لمصنف به فقال اقبل الليل كان
 اولي واعمر واوضح وظاهر الحديث استقراك
 والماسي ومن في قافلة كبيرة وغيرهم في ذلك
 وهو كذلك ان يقول ما روينا في سنن ابي
 داود وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما قال
 حال من المجرور كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا سافرا فاقبل الليل قال عند اقباله
 اول علمه بدخوله وهو يتكامل عزوب الشمس
 كلها وان بقي بعض شعاع كما صرح به الفقهاء

في جوان

في جوان ان فطر الصائم حينئذ **يا ارض** **ويكره**
ويكره الله قيل كان وجه ذكره قبل الاستعاذة
 من شرها كونه كالوسيلة في حفظه من ذلك
 لان الرب من معانيه الذي ليس به شيء فيقوله
 لغايته وذلك بحفظه من المعاطب قال تعالى
 ان كل نفس لما عليها حافظ ونيسير ما به قوام
 النبوة **اعوذ بالله من شره** نفسك بان لا
 يقع في وهلة او يتعثر بشي مرتفع منها **شر**
ما قيل بان يتعثر بحجر فيها **وسرها خلق**
فكره وان لم يخلف منها اي لم يلق عليه عنصرها
 كالحن **وسرها تدب** بكسر المهملة كما في المصاح
عليك وهو بعض الثالث صرح به تأكيد التحي
 قيل انها كلها متحدة المفاهيم واجمع بينها التأكيد
 واعتنا بالاستعاذة لعظم ضررها والاوجه ما
 قدمناه من التفاضل بينهما لان التأسيس
 خير من التأكيد **اعوذ بالله من اسد الحيوان**
 المفترس واقرده بالذك مع دخوله وكذا ما
 بهك من قوله **واسود والحية والعقرب**
 في الدواب على الارض اهما ما به شره **ومن**
ساكن البلد رده ما يفعله الجاهلية مما حكا به
 تعالى عنهم بقوله وان كان رجال من الانس يعفون
 برجال من الجن فزادوهم رهقا فكلوا اذا نزلوا
 بمغارة من الارض قالوا اعوذ بسيد هذا الوادي

من المؤذيات فيه فيسلمون منهم فرد الله ذلك
وبين ان الاستعاذه به دون غيره منهم ومن جميع
المؤذيات **ومن والد وما ولد** ما فيه مصدرية
او موصولة اسمي عائدة محذوف **قلت المراد**
بالاسود الشخص لان كل شئ احصى يري من
البعده سوادا وانما يضح حقيقة وصفة التي
هو عليها عند قربه وفسر الاسود ايضا بالحية
العظيمة وخصت بحبشها **قال اهل اللغة** شاهد
ما استند اليه في تفسير الاسود واللغة اصوات
واعراض يعبر عنها كل قوم عن مرادهم واصله
لفوا ولقي فخذ في لامها وحوض منها الها
كبر **كل شخص** قال في المصباح قال الخطابي
ولا يسمى شخصا الا جسم مؤلف له شخص
وارتفاع وفي المصباح الشخص سواد الانسان
من بعد ثوب استعمل في ذاته **يقال له اسود** لما
قدم **قال الامام ابن سليمان** احمد الخطابي
يفتح المحجمة وتشد يد المهمل بعد الالف موحدة
نسبة الي جده خطابه وهو شارب البخاري وابي
داود **سائر البلد هم الجفن** وهي اجسام خبيثة
سديدة نارية لها قدر على التشكل بأي شكل
ارادت سموا بذلك من الاجتنان وهو الاستار
والبلد الارض التي هي ماوي الحيوان
وان لم يكن فيها نبات وفي المصباح يطلق البلد
والبلدة

والبلدة على موضع من الارض عامر كان او خلا وفي التنزيل
الي بلد ميت اي ارض ليس بها نبات ولا مربي فيخرج ذلك
بالمطر ثراها انعامهم **قال اي الخطابي** ويحتمل ان المراد بالبلد
ابليس وما ولد الشياطين وهم الجن فيكون من عطف
الصفة على الصفة قال تعالى افتخذونه وذريته اوليا
من دوني وفي كيفية نوال الشيطان الشياطين خلافا
بين العلماء ذكرته في الفتوحات الربانية في شذوذ الازكار
النووية والله اعلم **السادسة والعشرون اذا خاف**
شخصا واحد امن اي نوع كانت او قوما خاف من
بالذكر نحو قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى
ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان
يكن خيرا منهن واصله مصدر قام او جمع قائم سموا
به لقيا مهم بالامور الشدايد قال تعالى الرجال قوامون
على النساء ويطلق على ما يعين الفريقين كقول تعالى
كذب قوم نوح **ادعيا** او غير بدل من شخصا **قال ما**
روينا بالبن اللفاعل بتخفيف الواو والمفعول بذلك
ويتشدد بعدها اي صيرنا استلخنا رواة له بما حدثونا
به من ذلك **بالاستاذ الصحيح في سائر ابي داود والنسائي**
وغيرهما عن ابي موسى عبد الله بن قيس الاشعري
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
خاف قوما قال اللهم انما جعلك على تقدي ومضاف
اي جعل بطشك ونفقتك في غورهم فاهلكهم ونفقت
نفتضم بك من شرورهم زاد غير اللهم رب السموات

السبع ورب العرش العظيم كن لي جار من شره ولا وسر
 للجن والانس واعوانهم واتباعهم عن جارك وجل ثنا وكولا
 اله غيرك **ويستجيبان يكثر من دعاء الكروب هنا وفي كل**
موطن عطف على المعنى لان في الظرفية مقدار معناها
لا مبناه في الظرف قبله وهو ما ثبت في صحيح البخاري
ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب
 في المصباح كربه الامر شق عليه حتى ملا صدره غيظا
لا اله اي لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر اليه
 كل ما عداه **الا الله** بالرفع ويجوز النصب على ضعف
 كما بينته في الاذكار واوردت لذلك رسالة سميتها
 نشر الوية السعادة في اعداد كلمتي الشهادة **العظيم**
 عظيمة وكبرياء وعزة وجلال **الحليم** فلا يعاجل العقاب
 بالانتقام **لا اله** معبود بحق في الوجود ولا في الامكان
الا الله رب العرش العظيم بالجر صفة للعرش وبالرفع
 صفة للجلالة والاول ابلغ لانه اذا كان وصف عرشه
 العظيمة فما بالكم بعظمته سبحانه وتعالى **لا اله الا الله**
رب السموات والارض كررها لانها اس التوحيد وبها
 يخرج المومن من كل غم وشدة **رب العرش الكريم**
 من اكرم المقاسمة **وفي كتاب الترمذي** بضم الفوقية
 والميم في الاصح والذال المعجمة **عن انس رضي الله تعالى**
عنه اذا النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا كربه بالموحدة
 من باب نصر امر قال خضوعا لمولاه وسؤاله ليلسات

حاله

حاله ككشف بآله يلواه **يا حي يا قيوم برحمتك** الواسعة
 لكل شيء **استغث** اسأل القوت والانتقام مما اتا فيه
 قال الحاتم اسئله صريح السابعة والعشرون في امور
 يحتاج اليها المسافر لا يتلأه يحادث فيها اصحابه
 مرفوعة **واتار** موقوفة ومقطوعة قد جمعتهما في كتاب
 الاذكار مصحوبة بشواهد واضحة في طلبها وزدني في
 شرحه في ايضاحها وشواهد اذ كرمها من الامور **هنا**
اطراف مختصرة لان ذلك اللائق بحال المسافر
 منها اذا استصعبت **دأبته** صارت صعبة كاستحجر الطين
 قيل قاله ابن عباس فيما اخرجته الثعلبي في تفسيره **يقرا في**
افئتها بقدر ما تشمه **اقف** دين الله **تغوث**
 قدم المفعول واوردت عقب هذه الاستغاثم الانكار
 لانه محل الانكار **ولله** انتقاد من في السموات والارض من
 العالم العلوي والعالم السفلي **هو عا وكراهه** لان واليه
 ترجعون جملة مستأنفة او معطوفة على ما قبلها **واذا**
انفلتت **دايت** **فاذي** **فاعباد الله اجسوا امرتي**
او ثلاث اظرف لنادي وذلك للامر به كما ورد بسند
 ضعيف انه صلى الله عليه وسلم امر به فانزل لخرج
 الطيراني بسند منقطع اذا اصاب احدكم شيا واراد عوننا
 وهو بارض ليس بها اليس فاليقل يا عباد الله اعينوني
 يا عباد الله اعينوني فان لله عباد الابرار وهم وهو مجرب
 كما قاله الراوي **فان** اخرى قال بعض الصوفية
 اذا ضاع منك شيء فقل يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه

3.
 2

ولا قوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات
 اما الاول فبان يراد في بعض الاشياء وان اراد في
 الكل صح في حقه او في معين اذا لم يتبين كونه
 من اهل النار واما جميعهم فان اراد المفسر من
 حيث الجملة او المستل في الدناص او مفسر لجميع
 المؤمنين من ادم الى الساعة بان لا يكون عقاب
 حرم لما سبق واما الثاني والثالث فلا عموم فيها
 من حيث المفسرة لان كلا منهما فعل في الامور
 وانما فهمما عموم من حيث المفسر وله قاله السارح
 وربما يفهم من عبارة المصنف حل الدعا باستعورين
 يوم القيمة عن الابصار وهو كذلك خلافا للزركشي
 كما قرأ في لان ما صح ان الخلف يحشرون حفاة عراة
 ليس علي عموم كما صرح به البيهقي وغيره فثبت
 المؤمن من يبعث في اكفانه كما ورد في علم
 احاديث وحرم ايضا لدعا بما دل الدليل السمعي على
 نفيه كاللهم احملني اول من تنشق عنه الارض
 يوم القيمة قال القرافي واقره الزركشي وقد يكون
 الدعا كقرا كما لدعا بطلب الراحة من هو يوم القيمة
 او بتخليد مومن في النار وكالدعا لبني جميع بني
 ادم بالسلامة من ابليس وجنوده وان يقضي
 الله عليه ما هو مختص بالقدرة الهية كالاجاد
 والقضا النافذ انتهى ما خلاصا قال السارح وتخل
 العلم والتعود على انه في طلب الراحة متعرض
 بالمظللين

في الدعاء والجملة ووردت صفة
 انه صلعم دعا لادم سلمته بان الله
 يستعورين كما في دعائه في ذلك
 حين سمعته يقول يا رب الناس
 صفاته امة

بالمظللين بالعرش ويقول له تعالى وهم من
 فرع يومئذ امفون وان اجيب بحمله على طلب
 السلامة المطلقة من جميع الاهوال الى الجنة
 فلا تخلو عن نظرا اذا فاطع بحصول ذلك لكل
 احد وفي سؤال تخليد المؤمنين بحمل علي المظلم منه
 والافا لخلاف فيه شهير **للحديث الصحيح في**
سني ابن داود والترمذي وغيرهما عن ابي
هشام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ثلاث دعوات مستجابات واكد ذلك
 الحكيم بقوله **لا تسأل في شيء من حال موكله دعوة**
المظلوم بالنوع الذي ظلم به اذ لا يحق للدعا
 بغيره ودعا سعيد بن زيد الصحابي احد العشرة
 رضي الله عنهم علي ظالمته يقول له اللهم ان كانت
 كاذبة فاعمر بصرها واقتلها في ارضها فكانت
 كذلك مذهب صحابي واستجابته كرامة مع
 اعتقاده حوزة هذا وقد جاء في الحديث ان
 الدعا علي الظالم يذهب اجر المظلوم واخرج الترمذي
 من دعا علي ظالمه فقد انتصر قال بعضهم الدعا علي
 ظلم المسلمين لا يذهب اجر الداعي اذ المظلم يذهب
 لحظ نفسه **ودعوة المسافر** غير مقصية وكتمل
 تقصيده بسفرا لطاعة وظاهر عموم الاول **ودعوة**
الولد علي والده ان كان يحق بان كان الولد دعا
 بان فعل معه ما يتاذي من اذ يا ليس باليهين

اربع دعوات مستجابات لا تد
 ودعوة الحاج حتى يرج ودعوة
 الغازي حتى يصير ودعوة
 المحرم حتى يبرأ ودعوة الاخ
 لاخيه بظلم القريب وسرعة
 هؤلاء الدعوات اجابة دعوت
 الاخ لاخيه بظلم القريب
 رواه الدليمي في مسند الفريسي
 اوردته السيوطي في الجامع الصغير

وحينئذ قالوا لدمظلوم فيكون دخلا في الاول لكنه
 صرح به تحريضا على طاعته **في رواية ابي**
داود علي و لله التاسعة والعشرون يستحب
له المداومة على الطهارة لانه ربما يغفاه
 الموت فيكون علي حالة كمال مع ما ورد في الحديث
 الوضوء سلاح المؤمن **والنوم على الطهارة**
 ليكون سببا لاستغفار العاصي لانه وحفظه
 روحه من الشياطين وينبغي ايضا لمريد النوم
 اخذ الليل نصيب ذراعية وحمل رأسه على كفه للاتباع
 ولئلا يتقل نومه فيفقد الصلح اول وقتها ومحل
 جواز نومه اذا كان قبل الوقت وان ظن استغراقه
 بالنوم او بعد وعلم يتيقظه قبل خروجه الوقت
 والاحرم وينبغي عند ارادته ان يتعوذ بالله
 ويستودعه نفسه وماله **ومما يتأكد الامر**
به للمسافر المحافظة على الصلاة في اوقاتها
المشروعة ومنها وقت العذر في المجهول عتين
وله ان يقصر فيجمع حيث كان السفر ولو يلا
مباحا وله مقصد معلوم وله ترك الجمع وله
والقصر بان يودي كلالا في وقتها فامة وله فعل
احدهما وترك الصلاة بان يقصر بجمع او بالعكس
كأنه افضل ان يقصر اذا بلغ السفر ثلاث

وفي الحكم المساجد من فتاوى
 ابن حجر نقلا عن ابن تيمية
 انقطاع النائم للصلاة لا سيما
 انقطاعه عن الصلاة فان عصى
 عند ضعفه وقصره فان علم بحاله
 بنف من حيث عجزه عن القيام
 انقطاعه الى اخر ما ذكره من ما ليس
 فيه انقطاع النائم والصبيان
 فيه ان يكون حيث كان في
 بنف من تلبس وكبر فليكن علي
 وقت الصلاة ولا يغفل عن
 طهارة من يتيقظ وقت نومه
 من الوقت ما تسعير وطهر
 ولم يغلبه النوم بحيث يصير
 لا يحسن له ولم يمكنه دفعه
 اربعة شروط ان انتفى واحد
 منها فلا يصح ان يترك الصلاة
 قبله مباحا وكذا ما لا واحد
 وقال الحنفية يقصر ولو كان
 اذا افاق بغيره وطهرا من ريقه
 سبيل ثلاثة ايام الا كره

من اجل وحيد ولو تعارض هو والجماعة قدمت الجمع بل
 عليه لانها فرض كفاية وهو سنة وقول ابي حنيفة
 كذا في الافضل ان يقصر اذا بلغ السفر ثلاث
 من اجل وحيد ولو تعارض هو والجماعة قدمت الجمع بل
 عليه لانها فرض كفاية وهو سنة وقول ابي حنيفة
 كذا في الافضل ان يقصر اذا بلغ السفر ثلاث

شرح النجاشي
 الجمع مطلقا والى جواز
 الصحابة والتابعين ومن
 الا بغيره فجمع بين الظاهر والعصر ومن دلفه بينا لم يثبت
 وهو قول الحسن والنخعي وابي حنيفة وضاحيه وقال مالك
 لا يترك الصلاة في السفر

بوجوده يعارضه قول احمد بن حنبل بها عينا
 فيتمسك بقطان وتنحج هي بما مر ويستمر وجوب
 القصر عند هم فيما هو كذا وان بقي بينه وبين
 مقصده دون ثلاثة ايام لا نهي عن جوب
 القصر حينئذ علي انه لو ثبت مانع لا يدل على خلافه
 لانه خالف سنة صحيحة من انه صلي الله عليه وسلم
 لم يترك يقصر حتى رجع المدينة رواه البخاري
 وما يقال ان خلافا ابي حنيفة في وجوب القصر
 فوق خلافا احمد بوجوب الجماعة لان الاول يقول
 بطلان الصلاة مع فقله انما بن عبد فقد ها
 فكان مراعاة اولي اجيب عنه بان قوله بوجوب
 القصر كذا عارض سنة صحيحة هي قوله ما بينه
 يا رسول الله قصرن واتممت فقال احسنت فلم
 تنكر مراعاته فانه انما يدل على ما لم يعارضها
 ولم يشد ضعف مدركه ولم يوقع في خلاف
 اخر كما تقدم علي ان في رواية مشهورة عن احمد
 ان الجماعة شرط للصلاة فساوي خلافا لابي
 حنيفة وبهذا يعلم انها تنجح علي القصر وان
 فرض ان احمد لا يوجبها عينا في السفر وكذا سنة
 في حق المسافر لا يمنع من انه يتأب عليها اذا و
 وقعت ثواب فرض كفاية كما في حج الصبي والعبد
 وعليه التمثل فهي سنة أكد كما لا يخفى فان لم
 يبلغ سفره ذلك فالأتمام افضل لان ابا حنيفة



بوجوب
 ومساواة القصر
 من غير
 التكاليف خلافا
 لابي حنيفة

يوجبها والافضل ملاح يسافر معه اهله ومن لم
 ينزل مسافرا بلا وطن وان كان من العارفين الم
 اكمل زمين للسياحة الم تمام مطلقا لان احمد يوجب
 عليهما وقدم علي خلاف ابي حنيفة لا اعتضاد
 بالاصل **وان لا يجمع** فتركه لكون الاصل افضل
 وفارق بان فيه اخلاء احد الوقتين عن وظيفة
 كما هو ظاهر وهذا اولي في وجه الافضلية من قول
 المصنف **الخروج من خلاف العلماء في ذلك وان**
ابا حنيفة وغيره من طائفة من العلماء **رحمهم**
الله تعالى قالوا القصر واجب اي في بعض الصور
 كما تقدم بعضها **والجمع علم** **لا في عرفات ولا في**
 لان السنة الصحيحة بخلاف قولهم ومثله لا يدل
 وفعله صلى الله عليه وسلم غاية انه يدل علي الجواز
 لا علي الافضل لما قام عندهم ومن ثمة اخبر
 افضليته ولا نظر لمن منعه الا انه خالف سنة صحيحة
 هي مداومة صلى الله عليه وسلم ويكره تركه الترخص
 بخلاف القصر والجمع لمن كرهت نفسه الاخذ بهما
 او سكر في جوارهما لخوف دليل او كان ممتنع في
 به وقد يفضل الجمع علي تركه فيما اذا كان اذا جمع
 يدرك عرفة او انقاد اسير من الكفار وليس
 واجبا لمن زعمه لانه يجب فيه ترك الصلاة وادراك
 الوقوف والا سير كما صرح به ابن عبد السلام في التا
 ثنية ولا وجه لوجوب الجمع علي انه الي الان لم
 يخاطب

مقابل

يخاطب بغير صاحبة الوقت في جمع التقديم فكيف
 يوجب عليه ايقاعها في وقت غير ها وكون وقتها
 في السفر لها هو عند ارادة الجمع لا مطلقا قاله
 الشارح ونفقت في قوله ولا وجه له بل لم وجه
 اي وجه اذ في الجمع فعل كل اداء وفي تركه اخراج
 احدهما عن وقتها مع تمكنه من الاول فكان
 له وجه اي وجه فلا وجه لنفي وجهه والقابل
 بوجوب الجمع في المسيلتين عالم طيبة السموي
 في حاشيته علي هذا الكتاب وعلم ان افضلية الجمع
 ليس لذاته بل لما اقترن به من كمال خلا عنه عدمه
 ولذا اذا كان الكمال في احد المجموعين دون الآخر
 كان افضل كان كان اذا اخرجت الفوات لبعد
 المنزل او خوف في نحو عدو واذا قدم صلي جماعة
 او مستورات العورة او خاليا عن حدة الدائم
 او قابلا ففي هذا كله التقديم افضل ولو كان
 تفوقه الجماعة وما بعد ها في التقديم وتحصل
 في التاخير فالناخير افضل **وان اراد القصر مطلقا**
فلا بد من ثنية القصر عند الا حرام بالصلاة
 وذكر حال التكبير فمتي عقد ها غافلا عن قصد
 القصر تفقد ثامة وكون السفر طويلا اعي
 من جليتين فاكثر ذهابا فقط وجايزا ولو مكرها
 فلا يتخفى في سفر عصى به لافيه ولا فيما اذا لم
 يكن له غرض صحيح كجهد روية البلاد بخلاف

كل ج

عود الضمير المجرور باللام في قوله مصل لها الى الصلاة
الثانية ولا اشكال في انها واقعة في الوقت يوقعه المعود
الضمير لما ذكر لا تقبله هذه العبارة ولا يدفع ايراد مستند
البطلان حينئذ والله اعلم **البيان الاول** اذا الثانية
تابعة لها مرتبطة بها **وان ينوي الجمع قبل فراغها**
ولو مع السلام او بعد نية الترك **الا فضل ان تكون النية**
للمجمع عند الاحرام بها لانه من كيفياتها والنية محل ميلها
وان لا يفارق بين الصلاتين المجموعتين كذلك
بصلاته سنة ولا غيرها ولو رتبة احتياطاً
وان فقد احد هذه الشروط بطل الجمع اي لم يوجد
نعم ان شرع في الثانية ثم بطلت فيقال فيه بطل الجمع
ووجب ان يصلي الثانية في وقتها الاصل اي عند
تعيين فساد الثانية وقد طلق الفصل من الاول وعرفنا
او عند عدم صلاتها كذلك **وليفرق بين الصلاتين**
المجموعتين بقولك **او ثلاثاً لم يضرب** لان تنافا الطول
وكذا لا يضرب الفصل بينهما وطلب خفيف وعليه يحمل
قوله **فان فرقاً بينهما** اي مع الطلب الخفيف لما بات
تيمم للاولي من المجموعتين **وسلم منها ثم يتيمم للثانية**
اي بلا طلب للماء ان تيقن فقد بالطلب الاول والافق
طلب خفيف يحصل به غلبة ظن الفقد كما حصل بالاول
وشرع فيها من غير تاخير يعني ذلك **على جاز على الذهب**
الصحيح لقصر زمن ذلك **وان اراد الجمع في وقت الثانية**
وجب عليه ان ينوي تاخيرا لا ولي الى وقت الثانية للجمع

علة

علة التأخير وهو المنوي ليخرج عن التأخير لا للعذر فيكون
قضاء **وتكون هذه النية بعد دخول وقت الاولى وله**
تاخير هذه النية مادام في وقت الصلاة الاولى المجموع
تاخيرا **انما يسعها** جميعها كما في المجموع وجرى عليه
الرملي وقال الشافعي يسعها اذا كان في الروضة فلا يمنع
للمجمع مادام الوقت يسع ركعة وان حرم عليه التأخير للنية
الذكي الزمى وهذا حاصل ما جمع به المحققون بين عبارتي
الروضة والمجموع الموافقة لعبارة هذا ويدل على ذلك قوله
عقبه **فان لم ينو تاخيرا حتى يخرج الوقت اثم وصار**
قضاء وقوله الاسوى عبارة المجموع موافقة لعبارة
الروضة سهو ومحل الحرمة اذا اخلت النية عمداً ما لعذر كنوم
فله حرمة وصارت قضاء وان خرج وقت الاولى هكذا
وقد نزع الشافعي دلالة ما ذكر من عبارة المتن على مدعاه
بان في دلائلها على ما ذكر من نظر القاطع بصلاحيته هذا الاعتبار
زمن يسع جميع الصلاة ولا اعتبار زمن يسع ركعة لانه اذا
ترك النية الى ان خرج الوقت اثم سوا اعتبارها ما يسع
الصلاة ما يسع ادائها فقط بل ينبغي ان يكون هذا
الاستدلال سهواً انتهى وفي منازعة للاستوى بان
فيها نظر الجواز انما انما محمولة عليها فانه لا يشبهه في صحة
حملها عليها كما قال الرملي تغيير الروضة بما لو فعلها
فيه كانت ادائها في عبارة المجموع اذ مراده **الا**
الحقيقي اذ حصوله بركعة مجاز لشعبية ما وقع خارجاً
عن الوقت لما في الوقت **وقد سبق حكمها في القصر** من جهة

٢
٣
٣
٣
٤

وفيه

وفيه ايها الي بقا المدة علي وصفها لكي تأكد هافي
السفر دونه في الحضر مكشقة فمن جمع بين الظهر
والعصر صلى او لا سنة الظهر التي قبلها ثم صلى الظهر
ثم صلى العصر ثم سنة الظهر التي بعد هاتين
المصنوع وكذا يقال في المغرب والعشاء وبحر غير ذلك
ما لم يقدم سنة بعده علي وقتها كان ياتي بسنة
العصر قبل فعل الظهر لانها لا يدخل وقتها في جمع
التقديم الا بفعل الظهر فنقول المحب الطبري
وعنه له تقديم سنة العصر في جمع التقديم لان
وقت الظهر صار وقت العصر وكذا لسننها فلا يتوق
قف علي فعل الظهر وان توقف عليه العصر مردود
او يخلل بسنة بين الفرضين في جمع التقديم
يجوز للمسافر في مسافة تبلغ مرحلتين فصاعدا
فزايداعليهما ويعتبر باقي شروط القصص وصا عدا
كتمل للعطف وكونه حالا حذف عاملها وصاحبها
مع ان يسبح علي خفيه بدلا عن غسلها وافهم
كلامه انه ليس له غسل رجل ومسح خف اخر
وهو كذا لك بل لو بقي شيء من الرجل الثانية جعل
له خفا ومسح عليه فان لم يكن له الا رجل واحدة
فقط جاز المسح علي خفيها وافهم كلامه انه لا يجب
علي الجرموف وهو خف فوق خف وكل منهما صالح
للمسح الا ان وصل الليل للاسفل لا يقصد الا علي
فقط ويعتبر في الخفين ان يكونا ظاهرين ينعان

فيها انما سمى العباد على نفسه
سجاء ما نضد الذي يظفرونه
لصحة المسح خلعا القدي من هذا الموانع
حتى لو صارت بعد المسح خيرا
يعفي عنه او يخفف او يصرح
او يسخر تحت اظفارها لم يصح
صحتها

من شأن الثوب ان لا يستر ستره من الاعلى بخلاف
 الخف فلا ينقص ذلك بالسروريل **ولا يستر**
 سترهما فوق الكعبين لخروجه عن محل الفرض **ولا**
 يضر اذا حصل الستر المشروط لو كان يستر
 كعباه من فوق القدم لعدم استراطه منه **ولا**
 يجرى المسح الا ان يلبس علي طهارته لخرجهما
 فاني اذا دخلتها طاهرتين **كاملة** ويصل وهو كذلك
 الي محلها من قدم الخف فلو احدث قبل وصولهما ذلك
 امتنع المسح لعقد الطهارة المقبلة ولو غسل احدي
 رجليه وادخلها فيه ثم لاخرى فادخلها فلا مسح
 حتى ينزع الاولى ثم يعيد هاهنا **ان يصلي** باليد
 الواحد **ما شئت من النوافل والقرآن** لان المسح
 رافع الحد للرجلين ومحل ذلك اذا كان
 سليما ولبسهما علي طهارته طهر وضيق اما خفي
 السلس ومن تحجم لغير فقد ماء ولبس ذلك
 الخف فاحدث غير حدثه المستمر وهو وقد اخرج
 عما لا يفترقا لتأخر له فيستفيد بمسحه ما كان
 له لو بقي طهره الاصلي وهو فرض ونوافل او نوافل
 فقط **ما لم ينقص المدة** والا فلا مسح لانه تعاطي
 عبادة فاسدة **ولا يجرى المسح علي الخفين بدلا**
 عن غسل الرجلين **في غسل الجنابة ولا في غير ذلك من**
الاعمال الواجبة كغسل الجنابة ولا في المسنونات
 منه لخبر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 لا تنزع

نفس
 او
 من
 جهة

ان لا تنزع خفافنا اذا كنا مسافرين او سفر سكة الزاوي
 ثلاثة ايام ولما لم يهين الامن صيف وجنابة وحمل علي
 الغسل الواجب في عدم اجز المسح الغسل المندوب
 فان اجنب مثلا في اثنا المدة وجب له غسل
 واستيناف اللبس علي طهارة فلو غسل جليل
 في الاخرى ونفقت جنابته لم يقيم بدنه بالمالا **ولا**
 سلاية لانه متطهر من الحدث **كأن لا يجوز له المسح**
 علي الخف الملبوس قبل الجنابة بالطهر السابق عليها
 حتى يستأنف اللبس علي طهارته ويكفي طهارتها
 فيها لم ينزع عنها من مقمرهما ولو الي ساق الخف ثم
 يعيد هاهنا فيه وذلك لان موجب الغسل قاطع المدة
 ومبطل لللبس بخلاف نجاسة القدم فيكفي غسلها
 فيه لعدم ورود الامر بنزع القدم لها **وصفة**
المسح المختار فديا **ان يمسح اعلاه** مقابل قوله
واسفله وهو ما يلي الارض ويكون مسحهما خطوطا
 فان اقتصر علي مسح جزء يسير من ظاهر **اعلاه**
 اجزاءه **ولا يكفي المسح علي شعر الخف لانه ليس**
 من مسماه بخلاف شعر في حد الرأس فانه من مسماه
 فان اقتصر علي **اسفله** او عقبه **او حرقه** او باطن
 ظاهره وهو المماس للرجل **لم يجز له** كذا باثبات
 ائيا وهو محمول علي انه مشهور مخير وم بالسكون
 ثم ابدلت الفخمة بالسكون **فها قد كسر علي الجمع**
 في حصول المسح الواجب والمندوب **وان مسح**

به الدخول فيها فاعتبر كونه على أكمل الأحوال
والركوع والسجود أي ويستقبل فيها أيضا وفي الجلس
بين السجدين لا الاعتدال لأنه ملحق بالقيام
كما تشهد وفارق الجلوس بين السجدين ليس
لسهولته على القائم فسقط عنه تسهوله
فيه التوجه ليقطع جزء من سفره بقدر
ومشي الجالس يتوقف على قيامه وهو ممتنع
فلزمه التوجه فيه ومنه يؤخذ أنه لو كانت
المساكن ينحرف أو يحجب كان الجلوس بين
السجدين كالاعتدال أو التشهد **ولا يشترط**
استقبالها منه في غير هذه المواضع إذ لو اشترط
فيها القطع عن مصالح سفره لكان يشترط أن
لا يستقبل بوجهه ولو ركب مقلوبا **غير جهة**
مقصده أو يفرق بين اعتبار جهة المقصد
لا عينه كما تفهمه العبارة واعتبار عين القبلة
بأنها أصل والمقصد بدل **إلا إلى القبلة ويشترط**
أن يركع ويسجد على الأرض لا بها الأصل سوا
أحرف إليها بصدور وهي عن عينه أو يساره
أو خلف ظهره ولو ركب به مقلوبا لا بها الأصل
فاعتبر بضم ذلك استقبال غيرها **فأبطل**
لو كان مقصده طريقا إلى القبلة وإلى غيرها
وأختار الأولى ليس له توجه إلى الثانية لأنه
عدول عن الأصل إلى المتراخي عنه مع أنه
لا ضرورة

في

لا ضرورة للعدول والاختلاف إذا كل منهما يحصل
للفرض أما من ليس له إلا طريق لغیر المكثفة فتوجه
إليها ثم انحرف عنها إلى طريقه لحاجة صحبة
الرفقة فلا يمنع من ذلك ولا يبطل صلاته **والمتنفل**
الركب المتمكن من توجهه الدابة إلى القبلة
ولزمه الاستقبال للقبلة عند الأجرام بالصلوة
ليدخل فيها على تمام **لا غير** من باقي أركانها أي
أن كانت سائقة فإن وقفت لاستراحة أو انتظار
جماعة اشترط الاستقبال مدة وقوفها لأنه به
لزمه فرض التوجه فإن سار في اتجاهها السبيل
الرفقة أو الحاجة أخرى اتجهت جهة مقصده ولم يرد
بأنه يمكن هنا سهولته وعن مبني على الضم لحذفه
المصناف إليه ونية معناه هو الأصح ضم غير مع
كل ليس وسماعه **فإن لم يتمكن** لفسره عليه بحيث
يلحقه مشقة وإن قلت كما اقتضاء كلامهم **باب**
كأن مقتضى وإن لم تكن صعبة أو **صعبة**
وإن لم تكن مقطوعة **لم يشترط الاستقبال**
في شيء منها ولم يجب انحرفه عليها إليها وإن سهل
أو أن يكون في هودج مثلا يتمكن فيه من **الأي**
استقبال للقبلة **فشرط لصحة تنفله حينئذ**
استقبالها وأتمام أركانها لتمكنه منه **هذا حكم**
المتنفل أما **العدول** ولو نذر أو حنارة كما يأتي
في كلامه **فلا يجب له غير القبلة بحال** من مسي

واعتبر في كل حال حاله الفرضية
على الوجه فقال القائلين بوجوب ذلك في
أوقات الأجرام والمقطوعين أن تقف الدابة
المساكنة على الصلاة وقالوا في حال
إلى القبلة في الصلاة وفي غير الصلاة
بأنه لا يشترط استقبال القبلة في كل حال
فإن كان على الأرض أو في الدابة أو في
سائر الأماكن أو في غير ذلك من الأماكن
فإن كان على الأرض أو في الدابة أو في
سائر الأماكن أو في غير ذلك من الأماكن
فإن كان على الأرض أو في الدابة أو في
سائر الأماكن أو في غير ذلك من الأماكن

أو ركوب مطلقا لا اشتراط الاستقرار فيها ولا يجوز
 ان يصلي بها ما شاء لما فيها من نقاي الى فعال
 الكثير فانه يبطل الصلاة وان كان مستقبلا
 لوجود ما ذكر ولا تصح اي الفرائض من الركبي
 المخل بالقيام او الركوع او السجود او غير هذا
 من الاركان فان اتى بهذه الاركان واستقبل
 القبلة فان كان في هودج او سريال نحوها
 على دابة وصلي وهي واقفة على سايرة تحت
 الفريضة على المذهب الصحيح الذي ذهب اليه
 اكثر اصحابنا لوجود اركانها وشرائطها ومنهم
 اي من اصحابنا من قال لا تصح وبغض اصحاب
 الحنفية لانهم في قوة الماشين فان كانت الدابة
 سايرة لم تصح الفريضة على المذهب الصحيح الذي
 نص عليه الشافعي والحنافى رحمهم الله تعالى نعم
 ان كانت سايرة وقد لم ير شخص معين من الناس
 لحامها فلم يخل الجهة صحت الفريضة بخ ويؤيده
 فرقهم بين الصلاة على الدابة السايرة والسريال الذي
 يحمله رجال بانها لا تثبت على حالة فلا تراعى الجهة
 بخلافهم وسير جملة السريال كسر الدابة مسلوب
 اليه بدليل صحى طوافه محمول لا بشرطه الاية
 تصح الفريضة على الدابة مطلقا وتصح الفريضة
 في السفينة الجارية وان حولته الريح عن القبلة
 نحو لها وعليه ان ينحرف لها فورا ويبنى وفي الزوايا

يفتح

الركبة
 موقوفة
 مرتفعة
 ٥١

يفتح الزاوي وسكون الواو بعد هاء مفتوحة فتعاقف
 ويسمي بالسنب في المشدود على الساحل بلا خلاف
 لا استقراره والاصح انها اي الفريضة تصح ايضا في
 السريال الذي يحمله رجال لما مر وفي الارجوحة ان
 المشدودة قال في المصباح ٢ الارجوحة افعل لم يضمن
 الهزلة مثال يلعب عليه الصبيان وهو ان يوضع
 وسط خشبة على ثلثه ويقعد غلامان على طرفيها
 والجمع ارجح والمرجوحة بفتح الميم لغة فيها ومنعها
 في البارغ والزورق الجارية الميم مثل بغداد ونحوها
 من ذوات الانهار الفليسة العرض هذا هو فضل خطاب
 مرفوع مستند محذوف والخبر والعكس او مبسوط باضمار
 حذف المشار اليه منع الفريضة فيما امتنع فيه ولتعدد
 افراده بالكله تاكيدا للاطاحة والشمول اذ الم يكن
 ضرورة داعية للصلاة على ظهر الدابة ومنها صلاة
 كسكة الحنفى وعجز الركبي المرفوض عن النزول او عدم
 وجدان معينة عليه او عدم اجبة وابي الابهى قال
 اصحابنا فان طاف انقطع عند رفقة لو نزل اليها وصلي
 مطمينا ومثله ما اذا خشي من ذلك مبيع نيم وامر
 برفقة من ينسب اليه لاجتماع اهل الركبي او اذا خاف
 ميل نحو جملة لو نزل فيضرب ربه عذيله او يحتاج
 الي ركوبه بين الجمليين واذا انقسم في عذيله النزول
 او في صدق او غير اعانته على الركوب وجب سؤاله
 كسؤاله الماء في التيمم او خاف على نفسه او ماله



فله ان يصلي الفريضة على **الرجلة** وكذا يصليها مع ماشيا
 المشي الخفيف ويفعل كما في النافلة **وتجب الاعادة** للندور
 العذر وعدم رواه اذا وجد **حكم المذورة والجنان وحكم الكفو** **ب**
 في جميع ما ذكر لا يشتركهما في الوجوب ولان اصل وجوب
 النذر ان يسلك به مسلك وجبة الشرع على الصحيح **فرع**
 بفتح الفاف يسكون اي على ما اتصل للتخفيف في النافلة
 والسفر **فاصل** المسافر **الناقلة** ولوراثية مؤكدة **على**
دابة عليها **سرج** بالحجيم وهو معروف **او نحوه** من كان
 (ورحل لم يلزمه **وضع الرحلة** قال في المصباح قال الخليل
 هي مستوى ما بين الحاجبين الى الناصية وقال الاصمعي
 هي موضع السجود وجمع على جباه بكسر الجيم **على عرق**
الدابة قال في المصباح بضم المهملة وسكون الواو الشعر
 النابت في مذهب رقبته **ولاعلى السرج والقتب**
 بفتح التين قال في المصباح هو للبعير جمعه اقتاب كسب
 واسباب في الركوع **والسجود** لما فيه من الحرج بل يكفيه
ان يتحنن للركوع والسجود الى طريقته ويتكوت
سجوده **أخناه** له **أخف** من ركوعه اي من أخفائه
 له الحاق النايب بالمبوب عنه **ويجب التمييز بينهما** بزيادة
 الاخنا للسجود **اذا تمكن** من التمييز **ولا يجب ان**
يبلع غايه وسعه في الاخذ للحرج في ذلك **ويشترط**
 في صحة النافلة على الدابة وكذا الفريضة فيما تقدم ان
 يكون ما يلاقي يدك المصلي راكبا وما يلاقي ثيابه
 من السرج وغيره من الرحل والقتب مثلا **طاهر** لان

طهارة

طهارة المحل شرط في صحة الصلاة **ولو بالثا ووطيت**
نجاسة او كانت على السرج **نجاسة** فسترها بثوب
وصلي عليه اي على ما ذكر في ذلك كله لم يضر في صحتها
 لانه ليس حاملا للنجاسة ولا حاملا لتصل بها **وتلا** لا
 يضر **لو او طاهها** **الركب نجاسة** وقوله لم يضر **على الاصح**
 استئناف بياني جازبه زيادة في الايضاح وهذا بخلاف
 ما اذا كانت اللجام في يده وقد نجس ما ذكر او عضو غيره
 فان صلاته تبطل لجهالة ما هو متصل بالنجاسة **ولو وطئ**
المصلي نجاسة **ما شيا** غير معفو عنه **او لو يابس** وان لم
 يجد عنها معدلا **بطلت صلاته** لمناقاة ذلك لها ولان
 من شأنه ان لا يشق الاحتراز عنه فلا عبرة بهذا النادر
وان كان لا يكلف التحفظ والاحتياط في المشي
 لما فيه من الحرج اما وطئ الرطب الموقوع منه بلا تلويث كثير
 سهوا ووطئ اليابس مطلقا فلا يضر **ويشترط لصحة**
ما ذكر ايضا الاحتراز عن الافعال التي لا يحتاج اليها
 لان شأن الصلاة بخلاف ذلك **فلو ركض الدابة** اي ضربها
 لتدور وقد يشتمل قاصرا فيقال ركض الفرس وفيهم من
 منع استعماله لانه قال في المصباح ولا وجه لمنع فقد
 العدل وهو انه يستعمل للدفع ومتعد ياقال ركض الفرس
 وركضته **للمحاجة** طلبها الشيء او فرار من طالب **جاء**
 لانه فعل لما يحتاج اليه **ولو اجراها** زيادته على المشي
 المعتاد **بلا عسرة** يقتضي الاجرا **او كان ما شيا** فعلا
 بزيادة مشيه على معتاده قال الشماوان كانت دون العدو

فيما يظن انتهى وقيل ان زاد على عادته ولم يسم عدوا سمح
 به على الوجه **بلا عذر بطلت** صلاته **على الاصح** لما روي
 الحاجة عروض صيد يريد امساكه خلافا للاذرعي ومنها
 خوف انقطاعه عن الرفقة وخوف ادراك عدوه **ويشترط**
في صحة التسفل ركبا وما شيا مع ما تقدم في شروط
الصحة دوام السفر وعدم انقطاعه والسبب فيه فلو
 انقطع السعي في اثناء صلاته بان **بلغ المنزل** الذي يريد
 النزول فيه وان لم يكن منزله ولا نوي اقامة مدة ينقطع
 سفره **في خلال الصلاة اشترط اتمامها للقبلة**
 لانقطاع سفره **متمكنا وينزل ان كان ركبا** الا ان كانت
 واقفة ولو نزل ولينا او ابداها للقبلة فاراد الركوب والسير
 قبل فراغها فاليتها قبل ركوبه وسيره والابطال قال
 الازرعي ما يقتصر لذلك فلو انقطع السفر بان نوي
 وهو مستقل اقامة اربعة ايام صحاح فاكثر او وصل محل
 الاقامة قدر ذلك ولو غير وطنه فيتم الصلاة الى القبلة
 ولو على دابة واقفة وامتنع الركوب في اثنائها لو انشأ سقرا
 الحاجة كفوات رفقة كما قاله الازرعي **ولو مريقة مجتازا**
 وليست وطنه **فله اتمام الصلاة ركبا** لدوام سفره
 وسيره وان كانت وطنه انقطع سفره بمجرد دخولها وان
 لم يرد الاقامة ولا اثل محل اهله وعشيرته اذ لم
 يكن وطنه ما لم يبق الاقامة به ولو اربعة ايام
وحيث قلنا يجب النزول لا لقطع السفر والسبب
وامكنه الاستقبال للقبلة على ظهر الدابة وتمام
 الاركان

تأمل

الاركان المعتبرة لصحتها عليها وهي واقفة جائز
 لا استقراره واستقباله **ولو انخرق المصلي ما شيا**
عن جهة مقصده او حرف دابة او انخرق هو
عنهما دونها فان كان الانحراف المفهوم من الفعل
 المذكور فهو نظير قوله تعالى اعدلوا هو ايب
 العدل المدلول عليه باعدلوا اقرب للتقوي
الى جهة القبلة امر بوضعه لانه رجوع للاصل كما مر
وان كان الانحراف **ليس هاجدا** ومثله المكرة
 عليه لند ورثه **لم يتصل صلاته** لفقد الاستقبال
 وما يقوم مقامه **وان كان ناسيا او غائطا بطن**
انها طريقه وليست كذلك **فان عاد الى الجهة** من
 لمقصده **علي قرب** لم يبطل صلاته للعدو وفي
 السجود خلا في فقبل يسجد اخذا بعموم قاعدة
 ما ابطال عمل سن السجود لسهو وقيل لا سجود
 لان عدمه لا يقع بالرخصة وان خرج بذلك عن القا
 عدة المذكورة **وان عاد بعد طول بطلت**
على الاصح وان انخرق لاستقبال القبلة **يجحاح**
الدابة اي غلبتها بخروجها عن طريق المقصد فحكمه
 حكم الناسي والغالب كما قال **فلا يصح الله اعداد**
 لمقصده وزال العجز عنها **عن قرب عرفا** لم
 تبطل صلاته **وان طال** كذلك **بطلت** وعقب
 المصنف مباحث صلاة المسافر بمباحث القبلة
 لسلك الحاجة اليها فيه ايضا فقال **فرع اذا**

اعني
 في شدة
 السجود
 واعني
 في الخفة
 والمخاض
 عدمه
 اه

المكلف به **لأنه عاصي** بترك واجب الاجتهاد **مفسدا**
 بذلك **فإن ضاق الوقت** عن الاجتهاد فيها بحيث يورث
 اجتهاده الي فعل الصلاة المكلف به **قضا صلى كيف كان**
 لحرمة ولا يقلد **ولزمه العادة** لأنه عذر زائد لا
 يدوم **ولو خفيت الدلائل على المجتهد** المأهل له
 لعلمه بدلائله **لغيره أو ظلمة أو تعارض الأدلة** فالأصح لا يقلد
 لأن المجتهد مفسد عنه **بل يصلي كيف كان** لحرمة الوقت
ويجوز إذا علمها أو ظنها بالاجتهاد وكذا
 يمسك جاهل بها قادر على تعلمها **أما إذا لم يقدر**
على الاجتهاد لعجزه عن تعلمه وله القبلة كالأعمى في البحر
 الذي ليس فيه اهلية تعلم دلته لبلاده
 عنه وعدم قابلية لتعلم ذلك ويعبر عنه
 علما الفلك بأعمى البصر **الذي لا يعرف الأدلة فيجب**
عليه تقليد موافق مسلم عدل عارف بأدلة القبلة
 لعجزه عن الاجتهاد حسا أو حكما ولا يقلد كافرا
 ولا فاسقا ولا غير عارف بأدلتها **سواء فيه الرجل**
والمرأة والحر والعبد فيقلد الثقة والعارف منهم
والثقليل قبول قول رأي المقلد المستند إلى الاجتهاد
 لا المستند إلى العلم فذلك قبول أخبار لا تقليد
 ولذا أقدم على الاجتهاد بقوة مستنده من العلم
 ولو اختلف عليه **اجتهاد حلية** الأولى مجتهد في قلده
 من شأنها **لاستوائها في سبب التقليد** وهو
 العدالة والعلم بالأدلة **والأولي تقليد الاوثق**
 الأعلم

الأعلم فإن كان أحدهما أوثقا والآخر أعلم تساويا
 كما لا يخفى والبصر لأن في كل فضلا على الآخر من وجه
 ومحل تخيره إذا كان قبل الدخول في الصلاة
 أما فيها بآيات قلدهما فيتحول إلى قول
 الأرجح أن بان الصواب مقارنا للقول والظن
 الثاني فإن لم يبين مقارنا بطلته ولو نفس
 اجتهاد مقلد عمل بالراجح عنده منهما فإن استوفى
 تخيرا لا أن كان في الصلاة فيعمل بالأول فقط كما
 نقله الشيخان وأقره وصوبه الأسوي لأنه
 التزم جهة فلا يتحول عنها إلا بالارجح وأما
 كان ظاهرا كلام المجموع وجوب العمل بالثاني
 ولومع التساوي وتجب إعادة الاجتهاد لكل
 فرض عيني أن يكنى ذكر الدليل الأول وكذا العادة
 التقليد **وأما القادر على تعلم الأدلة** ولم يعلمها
فهو كالقادر عليها عليه تعلمها عينا أن قل العارفين
 بالأدلة حضرا وسفرا بغير أن كان بيت قري متقاربا
 يكتفي كل وقت بمحاربها المصنف فلا يزالان لم
 يقلوا وسهل عليه قبل ضيق الوقت مراجعتهم كركب
 الحج أو اكتفى بالمحارب المصنف في الكتابة واعتبر
 السبيل بلوغ العارفين إلى ثلاثة قال فلا يكتفي
 بواحد كما في الأحيا فقد ينقطع بخلاف الثلاثة
 فالغالب بقا بعضهم إلى انقضاء السفر **ولا يجوز**
 له التقليد لأنه لما هله للعلم كالمعلم بذلك **فإن قلده**

من
 اجتهاد
 في
 الصلاة

فعلي

قضي التقصير محله اذا كان المقام عينها اما اذا
كان على الكفاية او كان بين قري يمكنه معرفة
الوقت بحاريسها او محل فيه محراب معتد فله
التقليد ولا فضلا لا تنقذه تقصيره **ولو صلى ثم**
تيقن الخطأ في القبلة لزمه **الاعادة على الاصح**
لعدم تيقن ما اخطأ فيه **ولو ظن الخطأ لم يلزمه**
الاعادة حتى لو صلى اربع صلوات الى اربع
جهات ولا اعادة عليه في شيء لعدم معرفة عين الذي
اخطأ فيه منها وكذا الوصل الى اربع ركعات لاربع جهات كفى
لا بد ان يبين له الصواب في ظنه مقارنا لظهور الخطأ
والابطال كما مر وان قدر عليه قريبا لمضي جزء من
صلاته الى غير قبلة محسوبة **فصل اذا اعدم**
الما حسا طلبه وجوبا ان لم يتيقن فقداه والا فلا طلب
لكونه عبثا وكفى طلبه في الاول ولو بناه الثقة
ولو واحد عن جميع القابلة مما توجه فيه من رحله او
رفيقه ونظر ان كان بمسوة من الارض حواله وخص
مواضع الخضرة والطير بمنزلة احتياط فان لم يكن بمسوة
من الارض تردد الى حد الغوث وهو ما يسميه الرفقة
مع تشاغلهم باحوالهم وثقا وضيق في احوالهم ان امن
نفسا وما لا محترما ولو كان مما يجب بذله في تحصيل الما
ثمنا واجرة واختصاصا ولم يخش تقطعا ولا خروج
وقت الصلاة والام يجب التردد فان تيقنه يحمل يرده
المسافر نحو احتطاب ويسمى حد القرب وضبطه محله

ابن يحيى بنصف فرسخ تقريبا وجب قصده ان امن على
ما امر الا ما يجب بذله للماء فلا يؤثر الخوف عليه هنا والاختصاص
ولا انظر اليه وان كثر والا فلا يجب الطلب ويلزمه تجديد
الطلب كل فرض ما لم يتيقن بالطلب الاول الفقد ولو لم يجد
البيت الا يوصل الى ما فيها الا بادر ثوب وجب ان كان
غير مساتر عودته فيه يستل ويصبر ما وده ان لم ينقض ببله
اكثر من ثمن المثل فان لم يصل الا بشقه لزم ان لم ينقص اكثر
من ازيد من اجرة الالة وثن مثل الما وفارقت هذه ما
قبلها بان في هذه اذهاب عين بالشق بخلاف ما قبلها
ليس فيه الانقص الالة المحض فتظر الى الاكثر من الازيد
ما ذكره والبل لم يخرج الثوب الى صفة فلم ينظر فيه لذلك
والالزم تساويهما مع تفاوت النقص فيهما وهو غير
مناسب ويوجه الاخذ بالنظر الى الازيد من الاكثر
بان الازيد لو انفرد لزمه بذل مقابله والثوب المشقوق
قائم مقامه فنظر فيه الى الاكثر من الرايد منهما وقد
سوي في الروضة بينهما وفيه ما علمته ولو علم وصوله
الى الما جفر قريب لاهتقه فيه وجب ان لم تزد موندته
على الاكثر من الازيد من اجرة الالة وثن مثل الما قياسا
على شق الثوب **فان لم يجد** بعد طلبه كما وجب عليه
شيم لانه لا بد من الطهارة والالة بعد الما غير التراب
ولو وجد وهو اي الواجد **محتاج اليه** اي الما لعطشه
او عطش رقيقه بان يخاف منه نحو مرض او يطوبر مما ياتي
ولا يجوز له الشيم لعطشه او عطش رقيقه اذا كان عاصيا

ص

بسفره حتى يتوب والاوجب تقديم الطهارة بالماء والافرق
بين عطشه وعطش رفيقه من ادعى وحيوان وان كان
من اهل القافلة الذين لا ينسبون اليه بوجه خلافا
لبعض المتأخرين **او دابة او حيوان محترم** هو ما
حرم قتله ومنه كلب غير عقور وان لم يكن فيه نفع
وغير المحترم ما جاز قتله كتارك الصلاة وذات محصن
وقاطع طريق ومريد وكنب عقور **تيمم** لان النفس
لا بدل لها وللوضوء بدل **ولم يتوضأ سوا في كل ذلك**
العطش حالا في يومه وزمنه للحاضر **او** ما لا بان
يحتاجه **فيما بعد** من الازمنة **قبل وصوله الى**
ما آخر ولوطن ذلك ووصل الى اخر قبل نقاد ما عنده
فان عطشوا انفسهم او مات بعضهم او اسرعوا في
السير على خلاف العادة ولو لم يقع ذلك لما فضل شيء
او عثر واعلى ما لم يعهد به او وقع مطر فلا قضاء في
هذا كله والاقضوا قال ابن قاسم وحسين لا يسجل
وجوب قضا الصلوات لوقوع تيمم الجميع مع وجود
الماء **قال اصحابنا** ويجزم عليه **الوضوء في هذه الحال**
لان حرمة النفس اكمل ولا بد له للشرب الذي تقوت
النفس او تتضرر ويبيح تيمم لفواته **وللوضوء بدل**
هو التيمم فيجزم عليه **الوضوء** اذا علم او ظن ان في الركبة
عطشا ولو في المال قبل الوضوء **لما آخر هذه**
المسئلة مما ينبغي للمسافر حفظها واحضارها في البالد
واشاعتها بين المسافرين فان كثيرا من الحجاج خصهم

بالذكر

بالذكر لان الكلام فيهم والا فذلك شأن كثير من المسافرين
ولو غير حجاج فلما قال **وغيرهم يخطون فيها فيتوضأ** او
يفتسل عن الجنابة **احدهم مع علمه** وفي معناه
الظن **بجلبه الناس** الذين معه في الركبة **الى الشرب وهذا**
الوضوء حرام لا شك فيه لانه يودي الى تلف الناس ولو كان
نازلا بجانب البحر او بقرب عين كالشيوخ امتنع عليه
التيمم مدة نزوله ثم **والغسل عن الجنابة والحض**
وغيرها من موجبات الغسل **كالوضوء فيما ذكرناه** من
التفصيل والحرمة عند الحاجة الى الماء **ومن خيلت له نفسه**
ان الوضوء في هذه الحال وهو عند حاجة الركبة الى الماء للشرب
فضيلة **فموجاهل** لانتفا العلم في ذلك عنه **شكك**
الخطا اي فيما نوههم **وانما فضيلة الوضوء** اذا لم يكن
هناك محتاج للشرب وهو محترم **وسوا كانت**
المحتاج للمعطش رفيقه **المخالطة** **المسئوب اليه**
او احدا من القافلة او الركبة وقضية ذلك وجوب
سقي المضطر اليه الذي الى امره الى الهلاك وان لم يستقر
ولم يدفع له بدلا صوب اللروح عن التلف **ولو امتنع صاحبه**
المامن بذله وهو غير محتاج اليه **للمعطش** **او لم يكن صاحبه**
كذلك **وهناك اي شئ مضطر اليه للمعطش** ولم يكن
صاحبه كذلك **كان المضطر اخذه قهرا** **بئس المثل**
وله ان يقاتله عليه حينئذ **فان قاتلا وقتل احدهما**
كان صاحبا لما مهد بالدم **لان صاحبا يلحقه مما وجب عليه**
بذله لا قصاص فيه على القاتل ولا دية عليه ولا كفارة



وكان المضطر ان قتل مضمونا باقتصاص ان كان القتل
 عمدا او وجدت الكفاة ولم يكن القاتل اصلا له **او الدية**
 ان فقد شرط من ذلك او اصطاحوا عيلا معا عروضا عن القود
والكفارة في الحالين ككونه مقتولا بغير حق **فلو احتاج**
صاحب الماء اليه حال لا لعطش نفسه **كان مقدما على**
غيره لغيره بدأ بنفسك وجازله مع ذلك ايثار غيره من
 المسلمين لان الله اثني على ذلك فاعل ذلك بقوله تعالى
 ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة **ولو**
احتاج اليه الاجنبي اي الماء للوضوء **وكان المالك**
مستغنيا عنه لم يلزمه بذله له لطهارته ويعذر للتيمم
 لفقد الماء **ولا يجوز للاجنبي اخذه** من صاحبه
قهر لانه يمكن التيمم بدلا عن الوضوء **واعلم انه من**
احتاج اليه لعطش نفسه حال او مالا **او رقيقه**
او حيوان محترم وان لم يكن معه ولو ماء لا **في ثاني**
الحال قبل وصوله الاخر فله التيمم ومثل في جريح
 ما ذكر الحاجة اليه ليل كعك وعجن دقيق وطبخ اضطر له
 كما اومي اليه الشم ولو كان معه ماء نجس وطهور شرب
 الطهور وحرم عليه النجس فان كان معه بهيمة سقاها
 النجس وتوضا بالطهور **ويصلي** فاذا لم يجد طهورا
 شرعا **ولا يبعد** في الاول ان لم يغلب في ذلك المحل وجود الماء
ولو لم يجد الماء في ملكه **ووجده يباع بثمن مثله**
وهو اي الواحد له **واحد الثمن** فاذا عن ما يحتاج
 اليه من مونة ومونة من عليه مونة نفقة وكسوة

ومسكنا

ومسكنا وعن وفادينه وما يحتاجه **في سفره ذاهبا**
وراجعا من شراء **او** **لتمكته منه** ويجب شراؤه
 لطهر ممنونه ولو مملوكا حيث لزمه ذلك لـ
 لنفسه اما المقيم فيسجه اعتبارا في الفطر ولا يجب
 اقتراض ثمن الماء وان كان له مال غايب ولا الهما به
 ولا قبول ذلك بخلاف الماء لقلة المنة فيه وفي
 الثمن بخلاف ماله يبيع بموكل الى محل يصير فيه غنيا
 بثمن لا يق بذلك الاجل عرفا فيلزمه وكالماء فيما
 ذكر وما ياتي التراب **وان كان يباع** **بكثر من**
ثمن القتل ولو دانقالم يلزمه شراؤه **سوا قلت** **الزيادة**
اي كثر لان بذله الى زيادة خسرات بلا فائدة وفي
 تكليفه بذله لها مشقة على النفوس لا تختمها عادة
 سواء في ذلك الماء والة الاستعا ولا نظر لبقا بها لا
 لانها قد تقع في البئر فتفوت عليه وان كان ذلك
 خلافا للاصل **لكن يستحب شراؤه** معها كما في نسخة
وثمن الثمن هو قيمته في ذلك الموضع في تلك الحالة
 من غير اعتبار حالة الاضطرار فقد فصل الشربة
 لدناير ويبعد في الرخص ايجاب مثل ذلك **فصل**
واذا لم يجد الماء بملكه عنده حال الوضوء **وجيب**
عليه طلبة ان لم يتيقن فقد له لان طلبه ح
 عيب فان توهله **عنده** ويكون الطلب بعد
 دخول الوقت **بهية** او قرض او ثمن بات
 يقول من عنده ما يجود به او يقرضه او

الكسوة وجوبه من ثمنه او بطنه بالدينار

يهبه ويجب عليه استعمالهم ان استسع الوقت ولم يشق
عليه عرفا والا اقتصر على ما لا يشقة فيه **فان وحياله**
الما ولو بانها به **لزمه قبوله** لخفة المنة فيه **وان بعث**
من يطلبه له بعد الوقت وان كان الاذن فيه **له** من قبله
ولو واحدا عن الجمع **كقائه عن الطلب بنفسه** لحصول الطلب
الموقوف عليه التيمم عند فقد الماء **ولو وجد بعض ماء**
بالماء وهو صالح للفصل منونا او غير متون او بالقصر
موصول او موصوف اي شاي من الماء او الماء الذي **لا يكفيه**
للطهارة له **لزمه استعماله** اول الان الميسور لا يسقط
بالميسور ويجب شراؤه لو وجد به ثمن مثله **على الاصح**
ثم يتيمم لانه قيل استعماله واجد الماء الطهور وحل
التيمم وصحته موقوفان على عدم وجدانه اما مالا
يصالح لنفسه كالتيمم ويرد لا بدواي فلا يجب استعماله
على الاصح والتراب في وجوب استعمال الميسور منه كما لمذكور
في الماء **فصل** **ولا يجوز التيمم الا بتراب** باي لون
كان ولو سبخا ما لم يعلل ما عا او ما يداوي به كطين ارضي
او مشوي ولم يصير خرفا او رمادا او خرقة ارضية من مدر
واختلط بلعيا بها وجف لا يجزى ونورة وزرنيخ ومعدن
ومختلط يشي من ذلك **ظاهر** لا ما اختلط بنجاسة
او نجس بها **مطلق** اي ظهور فلا يكفي مستعمل وهو ما
بقي بفضوه او ثنا ثمره بعد اساسه البشعة ولا اثر
لا غرض عنه لا ما بقي مما يتيمم منه من خرقة ولا ما تغير
طعمه اولونه او ريحه بنحو خل جف وبقي غباره **له غبار**

يعلق

٧٦
يعلق بالعضو فلا يجزي بالتراب المتندي الذي ذهب
لذلك غباره واعتبار ذلك بوزن فيه قوله تعالى فتيما
صعيدا طيبا اي ترابا ذا غبار وكذا قوله فامسحوا بوجوهكم
وايديكم منه فان من التبعيض **فان تيمم بتراب مخلوط**
برمل لا يلصق بالعضو **جاز** لان الرمل من طبقات
الارض وهو لا يمنع وصول التراب المقصود بالطهارة
للعضو ككتافته بخلاف نحو النورة **وان تيمم برمل محض**
اي لا غباره مطلقا وله غبار لكن الرمل يلصق بالعضو
او بتراب مخلوط بجص هو الذي تسميه العامة بالجبس
وهو اسم اعجمي **او غوره** من نحو نورة **لا يصح تيممه**
لفقد الغبار في الاولي ولمنع تحقق وصول التراب
المعتبر تحقيقه الي العضو فيما بعد ويصح تيممه عند
اجتماع ما اعتبر في التراب ولو من مفضوب او
موقوف وان حرم عليه ذلك **وليس تيمم للمسافرين**
يستحب معه ترابا في خرقة او نحوها للتيمم به
اذ لم يجد في ارضه التي هو فيها عند اداة التيمم **ترابا**
يتيمم به اما للفاوة او لكونه رملا لا غبار به او نحو ذلك
فصل **والتيمم فرضه مسح** ظاهر بشرة الوجه
طولا وعرضا ومنه ما يقبل من الانف على الشفة ولا
يجب بل ولا يسن ايصاله لمنابت شعره وان خف **واليدني**
بعد الوجه **الى المرفقين** لما صح انه صلى الله عليه وسلم
مسح عليهما الي المرفقين قاله الشافعي وهذا الذي
منعني عن الاخذ بحديث عمار **بغير يدين او اكثر**

لنحو التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين ولا
يكفي بضربة وان امكن بضربة مخروقة ولا بد من نقل التراب
الى العضو وبه كان مقل وجهه في التراب او منه كانت
تقله من وجهه بعد ذهاب تراب مسكه الى يده وبالعكس
اما لو وقف بهب ريح ونوي فسفت عليه ترابا وردده لم
يكف فان نقله واحداث اعاده ويشترط مقارئة النية
للتقل ومسح جزء من الوجه وفي بعض رواها عن ربه ابينه
اي تغفرام لا خلاف بين الشارح والروائي ومن فروضه
النية فلا تصح نية التيمم ولا فرض التيمم بل ينوك
الاستباحة فان نوي استباحة ما دون الصلاة مكس
مصحف وحمله ابيح له دون الصلاة وسياق تفصيل
نية استباحة الصلاة **والسنة ان لا يرد في ضربه**
على ضربتين سواء عن تيمم الجنابة او الاقصر ام عن
الحديث الاصح فصفته ما ذكرناه ففصل لا يصح
التيمم لفريضة ومنذورة معينة الا بعد دخول
وقتها ولو تبعها في جمع التقديم فلو تيمم قبله ولو لغاية
شك في كونها عليه وان تذكر بعد ان عليها لم يصح تيممه
لعدم دخول وقتها اذ هو يتذكرها وكذا لا يصح نقل ترابه
الا حينئذ ولو دخل وقت الثانية وقد تيمم لها
بعد فعل الاولى بطل تيممه لها ولو تذكر فائتة فتيمم
ولم يصلها فدخل وقتها حاضرة كان له فعل الحاضرة **وكذا**
النافلة الرابعة تبعها للفريضة **على الاصح** لا تيمم لها
قبل دخول وقتها مطلقا وهو في البعدية بفعل الفريضة

وفي

وفي القبلية بدخول الوقت وذات السبب يتيمم لها
عند وجود سببها ويتيمم للتقل المطلق متى شاء
الا وقت الكراهة ليفعله فيه لان تيمم حينئذ بقصد فعله
بعد خروج وقتها **ولا يصلي بتيمم** ولو في ضمن وضوء **واحد**
او متعدد كما لو خرج من اعضا وضوئه وعمت الجراحة
الراس فعليه مع غسل الصحيح منها اربع تيممات
عن كل منها فاذا صلى فرضا ولم يحدث اعادها **اكثر من فريضة**
واحدة ان نوي استباحتها فقط او واستباحة النقل
لان اقتصر على استباحة الاخير فقط وكذا ان استباحة
الصلاة غير مفيدة بالفرض احتياطا للفرض في
الاخيرة بتيممه ولا يجمع به بين فرضين ولو
صلاة وطواف واجبين او جمعة وخطبتها فلا
بد من تيممين نعم للمرأة المتيممة تمكين
حليلها به مرارا متعددة والجمع بينه وبين
فعل فرض مما مر مع ذلك فان راى الماء في اتنا
يه وجب النزاع لان راى هو فقط **وله ان**
يصل معها ما شاء من التوافل وصلاة الجنابة
كالنافلة قبل الفريضة **وبعد ها في الوقت**
وخارج الوقت لانه كثرته خفف قوله يعتبر
له تجد يد تيمم **فصل اذا صلى ما التيمم لعدم**
الماء الذي يجب استعماله حيا او شرعا لم تلزمه
اعادة الصلاة وان كان له الحق في مرض وما الحق
به فكذا ان كان الفقد للماء وكان هو وقيل

✓✓

معا

الاعتبار بالصلاة بحمل لا يندرفيه فقد الماء المريقض
سواء كان سفره قصيرا أو لا ولي امر طويلا وقول
بعض يجب القضاء على المقيم دون المسافر جري
على الغالب **ولو وجد الماء بعد الصلاة في الوقت أو**
في اتنا الصلاة صحت الصلاة **هـ هـ**
لأنه أتى بها قبل وجود الماء ولو في منزله **ولا إعادة**
عليه إن كان بحمل لا يجب القضاء فيه أما إذا
وجد في اتناها فإن كانت الصلاة تجب إعادة
بطلت وبطلت تيممه **والأفلا تبطل** إلا بسلامة
منها فتبطل وله الأتيان بالسلمة الثانية
نعم إن نفي بعد روية الماء إقامة أو تمام
بطلت ويقتصر في النافلة على ما نواه قبل وجود
الماء فإن لم ينو شيئا فعل ركعتين ما لم يكن في
الثالثة فيتمها أما نومه بعد الشروع فيها فغير
ضار مطلقا أما قبلها فإن نومه بلامانع خفي
عندي ما ودقة لفلان بطلت تيممه وأن طرأ
المانع حال الإخلا في عندي لفلان ما وقد علم
غسله أو كان غمة إلى الماء حاجة من خفي عطش
فلا تبطل وتيقن الشفا لمن يتيم من مرض
كتيقن الماء وكسب نومه كتقهم وخرج بقوله
وجد ما لو علم بذلك بعد الصلاة وبأن كانت
البئر ظاهرة الرسوم لأخفيتهما في المحل الذي يجب
الطلب منه أو وجد ثمنه في رحله وقد نسيه

فتلزمه

فتلزمه الاعادة في ذلك كله لا فيما إذا حدثت
البئر ولم يعلمها أو أذن في رحله من غير
علمه أو أضل رحله في رحال وفيه ما وأمن في
الطلب أو عصب ما أو أوجال دونه سبع أو ضل
عن القافلة ولو عن الماء أو تلفه بغير ذلك
ولو في الوقت وإن عصي به ولو بغيره يتخلف
وتبرد وبالحبر جهده **فأبى** **لأنه يستثنى**
من عدم الاعادة فيما ذكر ما إذا وجد المصلي بالتيمم على
الميت الماقبل دفنه فيجب إعادة الصلاة عليه احتياطا
بخاتمته **فصل** **إذا لم يجد المتطهر ماء ولا تريا**
ظهره وكبسه في أرض مفروشة بالأحجار وبالسرجهين
أو منداة أو لكونه بأرض لا غبار لتراها أو نحو ذلك **صلى**
وجوب الحرمة الوقت **على حسب حاله** من حدث أكبر أو
أصغر **الغرض** ولو مع اشباع الوقت أن انقطع رجاءه
من أحدهما والآخر وجوبا إلى ضيقه وسياق حكم الطواف
أن شاء الله تعالى **وحدها** أي دون نافلة مطلقا ولو
بسجود سهوا وإن أتى بمقتضيه ولا فائتة ومثل الحدث
فيما ذكر من عليه نجاسة عجز عن إزالتها والمحدث إذا لم
يجدهما حرم عليه ما يحرم على الجنب الاقراة الفاتحة
في الصلاة فيجب **ولزمه** وجوب إعادة الصلاة بالماء
أو التراب وإنما يقتضيه الثاني في محل تسقط فيه
الصلاة بالتيمم والإحرام عليه فعلها به **وإذا خاف**
من عند الماء لا حائل حسي بينه وبينه **من استعمال الماء**

يقول طبيب عدل رواية تكفي معرفته ان كان عارفا بالطب
لا مطلقا اهتما ما بحق الله تعالى وبه فارق جوارا كل طعام
خاف كونه مسموما ولم يجد غيره وذكر لان حق الله تعالى
بالطهارة بالماء قد تعلق بعينه دون الطعام **تلف نفس**
بمرض او جرحا يودي استعمال المانع احد هما
الي الموت **او نحوهما** مما يودي اليه **او خشى تلف عضو**
حسبا بسقوطه من شدة البرد او حتما بان يفلج **او قوت**
منفعة عضو او زيادة المرض وان لم يكن معه بطور بارد
او كثرة الالم وان لم يكن معه زيادة مرض **او حصول**
شيء فاحش من اثر مستكبره من تغير لون او تحول
او استحشاف او ثفرغ تبقى او حمرة تزيد وخرج ما اذا خاف
من ذلك الماء يسيرا ولو في رقيق **على عضو** كسر العين
المهمله وسكون المعجمة قال في القاموس كل لحم وافر بظهور
ظاهر والعضو الظاهر ما يبدى وعند المهنة غالبها كالوجه
واليدان والباطن ما لا يبدى وفي حالتها فلا يؤثر الشئ
فيه ولو فاحشا **تيمم وصلى ولا اعاده** عليه لذلك لانها
اغذار عامة فان لم يمنع من صحة التيمم وجود نجاسة
غير معفوعة بالبدن فلا تصح قبل التطهر منها بخلافه
قبل الاجتهاد في القبلة والستر ويمنع صحة وجود جائل
بين العضو والتراب وعليه حمل قول المذاهب للمص في
مبطلات التيمم الا ان يكون بجرحه دم كثير اي مانع
لكنافته من وصول التراب للعضو والله اعلم **فصل**
ما تعم به البلوى في السفر ويحتاج الى معرفته مسالك

طريق

طريق الحج ومما خير مقدم والفعل صلته والطريق متعلق
به والمبتدأ قوله **عنكم من يموت معهم** وهذا اي باب الجنائز
باب واسع كثير المسائل عظيم الفروع **جدد** وقد جمعت
فيه في كتب الفقهاء **بالحمد لله تعالى** ما يقارب بحلله
لكثرة تفصيلاته وثاويلاته وتفرعاته **واشبه هنا**
اي في الايضاح **الي نيت** بضم النون وسكون الموحدة
وذلك معجمة قال في القاموس النيت طرحك الشئ امامك
او ورائك او عام والفعل كضرب والشئ القليل اليسير
جمعه انباز وجلس نيت اي بفتح النون وتضم باو
انتهى اي شئ يسير من احكام ذلك الباب **لا بد للحاج من**
معرفة كمال حاجته لذلك **فاذا مات واحدا في الركب**
اسم جنس جمعي واحد وقيل وجمعه **والقافلة** فاعلى من
فعل من باب قد رجع قال في المصباح وتطلق على الرقعة
واقصر عليه الفارابي وفي مجمع البحرين من قال القافلة
الراحلة من السفر فقد غلط بل يقال للمبتدي بالسفر
قافلة تقاول لها بالرجوع وقال الازهري مثله انتهى
وجب على الذين علموا بموته وان لم يكونوا من اهله
غسله وتكفنه والصلاة عليه **فنه** على سبيل فرض الكفاية
فان تركوا واحدا من هذه الامور الاربعة مع القدرة
عليها والتمكن منها **اتواكلهم** تأكيد للواو وذلك
لان الارجح توجه الخطاب في فرض الكفاية الي كل فرد فرد
ويسقط بفعل البعض **فان فعلها بعضهم** اي ولو
واحدا **منقطع المخرج عن الباقي** لحصول مقصود

الغرض بما جابه **ولا اثم على من لم يعلم بحال** لغرضه لعمرو
 كان من لم يعلم بنزلة العالم بان كان يحمل قريب يلقى به البحث
 عنه والمراقبة فانه ياتم وينزل ذلك منزلة علمه ولو خاف
 العالمون غم وعده واطالوا اشتغلوا بتهيئته لم ياتوا
 بتركه للضرورة ويختار لهم ح مواراة حسب امكان
 وكذلك يجوز لهم ترك تهيئته اذا كانوا يقرب قرية او محل
 نازل به اهل خيام مثلا او بطريق كثير المارة لان فرض
 الكفاية وان كان قد توجه على الكل الا ان النفس جبلت
 غالباً على المبادرة الى القيام بتهيئة الميت فيفرض ترك
 ذلك يبادر من بقره اليه وهذا بخلاف الشهادة ونحوها
 فلا يجوز للمطلوب التوكل الى غيره لان اكثر النفوس
 تنفر عنها وايضا فشك المسافر العجز عن التجهيز او
 مشقة فجاز لهم تركه حيث كان بقربهم من يتوقعون
 قيامه مقامهم ولذا علموا اعراض من ذكر عن التجهيز وجب
 تجهيزه وامتنع عليهم تركه ما لو من المسافرين بميت
 او مات احد هم يحمل ينذر فيه المارة لزمهم تجهيزه فان
 وجدوه مكثنا محضاً او عليه ان يغسل لم يلزمهم الادفن
 وان ادوا الصلاة عليه في هذه الحالة اخبر عن الدفن
 لان المبادرة في الدفن بعد الصلاة ولو ظنا كما نحن فيه
 اهم وميت تركوا التجهيز الواجب عزروا بما يليق بهم
واداء المجد والامانة حسا وشرعا بممونه في وجهه وبدينه
 بدلا عن غسله الواجب كالحى **ثم كفنوه** وناخيرهم عن
 الطهارة هو الاكل والا فلو سيم بعد التكفين اجزاة

مقابل

ثم يسموا

ثم يسموا واصلوا عليه اذ لا يدخل وقت الصلاة
 عليه الا بطهارته غسلا او تيمما كما قال **والاصح** يسمون
 للصلاة عليه حتى يسموه **لانه لا يصح التيمم الا**
بعد دخول وقت الصلاة عليه ولا يدخل وقت
الصلاة على الميت الواجبة على سبيل الكفاية
الا بعد غسله عند مكانه او عند العز عنه حسا
 او شرعا **تيممه** بدلا منه وفي نسخة لا يصح
 تيممهم حتى يسموه لانه لا يصح التيمم الا بعد
 دخول وقت الصلاة الى اخره **واقل الكفت** الواجب
 لحق الله تعالى وحق الميت **ثوب ساتر لجميع البدن**
على المذهب الصحيح سوا الذكر الحر وضدهما
 وسوا الكفت من تركته امر من زوج امر قريب
 امر ميت مال ولا ينقص منه وان اوصى به
 الميت لمافيه من حق الله تعالى ايضا فلم يملك
 استقاطه **وقيل يكفي ساتر العورة** المختلفة
 ذكره وانفثة والحررة والرقيقة سوا الارتفاع
 الرق عنها بموتها وهذا حق الله تعالى لا حق
 فيه للميت **واكماله ثلاثة** **انها** **بالرجل** **الاولى**
 للذكر والبق بان حق الميت فلو اتفق الورثة
 على تكفينه في واحد لم يفر وأعليه ما لم يوص
 به او يمنع منه غريم مستفقا او يكفت من
 غير تركته كبيت المال والموقوف على الكفات
 والافضل جعل الثلاث لفاف **وعساة للمرة**

كل ج 4

اي الاثني لان زيادة الستر لا يقي بها قيص واذا روي خمار ولغافتان
وعجزا الكليتين في جميع انواع الثياب والوانها التي يجوز
 لباسها الميث حيا ولا يخفى ما بين انواع اللون من الموازين
الاخضر فلا يجوز لكفين الرجل البالغ العاقل فيه وكذا
 ما اكثره حرير وكذا المصفر او المزعفر **وجوز لكفين المرأة**
 والصغير والمجنون **فيه** وفي المزعفر لانه يجوز لهم لبس
 ذلك في الحياة **لكن يكره** كونه لينة لا تليق بالميت
فان كان الميت رجلا حر ما بقي احراره بعد موته كما كان **لم يبق**
في المحيط اي ماله احاطة بالبدن الباي وجه كانت ولا يغطي
راسه بما يسمى ساترا عرفا **ولا يقرب** بتشد يد الراي الطيب
 ابقار الاثر الاحرام **وان كانت المحرمة المتوفاة امرأة لم يغط**
وجهها ولا يقرب طيبا **وجوز لكفينها في المحيط**
 لجواز لبسها له حية الا القعازين **وجب ستر راسها وجميع**
بدنها بالكتف **ما سوى الوجه** وما موصول بصلته الظرف
 بعده وهل يقال بوجوب كشف جزء من الراس هنا لانه لا يتم
 واجب الكشف الابنه فالفرق بينه وبين الاحتياط في
 حياتها من وجوب ستر جزء من الوجه احتياطا للستر
 المتوقعة عليه صحة الصلاة ولا كذلك هنا او يكون
 حكمها في الستر ميتة حكمها حية كل محتمل **واما الصلاة**
عليه اي الميت فيسقط فرضها الكفاي بصلاة واحد
 ولو صليا ومع وجود بالغ تعليم على المذهب المختار وهو
 الاظهر من خصوص الشافعي رضي الله عنه لان القصد
 منها الدعالة وهو من اهله ورجا القبول فيه اكثر بخلاف

رد السلام لا يسقط منه الفرض على المكلفين لان القصد منه
 التامين منهم وذلك منهم لا يحصله وكون الصلاة من الصبي
 نفلا لا يؤثر لانه قد يجري عن الفرض كما لو بلغ بعدها في الوقت
 وما ذكر في الصبي المميز هو واحد وجهين مذكورين في الروضة
 واصحهما الصحة وبه يعلم تضعيف ما ساقى في الاصل
 من عدم اجزاء صلاة الصبيان مع وجود الرجال **وقيل**
يشترط في سقوط فرضها **اثنتان** لان الجماعة لا تحصل
 بدونهما **وقيل ثلاثة** لانهم اقل الجمع **وقيل اربعة** كعدد
 حاملها **وجوز جماعة وفرادي** لحصول مقصودها
 في الحالين **ولا يسقط فرضها الكفاي بفعل النساء** ولو بالغات
ولا الصبيان بكسر وضم اوله **مع وجود الرجال** لتوجه
 الخطاب اليهم دون من ذكر على المذهب الشافعي المختار
 عند اصحابه **واما الدفن** المفروض كفاية **فاقله حفرة**
 فلا يجزي وضعه على وجه الارض وان جعل له بنا يمنع
 من السبع والراحة **تنفعه من السباع** ان لا يصل اليه
ومن ظهور واجته وهما متلازمان عادة فذكرهما زيادة
 في الايضاح ولبيان حكمة الدفن **واذا اعتذر بعض هذه**
الامور الاربعة المفروضة كفاية **فقلوا الممكت**
منها لتمكنهم منه وسقط عنهم ما ورده لعدم التمكن
 قال صلى الله عليه وسلم **واذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم**
فصل **ومما تنكده الوصية به للمحتاج** انه اي الشأن
 ينبغي اي يطلب طلبا مستاكدا **ان يحرض على فعل المعروف**
 في طريقه **اعنتا** ما لاجره ولعلو قدره عند الله تعالى

في العهود المحمدية للشعوب ما نصه
 من اقل كل قبيلة صوفي شي
 وفي المثل السابق ان فلانا
 وقلنا جلسنا يا كذا كذا وذا
 وشيئا من مثل هذا الفقيه لم
 يشهدنا يعني ان غالب
 بعد ما اعطى القطر ان يري
 الفقهاء على اوقافهم والامثال
 له وركبوا جابه او ركبوا ذلك
 لا تضرب في شي الا اذا كان ذلك
 التي من اهل الحج من خطا الكرم

اعتماد الاجرة وتعلقه به عند الله تعالى ثم بين
 بعض ذلك بقوله **فيسقي الماء للظمان عند الحاجة**
اليه اذا امكن ويجب عند الاضطرار اليه ان
 لم يضطر هو اليه حالا والا فهو المقدم اما عند
 عدم التمكن فلا يلزم **ومحل المنقطع** عن السير على
 ما يصل به للمقصد **اذ تيسر له** غيره مكان امكنه
 تغنى في المقبر **لان افضل الصدقة** اكثرها ثوبا واعلاها
 قد راما **وفقا** ومن المتصدق عليه تتدفع بالصدقة
او حاجة لكثرة النفع ووقوع الموضع حينئذ **وتخرج**
 اي يخرج رجحانا قويا كما تدل له الصيغة **فصل الصدقة**
وفعل المعروف الكجود شرعا من بذل النداء وكف
 الاذي عطوف عام على خاص ويجوز عطفه على فعل
في طريق مكة من الفاصل اليها **باربعة امور احدها ان**
الحاجة فيه من المحتاج لذلك **امش** اسند لفقد
 المعارف له حينئذ كما ارشد اليه قوله **الثاني ان لا يلد**
يلج اليها لعدم معرفته بذلك وعدم معرفتهم له **الثالث**
بجاهة النفس بخلاف هواها **لشعها بالشئ** قوة بخلها
 بالميدول حينئذ والمطلوب تصديقها **مخافة الحاجة**
 فيما بعد **الرابع انه اعانه** بالمهمة فالنون وبالمهمة
 فالمثلثة **للقاصد** بيت الله يوحى من عون اعانه
 قاصده ولولغير نسكه بان قصده للطواف او
 الاعتكاف او غير ذلك وهو غير بعيد **فصل**
مختصر جدا بكسر الجيم وتشد يدا المهمة قال
 في المصباح

في المصباح انه اسم مصدر جد جدا بفتح الجيم يقال
 فلان محسن جد اي مبالغة ونهاية ولا يقال
 محسن جد بالفتح انتهى **فما يتعلق به** وبيان
 مراتبه الاربع وبقيت عليه مرتبة خامسة هي
 وقوعه عن النذر والمعتبر لها الاسلام والعقل
 والبلاغ **الحج في العمر لامر واحد** باصل الشرع **ان**
ينذر النسك او يفسه فيجب عليه كل منهما لذلك
 ثانيا وثالثا ان نذره في عام او وقع في غيره حجة
 الاسلام والافلو نذر الحج في عام معين اجزا فيه
 عن ذلك وعن حجة الاسلام معا ولا يجب اعادته
 بعود المرئد الى الاسلام بعد حجه فيه لان الردة
 لا تبطل العمل الا اذا اتصلت بالموث فموجب
 ثوبا اما اذا ارئد في اثنا نسكه فيبطل وعليه
 ان ياتي بعد العود الى الاسلام بحجة الاسلام ان
 كانت الردة المذكورة فيها **والناس اربعة اقسام** بل
 خمسة **قسم يصح له الحج** فيثاب عليه وان لم يصح منه
 مباشرة كغير المميز **قسم يصح منه بالمباشرة** باذن
 الولي وهو المميز **قسم يصح منه** عن النذر
 وهو مسلم البالغ العاقل ولو غير حر **قسم يقع عليه**
حجة الاسلام وهو مسلم البالغ العاقل الحر وان كان
 فقيرا **وقسم يجب عليه** وهو ما ذكر فيما قبله مع
 الاستطاعة وهذا اجمال فان اردت التفضل وما
 يعتبر لكل مرتبة **فاما** حرف فيه معنى الشرط والتوكيد

الحج

القسم الاول وهو الصفة المطلقة وذايدتها
 حصول الثواب فانه يكتب لغير المالك ثواب
 ما عمله من عمل بريدون انما اهل الحرام من المالك
 لو صدر منه ويكتب مثل ثواب اهل الاصله وخبر
 سوال المرأة في الروح والنبى صلى الله عليه وسلم
 يشهد له وقف لها وقد اخرجت صبا من
 اليهودي اخذت بعصده الهذاج قال صلى الله
 عليه وسلم نصم ذلك احد **فشرط الاسلام فقط**
 ولا يضر اعتقاده الكفر بعد احرامه لا نفقاده
 بخلافه حالة الاحرام لا اختلال نية وشرط
 ايضا لا نفقاده وقته الا ان يبينه والا انفق عمره
 وشرط ايضا ان لا يبغي عليه من حج بغيره من اعماله
 كالعاقبة بغيره ولم ينفذ والالم ينقذ احرامه
 بالعمى **فلا يصح حج كافر ولا عنه ولا بشرط الد**
التكليف ولا التميز بل يصح احرام الولي عن
 الصبي اي غير البالغ ولو انني الذي لا يميز واما
 المميز فالولي مخير بين احرامه عنه ايضا واذن
 الولي في المباشرة مع باقي الشروط فيما قبله واذن
 للمميز في الاحرام بنفسه **وعن المحنوت واما**
صحة المباشرة للشك فشرطها الاسلام والتميز
فلا يصح مباشرة المحنوت للاحرام والطوائف
 والسعي وكذا الخلق ان جعلناه نسكا كما قال
 الرافي وكذا الوقوف من حيث اجزاه عن

فرضه

فرضه والافقت وقف محنوتنا وقع حجه ثقلا وان
 افاق فيما عدا الاحرام وكان الولي قد احرم عنه
 اجزاه عن حجة الاسلام كما قاله الجلال البلعيني
 وغيره اخذ امن النص وهو ظم واستراط هم
 افاقته في جميع الاركان في حجة الاسلام محنوت
 غير هذه الصورة **والصبي الذي لا يميز لعدم**
صحة عبادته بنفسه لفقد شرطها وهو التميز
ونص اي مباشرة الاحرام **من المميز** **بأذن الولي**
 ماله ولكون الاسلام فيه التزام ساير التكليف
 بخلاف ساير العبادات لم يعتد باسلام غير المميز
 واعتبر فيه الكمال بالليف والفعل ولان الاسلام
 لا يتصور وقوعه الا فرضا بخلاف ساير العبادات
 وهو غير مكلف والحكم بصحة اسلام المميز كان
 في اول الاسلام فلما كثر المسلمون لم يعتد باللام
 غير المميز قاله البيهقي وبما ذكره فارق الاحرام
 فانه عبادة خاصة لا التزام فيها فصحة كالتحريم
 بالصلاة وغيرها **والعبد اي المميز وان لم يذنه**
 له سيده وان كان حراما عليه ذلك **حسينه واما**
وقوعه عن حجة الاسلام وسقوطها به **فشرط**
اربعة صواب كانت عن نفسه امر عن غيره من ميت
 او مقصود به **الاسلام والفعل والليف والحرية**
 لا اجتماع اوصاف الكمال ولا بد من وجود كل واحد
 حال الوقوف فلو كمل بعد فساد الوقوف فادركه

حنفية لا يصح احرام الصبي
 وقال ابو حنيفة لا يصح احرام الصبي
 بالحق الله من رآه الخفاحي ان

صفة باذن سيد
 وقوله وان كان حراما
 عليه بان كان بالفا

وقع كذلك والافلا كما ساقى **فلو تكلفا التقيل الحج** وقع عن
حجة الاسلام لوجود ما يتوقف عليه واستحبابه فيه
 وكما لم يرض لو تكلف حضور الجمعة **واما وجوب حجة الاسلام**
فله خمسة شروط الاسلام ولو باعتراف ما مضى فيجب
 على مرتد استطاع في ردة ان يستقر في ذمته وان اسلام
 معسرا ولم يتمكن منه بعد الاسلام لكن لا يقضى عن من قتل
 مات مرتدا لانها عبادة بدنية ليس اهلا لوقوعها
 عنه بخلاف الزكاة اللازمة له حال الردة فتقضى من
 ماله **والبلوغ والعقل** فلا يجب على صبي او مجنون
 لرفع القلم عنهما **والحرية** المستقرة لا المعرضة للزوال
 كالعتق في مرض الموت الا ان خرج من الثلث فيتبين
 استقرار الوجوب عليه من حيث الاستطاعة ولو قبل موت
 سيده قيا ساعا على من له مال ولا علم له به بل اولى **والاستطاعة**
 لقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه
 سبيلا **فرع الاستطاعة** المتوقف الوجوب عليها **نوعان**
استطاعة مباشرة بنفسه واستطاعة تحصيله له
بغيره فالاستطاعة الاولى تتعلق بخمسة امور **الرحلة**
من بين مكة مرحلتان **قصاعدا** اي وان قدر
 على المشي لمكة او لحمل بصير فيه وبينه وبين مكة
 دون مرحلتين لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب ودون
 المرحلتين كالمرحلتين فيحق العاجز عن المشي ولا اثر
 لقدرة على زحف او حبو وان كان يمكنه مشقة **والزاد**
 لان الزاد والرحلة فسرت الاستطاعة في قوله تعالى

من استطاع

تقابل

من استطاع اليه سبيلا في حديث مرفوع رواه الحاكم وصححه
ولقد الطريق على العادة سوا الامن الخاص والعام اللائق به
 ولو ظنا **وصحة البدن** فلا يجب مع الخوف وعلى المريض **وامكان**
السيير على العادة الغالبة فلو احتاج لقطع زيادة على
 مرحلة ولو في بعض المراحل لم يلزمه الحج وهو شرط للوجوب
 للاستقرار في الذمة **وشروط الرحلة** وما في معناها
 من كل ما اعتيد الركوب عليه لغالب امثاله في تلك المسافة
 لكن من سفره طويل **وان كان قادرا على المشي** مشقة المشي
 لطول المسافة **لكن الافضل للمقادير** على المشي حينئذ
 ولو امرأة **ان يحج ماشيا** ان كان واجدا للزاد او يمكنه
 تحصيله باجتهاد نفسه في الطريق او كان يكسب كل يوم او
 في بعض الايام كفايته لان احتياج للسؤال لكرهه الحج به
 لما فيه من المبادرة للقرب والمسارة اليها ولو لي المرأة
 من العصبية ويلحق به كما قال الاسنوي الوصي والحاكم
 منهم ما من ذلك حينئذ عند مجرد التهمة في النافلة وعند
 قولها في الفريضة **وتشترط الرحلة لا يجد مشقة شديدة**
 وهي ما يخشى منها محذور شيم او ما لا يطاق الصبر
 عليه عادة **معها** بان تكون مرتاضة **فان احتاج الى**
حمل بكسر ففتح وبالعكس وهي شقتان يجعل ما
 بينهما على ظهر البعير **او كتيبة** وهي كذلك الا ان عليها
 اعوادا عليها ما يظل من الشمس وتسمى الآت بالمحارة
لم يكلف الركوب على البعير واشترط القدرة عليه
 اي المحتاج اليه مما ذكره فاعلم المشقة ووجود ذلك شرط

في حق المرأة مطلقا لانه استر في حقها ويعتبر حسيده مع
ما تقدم اعتباره من نحو الحمل وجود شريك لا يفي بحسب
في الشق الاخران تضرر بمعادلة الاحمال قيل وكذا ان لم يتضرر
بها فانه من امرافقة والموانسة فلا شق عليه ركوب
الكنيسة اعتبر للوجود قدرته على المحقة فقد رتبته
على اجرة نحو سرير حمل الرجل **وسواء قدر على الراحلة**
وما اعتبر معها عند شرطه **بثمن المثل** اللابق به زمانا
ومكانا اذا اراد شراءه **او اجرة المثل** اذا اراد استيجاره
وكوفي ويكفي كونه من الجهة الموقوف عليها ذلك او عليه
تخصوصه او اوصى له بمنفعته ومن حمل الامام من بيت
المال حيث جازله ذلك الحاجة الركب اليه من قاضي ونحوه ولا
عبرة هنا بالقدرة على ذلك بهبة للمنة ولا باعادة **فاضلا**
اي الثمن **عما يحتاج اليه** مما ياتي **ويشترط في الزاد** المعتبر للزوج
ما يكتفيه لذهايه اليه ورجوعه منه وان لم يكن له ببلده
اهل ولا عشيرة لترجع النفوس الي اوطانها **فاضلا عما**
يحتاج اليه لنفقة في الاولى لمونة **من قلزمه**
نفقته وكسوته ملة ذهابه وايابه وفي نسخة
ورجوعه ظرف لنفقة ولا بد ايضا من وجود اوعية الزاد
حتى السفرة فالفاقد للزاد لا يلزمه الحج الا اذا كان يكسب
في يوم السفر كفاية ايام الحج وهي ستة فيلزمه ويعتبر
مع ذلك ملة المسافة التي بينه وبين مكة ذهابا وايابا
اذ هي من ضروريات سفره وسكوتهم عن ذلك لا ت
كلامهم فيمن بمكة كما لا يخفى ويعتبر في وجوب العرق وهذا

وجود

وجود مونة ومن يسع عملها بالنسبة لا غلب احوال الفاعل
وقاضلا عن مسكن ولو مدرسة او رباطا او موقوفا
عليه فلو وجد غير لابق به ولو باعه حصل بثمنه اللابق
ويصرف الباقي في الحج لزمه ذلك وان كان ما لو فاجلا في
نظيره في الكفاية لان لها بدلا من حيث كونه بدلا في الجملة
والمراد المجزئ فلا يهتدى بان كلامها اصلا ولا بالمرتبة
الاخيرة من مراتبها وايضا فبايها اوسع دليل انه يكلف
هنا لاهناك صرفا من ماله وبيع ضيعته التي يستغلها
وان بطلت تجارته ومستفلاثة ولكون ذلك الحاجة مستقلة
فارق اعتبار الخادم والمسكن لان الحاجة اليها مانعة والحاجة
النفسية ولوللمتعة كالقن فيما تقدم ويشهد له قولهم
الا فقل لمن خاف العنت تقدم النكاح على الحج اذ لم يتمكن
الامن احدهما لم يتضيق عليه الحج مع استقرار الحج في الذمة
لان النكاح من الملاذ فلا يمنع وجوب الحج فان فرض عدم
صبره عن الجماع اشترط في وجوبه قدرته على استحسان
ما يستمتع به وكذا فيما يظهر يشترط ان ظن انه بالحقة
يترك الجماع مبيع ثيم ولو بالتجربة او بخبر عدل هو رواية
عارفين ويكون كالراحلة للمعيد بل اولى وقولهم في الخاف
العنت مع استقراره في ذمته يحمل على غير هذه الحالة وتبين
الفتية المحتاج اليها وخيل المجزئ المتبث في الديوان وغير
وعدته كالمسكن والخادم لا يباع في موانع الحج واذا وجد ما
يصرفه لذلك فقط كان مثله في عدم وجوب الحج عليه نعم
كتب التفرج او اذا تعددت النسخ من غيرها من غير حاجة

او من نصيب ولا بد ان يكون لا يفي به كل من ذلك في وجود المسكن **وخادم يحتاج اليها** او كونهما في وجوب الحج

بيع ما زاد على الحاجة **تنبه** لا فرق في القدرة
على الزاد والراحلة بين المال الحاصل معه او كالحاصل من دين
على مائى مقربة او معه عليه بينة او قدر على الظفر به
من غير كثير اذ يالحقه **وعن قضا دين يكون عليه** ولو له
تعالى كسند حال كان او موجلا وان رضى صاحب الحال
بالاخير لان المنة قد تختمه فتبقى ذمته مرتبطة برينه
واما الطريق في شرط امته على الوجه اللايق به ولو
ظنا فان خاف فيه ولو على خصوصه فلا وجوب ولا يقضي
من تركه لو تركه لذلك **في ثلاث اشيا في النفس** ومثله
العضو **واما مال** الذي يحتاجه للسفر وان قل المخوف عليه
فان كان الخوف على مال اعد له للتجارة لم يكن عذرا بشرط
الامن عليه اذا خلفه ببلده ولا بد من ذلك في جميع مخرجه
فيها من عقار وغيره وان قل وتجب اجرة الحفنة الذي
يحصل بها الامن في شرط للوجوب القدره عليها ان
طلبت بخلاف ما يخذله الرصدي من المكوس الا ان كان
الباذل الامام او نايبه لا أحد الرعايا لما فيه من المنة
وقول الجوهري نصف المنه جلا بالنسبة لكل فرد فلا تمنع
ذلك الوجوب واضح وان قيل بمنه لانه يلزمه لو بذل
ولحد التركيب ما لا عن ماء طهارتهم وجوب القبول عليهم
وكلامهم يا باه وحسين في فرق بينهما بان المال المذول
للطهارة به خل تحت يدهم وفي تصرفهم فتقربا فيه المنه
ولا كذلك المذول في دفع من ذكر فانه لم يدخل في يدهم
والبضع فلا يجب على المرأة والخنثى وكذا الامور الجميل

تعم

والمسألة

نفسه في حقه اعتبار محرما او سيد فقط ولا
يكفي بمثله لحرمة نظر كل منهن لصاحبه عند
المصنف وخلوته به وبذلك فارق اجتماع النسوة
الا **تب حتى تأمن على نفسها** وهذا شرط للوجوب
فان لم تأمن مما سياتي فلا يجب عليها ولا
يقضي من تركها **بن ورج او محرمة** كقفا بالوازع
الطبعي ويقوم مقام احدها عبدها الامينة
اذا كانت امينة ويكفي المراهق في المحرمات
كانت له وجاهة يحصل معها الامن لا حرمة
ولا يعتبر ملازمة المحرم بل يكفي كونه قريبا
منها عرفا **او نسوة** بضم النون وكسر هاء التثنية
جمع امرأة وقضيتها لا بد من ثلاث سواها لانه
اذا ذهبت واحدة لحاجة الانسان وتبعها
اخرى يبقى عند المتخلفة في الرجل من تانست
به واعتبار عدد هت للوجوب لا للجوانب
فيجوز مع واحدة بل ووجدها اذا امنت على
نفسها الخروج للفرض اي لما يجب عليها من حجة
الاسلام او لئلا راوا لقضا او عمة كذلك وان كانت
غير مستطوعة لا لتفعل منها وان وقع فرض
كفاية فلا يجوز الا مع محرما او ما في معناه
وكا لتفعل الخ عن النفس فلا بد لها فيه من المحرم
تقاسم لا كافرات او فاسقات **فالبقرة**
لومات نحو الزوج او مرض او اسر بعد ان احرمت

انتمه او قبله لزومها الرجوع معه والا تحه
 النظر لما هو مظنة السلامة والا من اكث
 ولو لم يجد رج من ذكر الا باجرة لزومها ان
 قد رت عليها والا فلا وجوب كاجرة الخفير
 فيها من عود النفع عليها من صوتها عن
 وقف الفاحشة بها او تطرف التهمة اليها
 وفارق عدم وجوب اجرة شريك يجلس في
 شق الحمل الى اخره لا نه خسران من حيث
 النسك ولا يهود عليها بغايده نعمان كان
 المفسد هو الزوج فعليه الاجاج بها وجب
 اجرة القايد للاعني لعود نفقها عليه بخلاف
 الشريك **واما ركوب البحر فان كان الغالب فيه**
السلامة وجب عتاتان تعين طريقا وهو او
 طريقا البر اذا لم يتعين **ولا اقل** يجب بل يحرم
 عنه الهلاك واستقائه ويعتبر ذلك بوقت
 الركوب سواء سفر الحج وغيره وعلي المرأة ان تعين
 طريقا لها وجود شيء يسترها في السفينة ويصونها
 عن مخالطة الرجال وقد رتها على اجرة اخذها
 من في اشراط الحمل لها وانه لا يشترط انشاء
 الحمل بحيث تقدر على ايقاع الصلاة فيه كاملة
 لحوان الصلاة بالامان واحترز بالبحر الذي هو
 المالح عن الاثمار العظيمة كسحوف وجحوف
 والدجلة والنيل فيجب ركوبها مطلقا وان
 قطعها

في ركوب البحر
 في ركوب البحر
 في ركوب البحر
 في ركوب البحر
 في ركوب البحر
 في ركوب البحر
 في ركوب البحر
 في ركوب البحر
 في ركوب البحر
 في ركوب البحر

قطعها طولا لقرب البر فيمكنه الخروج اليه سريعا بخلافه
 في البحر وحيت حرم ركوبه فله الرجوع من ان كان امامه
 اكثر خطرا او مساويا ولم يجد له طريقا اخر في البر بعد حياء
 يرجع فيه وكذا ان كان اقل فان انتفى شيء من ذلك لزمه
 التماذي لعدم الضرر وان اطلق في الروضة لزوم التماذي مطلقا
ويشترط وجود الماء والزاد بين المثل اللاتي بهما في ذلك الزمان
 والمكان فلا يجب عند الزيادة وان قلت ولا يعتبر حالة الاضطراب
 فقد نقل الشريعة دناير **في المواضع التي جرت العادة**
 هي لغة ما غلب او تكرر وعند الفقهاء ما يشتهر بمر ذكره
 في باب الحمض اي عادة اهل طريقه التي توجه منها **بجملتها**
 ويختلف باختلاف النواحي بحسب بعد المياه وقربها
ووجود العلف على حسب العادة افرد له لوقوع الخلاف
 في المعتبر فيه فقيل لا بد من وجوده كل مرحلة ويجري عليه
 في المنهاج والمعتدل ما هنا فاذا اعدم شيء من ذلك في المواضع
 التي يعتاد وجودها فيه فلا يجب وجاز له الرجوع لوطنه
 بقاء المار في البحر من عدم تضيق الوقت وحشية العقب
 وعدم الاحرام لشيئين عدم الوجوب لفقد شرطه ولوجهل
 المانع من وجوده وعدم ماء وثم اصل استصحاب
 والا وجب الخروج لان الاصل عدم المانع فلو ترك نظنه
 عدمه فبان وجوده بتبين لزوم الحج واستقراره
 في ذمته **واما البدن فيشترط فيه قوة يستمسك بها**
على الرحلة او ما عليها من ثياب الحمل **بغير مشقة**
شد يده تقدم بيانها فان لم تكن فيه تلك القوة فلا

في ركوب البحر

وجوب **المحرم عليه** بسننه **كثير** في الوجوب
وتعتبر فيه ايضا قدرة المحرم عليه على اجرة
مثل حافظ لنفقته ان طلبها كما يحتمل الاسوي
لان له يحرم على الولي دفعها اليه من مال المحرم
وفارق جوار دفعها له اسبق عا فاسبق عا في
الحضر اذ لم يتلفها بمراقبته لولا ذلك السبق
وافهم قوله كغيره انه لا يحلله الولي وهو كذلك
في حجة الاسلام او منذ ودة قبل الحج وان احرم
به بعده او تطلق واحرم به قبل الحجر واحرم
بهما بعده وكفته نفقته الحضر او تهر الزايد
في طريقه من كسبه والافله تحمله كما له منعه
ابتداء وصح احرامه بغير اذن وليه لانه مكلف
وكذا الاخرين الذي يجد قايده متبرعا او وجد اجرة
مثل طالبها ومثل الاعمي فيما ذكره مقطوع
الاطراف مع من يعينه في الحمل والنزول **واما**
امكان السير فان يجد هذه الامور المعتبر في
الوجوب وجدا فيها **وسبق** **الذي ياب اليه**
عند الوجدان **على السير** **مقتار** وهو قطع مرحلة
اي مسيرة اربعة وعشرين ميلا كل يوم اوليلة
فان ان احتيج لاكثر من ذلك فلا وجوب بعوان
اعتد ذلك خلاف ما قد توهجه عبارة ولا بد
ايضا من خروج رفقة يامن معهم لم يتأخروا
ولا ساروا فوق القاعدة ولا التزلزل قدرة على

هذا عند التلاوة قال ابن حنبل
انما يلزم الحج في مال فيقتضيه
منه حج عنه ههنا حجة الامة

خلاف

خلاف ذلك بولاية الله بها ولا بد من وجود
ما في الوقت فلو تمكن منه في رمضان وانقر في
شوال فلا استطاعة وكذا بعد خروج الركب او
قبله وانقر قبل عودته بل يعتبر دوام الاستطاعة
الي رجوعهم **واما استطاعة العجز بغيره** وهي
القسم الثاني **فقد** ذكر الضمير مع رجوعه للاء
ستطاعة وهي مؤنثة للاخبار عنهما بمذكر هو
ان يعجز حسا او شرعا **او كبر** وبني سبب
العجز بقوله **او زمانة** وهو على القول بانه وجود
عرض يضاد الحياة **او كبر** يكثر ففتح اي ثيا السن **او زمانة**
اي ضعف الحركة مع تتابع المرض **او مرض** عطف عام على
خاص **الذي يرحى زواله** بقوله على طب وانما اكتفى في التيمم
بدون ذلك كما مر بسهولة امره ويحتمل الاكتفاء بمر فتمه
ان كان عارفا بالطب بخلاف غير العارف اذ لم يجد عارفا
اي ووقع في نفسه حصول الغضب فلا يكفي اما ما رجي
زواله من ذلك فلا يجوز الانابة بسببه والمرضى المرجو الزوال
ما في الوجوب كما في المهمات عن النضر فاذا برى منذ فوات
قيل التحكي فلا يجب عليه القضاء اما ان تمكن قبله او
بعده وخشي من الركوب محذور وتيمم فيجب ومقطوع
الاطراف الذي يمكن ثبوته على الراحلة فلا يجوز له
الاستئابة وبحث البليغي ان ولي المجنون المعضوب
اذ استلب عنه واستمر غضبه اجزاه وهو **او هم**
بفتح اوليه وهو امر طبيعي لا علاج له **يجب** لا يستطيع

هذا

هذا

الثبوت مع أي مع كل واحد من المتقاطعات على الركن
 الاستقامة شدة يده وهذا العاجز الحريسي مقصودا
 بالعين المرملة والصناد المعجزة فيه طباق بين الاهمال
 والاعجام وقال بعض الفضلاء فيه انه ضبط باللسان
 بمنزلة الضبط بالقلم فينفي ان يرى ولا يقري الا في
 نصيح الكتاب ونحو وهو اسم مفعول من الغضب وهو
 الضعف او القطع لانقطاع حركته هذا الاشهر ويجوز
 ان يقال بالصاد المملة كانه قطع عصبه او ضرب عليه
 ثم للترتيب الذكري المعنوي لان التفصيل يتاخر عن
 الاجمال اذ ما جعلها تفصيل لما قبلها **تجب الاستئابة**
 من راس المال بعد الدين المتعلق بعين التركة وموت
 التجهيز فوطان عصي الميت بالناخير والابان كان له مال
 ولم يعلم به فلا **تأثم الميت** المسلم اذا كان قد استطاع **الخير**
في حياته ولو في زمن ردة التي اسلم بعدها واعسرفيه
ولم يجز هذا اي وجوب الاستئابة حتى يذ ان كان
 له تركه ذابح على الدين المتعلق بها وعن موت التجهيز
والا فلا يجب على الوارث لعدم وجود مصرف الاستئابة
 الوجبة ويجوز بل ليس للوارث **مناكدا بل والاجبي**
الحج عنه في الفرض اداء وقضا ونذرا وان لم يستطع في
 حياته **سوا وصي به ام لا** ما فيه من اداء حق عليه
 في الجملة فاشبه قضا الدين عنه المجاوز للاجنبي بخلاف
 الصوم عند الميت حيث يقف على اذن القريب
 او ما ذونه لان الحج فيه شائبة مال ولا كذلك الصوم

لانه

لانه بدني محض والاصل امتناع النيابة فيه لكن صحبها
 السنة للقريب فوقف عندها واقيم فعل الاجنبي عند
 اذنه لا مطلقا مقام فعله لان الصوم بدلا هو الاطعام
 بخلاف الحج اما المتدا مئت على ردة فلا يناب عنه كما مر
 اذ لا تركه له وانما اخرج عنه تركه لان الحج عبادة بدنية
 وان كان فيها شائبة مال فلو صح وقع عنه وهو مستحيل
 هنا **واما المصنوب فلا يصح الحج** وكذا العمرة **عنه بغير**
اذنه لانه يصح العبارة والمانع انما منع الاعمال فقط **وبلغ**
الاستئابة وان لم يستطع في حال سلامته واستطاع في
 حال عصبه **ان وجد ما لا يستأجر به من يحج عنه فاطلا**
عن حاجته وحاجة ميمونه **يوم الاستئابة خاصة** لان
 ما زاد من ملك الذهاب والا ياب لميمونه لعدم مفارقتها له
 فيمكن من تحصيلها لهم عند الحاجة لها واعتبارها
 ان كانت القدر باستجار فان كانت ببذل طاعة وجب
 الاذن فورا مطلقا وفارق عدم القورية في حقه بنفسه
 كما ساقى بان الدعية منه فلا تزول بخلافها في المطيع
 فهي بصد الزوال لانها من الغير فوجب الفورا غنائما
 لفرض خاطر الذي عني له واذا اذن له فلا يجب على الباذل
 الحج ولا يجب نية الاذن عند مباشر الماذون للنسك
 بخلاف التيمم ففي الاذن النية عند فعل ما ذونه لان
 الماذون هنا متعاط للعبادة لا الاذن فكانت النية منه
 دون الاذن وفي التيمم الاذن متعاطها ايضا فوجب
 نيته ولم تكفه نية الماذون له **سوا وجدا جرة رآلب**

او عاين بشرط ان يرضى بالجرة المثل فاقل لا باكثر وان قل
 كالشتم وكالوجع حرة الابازيد من مهر مثلها فله الانتقال
 الي نكاح الامة **فان لم يجد الماء وجد من يشرب بلح عنه**
من اولاده واولاد اولاده وان سفلوا ومثلهم ما فيه =
 الاصل وان علا وكذا الاجنبي كما في نظيره من الميت **الذكور**
والاناث فيه سواء **لرسم استنابة** وجوبا ولا يحكم
 عليه به القاضي لانه ليس مما يدخله الالتزام بالحكم **بشرط**
ان يكون الولد مثلا **يجع عن نفسه** اذا تجاوز النياية
 في شك لم يوده عن نفسه كحديث حج عن نفسك ثم في شهره
 رواه ابو داود **وان يوثق به** لان لا يكون في النايب
 في نفس الامر رق او جنون او صبي والشك فريضة
 فان توهم شيء من ذلك ظاهر او قبيح خلافا باطنا صححت
 انابته في حجة الاسلام وشرط النايب ان لا يكون عليه حجب
 قضا او نذر وفارق صحة استنابة من لم يرم عن نفسه
 قبله بان ذلك تابع وهذا اصل بان يكون عدلا اي عدل
 رواية والام تصح نيايته اذا يوثق به والنية لا اطلاع
 لاحد عليها وهذا شرط في صحة كل من حج عن غيره بخلاف
 قوله **وهو غير معصوب** فانه لو تكلف الماذون له المعصوب
 وحج عنه صح انما هو شرط لوجوب الاذن ولا يصح انابته
 صبي ولا رقيق نعم تجزي انابته الرقيق في حج نذر وشرط
 الوالد والولد ان لا يقول على المشي والسؤال او الكسب
 وان كان راكبا على الاوجه وقيد الاذرع بما اذا كان بين
 المطيع ومكة مسافة القصر فاكثر بخلاف ما اذا كان بينهما

اقل

مما

اقل واطاق المشي وكان يكسب كل يوم نهاية ايام فثلثه انابته
 وكان اقله من تقليدهم لزوم الحج له حج بعدم المشقة قال الزركشي
 وهو قوي لان الاب المطاع لو كان على هذه المسافة لزمه الحج
 ماشيا ولم يفرضوا له وتقليدهم مصرح بمحيث اقاموا =
 المطيع مقام المطاع انتهى وشرط وجوب الانابة بقاء
 المطيع على الطاعة **قائدات** **الاولي** فم كلامه ان
 المعصوب ينيب وان كان على دون مسافة القصر من مكة
 وانه ينيب سواء اخلف معصوبا ام طرأ عليه العصب بعد
 استطاعته او قبلها وفي اول ذكر خلاف والذي في المجموع
 نقلا عن المتولي انه لا يجوز ان على دون مرحلتين حينئذ
 ثقل المشقة وبغرض انه انتهى الى الحالة لا يمكنه معرسة
 الثبات على الرحلة ولو في المحفة فلا ينيب عنه حيا
 بل يقضي من تركته الثانية لو اراد الماشي الحج عن غيره
 بشرعا فلا يبه منه وان قربت المسافة كما تقدم اولا
 الكتاب وقوله ابن المقرئ لا يمنع له محمول على ما اذا كان
 الجير استنبه **الملة** لو لم المرأة منعهما من الحج مائة
 وان قدرت كما مر فلا يجب القبول بيد لها الطاعة ولو
 لولها او زوجها وبه يعلم ما في اطلاق قوله الاناث
ولو بذل الاخ والاجنبي الطاعة للمعصوب **فما كالولد**
 في جميع ما مر من الشروط **على الاصح** صريح في ان الاجنبي
 كالولد في جميع ما مر وهو وجيه نعم يستثنى منه عدم
 المشي والسؤال فهو شرط في الاصل والفرع دون
 الاجنبي لانه مشتق منهما دون غيرها ومنه يرخد الحاق

جلد ١

العصب بالمشي **ولو يدل الولد وغيره** من اصل واجبي
المال للمضروب ليستاجر عنه **لم يترمه قبوله على الاصح**
 لما فيه من المنفعة الا ان كان البا ذل الامام من بيت المال
 وله فيه حق فيجب عليه القبول اذ لا منة تح وكذا اذا
 اطاعه اصله او فرعه واستاجر من يحج عنه بخلاف
 الاجنبي ومنه نحو الاخ والعم والاذا قال الاصل والفرع
 اذن لي في الاستجار عندك **بيها قال** وانما ابدل المال للاجير
 ام لا تضمن كلامه لذلك واستاجر وانما ادفع على
 الاوجه ولا نظر للمنة فيه اذ لا ينظر اليها الا اذا اقيمت بان
 قال اخذ هذا المال واستاجر به او ادفعه لمن يستاجر به عندك
 بخلاف ما ذكر من المسائل فالمنة فيه لم تقو ولا لا منة
 كلها لان كلامها لا يخلو عن منة ثم قوله وانما ادفع
 وان كان وعد الاضرار فيه على المضروب لانه ان وفا
 بوعده والا فلا اجير الفسخ لا عسار المستاجر فلا ضرر
 عليه بحال فيلزمه طلب البراءة ذمته وانما لزم في الاصل
 والفرع دون غيرهما لا فريضة ما فتخف المنة معهم
 قاله الشارح وقوله والا فلا اجير الى اخره يرد عليه ما لو
 اساء الاجير لعلم الشك قبل طلب الاجرة وجنب
 فيحقق الضرر المستاجر اذ لم يوف الوعد بوعده فيفي
 قوله فلا ضرر عليه بحال ما لا يخفى ولو عصب بعد ان
 نذر الحج فالتجوز التبرع به عنه وجوب اذنه للمطيع
 بشروطه كما شمله كلامهم **وجوز الاستئجار في حج الطوع**
 في حجة واحدة **لميت والمضروب** حيث اوصى بها والا فلا

ولو

مقابل

ولو عن وادث على المعقد الذي في المجموع ناقلا فيه الاتفاق
 اي اتفاق الاكثرين وان اقتضى كلام الروضة واصلاها
 في الوصايا خلافا واعتمد بعض المتأخرين اما المضروب فلا
 يتنقل عنه **على الاصح ولو استأجر المضروب من يحج عنه**
فحج عنه النايب **ثم قال العصب وشي** عطف تفسير
 او يقتدرى لدفع ما لو عرض يده العصب مانع من مرضي
 لا يجزي بروه منه **لم يحج** بالهمز كما تقدم وعلى تركه
 فالشتم هل بعده واستوفى الجازم حقه من حذف الحركة
على الاصح وعدم الاجزا لفقد شرطه وهو استمرار العصب
 الى الموت **بل عليه ان يحج** وثواب ذلك الحج للاجير
 نعم يثاب المضروب على فصدك الاول ولا يسقط الاجير
 اجرة وان اخذها اعادها ولو استأجر مرحوا لشفاعة
 من يحج عنه فلا حرجه وان مات بعد حج النايب من ذلك
 اي ان احرم في حياة المستتب والاوقع له لان حج عنه
 بامره ويستحق اجرة المثل كما قاله الاذري **فواحد**
 لا رجوع لمطاع مطلقا ولا مطيع بعد الاحكام وعلى المضروب
 ان تقسم الطاعة في احد ولو اجنبيا امره بالحج ان غلب
 على ظنه اجابته له والا فلا وموت المطيع ومثله المطاع
 ويستقر الوجوب في ذمة المطاع لان المطيع لجواز رجوعه
 وما اقتضاه كلام المجموع من الاستقرار في ذمته ليس مراد
 بحج الحج على ذي مال او مطيع وان جهل به وبطاعة
 المطيع اعتبارا بما في نفس الامر فيحج عنه في ذلك من
 تركه ولا يد من ية البيا ذل الحج عن المبدول له وان كان

له اب وام فالوجه البداءة بالاولى لانها تظهر مركزا
 العطر والاب احق بذلك وبفارق تقديم الام في النفقة
 لان مدارها على الحاجة والام اولى بها **فرع اذا**
وجدت شرايط وجوب الحج مباشرة او نيابة وجب على الترخي
 الا المعضوب اذا عصى بالتأخير فيجب عليه كما مر
 الانابة فورا وذلك لان الحج فرض سنة ست على ماصح
 الشبان في السير عن الاصحاب او سنة خمس كما جزم به
 الرافعي هنا او ثمان كما قال الماوردي وبعث صلى
 الله عليه وسلم ابا بكر سنة تسع فحج بالناس ولاحر
 معه مياسير اصحابه كعثمان وابن عوف من غير عدد
 شغل بحرب ولا خوف من عدو حتى حجوا معه سنة
 عشر وفتي به العمرة ونزع ابن الحاج المالكي في الاستدلال
 بذلك بما حاصله ان حج ابي بكر وعلي وغيرهما ذلك العام كان
 بترك الحج صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة فانه صح
 انه حج قبلها حجتين بل قال في فتح الباري الظاهر انه
 صلى الله عليه وسلم لم يترك الحج مدة مقامه بمكة قبل الهجرة
 قلت ولذا قال الشارح في التفتة وبعث صلى الله عليه وسلم
 قبل الهجرة حججا لا يدري عددها انتهى وبانه لا يجوز
 تقديم حج الفرض قبله مع اية لا تقدم موافق بين يدي الله
 ورسوله واذا امر من ضحك قبله باضحية اخرى
 فكيف بالحج ويقول جميعهم مجاهد وعكرمة والخزومي
 ان حجهم تلك السنة صادق في القعدة اي ويؤيده قول
 السهيلي لا ينبغي ان يضاف اليه صلى الله عليه وسلم

الاجبة

الاجبة الوداع وان حج مع الناس بمكة لانه لم يكن على سنة الحج
 لما ذكرناهم كانوا يوفرونه عن وقت الى حساب الشهور
 الشمسية ويوفرونه كل عام احدى عشر يوما واقفهم بمكة
 صلى الله عليه وسلم لانه كان مغلوبا على امره ولما فرض
 اراده عند رجوعه من تبوك بعيد فتح مكة فذكر له بقايا
 حج المشركين وطوافهم عمرة فنبذ الهم عمودهم في السنة
 التاسعة ثم حج في العاشرة بعد ان حاد رسوم الشرك وانتهى
 ملخصا زاد بعضهم وحنيد واقف الوقوف بعرفة تاح
 ذي الحجة فلذا اعلمهم به بقوله في خطبته ان الزمان
 قد استدار كهسيته يوم خلق الله السموات والارض
 وان الامر عاد الي وضع الله عليه حساب الاشهر واليات
 ابا بكر خرج اميرا على اهل الموسم مني خرج بالحج وعليما
 من بيده لقراءة سورة برامة في مني وغيرها اعلاما
 ينشد اليهود وياني حج ابي بكر كان في القعدة ثم في العاشرة
 خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وقرهم
 ابو بكر وعلي لحقهم بمكة فحوا فرضهم واخبرهم صلى
 الله عليه وسلم بما اوجب تأخير من ان الزمان قد استدار
 اي وقت الحج الى وقت الاصل في رضى الانبياء وهودو
 الحج وان عدم وقوعه في وقت هو مقتضى لتأخيرهم
 صلى الله عليه وسلم فلما صادف وقت لم يتأخر قال
 الشارح ولك رد جميع ما ذكر بان الحج فرض سنة خمس وست
 او ثمان وعلي كل فاما ان نقول فرض ايقاعه في ذي الحجة كما كان
 ابتداء وفيما يوقعه اهل مكة ثم نسخ في السنة العاشرة

فلنزم علي الاول ان ياذن صلى الله عليه وسلم في التلبس
بشك فاسد لوقوعه في غير وقته فكيف مع ذلك ياذن
فيه سنة ثمان لعتاب وهو مرفيه سنة تسع اياكرو ولا
يقاس عليه ما وقع منه صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة
لما تقدم عن السهيلي من انه كان مغلوبا على امره وما
انزل عليه فيه شيء فوافقهم كما وافقهم في صوم عاشورا
قبل ان ينزل عليه فيه شيء فلا يقاس حاله بحاله بعد
فرضه وبيان الحكم له وقدرته على عدم موافقتهم بامر
الصحابة ان لا يتفقوا معهم بل في وقته وهو صلى الله
عليه وسلم بعد فتح مكة في رمضان سنة ثمان لم يكن
يخشى من احد شيئا بل دانت له العرب باسرها فظهر
ان دفاع ما قاله ابن الحاج على التقديم الاول وان حج ابي بكر
ومن معه كان فرضا واقعا في زمانه ومع ذلك اخبر مياسير
الصحابة ويلزم على الثاني كون الحج في ذي القعدة صحيحا
ومع ذلك اخر المياسير فنبه ان الحج على التراجعي
كلا التقديمين وان لا يمكن التقديم الاول الذي
هو المتعين ان يقال ان حج عتاب والصديق
كانا في ذي القعدة بل كانا في ذي الحجة كما يدل له
خبر ابن مردويه عن ابن عمر وبن العاص كانوا
يجعلون عاما بشهر او عاما بشهرين يعني بحج
في شهر واحد مرتين في سنتين ثم يحجون في الثالث
في شهر اخر غيره قال فلا يقع الحج في ايام الحج الا في
كل خمس وعشرين سنة فلما كان حج ابي بكر

وافق

اصحابه

مقال

وافق ذلك العام شهر الحج فسماه الله الحج الاكبر
واخرجه الطبراني بخبره كني قال كانوا لا يصيب
الحج الا في كل سنة وعشرين عاما مرة واحدة وهو
النسب الذي ذكره الله في الكتاب وعليه كون حج
الصديق كان في ذي الحجة طائفة منهم احمد والاندلس
بان في رواية انه صلى الله عليه وسلم امر عليا فنادوه
يوم النحر ان لا يحج بعد العام مشرك وفي رواية
واليوم يوم الحج الاكبر وقد قال تعالى واذا ن
من الله ورسوله الي الناس يوم الحج الاكبر فسماه
اليه بذلك قد لا علي ان هذا الاذان الذي هو
نداء علي رضي الله عنه سنة تسع ووقع في ذي الحجة
وهو لم يدع واستبعد تقدم غيره عليه صلى الله
عليه وسلم في قاعة من قاعات الاسلام بغيرها الله
تعالى علي يد يه لا وجه له الا لو كان فعلهم ذلك بغير
اذنه صلى الله عليه وسلم اما وقد صدر بآذنه
واستخلافا افضل الصحابة اعلا ما بانه الخليفة الاكبر
بعده فلا استبعاد سيما والقول بعدم وقوع حج ابي
بكر ومن معه ذلك العام فرضا يلزم عليه التحذير ان
النسابة وقياسه على التقدم بالاضحية لا وجه له
فان المصحح صحى قبل الوقت بغير امره صلى الله
عليه وسلم ولم يوجب ذلك في حج من ذكر وما ذكر
من تاخير المشركين للحج وانه لا يصادف وقته الا فيما
مر عند ابن مردويه والطبراني وانه صلى الله عليه وسلم

٩٢

السار إليه بقوله ان الزمان انما هو ما كان في كل
 صحيح الا انه لا يقتضي ان يحج عتاب والصديق
 كان في ذي القعدة ولا ان تأخير الي العاشرة
 كان لاجل ذلك بل كان في ذي الحجة وتأخير
 للاعلام بان الحج علي التراخي او لتعذر وتسم
 بذكره والا صل عزمه وقوله ان الزمان انما هو
 لبيان رد اعمال الجاهلية قبل سنة سبع بل
 ثمان ان كان حج عتاب فيها بالناس بامر صلي
 الله عليه وسلم لا لتأخير الحج **نسب** شرط
 جعل في التأخير عن عام الاستطاعة الفرم علي
 فعله كما في نظره من الصلاة ومعنى **نفس**
 وقته موسما جعل في تأخير فيما قبل السنة **الاول**
 الاخرة من سني الامكان وان كل سنة تختمها
 وانما يتحقق الجواز في سنة انقضي زمن
 الامكان في التي بعد ها وبه يعلم انه من
 الواجب الموسع حقيقة خلافا للبيان وتضييقه
 امر عارض فلا ينظر اليه كما اشار اليه بقاء التفرع
 علي كونه علي التراخي بقوله **فله التأخير اي**
 لفعله مع تمكنه منه **ما لم يخش** بقول عدلي
 طلب او معرفة نفسه **المعصب** او الموت او هلاك
 ماله او جميع عليه مع فرض الاسلام حج فضا فقد
 بسببه لوجبه فور او وجوب تقديم حجة الاسلام
 عليه او يندرج في سنة كذا غير حجة الاسلام

ولا

ولا بد في خشيته العصب من غلبة الظن اذ الاصل
 جواز التأخير حتي يغلب علي الظن ما يقتضي
 خلافا **فان خشيته** وغلب علي ظنه **حرم**
عليه التأخير لما فيه من التقويت وانما جواز
 له التأخير دونه **في الاصح** ونسب المبادورة به
 حروجا من الخلاف الا تب ومن خبر حجوا قبل
 ان لا تجوز رواية جماعة ومن خبر من لم يحج
 من الحج حاجة او مرض حابس او سلطان
 جابر فليمت انشا يهو ديا او نصر نيا وطرقه
 ضعيفه وقول ابن الجوزي انه موضوع مردود
 عليه وظن منه فقد تعدت طرقه حتي ارتقي الي
 الحسن من الضعف وصح ذلك عن عمر ولا مجال
 للرأي فيه فيكون مرفوعا حكما فيضيد صحة
 الخبر المذكور وهو محمول علي المستحل لذكره وعلي
 الزجر والتقليط **هذا عمل هيبا وقال مالك وابو**
حنيفة نسب اليه مع انه قول ابي يوسف وجمهور
 اصحابه وهو لا قول له فيه لان المأخوذ من قول عدلي
 امام تضع نسبته اليه ولا يجري فيه الخلاف في
 نسبة القول المخرج للامام لا لتفاق هذا خلافا
 ثم فقد اختلفوا فقال بعضهم لا ينسب اليه
 لاحتمال انه لو سئل عن ذلك لا يدي فرقا جليا
واحد **فان قيل** من اصحاب الشافعي **رحمهم الله**
تعاي علي الفور وقد بسط المصنف في الجواب

عنها في المجموع بما في قله طول فالمرجحها من ارادها **ثم عند مسما**
مما شر الشافعية **ثم** اي المستطيع **اذ الخروما** قيل فعله =
بين الله ما عاصيا من وقت خروج قافلة بله الحج من اخر
سني الامكان **على الاصح لتقر بطله** حتى فات عليه السنك
ومثله في الحكم بمصياذنه كل مفروض على التراخي كقضاء المكتوبة
من صلاة او صيام لم يقيد في اخراجه عن وقته فاذا ما حكم =
بمصياذنه بذلك من اخر وقت الامكان **ومن فوائده موقته عاصيا**
فسقه لو روى الوعيد الشدي في تركه من المستطيع كما يومي اليه
قوله تعالى ومن كفر فان الله غني العالمين فوضع كثر موضع
لم يحج اي من المستطيع تقليدا لتركه واكبيره ما ورد فيها
وعيد شديد في الكتاب والسنة **انه** بفتح الهاء **لو شهد بشهادة**
ثم يحكم بها حتى مات او غصيب **ثم يحكم بها** **لو بان فسقه** بسبب
اخر من غير تاخير الحج الذي فسق به ما ذكر ويحكم بنفسه في الغضب
السابق في الموت وفيما بعده الى ان يحج عنه فتجب عليه الاستابة
فورا وكذا على وارث الميت اما اذا كان لم يعلم باستطاعته بان كان
له مال لم يعلم به فالقضاء على التراخي لعدم التقصير ويستقر
الوجوب على من استطاع واستمر كذلك حتى مات بعد نصف ليلة
الخير ومضي زمن الطواف والسمي حيث لم يتمكن فعله قبل الوقوف
وكذا الخلق او نحوه كما قال الاسنوي كابن الرقعة لان في فعله حال
المشي عسرا ومشقة لا تخفى فاعتبر زمنه ايضا وكذا رمي جمرة
القبية لكونها لها مدخل في التحلل فاشبهت الركن في اعتبار
زمانها فان لم يمت فلا بد في الاستقرار من دوام اوصاف الاستطاعة
وبوثاله الى عود الركب الى بلده في العادة الغالبة لا اعتبار بنفقة

الايات

الايات في الوجوب مطلقا فلا يحصل الوجوب في حق المعصوب
الا بقاءه مستطاعا الى عودهم فعصيه قبله كلف ماله قبله
وسكت المص عما لو شهد من ذكر بشهادة وقد حكم بها والذي دل
عليه كلام الروضة هنا وكلامهم في الشهادات ان الحكم بشهادته
قبل اخر سني الامكان لا ينقض ويعد ينقض لانه قد تبين فسقه
ومن حكم بشهادة بينة بان فسقها تنقض الحكم بها وقد استشكل
نقض الحكم بما ذكر بانه فسق مختلف فيه وبطريق التبيين وهو
اضعف من غيره واجيب بان الاحتياط المشهور يقتضي مراعاة
مثل ذلك على انه يمكن ان يقال ان محل ذلك عند من يرى عصيان
بذلك والاقبلت شهادته وبقي ما كان على ما كان **ويحكم بعصيان**
من السنة الاخيرة من وقت خروج قافلة بلده المعتاد **من**
سني الامكان بتخفيف اليا وهذا لا يلتصق الساكنين اجترابا لانه
الكسرة عليها فيخرج من سني الامكان بنوع اعرابه اعراب حين
ما تشدد اليا الواقع في السنة عوام الفقها فلا اصل له **فرع**
من وجب عليه حجة الاسلام لا يصح منه غيرها من قضاء
او نذر قبلها لا عند ولا عن غيره **فلو اجتمع عليه** اي على
انسان **حجة اسلام وقضا ونذر** بجرهما عطف على المجزوءين
افسد فن **او صبي حجة ثم عتق او بلغ فنذر الحج قد است**
حجة الاسلام ثم القضا ثم النذر اي ادي ذلك بنفسه وظان
تقديم ذلك على النذر اذا نذر حجا مطلقا اما اذا نذر حج هذا العام
اجزا حجه عن فرضي الاسلام وعن النذر وان من نذر الاحرام يحج
في عام معين لم يأت جازا حرامه في العام قبله بنفل او عن الغير
اذ لا وجه لمنعه من عبادة لم يدخل وقتها وما في الروضة من منع

الطواف قبل الطواف المندور محمول على ما اذا دخل وقته وتضييق
ولو نذر حجا في عام فلم يفعله فيه ثم نذر حجا اخرجت تقديم
الاول سوا تركه لعذر او غيره وبيده علم صنف قول القاضي
ابي الطيب لو افسد التطوع وعليه نذر قدم النذر لسبق وجوبه
وذلك لانه قضاء **ولو احرمت بغيرها** اي بغير الحج المتقدمة
رتبة من الثلاث **وقع عنها** اي عن الاولى فالاولى **لا عن ما نوى**
فلو احرمت بقضاء اي ذكره عند احرامه وان كنا لا نوجب الترضي له
وللاداء في النية وعليه حجة الاسلام وفي الثانية عن القضاء
والاقرب من احتمالين الحرمه وعدمها في تقاطع تلك النية ولما
لتركه قصد ما وجب عليه اداؤه وان وقع لانه قهري ولان
الترتيب كما اوجبه الشارع وجب على المكلف متابعتة فيه كما
اشار اليه الشارح في اعمال منى يوم النحر **ومن عليه قضاء**
ونذر لا يجزئ عن غيره تطوعا او باجرة وله ان يوجر نفسه
لذلك اجازته ذمة قبح عن نفسه ثم عن غيره او يستينب ولو قبل
الحج عن نفسه كما يستأجر الوارث عن مورثه وعليه حجة الاسلام وحش
فسدت اجازته من الحج فحج فلا اجرة له مطلقا لان الحج وقع له
وله وقد حج حجة الاسلام اذا قال ان كنت فلانا فله على الحج خيار
من البر والكفارة فان لم يختار شيئا جاز له الحج عن غيره على الاوجه
لان ذمته لم تستقل بشي مهيى وقد يختار الكفارة لا الحج ولانه اذا
حج قبل ان يختار شيئا لم يقع عن فذره كما هو ظن فتجميع بعضهما
خلافه تبعا للروايات فيه نظر وهو مبني على الجمع في ان الواجب
في الكفارة المخيرة احد هما من الالجميع من خصها لهما كما اشار اليه
البليغيني **فلو احرمت عن غيره** وهو مشغول بالنسك المفروض

عليه

عليه **وقع احرامه عن نفسه** كما علم منها تقدمها للواجب عليه ولو نذر حجا
في تلك السنة وقع حج فيها عن حجة الاسلام والنذر **ولو استأجر**
المعصوب من حجه عن النذر وعليه حجة الاسلام وهو حرام
على قياس ما تقدم في النواوي ذلك المباشرة **وقع عن حجة الاسلام**
لان تقدمها متعين ولا يعتد بغيرها قبلها **ولو استأجر معصوبا**
والهيئة كالمعصوب فيها وفيما قبلها **شخصين فجماعته حجتين**
اي حجة الاسلام والنذر **في ستة اجزاء** لانه الشرط
عدم تقدم حجة الاسلام علمها لا الترتيب اي ايقاع الثانية
بعد عام الاولى كافي الوضوء فلو وضاه اربعة وغسلوا اعضاءه
دفعه لم يحصل له غير غسل وجهه لفقد الترتيب الواجب فيها نعم
ان ترتب احرامهم كان الاول لحجة الاسلام وان استأجر لغيرها
والا وقع احرام كل ما استأجر له وما نظره البليغيني فيما اذا لم
يسبق احرار حجة الاسلام من جهة ايقاع الاحرام الثاني للنذر
ولم يستأجر له وليس هو في قوة حجة الاسلام فينبغي ان يكون
احرام الثاني لنفسه يرد بان ذمته لما اشتغلت بحجة النذر فزل
فحل احرار منزلة فعله وهو لو كان عليه حج نذر فقط فنوى
غيرها وقع لها هكذا احرار والمحذور تقدم حجة النذر على
حجة الاسلام ولم يقع ذلك بالنسبة للواقع فلا يضر التلبس
بجلافة لانه لا اثر له فادركنا الاستحقاق على الواقع لا على
الاحرام نعم يتجه ان هذه المخالفة توجب اجرة المثل لا المسمى
ولو استأجر من ذكر اثنين مع الحج كل منهما حجة الاسلام فقبلا
الحج ان لا يصح لواحد منهما ويقع حج كل منهما عن نفسه ان احرمتا
معها ولا اجرة لهما والا وقع له الاولى باجرة المثل لوجود اذنه المقيد

به لئلا عليها ولو استاجر لنذر وقضاه ولم يكن ذلك عليه لم تقع الاجارة
 فان قيل يصح ان يستاجر للمح من عليه العمرة وبالعكس فلو قرت
 الاجير فيهما عن المستاجر واحرم بما استوجبه له والثاني عن نفسه
 وقعا للاجير لعدم اقتراح نسكي القران لاتحاد الاحرام ولا يمكن
 صرف ما لم يبره المستاجر اليه فلزم من وقوعه الاخر له لان
 الاحرام الواحد لا يجزى اثنين فمقتضى في المجموع بما اذا كانت
 المجموع عنه حيا فان كان ميتا وفعاله استيفاء لجواز الحج والاعتمار
 عن الميت من غير وصية ولا اذن وارث ولا يتجه ان يكون ذلك
 في ميت عليه التمسك فان كان عليه احدهما فالظاهر انه لا
 يقع له شيء منهما امام ما ليس عليه فواضع مما مر واماما عليه
 فلاستحالة الافتراق كما مر تفرد ولا يشك وقوعهما فيما مر
 بان من عليه تشكك ليس عليه فعله عن غيره قبل فعله عن
 نفسه وبان فرض الانساق مقدم على فرضه غيره لانه
 عارضه لموردا لا اصل ان النية الواقعة للمغير لا تنصرف عنه وان
 النسكين لا يفترقان وان الحج عن الميت جائز وان الاجارة
 لازمة وان العمل الواقع بعد ما منصرف اليها وان مقتضى التبع
 مقدم على قاصره وان النسك على التراخي وان يمكن قضاءه من تركته
 لو مات ولم يفعله فهذه كلها اقتضت الوقوع عن المستاجر فلم
 ينظر والماعارضها لضعفه بالنسبة اليها والحاصل ان هذه
 الصورة مستثناة من ان من عليه نسك لا يجوز فعله له عن
 غيره قبل فعله له عن نفسه ويعلم منه بالاولي انه لو حج ولم يعتمر
 جواز احرامه بحج نذرهما ولو تطوع بحج واحرم به عن غيره ثم نذره
 قبل الوقوف واختاره في نذر الحاج انصرف للنذر لتقدم الفرض

على النقل

هذا لا يجزى اثنين

على النقل وفرض ان يخص على غيره اما نذره بعد الوقوف
 فقير موثر لانيته بمحظم ما فاه **وقرر هذا الباب** المعقود
 لها هذا الفصل **كثيرة وفيما اشرك اليه** من المسائل الكثيرة
 المذكورة لكونها كالاصول لليواق **تبيين على ما بقي** منها من التي
 السمع وهو شهيد وبصره حديد واد من النظر وصرف جوده
 الفكر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدتة نظرا **والله اعلم**
 واعلم انه قد افرد للاجارة القاضي في الدين بن ظهيرة المكي
 غنيته الفقير في حكم حج الاجير وقد اطل في احكام الاخير في ش
 الروض وكذا صاحب الضياء وقد خصه الشارح فاحست
 جزاه الله خيرا **الباب الثاني في الاحرام** اي نية
 الدخول في النسك والحالة المترتبة على الاحرام بنية وهو نفس
 الدخول في النسك بها بالمعنى الاول الذي هو ركن في كل من
 النسكين اي نية الدخول فيه والثاني هو الذي يبطل بالردة
 ونفسد بالجمع ويحرم به المحرمات الالنية وهو من باب الحاصل
 بالمصدر والاطلاق الاول من باب المعنى المصدري **فصل**
في ميعات الحج اصله موقات من الوقت قبلت الواو بيا
 لسكونها الركنة وهولفة الحد وشرعا هذا ركن العبادة
 ومكانها فاطلا قها عليه حقيقي الا عند من يخص التوقيت
 بالحد بالوقت فتوسع **والحج** الواو فيه مستانفة **مبقات**
زمان بداهة لتوقف صحة انعقاده حيا عليه وهو
 منسوب الي الزمان وهولفة اسم لقليل الوقت وكثيره
 وجميعه ازمنة وازمان وازمن يضم اليهم وفي اصطلاح
 المتكلمين مقارفة متجدد موهوم متجدد معلوم ازالة

اختلفت من الدنيا في جميع من المكث فقال احمد
 من دونك اهله قال ابو حنيفة وما كنت لا أعلم
 المكثات قال ابو حنيفة وما كنت لا أعلم
 الا ان يوصي بذلك او يوصي به فاني انا
 عنه قال مالك بن ابي نعيم اهله وفي ذلك
 حنيفة من دونك اهله قال ابو حنيفة
 انك في الدنيا في جميع المكثات
 انك في الدنيا في جميع المكثات
 انك في الدنيا في جميع المكثات

للإيهام في الأول لمقارنته في الثاني **ومكان** منسوب للمكان
لتعلقه به وهولقة الموضع جمعه أمكنة وأماكن وفي اصطلاح
المشككين بعد يعرض نفوذ بعد الجسم فيه بأن يعرض البعد
ممتدا في الجهات صلاحيات يشغله جسم ثالث أعين غير الجسمين
الذين لا يتماسان ولا يمتصان لكنهما الآن خال عن الشغل والمكان
تحرر مجاوزته ويصح هو عند هذا وقد ما على أعمال الأحرار
اهتمامهم كما تقدم أوقات الصلاة على كيفية المذكور
أما الزمان فهو سؤال سمي بذلك من مثالت الأبل
أذناها إذا حملت وكانت العرب العاربة تسميه وغل يغت
الواو وكسر الغين المعجم وباللام لأنهم كانوا يهودون
فيه من الغارات إلى أمكنة يتحصنون فيها يقال وغل
إلى كذا الحيا إليه وجمعه شلالات وشواويل وشوايل **ودواعية**
يفتح القاف أفصح من كسرهما سمي به لقعودهم فيه عن القتال
وكانت العربية العرب تسميه وهو أعما وقيل هو أع لأنه هو
الناس أي يخرجهم من أمكنتهم إلى الحج وجمعه ذوات القعدة
وعشر ليال من ذي الحجة سمي به لأنهم كانوا يجعون فيه وكلمة
العرب العاربة تسميه بركة بفتح الموحدة وضم الراء والتكس
أخره كاف معدول عن برك مشقفا من البركة لأن الحج فيه ومن
بركة الحمل لأنه الوقت الذي يترك فيه الحمل للموسم جمعه ذوات
الحجة أي أن وقت الأحرار به من غروب شمس آخر يوم من
رمضان إلى طلوع الفجر الصادق يوم النحر كما قاله المصنف
آخرها طلوع الفجر أي الصادق يوم العيد أي عيد النحر وأصله
تفسير ابن عباس وغيره قوله تعالى الحج أشهر معلومات قالوا

أي وقت الأحرار به ذلك إذ فعله لا يحتاج إلى شهر واطلاق
الحج على اثنين وبعض الثالث أما المتن بل البعض منزلة الكل
أو لاطلاق الجمع على ما فوق الواحد وأهم كلامه صحة الأحرار
به قبيل الفجر مصر فيصيح ليقاته حيا بعد فوته وبه قارق نظيره
في الجملة فإذا طلع الفجر تحلل وجوبا ومحل صحة الأحرار به ليلة
النحر ليس عليه شيء من أركان الحج وأوجباته إذا المنقولة بل
المجمع عليه كما قال القاضي أبو الطيب امتناع مجتهد في عام واحد
ولأنه مخاطب بأوجبات الأولى وهي لا تتم إلا بعد فوق وقت
الأحرار وغيرها محتج لبقا وقتها وقوله الزركشي يتصور
بما إذا شرط التحلل بالمرض وفرغ من الأركان قبلها الفجر ثم مرض
فانه يسقط عنه الرمي والمبيت فإذا أحرر بحجته أخرى ووقف
صبح وبما إذا أحصر فتحلل والوقت باق وبصورة أخرى مبنية
على قول بعض المجتهدين مردود بان سقوط الرمي والمبيت
ممنوع لأنه يفعل الأركان لم يأت المرض الأول وهو حلال فيطل
شرطه التحلل به فكيف يفعل به ويتحلل ولما لم يتوقف التحلل
الثاني الأعلى الرمي وهو يقبل النيابة سيما من المريض لم يباحج
فضلا عن الاضطرار للتحلل منه وقد صرح الأصحاب في الإحصاء
بأنه إن كان عليه ركن كالطواف يصير حلالا بالمرض أو شرط التحلل
به ويسقط عنه ذلك أو واجب كجمعة العقيقة لم يجز له التحلل
لأن الإحصاء اصطلاحها المنع عن تمام أركان النسك فلم يمنع من
الواجب لم يتحلل به لتمكنه من التحلل الأول بالطواف وهو وظ
في الذي ذكرناه ووجهه كما يعلم من تعليلهم أن التحلل إنما هو للضرورة
فما يستفاد بالتحلل ولا يمكن يفهم وهذا خاصة الركن ولا يقوم

غير مقامه فجاز التحلل اذا كان عليه لیسقط عنه بدل ودم بان
كان في الاحصاء بنحو منعه العدو وبلا شيء كما في مرضي شرطه
يصير حلالا بخلاف الواجب لقيام الدم مقامه فلا حاجة للخروج
به من العبادة الذي هو خلاف الاصل واعتبر فيه الضرورة
فتأمل حقه التام فانه مهم كيف وقد فقل عنه الزكائي مع
جلالة واما المبيت فيسقطه المرض ان شق معه عليه وغاية
ما فيه لزوم الحج الدم وهو اهون من التحلل واما الثانية فالخص
ان وقع قبل فراغ الاركان فالاولي لم تتم او بعدها والوقت باق فلا
اثر له في سقوط نحو الرمي ولا شاع وقها في باقية وان علم ان
بدوام الحصر لزوم وقها فلا ينقصد الاحرام بالحج في غير هذه
المدة فان احرم به في غيرها لم ينقصد احراما لان اخفاده كذلك
موقوف على كونه واقعا فيها وانقصد عمره مجزئة
عن عمره الاسلام على الاصح وان كان عالما بذلك لتقوم
لزوم الاحرام فاذا لم يقبل الوقت ما احرم به انصرف الى ما يقبل
وهو العمرة ولانه اذا بطل قصد الحج بقي اصل الاحرام والعمرة
تنقصد به ومحل ذلك في الحلال بخلاف المحرم فلا ينقصد احرامه راما
ومثله ما لو بقي في اعماله اما احرامه بعد نفيه الصحيح ولو
الاول فينقصد احرامه عمره ولو احرم قبل شهره وشك احج
ام عمره كان عمره واحرام حج وشك هل احرم به في اشهره او قبلها
كان حجا لان اصل كل حادث تقديره باقرب رضى فقدم على مطلق
اصل عدم عمالة بقاعدة تعارض الاصلين ولو وقع قوله
احرمت اخرجه من رمضان وبالحج اول سؤاله فظ ان النية
ان قارنت احرمت فقط انقصد عمره او بالحج انقصد حجا او قارنتما

فكلاول فيما يظهر لان المقارنة لا حرمات انصرفت للعمرة وقوله بالحج لما
كان استصحا بالقوله احرمت كان لا اثر له حتى يكون مقتضيا
لصحة الحج فيصير قارنا ولو احرم بالحج في اشهره وعنده انها
لم تدخل مع وفارق هذا كنفذ الاحرام به قبل وقته نحو الصلاة
بقوة الحج وشدة تعلقه وقيل ينقصد عمره اعمالا لقوله احرمت
والفالقوله بالحج لكونه في غير زمانه ولا تجزئ عن عمره الاسلام
لعدم قصده لها ابتداء فاحتيط ولم يسقط بهما عمره الاسلام
وقيل لا يكون عمره بل يتحلل بعمل عمره مكن فاته الحج
وقيل لا ينقصد الحج بالاحرام به في ليلة العيد الحاقا
لها بيومه بل حكمها حكم غير اشهر الحج ولو احرم قبل اشهر
الحج احراما مطلقا بان قصد اصل الاحرام فقط انقصد
عمره لما تقدم من انها لا تقتصر للتعيين عند عدم صلاحية
الوقت للاهلام بغيرها فتعين الوقت قائم مقام تعيينها
ولا يصرفه الحج في اشهره لان زمن احرامه لا يقبل الحج راسا
واما الميقات المكاني فالناس فيه قسمان احدهما من هو
كانت بمكة مكيا كان متوطنا وميقاتا وكان غريبا فيقانة
بالحج اي الاحرام به ولو قارنا نفس مكة ولا يجوز الاحرام به
خارج بنيناها ولو محاذيا لها فلو احرم فيه ولم يعد اليها الا بعد
الوقوف اساء لزمه دم واستوجه الرمي تبع للمحب الطبري
ان الاحرام من محاذاتها كصومنها ومحل الاساءة فيما اذا
احرم خارجها ما لم يصل الى ميقات فان عاد قبل الوقوف
وما وصل في خروجه مسافة القصر فلا دم بخلاف ما اذا
وصلها فيصير ميقاته ميقات الافاقى كانض عليه البغوي

فكلاول

فكلاول فيما يظهر لان المقارنة لا حرمات انصرفت للعمرة وقوله بالحج لما
كان استصحا بالقوله احرمت كان لا اثر له حتى يكون مقتضيا
لصحة الحج فيصير قارنا ولو احرم بالحج في اشهره وعنده انها
لم تدخل مع وفارق هذا كنفذ الاحرام به قبل وقته نحو الصلاة
بقوة الحج وشدة تعلقه وقيل ينقصد عمره اعمالا لقوله احرمت
والفالقوله بالحج لكونه في غير زمانه ولا تجزئ عن عمره الاسلام
لعدم قصده لها ابتداء فاحتيط ولم يسقط بهما عمره الاسلام
وقيل لا يكون عمره بل يتحلل بعمل عمره مكن فاته الحج
وقيل لا ينقصد الحج بالاحرام به في ليلة العيد الحاقا
لها بيومه بل حكمها حكم غير اشهر الحج ولو احرم قبل اشهر
الحج احراما مطلقا بان قصد اصل الاحرام فقط انقصد
عمره لما تقدم من انها لا تقتصر للتعيين عند عدم صلاحية
الوقت للاهلام بغيرها فتعين الوقت قائم مقام تعيينها
ولا يصرفه الحج في اشهره لان زمن احرامه لا يقبل الحج راسا
واما الميقات المكاني فالناس فيه قسمان احدهما من هو
كانت بمكة مكيا كان متوطنا وميقاتا وكان غريبا فيقانة
بالحج اي الاحرام به ولو قارنا نفس مكة ولا يجوز الاحرام به
خارج بنيناها ولو محاذيا لها فلو احرم فيه ولم يعد اليها الا بعد
الوقوف اساء لزمه دم واستوجه الرمي تبع للمحب الطبري
ان الاحرام من محاذاتها كصومنها ومحل الاساءة فيما اذا
احرم خارجها ما لم يصل الى ميقات فان عاد قبل الوقوف
وما وصل في خروجه مسافة القصر فلا دم بخلاف ما اذا
وصلها فيصير ميقاته ميقات الافاقى كانض عليه البغوي

ويستثنى من ذلك من احرم من المكيبين عن غيره من افاقي فيقاة
 ميقاته ولو متبرعا بذلك خلافا للجمال الطبري ومثي عين للادوية
 شيئا يتبعه ما لم يشترط عليه الاحرام بعد مجاوزة الميقات لقصد
 الاجارة حينئذ فاذا مضى الاجير استحق اجرة المثل والدم على
 المساجر واذا عدل عن الميقات المعتبر الي ميقات اخر بعد منه
 او مساويا له جاز ولادم ولا حظ لشي من الاجرة او اقصر
 حرم وجب الدم وحط التفاوت ومن افسد نسكه فيقاة
 مما احرم منه بالاداء او مثل مسافته ما لم يكن اقرب الي مكة
 من ميقات طريقه في القضاء والاتقين ميقاتها **وقيل**
 ميقاته مكة **وسائر الحرم** لما قاله بها التشارك ما في اصل الحرم
والصحيح هو الاول لقوله في الخبر الاتي حتى اهل مكة من مكة
 وقيس باهلها من هو بها مطلقا ولا نظري في القران لضم العرق
 اليه لانفارها فيه وتبقيتها له **وله ان يحرم من جميع بقاع**
مكة للاحرامه من الميقات ولا يسن من طرفها الا بعد بخلاف
 المواقيت غيرها لان من يتلك يقصد محلا اشرف مما هو فيه
 وهذا بعكسه **وفي الافضل** للاحرام به **قولان للشافعي**
رحمه الله تعالى الصحيح منهما **انه يحرم من باب داره**
 ان كان له دار ومنه نحو الخلو في بابها لاسي باب الرباط فان لم
 يكن له دار فمن المسجد وعليه فالافضل له ان يغتسل بداره
 للاحرام ثم يجي للمسجد فيصلي فيه ركعتي الاحرام والافضل
 كونها تحت الميزاب ويعود لذلك فيحرم منه لان الاحرام ليس
 مستحبا عقب الصلاة بل عند الخروج لعرفة ثم ياتي المسجد
 محرما لطواف الوداع **والقول الثاني** له ان يحرم **من المسجد**

قريبا

متايل

قريبا من البيت اي الكعبة **ويستحب ان يكون**
احرام المقيم بمكة يوم التروية عند شروعه في السير
وهو اليوم الثامن من ذي الحجة لا تهمر بانفا
 يتروون فيه من المال قدمه بعرفة اذ ذاك
 ويستثنى من ذلك نحو المتمتع القادم الهدري
 فالسنة احرامه من قبلها ليصوم ما عليه من
 الثلاث قبل يوم النحر ولا يجب لان يحصل سبب
 الوجوب لا يجب كما علم مما مر في الخطيب والسنة
 احرامه يوم السابع وير في المنبر محرما فيفتتح
 الخطبة بالتمسكية قاله الماوردي قال المصنف في المجموع
 وهو غريب محتمل وقال الاذري اطلاق غيره
 ينارعه **وسواء اراد المقيم بمكة الاحرام بالبحر**
مفردا او سائبا بيا انه اراد القران **بين البحر**
والعرة في الاحرام بهما معا فميقاته ما ذكرناه
 من مكة لانغار اعمالها في اعماله فان غر ميقاتها
 وهو ادنى الحل في ميقاته **وقيل** ان اراد القران
 لزما فتش الاحرام بهما من ادنى الحل اي فخرج
 له ايضا كما لو اراد العرة وحدها **والصحيح ما**
 قد مر من عدم وجوب الخروج كلفه يست
 خروج من هذا الخلاف **القسم الثاني** من الحرم
 بالبحر **الافقي** با بضمين او بغنتين خلافا لما
 انكر الفتح عدل عن قول القراني وعند الافاقي
 لانه انكروا بان الجمع لا ينسب اليه الا اذا سمى

حل

الرمز والمد مع فتح الشين ضعيف واوله كما في صحيح ابن حبان
 نابلس واخره العريش وقال غيره حله طولاً من العريش الى
 الغزات وعرضاً من جبل طي من نحو القبلة الى نحو الروم وما
 سامت ذلك من البلاد وهو مذكور على المشهور سمي بذلك
 لانه على شمال الكعبة **على طريق تبوك** محل على نحو عشر
 مراحل من المدينة بالصرف باعتبار المنزلة وبعدها
 باعتبار البقعة قال في المصباح سميت غزوة تبوك لانه
 صلى الله عليه وسلم غزاها في شهر رجب سنة تسع
 فضاح اهلها على الخزية من غير قتال فكانت خالية عن
 البوس اشبهت الناقة التي ليس بها هزال ثم سميت
 البقعة تبوك بذلك وهو موضع من بادية الشام قريب
 من مدین الذين بعث الله اليهم شعيبا انتهى وهو صحيح
 في انه اسم اسلامي يوصف ما لا يسميها **وميقات التوجيها**
من مصر وهي المدينة المعروفة تذكر وتونث وتصرف ولا تصف
 وهو الاقصى وحدها طولاً من بركة التي في جنوب البحر الرومي
 الى ايلة ومسافة ذلك قريب من اربعين يوماً وعرضاً من
 مدينة اسوان وما سامتها من الصعيد الاعلى الى رشيد
 وما حاذها من ساقط النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك
 قريب من ثلاثين يوماً سميت باسم اول من سكنها مصوي
 يثصر بن نوح عليه السلام **والمغرب** وهي اقطار كثيرة وبلاد
 كثيرة وهي اي الجحفة **قريبة على ثلاث مراحل من مكة**
او اكثر قيل ينبغي اوفيه بمعنى بل على حد قوله تعالى او يزيدون
 اذ الذي تحرر من كلام المحققين انها على اربع مراحل ونصف وقيل

خمس

خمس وقيل ست وجري عليه الشيخ ابو الحسن البكري فقوله
 هنا وفي المجموع وتبعه السبكي انها على ثلاث مراحل محمول
 على سير البغال النفيسة ونحوها قال الشارح ويمكن ان يقال
 ان القابل بانها ثلاث مراحل اعتبر الميل ثلاثة الاف ذراع
 وخمسمائة لان المرحلة ثمانية فراسخ والفرسخ ثلاثة
 اميال فمن عد هاست مراحل اعتبر الميل ستة الاف ذراع
 ومن قال انها ثلاث اعتبره ثلاثة الاف وخمسمائة كما جمع
 به في ذي الحليفة اقول ينبغي العكس اذ من اعتبر الطول في
 مسافة الميل قلل المراحل ومن اعتبر القصر كثرها على
 ان فرقاً بين ما هنا وذي الحليفة لان في ذي الحليفة قد
 اعتبر المسافة السهوية فحصل بالاختلاف في قدر الميل
 الاختلاف بين القولين ولا ياتي مثل ذلك هنا فقد نعتل
 السيد الاجمعي في منسكه عمدة الناس عن الفزالي انه المسافة
 من هنا الى مكة خمسون فرسخاً وقد صرحوا في باب صلاة
 المسافر بان المرحلة ثمانية فراسخ فهو دليل على
 صحوة خلاف ما يتبادر من عبارة المصنف والله اعلم
الثالث قرن بالسكان الرا على الصواب ورد
 قول الصحاح بفتح الراء وان اويسا القرنين حين
 التابعين منسوب اليه اهد بان اويسا منسوب
 الي قبيلة قرن بن مراد كما في صحيح مسلم وقيل من
 سكن اداد الجبل ومن فتح اداد الطريق **وقرنت الطال**
قرن المثلان هو موضع في هبوط **وقرنت الطال**
 هو موضع في صعود قريب منه وكلاهما ميقات

على من اعمال الطائفة بد حج
 صفة مناسك الحائض جيل امس
 وهي مناسك الحائض جيل امس
 سحابة بيضاء في تدوير مطل
 على عفة الله في جبهه المشرق اه

وقيل هما اسم لكان واحد قلت وهو ظ كلام المص ولا ينافيه
 تسميته في ذلك بقرن الثعالب وهي جبل باسفل مني قريب
 مسجد الخيف يسمى الف وخمسماية ذراع قاله ابن رسلان
 في شرح سنن أبي داود وكثر تها فيه لتعدد المسمى بذلك
وهو ميقان التوجيبي الى مكة من نجد وهو يقع النون
 قيل وبضمها اسم اشهر في موضع مخصوص والحجاز وهو
 واليمن مشتملات على نجد وتهامة فاذا اطلق نجد فامراد
 الاول **الحجاز ومن نجد اليمن الرابع يلزم** بالتحية المفتوحة
ويقال الملهم بابلها هزة ويقال ايضا يرمم بالرايدل
 اللام فيما جبل من جبال تهامة غير منصرف وجوز بقفهم
 صرفه بناء على انه اسم للبقعة لا علم عليها **وهو ميقان**
التوجيبي من تهامة وتهامة بكسر القوقية وتخفيف
 الهاما عارض البلاد وتزل عن نجد **بعض من اليمن** القطر
 المعروف منتهاه عدن الحديث لا من بعد عدن وتهامة
 بعض من اليمن ومن غيره قبيلتها وبين اليمن وعموم وخصوص
 من وجه **فان اليمن بمنزلة** كالجبال منه واعمالها **وتهامة**
 منه كالسواحل والمدن التي تقاربها من زبد وكوها
قال اصحابنا الذي جمعنا معهم تقليد الامام الاعظم
 الشافعي وهو اطلاق حقيقي باعتبار اللفظ لا
 عرف اللفظ مجازي باعتبار اللفظ اذ هو فيها من
 صحتها واجتمعت عليه **وحيت** اي في اي مكان وهو
 ظرف لجملة امراد ميقان تهامة الا ان **جاء في الحديث**
وغيره من كلام من هو دون النبي صلى الله
 عليه

قال في اللب واللسان في نيل المكارم والظلال
 عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان اول من يلقى الله يوم
 الحساب هو من كان له من الدنيا ما يغنيه

عليه وسلم ان يلزم ميقان اهل اليمن **المراد** مستدا
 خبر ميقان تهامة منه **لذ** ميقان كل اليمن لا شئ
 علي نجد وليس يلزم ميقاننا لهم **فان نجد اليمن ميقانهم**
ميقان نجد الحجاز كما تقدم وهو قرن **الحجاز** من ذات
عرق بكسر العين وسكون الراء اهل اليمن قرية
 خربة قال ابن رسلان ارضها سبعة قنيت الطرفا قيل
 هي الحد بين نجد وتهامة قال وعرف هو الجبل
 الصغير المشرق على العقيق واديدق ما وفي
 عورى تهامة بعد من ذات عرق قال الاسدي
 ودون ذات عرق قبيلتين ونصف مسجد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو ميقان الاحرام وهو
 اول تهامة **ميقان التوجيبي من المشرق تحرامان والعراق**
 سواء عرق العجم وعرق العرب **وهذه الثلاثة** اي التي
 من بعد الحجة **بعض من اليمن** مكة من حلتان
 بجبل علي التقريب بالنسبة لذات عرق لقول الاسدي
 ان صح ان بينها وبين مكة اثنين واربعين ميلا
 وجزم له ابن حزم **والا فضل في حق اهل العراق والمشرق**
ان يرموا من العقيق وهو واد بقرب ذات عرق **ابعد منها**
 بينة وبينها مرحلة او مرحلتان كما جزم به السبكي
 او اربعة اميال كما قال الاسدي قيل وهو ثبت وقال
 القاضي حسني ان هذا الوادي لا يصرف الا **ب**
 فينبغي تحري انار القري القديمة لما قيل ان
 البنا الا ان قد حول الى جهة مكة قال الشافعي

١٠٢

ومن علامتها المقابلة القديمة والاصل في هذه المواقيت خبر
 الصحيح انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة
 ذ الحليفة و لاهل الشام الحجة و لاهل نجد قرن المنازل
 و لاهل اليمن يللم و قاله هو لم يزل و لم يزل علمه من غير
 اهل من من اراد الحج والعمرة و من كان دون ذلك فمحيث
 اثنا حتى اهل مكة من مكة وقوله هو لم يزل اي المواقيت
 المذكورة لاهل هذه المواقيت المذكورة و لاهل الاقطار
 المذكورة فمحيث في المضائق و اقيم المضائق اليه مقامه و يقوى
 الاول قوله بعد و لم يزل اي علمه و اختلف في ذات عرق هل
 وقتها النبي صلى الله عليه وسلم و يشهد له ما عند الترمذي
 و حسنه وقت النبي صلى الله عليه وسلم و لاهل المشرق
 ذات عرق اولاد و انما ذلك اجماع من عمر رضي الله عنه
 و بنيت في كتاب اتحاف الثقات في ش المواقيت للجمع بين القولين
 فاعلم سبل الامام احمد بن حنبل في اي سنة وقت
 النبي صلى الله عليه وسلم مواقيت الاحرام فقال عام حجة ذكره
 و الدشيخنا الخطيب الشربيني و اعين هذه المواقيت
 لا تشترط بل ما يجازيها في معناها مشاركتها في
 المعنى و هو تقليم البيت الحرام بقطع تلك المسافة محرما
 و الافضل في كل ميقات منها اخرج به مكة كما تقدم فيها
 ان يحرم من طريقه لا بعد و ان كان به مسجد ثبت انه
 صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين فان قرب طرف الميقات
 اللين من مكة منه وصله و احرم منه و ان بعد بحيث يطول
 الفضل عرفا بين الاحرام و الركعتين فلا ينسب ان اليه توجه

الي

كذلك عند الخطيب
 كما في غيره الامم

الي ما دونه و احرم منه و في نسخة زيادة من مكة و فيها الجمع
 بين ال و من في افعال التفضيل و هو ممنوع فلو احرم من الطريق
 الاخر القريب من مكة جاز لانه احرم منه اي عن الميقات
 و هذه المواقيت لاهلها كما في الحديث و كل من
 مر بها اي عليها من غير اهلها قاصدا الحرم المكى
 من يريد حجا و لو بعد مدة اعوام او عمرة كذا كك
 كالتشكي كان ميقاته اذا مر بطريق تبوك للحجة فلما صار
 من ميقات المدينة صار ميقاته و يجوز ان يحرم
 مر يد النسك قبل وصوله الميقات لان تحديه الميقات
 لم يمتح و دونه من مر يد الاحرام بغير احرام من قبله من ديرة
 تصغير دار و عادات الثالمقدرة لان التصغير يرد الاشياء الي
 اصولها اهله و من غيرها لانه اكثر عملا و في الافضل
 من الميقات و من ديرة اهله قولان للشافعي رضي
 الله عنه العاصم انه يحرم من الميقات اقبل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم و تقدم ان في الاقدام
 الفضل ما مر و علي ثواب كثر المشاق و طول الاعمال و زيادة
 الافعال و الثاني من ديرة اهله و اختاره الرافعي في
 المحرر و غيره و المعتمد الاول و مع ذلك لو نذر الاحرام من ديرة
 اهله لزمه و ان كان مقصولا كما صرح به المص و غيره لما مر
 فمن نذر الحج ما شيا خلا فاللركعتين في بعض كتبه اخذ
 من قضيه عبارة وقعت في المجمع و من ثم لو نذر بالتصدق
 بدرهم لم يحرم التصديق بدينار و اما من مسكنه بين الميقات
 و بين مكة فميقاته القرية التي يسكنها الحضرى و العدة بكسر

الممثلة قال في المصباح الحلة بالكسر القوم النازلون ويطلق
 على البيوت مجازا تسمية للمحل باسم الحال وهي مائة بيت فما
 فوقها وجمعها حلال بالكسر وحلل كسرة وسدر انتهى
القياسي **البدوي** بفتح اوله قال في المصباح نسبة
 الى البادية على غير قياس ومحل ما ذكره المصنفين لم يكن بين
 ميقاتين والابان كانا احدهما امامه والاخر واداه كاهل بدر
 والصفر فانهم بين الجحيم وذي الحليفة في قرب من جادة =
 احدهما او كان بها فري ميقاته اذا اعتبارا بالقرب من الجادة
 لا الميقات فان كان ميقاته الحليفة احرى من مكانه او الجحيم
 فالأفضل الصبر اليها فان استوي قربه من جادتيهما تخير بين
 ما ذكرنا فاعلم ان ميقات اهل بدر والصفر الجحيم وبه
 صرح جمع لانهم على جادتيها لكن انما ياتي اذا اعتدنا الطريق
 القديمة اما الطريق الجحيمية فهم على جادتيهما في تخيرون
 ولم يفضل الشيخ ابو الحسن الكري كما ذكر بل قال من كان بين
 ميقاتين كاهل بدر والصفر فميقاتهم الجحيم وكذا قال من
 كان على جادة المدينة وعلى طريق ذي الحليفة كالابواب والفرع
 كما اطلقه الشافعي والاصحاب وهو المعروف في كتب التيمم
 وغيرهما انتهى وبه ينبغي انه لا اشكال في تأخير المصريين احرى
 الى الجحيم واشكال البازي له يانهم مروا على بدر وهي
 وهو ميقات اهلها ممنوع لما علم على انه لو كانت ميقاتا
 لهم فلعني يخصهم لكونهم على جادة ذي الحليفة وذلك
 مفقود في المصريين فلم يلحقوا باهلها فقد لعني المتعدي
 للاحرام فيهم فلا يلزم من وجوب احرام اهلها ما لو قيل بذلك

وجوبه

بيان
الحاشية

وجوبه على المصريين لعدم وجود ذلك فيهم هذا
 لو سلم ان ذا الحليفة وراء بدر لم يكونوا بين
 ميقاتين والا فامشا هذه قاضية انها على يسار
 رهم لا وراءهم فليسوا بين ميقاتين فتعين
 ان ميقاتهم الجحيم وان دفع استشكل البازي
 من اصله **ويستحب من طريقه الابعد من مكة**
ويجوز من طريقه الاقرب هذا مكرروا من سلك البحر
 او طريقا ليس فيه شيء من المواقيت الخمسة المتقدمة
احرم اذا احاذ ميقاتا ان لم يكن في طريقه غيره
 فان كان فيه ميقاتان احرم **اذا احاذ** اي ساءت
 يمينا او شمالا لا اماما وخلفا **اقرب المواقيت اليه**
 وان كانا في جهة واحدة وكان الاقرب اليه اقرب
 الى الكعبة وان ساءت وساءت الابعد منه معا
 فمن كان عند محاذة ذي الحليفة على ميلين
 وعند محاذة الجحيم على ميل كان ميقاته الجحيم
 اما اذا استويا قربا اليه فيم عند محاذة ابعدهما
 من مكة وان حاذي الاقرب اليها او لا كان كانت
 الابعد منحرفا او وعرا فلو جاوزهما مريد للنسك
 ثم عاد للابعد او الى مسافة فلا دم لان رجوعه
 للاقرب فان استويا قربا اليه واليه واليه احرم
 من محاذاتهما ان لم يحاذ احد هما قبل الاخر والا
 فمن محاذة الاول والاصل في ذلك امر عمر رضي الله
 تعالى عنه اهل المشرق ان ينظروا احد وقرن فيحرموا



منه فخذ لهم ذان عرق ولم ينكر عليه **فان امر يجاز**
 اي من اراد الاحرام لا يقيد وجوه لمن في قول ومن
 سلك البكر فلا يرد عليه انه يفرهم انه يفر في البر في
 طريق لا يجازي فيها ميقانا ولا وجود لذلك ولذا
 قال ابن يونس مراعي للمرجع فلم يجاز شيئا منها
 بحسب علمه لا في نفس الامر قال غيره وهي
 تنبيه حسن كان يحتاج في صدورنا مدة وعبارة
 المص باعبار صفة المراد سلامة من الاعتراض **شياء**
منها كالحاي من سواكن وغرب جلة فانه لا
 يجازي واحدا منها **احرم علي من حلتين من كمل لانها**
 لا اقل مسافة منها قال الشارح في التمهيد لوجاوزه
 الى الميقات منه او يسره فله تأخير حرامه لكن
 بشرط احرامه من محل مسافته الى مكة مثل مسافة
 ذلك الميقات كما قاله الماوردي وجزم به غيره وبه
 يعلم ان الحاي من اليمن في البحر له ان يوجز
 احرامه من محاذة بالملم الى جده لان مسافته
 مكة كمسافة بالملم كما صرحوا به بخلاف الحاي من
 مصر ليس له تأجيل الاحرام عن محاذة الجحفة
 لان كل محل من البحر بعد الجحفة اقرب الى مكة منها
 فتنبه لذلك فانه مهم وبه يعلم ايضا ان مثل
 مسافة الميقات يخزي القعود اليها وان لم يكن
 ميقانا لكن عبر جمع متقدمون بمثل مسافته
 من ميقان اخذ واخذ بمقتضاه غير واحد والمجته

افنى النشأ في الفقيه احمد بالحاج
 واقضى عنه انهم بنوا غير مخرجه بعد
 الجحفة في ذلك عبد الرزاق
 عبد الرزاق في حقه بنو بكر الاشج
 نفع الله به اهل من سلك
 جدي سليمان الكندي

الاول بدليل تبصير بعض الاصحاب بقوله من محل اخر
 دون من ميقات اخر غير واحد انشري ونازع تلميذه
 عبد الرزاق في جواز تأخير الاحرام عن يلملم الى جده
 فقال بجواز المجاوزة بشرط ان يجرموا من موضع
 لا ينقص عن الميقات فليس لاهل اليمن مثلا اذا
 حاذوا بالملم ان يوجزوا الاحرام لجدة لانها اقل مسافة
 بجو الربع كما هو مساهد وان وجد نصريح لهم
 بان كلامه بالملم وجدة مرحلتان فزادهم ان كلا
 لا ينقص عن مرحلتين ولا يلزم فيه استواء مساه
 فنه لا سيما وقد حقق التفاوت الكثير من سلك
 الطريقين وهم عدد كادوا ان يتواتروا في
 شرح الميقات من جواز التأخير لجدة فيه نظر
 انشري وليس هذا مما يرجع لنظر في المقدار كره حتى
 يعمل فيه بالترجيح بل هو من محسوس يمكن التوصل
 صل لمعرفته بدرع حبل طوي بل يوصل لذلك كما
 فعل الفاسي في المسافات لا اعتبارها كما بين مكة
 ومني ومني وعرفة والمزدلفة كما بينت ذلك في
 غير افتاوان وفي نسخة فان **استه عليه الامر** اي
 محاذة ما علم من الميقات **تقرا** ان لم يجزه فخير عن
 علم والالزيمه الاخذ بقوله والا وجه اخذ امما
 ذكره في القبله انه حيث قد رعى التحري لم يكن
 له التقليد والا لزمه وذا اختلف عليه اثبات
 جاقبه كلما مرغة **وطريق الاحياط لا يخفى**

فهو سنة كما تفهمه العبارة وصرح به السارح وتبعه
 الرماي ونقلوا ان الارعي بحث وجع به عند تحريك في
 اجتهاده قال في المقيسط او خافا الفوت اذا صم على
 الاحرام او كان قد تضيق عليه في هذه السنة اي
 لانه لا يمكنه تحصيل الواجب الذي يفرض با دابة فورا
 الا باستظهار ومالا يتم الواجب المطلق الا به واجب
 ولو تضيق عليه وكان الاستظهار يوقد في الحسب
 تقويمه فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا في عدم
 وجوب الاستظهار اذ الاصل براءة الذمة من
 الدم وعدم عصيانه لعدم تحقق المجاوزة وهذا
 هو السبب في اطلاقهم استحباب الاستظهار
 وحيث قلنا بوجوبه فمحملة كما هو الظاهر اذ لم يخس
 فوت رفعة وامن علي محترم ووجد عارفا بقلده
فصل في ان السبب في المسافة الى الميقات ان فيه
 للجنس وهو بدعي وان كانت المجاوزة في غير شهره
 ولا نظر الى عدم امكانه منقوبة لا مكان الا تيات
 بالاحرام بالعمرة بدله ووضح انه لو خرج من مكة
 واحرم بالحج في السنة الثانية من الميقات لادم عليه
 اذ لا مجاوزة في هذا النسك حج وانه لو جعل النسك في
 السنة الاولى من مكة لزمه الدم لانه وقع باحرام ما
 ناقص نظر لفصله جنس النسك **او عمرة لزم ان**
يحرم منه لقوله في الحديث ههنا ههنا ولغير ههنا
 ههنا رادجا او عمرة **فان جاوزه** اي الميقات
 اي كل

فان كان مستحبا للجنس
 الا اذا كان مستحبا للجنس
 ان يكون قاصدا به
 مكة او الحرام لحي من جاوز
 من بدا حتى الطائف الثانية ان يكون
 قاصدا للنسك ولو بغير قصد
 لحي من اهل مكة اذا توجه بها
 ولم يكونوا مصحبا عليه النسك
 ولو كان من عادتهم الحج الى مكة
 الثالث ان يكون المجاوزة الى جهة
 الحرام الرابع ان يكون غير ناقل
 اليه او الى مثل مسافته قبل
 تلبسه بنسك الخامس ان يكون
 حرا

اي كل
 على ان لا يتوقف جواز احرام
 احرامه على حاله

اي كل محل يلزمه الاحرام من ولود وبنات اهلها اذا نذر
 الاحرام منها وميقات النسك الذي افسد والمحل الذي
 عت له فيه الاحرام او مسكنه بين مكة والميقات الى
 جهة الحرم دون الهين والشمال اذا احرم مع ذلك
 من مثل مسافة الميقات والمراد بالمجاورة هنا
 وفيما بعد ان ينتهي الى المحل الذي تقصر فيه الصلاة
 اخذ من تغيير المجمع بمقارفة الهجران او الحيام
 الوادي فلا اثر لمجاورة ما دونه وفيه لو خرج
 من مسكنه بين مكة والميقات او المكي لميقات
 فاحرم منه جاز ولا دم عليه **غير محرم** وكذا اذا احرم
 بالعمرة منه وقدر اذ القدر ان لا اداء الحج باحرام
 ناقص وقول بعض لادم عليه اذا لم يذو رات
 بمجاورة غير محرم وهذا قد احرم مرد وخصر كحذو
 فيما ذكره بل منه ان يتادي نسكه باحرام ناقص لانه
 له يات بها اراد علي الوجه الذي اراد مع امكانه
 ويقع لنا مع امكانه يفرق بينه وبين عدم لزوم
 الذم علي من اراد الحج في العام القابل فاحرم با
 لعمرة من الميقات لعدم تمكنه من الحج اما لو اراد
 الاحرام بنسك فاحرم بالآخر فلا دم لحصول
 المراد من قطع المسافة بالاحرام بذلك **عصي** ان
 كان مكلفا ولم يغفر عند المجاوزة علي القود
 اليه او الى مسافته قبل التلبس بنسك والافلا
 حرمة ثم ان عاد لذلك محرما واحرم منه لم يلزمه

في مقام من المكي ما دونه
 من عت له فيه الاحرام
 النسك مع نية الاقامة بين
 هذه شهر او نحو للبيع
 وان لم يزل يباح له مجاوزة
 الميقات من غير احرام
 لتخلل نية الاقامة بحكم
 ام لا يباح له المجاوزة
 فاحرامه ان من بلغ ميقاتا
 من غير احرام وان قصد الاقامة
 بغير احرام وان قصد الاقامة
 بين الميقاتين شهر مثلا
 للنسك ونحوه الا ان يقصده الاقامة
 بالبدن المذكور قبل الاحرام
 وينبغي ان يفيد بها اذ لم
 يكن البدن في حرمه احراما
 فهو منسك لا يقصده ان
 يريد في الحليفة قاصدا
 الاحرام بالحج لاويا الاقامة
 بين الصف او بدرا ان لم يتأخر
 ان ذلك وليس كذلك فليتام
 اهد بن الجبال على الاضاح

دم وان لم يعد فعليه الدم من غير عصيات واذا
عصى وذبح الدم فانما يقطع دوام الاثم لا اصله
كما هو ظاهر فلا بد فيه من التوبة **ولزم** وجوب
ان يعود اليه اي الي الميقات ولو كان كافرا اراد
الاحرام فرببه غير مسلم ثم اسلم فيجب عوده اليه
بعد الاسلام فان لم يعد عصي لانه مخاطب حال
مروره به بالاسلام والاحرام بخلاف القذوات
علق عتقه بفعله يمكنه الا يتيان به حال المجاوزة
لان ذلك الامكان لا يقتضي خطابه بالوجوب
وعلي الولي حيث نفى عقد الاحرام للصبي فجاوزة
وما احرم به الدم في ماله **وبحرر منه** ومثله ماله
عاد اليه محررا قبل تلبسه بشي من النسك **ان**
لم يكن له عذر مانع من القود **فان كان له عذر**
كخوف الظلم علي نفسه محترمة او مال وان قل او
بضع وخوفه علي نفسه مؤثرا وان لم تكن محترمة
اذ لا يؤمن بمباشرة قتل نفسه **والاقتطاع** والتخلف
عن الرقعة لما فيه من الوحشة **او ضيق الوقت** عن
العود اليه للاحرام منه لخروج زمن الوقوف كل
عاد اليه **احرم** جوازا في غير ضيق الوقت ولزوما
فيه حيث غلب علي ظنه ان يفوته الحج اذا عاد
ومضي في نسكه الذي احرم به من ذوات الميقات
ولزمه دم مرتب مقدرا **ان لم يعد** ولو لم يعد لم يحل
وجوبه اذا احرم بعد المجاوزة سواء نفى عنها

عدم

عدم الاحرام ام لا وكان احرامه تلك السنة فان لم يحرم
فلا دم لانه لنقص النسك لا يدل عنه ولان احرام هذه
السنة لا يصاح لاحرام غير هاهنا في الحج اما احرامه
بالعمرة ففيه الدم وان احرم في اخرى بعد مدة مدله
لانها وقت لها وحمل عدم الدم عند القود اذا عا د
لما جاوزة او لمثل مسافة لا لا قرب ولو تكررت المجاوزة
المحرمة ولم يحرم الا من احرمها لزمه دم واحد وان
اثم في كل مجاوزة **فان عاد الي الميقات** المذكور او مثله
مسافة قبل الاحرام فاحرم منه او بعد الاحرام **ووجوب نسكه**
وقيل ان يظن او يشع فيه ولو بخطوة ولو كان طوقا
قدوم اما تقبيله الحج فلا يقرب لانه مقدمه الطواف
او يفصل شيئا من الفاع اي اعمال النسك **يسقط**
عنه الدم اي لم يجب واعداد الي ما ذكر بعد فعل شي من
اعمال النسك **لم يسقط عنه** الواجب عليه بالمجاوزة
لاستقراره **وسواء في لزوم الدم من جاوز الميقات**
مريدا له عاصيا او جاهلا او ناسيا لانه من باب خطايا
الوضع وصورة النسيان ان ينشئ سفره بقصد
الاحرام ويستمر كذلك الي قرب المجاوزة له فيسري
عنه وقيل هذا الجواب لا يدفع الاشكال اذ العبرة باخر جزء
من الميقات فان سري عنه فغير مريد والا فهو غير ساه
او معدورا بغير ذلك المذكور **واما يفرقون** بغير لزوم
الدم **للجسم** في الاتم فلا اثم على الناسي و
لجامل لرفع شلق الحكم بهما **ويام العالم العامد**

الدم

ويشترط بالفدية دوام الائم لا ابتداءه **فصل في اداء الاحرام** المطلوبة فيه ابتداء واما وفيه مسائل فيه مبالغة لانه مجموع هذه المسائل في العبادة تجريد **احدها السنة ان يغتسل قبل الاحرام غسله يوي به غسل الاحرام** اي ويوصل الما فيه لجميع بدنه بشر او شعرا مطلقا كالفصل الواجب لان ذلك ماهية الفصل وحقيقة وهو اي غسل الاحرام **مستحب لكل من يصح منه الاحرام** من المسلم المميز وكذا الفهره من صبي غير مميز ومجنون فيغسلهما وليهما وينوي عنهما **حتى الحائض والنفسا والصبي** تغلبا للنظافة ولشبهت النفس في النفاس في قصة اسمها بنت عيسى ومثله في نذبه للحائض والنفسا باقي اغسال الحج اما اغسال العباداة غير اغسال الشسك فحرام عليهما لما قام بهما من ما فقه وهو الحيض والنفاس وياتيان به عند الاحرام ولو قبل المنيات كما اقتضاه اطلاقيهم وقوله الزركشي توخره للمنيات ضعيف **فان امكن الحائض المقام بالمنيات حتى تظهر وتغتسل بعد انقطاع نحو الحيض لا تسامع الوقت وموافقة الركب علي الاقامة او امنها علي نفسها لو خلفت مع نحو من مائة من غير وحشة فلهقرها به ثم تحرم فهو افضل** لما فيه من الدخول في الشسك علي طهارة **ويصح من الحائض والنفسا جميع اعمال الحج الا الطواف وكفنية** لان الطواف بمنزلة الصلاة **فان عجز المحرم عن الما حسا او شرعا** يتيمم تغليباً للعبادة ونحوها اذا امرتكم بامر فاقوامنه ما استطعتم وان

وجد

وجد ماء غير محتاج اليه ولا الي ثمنه لا يكفي لغسله **فصل** المسنوت **قوله به ثم يتيمم** هو المقتد ومن لم يذكر التيمم كالسبوي اراد ان اعضا الوضوء ولي بالغسل لما فيه من تحصيل الوضوء الذي هو عبادة كاملة وسنة قبل الفصل القائم مقامه التيمم ولو لم يكن الماء للوضوء فيجب ان يستعمله في بعض اعضائه ثم يتيمم عن باقيها ثم اخرق الفصل ان لم ينو بما استعمله الفصل والالتيمم تيمما واحدا عنه قال الشارح وينبغي حينئذ ان لا ينوي الوضوء بل الغسل لعدم حصول عبادة كاملة من الوضوء فيصرفه لغرض الاكمل ثم اذا فرغ منه اصلا وبدل تيمم عن كل الوضوء وبحيث الاذرع يدب تقدم محال الروايج الكريمة اذا قصد به النظافة والوضوء لا يحصل به ذلك وهو متحذر ان كان لا يكفي الماء لجميع الوضوء والا فلا لان تحصيل العبادة الكاملة مع تنظيف اعضائها اولي من الاقتصار على غيرها وان ظهر في ذلك المحال تغير بحيث يودي الغير فيستعين بالحزم بتقديم غسلها حتى يفي الوضوء الكامل دفعا للاذي **فان تركا من يد الاحرام الغسل مع امكانه حسا او شرعا كره ذلك** ومثله ما لو احرم جنباً ومع احرامه اذ لا توقف صحته علي طهارة **ويستحب للحاج الغسل** الذي هو تيمم البدن بالماء بنية **في عشرة مواضع** فان عجز عنه ولو شرعا تيمم **للأحرام** ولو بقرة ولا يضر فصل يسير بنية وبين الاحرام بحيث لا يغلب فيه التغير بخلاف التيمم لان المدار فيه علي العبادة لا النظافة **ولادخول مكة**

ما لم يكن قديماً عهد بفصل كان اغتسل للاحرار من التتبع
 بعمرة او حج لم يكن له الا حنيفة او عصي بتأخيرها على الوجه
 وان كان امثاله ولا فرق في ذنبه لها بين المحرم بحج او عمرة
 والحلال ولا يفوت الا بهما الدخول **وللوقوف بركة** ويدخل
 من طلوع فجر يومها والاولي تقريبه من الزوال وكونه بتمرة
وللوقوف بركة اي بغيرها ويدخل وقته بنصف
 الليل **بعد الصبح يوم النحر** طرق للوقوف لا للفصل لدخوله
 بنصف الليل نعم يقاؤه حنيفة افضل ما للفصل للمبيت
 بها فقير مندوب اكتفا عنه بفصل الوقوف بعرفة **ولطواف**
الاقامة والحلق المعتمد عدم ندبه للطواف مطلقا
 لا تساع وقت ما عدا القدوم ولا اكتفا بالفصل السابق
 عليه فان لم يغتسل لدخولها او طال الفصل بينه وبين
 طواف القدوم احتمل ندبه له وكلامهم يقتضي خلافة وعدم
 ندبه للحلق ايضاً لما ذكر من استماع الوقت **وقداسة اعمال**
لرمي جمار الشريق ويدخل وقته كما بحث بطلوع الفجر
 وقوله الزكشي بتوقفه على الزوال مردودا ما جهره القيمة
 فلا ينسب لها اكتفاء عنه بفصل الوقوف بالمشعر فان لم يغتسل
 له وللعيد فياقي فيه ما تقدم في طواف القدوم لا اتحاد علمه
 الثلاثة من الاكتفا بالفصل السابق قبلها **وطواف الوداع**
 تقدم انه ضعيف **ويتوى في استحبابها الرجل والمرأة** والحنثي
 لا يخرج في نفس الامر عنها **والنحاحين ونحوها والطاهر ومن**
لم يله مساء حسا او شرعا **فحكمه ما سبق** من التيمم المسيلة
الثانية يستحب عند رادة الاحرام اي لغیر مرد التضيعة

وهو

تجاءل

وهو في عشر ذي الحجة ووقت ذلك كله قبل الفصل
 خلاف ما قد يوهمه ترتيب كلامه **ان يستكمل التطيف**
بحلق العانة اي الشعر على المشانة وحوالي القبل ومحل ذلك
 خلقه للذكر اما الانثى فشتفه اما حلق الراس فتباح بل
 في المجموع انه خلاف السنة فقوله التمه انه سنة ان
 اعتاده محل على سنة من حيث خشية الضرب بتركه
 ثم رايه المص في شم مسام عن الاصحاب انه ان شفت
 نفهده بالدهن ونحوه فالسنة للحلق والا فالسنة عدمه
 انثى وبه يجمع بين الكلامين **وتنف الايط** مطلقا لانه
 ينفقة الشعر فيضيق به يخرج الصنان وجا ان
 الربيع دخل على الشافعي وهو حلق ابطه فوقف ولم
 يتكلم ففكر الشافعي انكاره ذلك فقال ما عدلت عن
 الحلق الا ان التنف الكني **وقصر الشارب** حتى تبدو
 حرمة الشفة العليا **وتقليم الاظفار** والاولي ان يبدي
 بمسحة اليمنى ويختمها بايها منه واليسرى كذلك وفي
 الاحياء يبدا بالرجل اليمنى ويختم بخنصر اليسرى
ونحوها من اذهاب الروايح الكريهة وسائر الاوساخ
 عن البدن **ولو حلق الايط بدل التنف** **وتنف الذكر**
العانة بدل حلقها **فلا بأس** كلمة تستعمل للاباحة
 فيما يتوهم خلافها فيه اما جريان خلاف به او لا اقتضا
 شيى **الثالثة يستحب له ان يغسل راسه بسدر**
او خطمي بكسر المعجمة وسكون المهملة لانه ابلغ في
 النظافة المطلوبة **او نحوه** مما فيه ذلك **ويستحب**

ان يلبسه بجمع او خطمي او غاسول هو الاشارة كذا
 قالوا والمروق انهما غيران **او نحوه** ومقتضى كلامهم ندبه
 ولو اعتاد نحو الحنابة وان لم يصف للملبس به ما يسهل به
 نزعه عند وجود ذلك العارض وحينه اذا عرض له ذلك
 فالاقرب انه يجوز له الحلق بل يجب عليه ويكفيه لاحتياجه
 له للفصل الواجب عليه من الاعتذار المجوزة له وطاهر
 كلامهم بل صريح وجوب الفدية عند الا ان يقاس على
 عدم تكررها فيما لو احتاج لنزع الحيط الساخر تراسه
 لاجل الوضوء وبحث الزكشي ندب للمخارج قبل الاحرام
 ان امكن لان الطيب من دواعيه ويؤيده وروده من
 فعله صلى الله عليه وسلم كما في مسلم وينبغي الجزم
 به ان شق عليه تركه زمانا او شدة توقان وبحث
 الشم ندب دهن الراس بعد غسله بخرطمي او نحوه بزيت
 غير كثر لوروده كذلك في حديث ضعيف غير معارض
 للاحد في الصحيح والصحيح يعمل به في فضائل
 الاعمال **الرابعة بجره** ندبا كما هو ظم عبارة وهو
 قضية عبادة الروضة والمحرر والشم الصغير وهو
 اقرب للمدرك ووجوبه ومشى عليه في المجموع كالرافع
 في العزيز قال الشم انه المعتمد من حيث الفتوي **عن**
الملبوس الذي يحرم على المحرم ليسه ويلبس ندبا
ازار او رداء لاهرامه صلى الله عليه وسلم فيهما وامره
 بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم احدكم في ازار ورداء
 ونعلين صحرا من المنذر **والا فضل ان يكونا ابيضين**

لخبر

لخبر السوا من ثيابكم البياض **بعد يدن** نظيفين طاهرة كقوله
 في غير هذا الكتاب حديثين والافتنظفين تقديم الجديدهم
 اذا ساواه العتيق والذي يتقدم في النفس تقديم النظيف
 وان تقدم الجديده اذا ساواه العتيق في النظافة او عدمها
 والا حوط ندب غسل الجديده المقصورة لنشر القصارين له
 على الارض قيا ساعلى ندب غسل الحصى وكذا غيره اذا توفقت
 تجاسة للمطلقا لانه بدعة كما في المجموع **ويكفي** تنزيها
المصبوغ ولو بنبيلة وان قل اي وكان له وقع الامر عند
 والمصفر فيحرمان على الرجل سوا قبل التسبيح او بعده وكم
 المصبوغ هنا مطلقا من القصة شأن المحرم المذكور في قوله
 اشقيا اغبر **ويلبس نعلين** لا امر بذلك كما في الملأ دبرها
 المدا من المعروف اليوم لانها اقرب ملبس ساق الرجل بشرها
 بفعله صلى الله عليه وسلم **تم تطيب** مردي الاحرام مطلقا
 ما لم تكن صابغا كقوله قال محله ما لم تكن له روائح كريهة تباذي
 بها الفير ولا تزول الابد فيسئ له التطيب دفعا لما لا يذى عن
 الناس وما لم تكن محدة لحرمة الطيب عليها والباقي كالصائم
 فيما مر وندب التطيب لمريد الاحرام دون الصوم لان من
 شات الاحرام ان يتولد عنه تفير ما فندب ما يخففه بخلاف
 الصائم فليس شأنه ذلك على انه جاز له للصائم قبل
 التجر فاستوي الباب **والا وفي ان يقتصر** مردي الاحرام
 على تطيب بدنه **دون ثوبه** فلا يندب تطيبه بل يكره
وان يكونا بالمسك لانه الذي صعب بل توار عنه صلى
 الله عليه وسلم التطيب به بخلاف غيره بل يكره بالزيتا د

هو مستحب عند الثلاثة وقال مالك
 لا يجوز تطيب يتغير احبته فان تطيب
 به وجب غسله من رحة الامة

لقول احمد بن حنبل **استه** ولا نظر لقول الشيعة بنجاسة المسك
 لعدم الاعتداد بخلافهم بل ربما يكون ادعاهم بنجاسته
 كفرا **والافضل ان يخلطه بماء الورد او غيره من الماهيات**
 التي يستهلك فيها جرمه **لانه هب جرمه** لخبر خير طبيب الرجال
 ما ظهر ربحه وقيمينه ويجوز بما يبقى جرمه **وله استدامة**
ليس ما بقي جرمه بعد الاحرام على المذ هب الصحيح
 كالمدين عن عائشة رضي الله عنها كاني انظر الي وبصير لطيب
 في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والوبصير
 بفتح الواو وكسر الموحدة وسكون التائية فصاد من ملة
 البريق والمهات والمفرق وسط الراس نعم ان لزم
 الاحداد وجب عليها اذالة **ولو استقل الطيب بعد الاحرام**
من موضع الى موضع بالعرف وغيره لم يضر ولو قطرت فيه
 من بدنه لم يضر جرمها **ولا فدية فيه عليه على الاصح وقيل**
عليه الفدية ان تركه بعد اتقائه فيه فلو نقله من
موضعه لاخر باختياره او نزع الثوب المطيب
ثم لبسه لزمه الفدية على الاصح كما لو اتد البس ثوب
 مطيب فان لم تكن راحة التطيب موجودة وكان بحيث لو بقي
 عليه ما ظهرت راحته امتنع لبسه بعد نزع والا فلا
وسواء ذكرناه من فدي الطيب عند الاحرام الرجل
والمرأة صغرى او كبرى الا الممدة فيحرم عليها والا لصيام
او البائين فكما تقدم ويستحب للمرأة لا للرجل والمكنتي
الالضرورة ان تخضب يديها بالحناء الى الكوعين
 هو طرف الذراع مما يلي الابهام وطرفه مما يلي الخنصر كرسوع

ففي

ففي العبارة تغليب **قبل الاحرام** لا بعده فلا يسق بل يكره
 كما سيجاتي **وتمسح وجهها بشي من الحناء لتستر**
البشرة اي لونها وعلى ندي مسحتها الوجه بها بقوله
لانها تومر بكشفها ولا يجوز لها ستره بساير ملاءق
 له وهو من كالا لراس من الرجل كما ياتي فامرت بسترونه
 يكون لحناء اذهابا للفتنة **وسواء استجاب الخضاب**
والستر كما ذكرنا المزوجة وغيرها والشابة
والعمرة لا شتر كهن في الانوثة **واذا خضبت عمتا اليد**
 بالخضاب لانه ليس للزينة بل لدفع النظر الى لون بشرتها الاصل
ويكره النقش والتشويد والتطريق اي خضاب
 اطراف الاصابع فقط حيث كان لها حليل واذن لها فان
 كانت خلية او ذات حليل ولم ياذن لها ولم تقلم رضاها
 حرم عليها ذلك وهذا التفصيل جار في خضبها بالسواد
 وتخبرها الوجنة **وهو اي الطريق خضب بعض الاصابع**
 لانه زينة ولا تليق بشان المحرم **ويكره لها الخضاب بعد**
الاحرام اي ان لم تستر جرمه وجهها ويدريها وقد
 قصدت سترها بذلك والاحرام وندب لها قدراكا لما فوته
 من ندي ففعل ذلك قبل الاحرام ومع الكراهة بغيره ها
 المذكور فلا فدية لانه ليس بطيب **لخامسة ثم بعد فعله**
 اي المحرم ما ذكرناه من الاذي **يصلى ركعتين** فاكثر
 كالتمنية بتسليم واحدة **ينوي بهما او بها سنة**
الاحرام بقراقرها بعد الفاتحة في الاولى قل يا ايها الكافرون
 وفي الثانية قل هو الله احد لمناسبتها للحال لا شتما لهما

على اخلاص التوحيد والعقد الى الله تعالى المتكامل
 على المحرم الاهتمام به فان كان هناك مسجد صلا فيه
 لا نه افضل البقاع فان احرم في وقتا فربما او
 فافله موقرة فضلا عنها عند ركعتي الاحرام
 في استقاط الطلب وفي حصول الثواب خلافا
ولو صلا في غير ذلك من غير قصد هو كالقصر
 بقصد سدا لا حرام استقلاله لان افضل هو كالقصر
 في حصول الفضل فيما اذا صلي الفريضة عنهم وان لم
 يتوها كما يومي اليه عموم اطلاقه فيها فان كانت
 الاحرام في وقت كراهة الصلاة لم يصطبر على الاصح
 وان كان ثامنا ذوات السبب لثاخره اما كراهة
 المكان فلا تمنع منها كما تفرم اليه عبادته ويستحب
 ان يؤخر الاحرام الى خروجه وقت الكراهة ليصليها
 فانها لا يفعلون بعد الاحرام فذكر هنا في وقت
 الكراهة السادسة اذا صلي احرام وفي الافضل
 من وقت الاحرام قول لان الشافعي رحمه الله جملة
 حاله باضمار قد او استيفاه دعائيه احدهما الافضل
ان يحرم عقيب الصلاة بالتحية وهو لغة ضعيفة
 الافصح هذوها وهو جالس فيه من شرف المكان
 الذي صلي فيه وفي الحديث لا تزال الملايكة تضيي
 على احدكم ما دام في مصلاه حتى يجد قال
 الشارح وغيره ويدل له حديث ابنت عباس
 انه صلي الله عليه وسلم اهل في دبره لصلاة رواه

اعلم ان صلاة الاسلام وابتدائه
 والخطيب والرسول الحضور

الاربع

الاربعة وحسنه الترمذي وصححه علي شرط مسلم
 لكن ضعفه البيهقي وجزم به المصنف هنا قال
 السبكي لولا كثرة الاحاديث واستنهارها باحرامه
 صلي الله عليه وسلم عند انبعاث راحلته لكان في
 هذا زيادة علم عليها انتهى وقد عمل بعض
 المتأخرين بقضية حديث ابنت عباس فقال انه
 يحرم عقب الصلاة في مسجد ذي الحليفة
 اتباعا له والحق به السبكي كل ميقات فيه مسجد
 ما تفر عنه صلي الله عليه وسلم وظاهر كلام المصنف
 هنا خلافا **والثامن يحرم اذا ابتد السير** ركب
 كانا وما شيا وعبر بعضهم عند انبعاث راحلته اذا
 كان راكبا وشروعه في السير اذا كان ماشيا قال
 الشارح وما عبر به المصنف موافقا لما في فسر به
 في الام معنى انبعاث الراحلة في الحديث بانه تفرها
 التي مكية سايرة لا مجرد تفرها قاعدا خلافا للامام
 حيث قال معنى انبعاث استنوت قايمة وهذا هو
الصحيح فصرح بيثني منه ما قاله الماوردي من
 سن الاحرام للخطيب عند الخطبة يوم السابع
 ليخطب محمدا وهو المصنف وان قال المصنف في مجموع
 انه غريب وقال الاذري كلام غيره ينال عنه
وقد ثبت في احاديث متفق على صحتها اي لم يطقن
 فيها احد لان الشيخين اخرجاه لان بعضها
 انفرد به البخاري **والحديث الوارد بالاول فيه ضعف**

كما قال البيهقي **ويستحب ان يستعمل القبلة عند الاحرام**
لان جهتها اشرف الجهتان **واما المكى فان قلنا الافضل**
ان يحرم من باب داره **علي القول**
المعتمد ينذب الاحرام عند الشروع في السيد **صلي**
ركعتين في بيته عبر به تفننا في التفسير ودفعنا
لتقل التكرير **بمعنى الفاحم يحرم على باب**
لان السنة ان يبادر بالاحرام عقب الصلاة
بحيث لا تنقطع نسبته عنها ولا اعادها **فمن**
يدخل المسجد ويظفر للوداع **بداية** **بالحج**
منقهرها لفرقة **وان قلنا يحرم من باب المسجد**
دخل المسجد وطاف ثم يصلي ركعتين ثم
يحرم قريبا من البيت كما سبق سبق ان المعتمد خلافة وانه
على المعتمد فيشمل في داره ويصلي ركعتين الاحرام ثم
يعود الى المسجد لطواف الوداع **فصل في صفة**
الاحرام وما يكون بعده من التلبية وما يتم منه **الاحرام**
اي الصفة المحصلة له اذ هو ما يطلق ويراد به النية
ومنه قولهم الاحرام ركن او الصفة المحصلة للداخل
في الشك نية وهي التي يفسدها اجماع قبل التحلل
ويظهر الردة وليست التجرد ومنه قولهم لا يصح
الاحرام الا بالنية وقول البلقيني الاحرام غير النية
لكن يتوقف حصوله عليها كسائر العبادات معناه ان
اطلاقه على الصفة السابقة هو الاصل واطلاقه على
النية لكونها محصلة لتلك الصفة فلا منافاة خلافا

لمن وهم قيد والمعنى الاول هو المعنى المصدرى والثاني
المكامل بالمصدر **ان ينوي بقلبه الدخول في الحج والتلبس به**
وان كان معتمرا نوى الدخول في العمرة **وان كان قارفا**
نوى الدخول في الحج والعمرة اي احضرهما بقلبه ووجه
وقصد ه اليهما معا وهذا الحد وجهي الاحرام بالقران وهو
الذي ذكره المصنف لمريد التعيين **ان ينوي بقلبه الدخول**
في الشك **من غير تعيين** **والواجب ان ينوي**
يقصد هذا اي ما ذكر بقلبه **ولا يجب التلفظ به**
كسائر النيات **ولا التلبية** كذا في نسخة جذا كجار
عطفا على الضمير المحرور من غير عادة الجار على مذهب
ابن مالك كالوقوفين وليس منصوبا مغفولا معه لان
عدم وجوب التلفظ غير مقيد بكونه مع التلبية بل
مطلقا **ولكن الافضل** اي يتلفظ به **بلسانه** ليساعد
اللسان القلب **وان يلبي** لان بعض العلماء قال لا يصح
الاحرام **حتى يلبي** وجعله مما يتوقف عليه محتم وبه قال
بعض اصحاب الشافعي **وهذا** **انه** **فالمخلاف فيه مذهبي**
وخارجي **فالاحتياط** **ان ينوي بقلبه ويقول**
بلسانه وهو مستحسن من القلب **نوي الحج والعمرة**
به لله تعالى لبيك اللهم لبيك **لبيك** **الى اخر التلبية**
وعبادته ظاهرة في انه لا يتم الاحتياط الا باقتران النية
بجميع التلبية وفيه عسر وقيل بحصوله باقترانها
بالتلفظ بها واول التلبية لم يكن بعيدا الا ان كان من
يوجب التلفظ بها بوجبه جميع الورد مع اقتران النية

جميعه فحينئذ لا يتم الاحتياط الا بما ذكره قاله الشارح وان
كان حجة عن غيره فليقل ندباً **نوبت الحج عن فلاق**
والحرمت به لله تعالى عز وجل عنه لبيك اللهم لبيك
عن فلاق ولا يذكره الا في هذه التلبية بخلاف باقيها
في دوام الاحرام **قال الشيخ ابو محمد الجويني** يضم الحيم
وفتح الواو وسكون التختية بعد هاتون **ويستحب**
ان يسمى اي يذكر في هذه التلبية اسم ما احرم
به من حج او عمرة اوها ان احرم معيناً فيقول **لبيك**
اللهم بحجة الى اخرها ولا يذكره في التلبية ثانياً وثالثاً
كما ساقى في كلامه وان احرم بعمرة قال **لبيك اللهم بعمرة**
وان احرم كان محرماتهما قال **لبيك اللهم بحج وعمرة** وما
ذكر من الاستحباب اقره في المجموع وصوبه في الاذكار وانه
موافق للاحاديث قال الاذري وهو كما قال فتصويبا
المهمات ما في الروضة كالاملاء من عدم النيب ضعيف
وقضية كلامه انه لا يسمى مطلق الاحرام في الاحرام
المطلق ولو قيل بنده لم يعهد **قال الجويني ولا يجهر**
بهذه التلبية لما فيها من ذكر ما احرم به بل يسمى بها
نفسه لانه اقرب للاخلاص **بخلاف ما بعدها** من
التلبية **فانه يجهر بها** كحديثنا افضل الاحرام الحج والتمتع
وفسر الحج برفع الصوت بالتلبية **واما ما بعد هذه**
التلبية الاولى فهو الافضل ان يذكر ما احرم به في
تلبيته ام لا الاولى ولا كما تقدم فيه خلاف مذهبي
للصحاب الاصح لا يذكره ندباً وقد ورد الامر ان

الذكر

الذكر وعنده في الحديث الصحيح **فاجدها** وهو تركه
محمول على الافضل والاخر وهو الذكر **ليبات الجواز**
اي محمول على بيانه **فردع** هو كما مر ما ينبغي على
اصل هو هنا ان اصل النية ومدارها على القلب لا اللفظ
وعلى التلبية **لونوي الحج بقلبه ولبى بعمرة او نوي**
العمرة بقلبه ولبى بحج او نواهما ولبى باحدهما او
عكسه فالاعتبار شرعاً بما نواه دون ما لبى به وهكذا لو
اختلفت النية القلبية واللسانية اعتبرت الاولى لا
الثانية **فردع** اخر **لونوي حجتي او عمري**
انفقدت احدهما ولم تلزمه الاخرى اذ لا يدخل النسك
على عمرة مثله من جنس واحد ولونوي نصف حجة او
نصف عمرة انفقدت نسكاً كاملاً كما في الطلاق **فردع**
له اي لم يرد الاحرام فيما يحرم به **اربعة اوجه** زاد ابن جماعة
خامساً هو الاحرام كاحرام زيد بوجوهه ولا زيادة لانه
ما احرم به زيد لا يخلو عن احده هذه الاربعة **الافراد**
والقرات والتمتع والاطلاق رتبها ذكر اعلى ترتيب
افضلها **فاما الافراد** الذي هو افضل وجوه اداء
النسكين لما ياتي من اذ القرات افضل من افراد لم يعمر
فيه في سنة **فهو في الحج في اشهره من ميقات**
طريقه بل او من دونه وقضى كحديثنا بل ولو اخره عدوانا
اذ لا يخرج اثمه عن وصف الافراد الفاضل من حيث جمع النسك
السكين على وجه خاص **ثم اذا فرغ منه خرج من مكة**
زادها الله شرفاً فاحرم بالعمرة من ادبي لكل ويفرغ منها

منها

في بقية سنة حجه **فقد** صورته المتفق عليها وعلى
 افضليتها وله صور مختلف فيها سيأتي بيانها ان شاء
 الله تعالى كما لو احرمت بالعمرة في غير اشهر الحج ثم اتمها وحج
 في عامه فقتل افراد والاصح انه تمت غير موجب للدم و
اما المتفق عدل عن تعريف المتع القسم للأفراد الى تعريف
 المتع نصا في التعبير **فهو الذي يحرم بالعمرة من ميقات**
بلله او جاوره واحرم من دونه نظير ما تقدم في الافراد
 اي وقد بقي بينه وبين مكة او الحرم من حلتان وقد نوى
 التوطن به قبل احرامه وان بقي اقل وقد نوى التوطن به
 قبل احرامه بها لزمه دم الاساءة فان لم ينو التوطن واحرم
 من ثم بالعمرة فدمان وعموم اطلاقه شامل للاحرام بها
 في غير اشهر الحج والتقيد بكونه فيها انما هو للتمتع الموجب
 للدم **ان يفتح من ثيابه** اي من مكة او من ميقات
 بلله او من مثل مسافته او من حلتين من شرط الاحباب
 الدم لا لكونه متمتعا فلا دم عليه فيما اذا عاد لما ذكر وان
 كان متمتعا سمي متمتعا لاستتماعه **بمظورات**
 اي ممنوعات الاحرام المحرمة بسببه الآية في الفصل
 بعده **يعن الحج والعمرة** والمراد تملكته من ذلك وان لم يفعل
 واما وجه لزوم الدم بشرائطه الآية فلوجه الميقات
 وعلل التقليل بقوله على سبيل الاستيناف (البياني)
فانه يحل له جميع المظورات للاحرام اذا فرغ من العمرة
 بقرائه حزنا **سواء كان ساقا** هذا ما لم ييسبقه **ولما القران**
فهو ان يحرم بالحج والعمرة جميعا بان يحضرهما معا

في ذهنه

في ذهنه ويقصد الدخول فيها معا بنيتها **فتندرج افعال**
العمرة في افعال الحج اندراج الوضوء في غسل الجنابة من جنس
 واحد **ويستند الميقات** فيحرم بهما المكي من مكة **والفعل**
فيحجز عنهما طواف واحد وسعي واحد وعلق واحد ولا يرد
على ما يفعله مفرد الحج اصلا اما ندب فياقي بعملها آخر وجا
 من الخلاف قاله الصميري والعمري ورجح الزركشي و
 البلقيني تبعا للقاضي انه لا يس له ذلك وان قال ابو حنيفة
 بحو وجوبه لانه خلاف ما صحته به السنة في الثارت
 اي وشرط ندب الخروج من الخلاف انه لا يعارض من صحته
 وهي هنا قول جابر لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وصحابة
 بهي الصفا والمروة الا طوافا واحدا قال الشارح وهذا
 هو القياس ويدل له كلام المصنف وهو مبني على عمومته في ذلك
 ايضا **ولو احرمت بالعمرة وحدها في اشهر الحج** او قبلها كما سيأتي
 في كلامه الا ان التقيد بها هنا لانه لا خلاف في حصول
 القرآن فيها بخلافه فيما لو احرمت بها قبل اشهره فغيبه الخلاف
 وان كان الاصح صحة **الحج** في اشهره بان ادخله
قبل الشروع في طوافها ولو بخطوة **صح احرامه به ايضا**
 اذ هو لقوته يدخل عليها الضعفها **ومما قاروا على الاصح**
ولا يحتاج في حصول القران **الى نية القران** ولا يمنع
 من الاحرام بالحج استلام الحجر بنية الطواف للعمرة لانه مقدر
 لامنه كما في المجموع اما بعد شروعه فيه فلا يصح احرامه
 به لان اتصال احرامها بمقصوده وهو اعظم افعالها فلا يت
 ينصرف بعد ذلك الى غيره ولا في اخذ في التحلل المقتضي

مته

لنقصان الاحرام فلا يليق به ادخال الحج المقتضي لقوته
واحرامه بهما صحيح فيما ذكره المصنف ولو كان بعد افساد العرة
بالجماع فينعقد احرامه به فاسدا على الاصح ويلزمه المضي
في السكنى والقضا والا قرب كما قال الشافعي عدم هدمه الا حرم
به حج لان فاسده كصحيحه فان افرد به بان اي بكل من
النسكين وحده او قرن او تمتع فعليه دم فقط وقال
الشافعي يلزمه دمان اذا تمتع دم لما توجه عليه في قضا
القران واخر لما جاء به من التمتع **ولو اهرم بالحج اولاً ثم
اهرم بالعمرة قبل شروعه في افعال الحج لم يصح احرامه
بهما على القول الصحيح** لانه لا يستفيد به شي بخلاف
الاول يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت ولانه يمتنع
ادخال الضعيف على القوى كغراش النكاح مع فراش
الملك لقوته عليه جازا دخاله عليه دون العكس حتى لو لم اخت
امته جاز له وطوها بخلاف العكس **ولو اهرم بالعمرة قبل
الشهر الحج ثم اهرم بالحج في اشهره قبل شروعه في طواف
العمرة ولو بخطوة كما مر صرح احرامه به اي بالحج وصار
قارصا على الاصح** هو المعتمد ولا يغير بقوله بعض المتأخرين عام
الاصحاب على خلافه **واما نية الاطلاق** اي في الاحرام
فهو ان ينوي بقلبه نفس الاحرام اي الدخول في النسك
بنية **ولا يقصد الحج ولا العمرة ولا القران** بل يقصد
مطلقا النسك **وقد اختلف** في الاحرام جازيلا **خلاف** ويغارق
الصلاة ذات السبب حيث لم يجز الاحرام بها الا معينة بان
التعيين شرط في انقضاءها لا في النسك الا ترى انه لو اهرم
بنسك

بنسك نفل وعليه نسك فرض الضر في الغرض **فان**
قال بعضهم طريقا لمرئزق بالحج بالنية اذ اخرج
من يملك ولم يستبدل احد ومربا لميقان قاصدا
النسك ان يحرم بنسك مطلق ليصرفه عمره اذا
وجد من يساجره فيتم بها ثم يحرم عنه **ثم ينظر
فان كانت احرامه في اشهر الحج فله صلاته الى ما
سما منه حج او عمرة او قرب** ومحل الصرف لما ذكر
ان كان الوقت صالحا لهما فان ضاق الوقت فله
ذلك ويكون كمن اهرم بالحج في تلك الحالة كما رجم
المصنف وتناول عموم كمن فاته الحج وهو احد
احتمالين للفاضي قال غيره وهو ظم كلام الاصحاب
وعليه فان عينه بعمره فذاك اوضح فكيف فاته الحج
قال شيخ الاسلام زكيا وهذا الاحتمال ظاهر
كلام الاصحاب انتهى وان زجج الرماي والزرقي
الاحتمال الثاني له انه يتعين عمرة وقال الاسودعي
وقول الرويان صرفه الى العمرة بوافقه لكنه يهضم
الاحتياج الى الصرف ولو اهرم مطلقا ثم افسده قبل
التعيني فانيهما عليه كان معسدا له **ويكون الصرف
الى شي مما ذكره والتعيين له بالنية بالقلب لا
باللفظ ولا بجسمه العمل قبل النية** الصارفة لكن
لو طاف ثم صرفه للحج وقع عن القدوم وان كان
من سنن الحج كما قال الشافعي فيمنع منه من حيث
انه تحية المبيت اذا ذكره لا يتوقف على الاحرام

فضلا عن خصوص الحج الا من حيث انه من سنن الحج
 كما قاله العراقي فيعتقد به من حيث انه تحية البيت
 اذ ذاك لا يتوقف على الحرام فضلا عن خصوص
 الحج لا من حيث انه من سنن الحج قال الشارح
 وينبغي حمل كلامهما على ذلك حتى يكون له
 وجه نعم يعيد السقي هناك فعله بعده
 احتياطا للركن **وان كان احرامه المطلقا قبل الشهر**
الحج انفق احرامه عمدا فلا يصرفه الى الحج في اشهر
 لان الوقت لا يقبل غير الحرة ولا اله لواحد حينئذ
 يحج معين انفق عمدا فعند الاطلاق اولى **واعلم**
ان هذه الاوجه جائرة بائناها العلماء واما
الافضل من هذه الاوجه فهو الافراد الجامع
 للنسكين كما مر غايات **ثم التمتع** لما فيه من عمل
 النسكين حقيقة **ثم القرآن** فالاحرام به افضل
 من الاحرام بالمطلق كما قال **والتعيين عند**
الاحرام افضل من الاطلاق لانه اقرب الى الاخلاص
 ولا يعرف ما يدخل عليه **واعلم ان العقل افضل**
من اقل الحج من غير ان يعتمر بعده أي فيما بقي من شهر
 ذي الحجة الذي هو شهر حجة **فان تأخير الحرة**
عن سنة الحج مكروه ولو اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج
 من عامه ولو من ميفان بله لم يكن افرادا كما مر
 وهو كذلك خلافا للمحب الطبري وغيره الا ان
 يقول بان المراد به الافراد الذي هو قسم
 التمتع

التمتع الموجب للدم لا مطلقا لان الاصح انه تمتع
 لادم فيه لان الشروط الاربعة في كلام المصنف
 التمتع بوجوب الدم لا التسمية متممها كما مر
 به هو قد مناه فهو كمت احرم بالحرمة فاعلمها
 بالحج فالصورة المذكورة دون الاقل في الفضل
 وفوق القرآن ومحلها ما لم يعتمر بعده الحج في سنته
 والا كان من صور الافراد الفاضل بل افضلها قال
 الشارح وحكي عنه تأميد العلامة عبد الرؤف
 انه قال في بعض كتبه انه اقل وحقيق شرعا
 من صور الافراد الا فضل ونقل عن جمع انه
 لا خلاف فيه وعن المحققين اقل وهم عليه وحمل
 القول بان التمتع على انه تمتع لفوي او شرعي مجازا
 قال التلميذ وانت حير بان الثاني متجه ولا فرق
 في كونه من صور الافراد الفاضل بين ان تكون اعتمر
 بعد حجة او لا ان شرعي واما قول المتقاضي الافراد
 افضل وان اعتمر في سنة اخرى فقال في المجموع
 ساذ ضعيف وهو كذلك وان اختاره السبكي
 مستدلا بان صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه اعتمر
 بعد حجة لانه يرد قول المصنف جميعا بين الروايات
 المتناقضة في بيان ما احرم به صلى الله عليه وسلم
 الصواب الذي نعتقد انه صلى الله عليه وسلم احرم
 اوليا بالحج مفردا ثم دخل عليه الحرة لمصلحة
 بيان جواز الاحرام بها في اشهر الحج بهذا الجمع

العظيم وان بينه قبل ذلك باعتماره فيها ثلاث
 مرات في ثلاث سنين في ذي القعدة هو انما ساع له
 ذلك خصوصية ان منغنا ادخالها على الحج فخرج
 الافراد لا اختيار له اولاً ولذا واظب عليه الخلفاء
 الراشدون الا عليها فاختلف ففعله واطلاق الحصر
 يقتضي افضلية الافراد على كل من التمتع والقارن
 وان اعتمر بعد كل فيما بقي من شهر حجة وهو
 كذلك كما هو ظاهر لان في الاتباع ما يرد على
 فضل المنسك الثالث الذي انبى به وعبارة
 الرملي فتشعر بترجيح ما جري عليه الاسوي
 من افضليتها على الافراد قياسا على ما اذا صلى
 من يرجو الماء بالتيمم اول الوقت وبالماء اخرة
 وفرق بينهما السارح بان الصلاة المفعولة
 مع النقص هي المفعولة مع الكمال فقد انبى
 بالكمال المقصود وزيادة مع عذره واما هنا
 فلم يأت بالصفة الكاملة اصلا مع تمكنه منها
 وانما انبى بالناقصة وزاد بعمل اخر ومعلوم انه
 لا يجري ما وقع من النقص لانه اجنبى عن محل
ويجب على القارن والمتمتع اي على كل منهما **دم**
 وفي نسخة **نساء** لقول تعالى فمن تمتع بالعمرة
 الى الحج فليستسرم من الهدى ولا له صلي الله عليه
 وسلم ذبح عن نسائه البقر وكن قارنانا وامهني
 في ايجاب الدم كونه زح ميقانا ذلوا حرم اولاً
 من ميقان

١٩
 من ميقان يله لا احتياج بعد فراغه للخروج الى ذي الحرام
 بها فغني عن ذلك بذلك **فقط** حال اي من بقرة او بدنة لا
 شاتين لانه لا يقع واجبا حينئذ الا واحدة فقط **صفتها**
صفة الاضحية وعجزه **سبع بدنة او بقرة** وان كان
 باقي الاسباع اراد ما لكها بغيرها ونحو ذلك وهذا جاز في
 كل دم واجب الاجزا الصيد **فان لم يجد الهدي في موضعه**
 وهو الحرم وان قدر عليه بمكان غيره لا يختصا صديحه
 في الحرم فاعتبر وجوده فيه بخلاف الكفارة لعدم تقيدها
 به **او وجد هديا** يباع **ياكثر من ثمن مثله** او يباع به وقد غاب
 عنه واحتاج اليه او الي ثمنه **لزمه صوم ثلاثة ايام في**
الحج بان ياتي بها بعد الاحرام به لا قبله لانه عبادة بدنية
 بخلاف ذبح الهدي حيث جاز ثمنه عليه لانه عبادة
 مالية ولا يجب ان يحرم ليصوم لكن اذا احرم مع صومه
 لها **وتسعة اذا رجع الى اهله** وقد اتم جميع اعماله لقوله
 تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
 ولو عدم الحدي جالا وعلم وجوده قبل تمام الصوم فلم
 الصوم في الاظهر مع انه لم يعجز عنه في موضعه لعجزه عنه
 جالا وكذا الورجا وجوده جازله الصوم ايض وفي استحباب
 انتظاره ما ذكر في التيمم ويستحب الاحرام وصوم الثلاثة
 قبل يوم عرفة لاستحباب فطر الحاج واذا احرم في زمن
 يسع الثلاثة وجب تقديمها على يوم النحر وموالاة
 ان اتفاق الوقت بان احرم ليلة السابع فان اخره لغيره
 ومادت قضا وان اوقفها قبل الطواف وليس السفر عذرا

في تأخيرها لانه يتبين ايقامها فيه بالنقص فلا يكون عذرا
تجلا في رمضان ولا يجوز صومها في يوم النحر والى ايام
التشريق واذا فاته صوم الثلاثة في الحج فضاها وجوبا
ولادم عليه و فرق بينها وبين السبعة بقدر ايام النحر
لغعد التفرقة وبين الموسر الاحرام بالحج في ثامن ذي الحجة
ولا يجوز صوم السبعة في الطريق فلو اراد التوطن بمكة
صامها بها لاجرد الاقامة وان طالت ولتن موالاة
كل من الثلاثة اداء وقضاء والسبعة وانما يجب الدم
على المتمتع **باربعة شروط ان لا يعود الى ميقات بلك**
لا احرام الحج ان احرام منه بالعمرة والا بان جاء وزه غير مرید
نسكا ثم عن له لم يحج للعود الالحل احرامه او مثل مسافته
لانه ميقاته ولو عاد الى مثل ميقات بلك مسافة احرام
بها من الحل في شوال بمكة وقد دخلها محرما عام اوله فاذا
احرم بالحج منها بعد احرامه بها من الحل فلا دم فيها يظهر ويسقط
الدم بالعود الى ميقات اخر الى للافاتي كما هو ظ ولو اقرب
من ميقاته فان احرام منه او عاد اليه محرما فلا دم بل قضية
كلام الروضة انه لا دم لو خرج من حلتين من الحرم لانه احرام
من موضع ليس ساكنوه من حاضري المسجد الحرام وتقل
في المجموع اعن الفوراني ما يريده واقره عليه وانما ينفعه
العود لما ذكره لاهرام الحج ذلك العام اذا كان قبل تلبسه بنسك
وان كان بعد تلبسه ولو ببعض طواف القدوم بان احرام
بالحج خارج مكة ثم دخل اليها قفاط للقدوم ولو ببعضه
ثم خرج الى الميقات او طواف الوداع فانه يسن له عند خروجه

لعرفة

مقابل

لعرفة ففي كل من هذين لا ينفعه العود لانه انما
بما يشبه التحلل ولا بد في الاعتداد بالعود لما
ذكر من كونه قبل الوقوف لعرفة كما اقتضاه تقبيل
الروضة والمجمع وغيرهما وصرح به بعض المتأخرين
تنبيهه في ضمن هذا الشرط شرط اخر هو ان لا
يحج في عام الاعتار كما اشترت اليه وياتي في كلامه
وان يكون احرامه بالعمرة في الشهر الحرام فلو احرم بها
في غيرها ولو في غير جن من رمضان و ان اتي باعما
لها في سوال فلا دم عليه وهي عمرة رمضان تضاف بها
دون ثواب من اتي بها وباعمالها فيه ولو احرم
بالعمرة ثلاث رمضان لعدم تبين الهلال ثم تبين
انه كان هل فتمتع عليه الدم **وان يحج من عامه**
فان لم يحج فيه فلا دم عليه **وان لا يكون من حاضري**
المسجد الحرام حبي احرامه بالعمرة بان لا يكون حال
تلبسه بها متوطنا بالحرم او قد ربا منه **وهو اهل**
الحرم اذ كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام
فهو الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر
المسجد الحرام فهو الكعبة قاله ابن عباس **ومن**
كان متوطنا منه اي الحرم **علي اقل من حلتين**
وهذا هو المصنف الذي رجحه الرازي في الشرح
الصغير واقتضاه كلامه في الكلب ونبه المصنف
في كنية والعبر بها للتوطن فلو توطن غريب ما ذكر
فلا دم عليه او مكى محلا بينه وبين الحرم مرحلتان

حلال

فالدّم ولا الرّجاء والاقامة ومن له مسكنات
 قريب منه وبعيد اعتبر ما اقامته به أكثر من ما به
 أهله وما له دأماً أو غالباً فان كان محل اعتبار
 الأهل أي الزوجة والأولاد الذي تحت حجره لا
 الأباء والأخوة ثم ما عزم علي الرجوع إليه
 للاقامة فيه ثم ما خرج منه فان استقر بأف
 كل شيء اعتبر محل أحرامه ويؤخذ من اعتبارهم
 فمن له مسكنات ما اقامته به أكثر من مسكنة
 طريقتان إلى الحرم أحدهما مرحلتان والآخر
 دونهما اعتبار ما سلوكه له أكثر ويحتمل أنه حاضر
 مطلقاً ويصدق عليه أنه في مكان علي دون
 مرحلتين من الحرم والأصل براءة الذمة من
 الدّم والميتة ان من أحرم بالهرة خارج مكة
 مطلقاً فان كان بين وطنه والحرم مرحلتان
 لزمه دم التمتع جاوز ميقاته يريد التنسك
 أو لا ودونهما لم يلزمه ذلك مطلقاً وان جاوز
 الميقات غير يريد ثم عنده لم يمكنه أو يقر بها فاحرم
 بعرة ثم تخارجه لزمه دم علي المختار في الروضة
 لأنه ليس مستوطناً وما نقله التركيب وغيره
 من عدم لزومه مبني علي أحد قولي الشافعي
 ان الحاضرين من حصيل ثم ولو مسافراً من
 المشهور خلافه وقول السلفين من دخل
 مكة في غير شهر الحج ثم تمتع لأدم عليه مبني

علي

علي هذا القول ولو أحرم أفاقي بعرة في الشهر
 الحج ثم قرن قد ما ن كما قاله البقوي وقال
 المزيّن أنه قياس قول الشافعي لكن صوب السلي
 ونبهه الأسوي لزوم دم واحد للتمتع جرياً علي
 هذا القول ولذا عقبه بقوله نعم ان قيل
 الحاضر هو المستوطن استقام وجوب دمين مع
 احتمال فيه من جهة التداخل قال الشارح وال
 والتداخل وجه للسبكي وجهه قوي ولو كرر
 التمتع العمرة قبل حجة فالأوجه عدم تكرار الدّم
 وفي المجموع ما يصرح به وفارق ما مر من وجوبه
 ثانياً بالقرآن بوجود علة ربحه من ترفعه
 بأحد النسلين وذلك حاصل فيه وفقد علة وجوب
 دم التمتع من ربحه الميقات لأنه لو بدأ بالحج لا
 خراج للخروج إلى أدنى الحل للأحرام بها وذلك
 غير متكرر ويؤخذ مما ذكر مع ما مر وبأن
 ان الموجب للدّم هو أحرامه بالهرة معه بالحج وأنه
 يجوز تقديم علي الحج أنه لو قدمه علي بعض
 العمر المتكررة لم يلزمه شيء آخر لأنها ليست
 هي الموجبة بل الأولى والأحرام بالحج وبه فارق
 ما لو فعل المحرم محرماً من جنس وكفر في اثناها
 لأن المتأخر مستقل بالايجاب فلم يمكن وقوعه
 المتقدم عليه **فإن فقد أحد الشرطين فلا دم**
عليه وهو متمتع علي الأصح وقيل يكون مفرداً

تقدم خلاف السارج فيما اذا احرمت بالعمرة في غير اشهر الحج
 المخرج عامه اهو افراد حقيقة ام تمتع **وانما يجب**
الدم على القارن لثرفه باحد النسكين بشرطين
ان لا يعود للميقات الذي احرمت منه بالقدات
 او الى مثل مسافته او ميقات اخر ومن جلتين
 من الحرم كما في الممتنع **بعد دخول مكة** فلو عاد
 قبله فالدم بحاله لوجوب قطع المسافة بين مكة
 والميقات لكل من احرمت باحد النسكين وتراجع الى
 الميقات الذي احرمت منه بالعمرة من بعد دخوله
 مكة فاحرم منه بالحج فلا دم وان كان قارنا
 لتقدر قطع المسافة لهما ومحل اعتبار عوده
 بعد دخوله مكة ان يكون **قبل يوم عرفة** اي
 قبل الوقوف بها فبالوقوف يستقر الدم عليه
 واقضى كلامه انه لو عاد قبل الوقوف وبعد طواف
 القدوم ولو سعى بعده نفقه العود وبه صرح
 السارحان **وان لا يكون من حاضري المسجد الحرام**
 وتقدم المراد به **فصرح** لو احرمت عمرا بما احرمت
 به زيد جان للاحاديث الصحيحة في ذلك ففي
 البخاري عن علي وعنه ابي موسى الاسعري رضي
 الله عنهما ان كلا منهما اهل باهلال كاهلال
 النبي صلى الله عليه وسلم فاق كلا منهما على ذلك
 وامدا بموسى لعدم سوقه الهدى ان يجعل احرمه
 عمرة ويطىف ويسعى ويحلم واسرك عليا معه
 في هديه

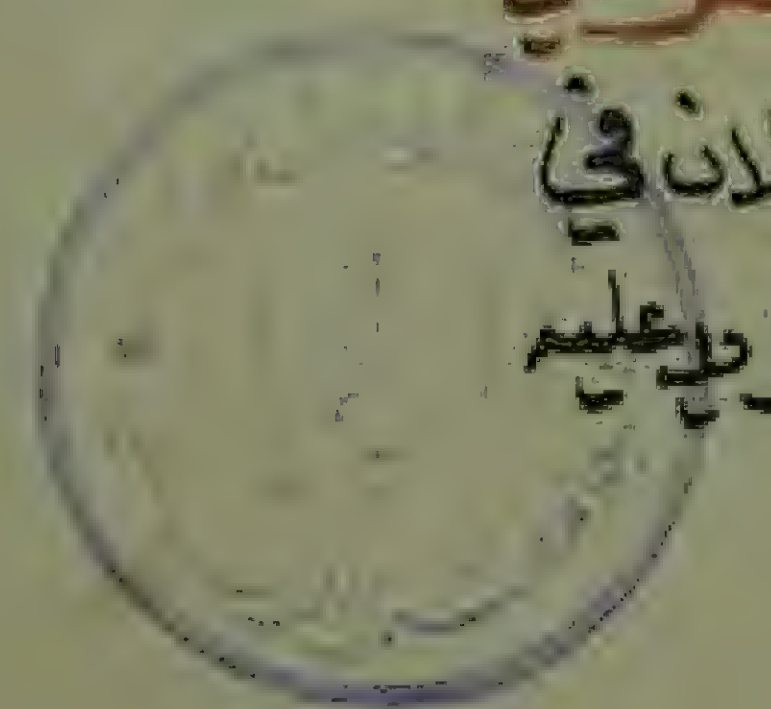
في شهر الاضحية وكنته

في هديه فبقي احرامه **ثم** اي بعد معرفة جواز ذلك
 فهي لتت يتيب الاحبار **ان كان زيد محرما** احراما يصح
 بنفسه او احرمت عنه وليا لما ذوت له في الاحرام به
 شرعا **ان فقد عمره** والمحرمة كاحرامه **مثل امره ان كان**
 احرامه **هجا فاحرم عمره** **حج** لا احرامه كاحرامه
وان كان عمرة فعمرة وان كان قرانا ابتداء **فقران** اما
 اذا احرمت بعمره ثم اذا دخل عليها حجا واحرم عمره
 كاحرامه فان اراد بعد الادخال ان يعقد له قران والا
 فعمرة **وان كان مطلقا** اي في اشهر الحج لظهور ان
 مطلق الاحرام بل ومقيد به بالحج في غير اشهره لا ينقصد
 الا عمرة كما تقدم **ان فقد احرام عمره ايضا** الذي احرمت كاحرام
 مطلقا **وتخير** اي عمره في صرفه **الي** **تثامن** حج او عمرة او
 كليهما كما يقتضيه **زيد** ولا يلزمه اي عمره **وصرفه** اي صرف
 احرامه المطلق **الي ما يصرف اليه زيد** الا اذا اراد كاحرام
زيد بعد تعيينه فيسبغه فيما عينه كما التزمه ولو احرمت
 كاحرامه قبل صرفه وقصد التشبيه به حال تلبسه
 باحرامه الحاضر والاقبي صرح وليس فيه معني التعليل
 بمسئيل لانه جازم في الحال اولاده مقتدر لانه في
 الكيفية لا في الاصل **ولو كان زيد احرام** ابتداء احراما
مطلقا عن التعيين بهما (او باحد هما ثم عينه باحدهما
 او بهما قبل احرام عمره **فالاصح** انه لا ينقصد احرام عمره
مطلقا اعتبارا بقوله احرمت ولغير قوله كاحرام زيد
 كالمقيد الاحرام بصفة فاذا انقضى بقي اصل الاحرام

ومحل ذلك ما لم يقصد المماثلة به بعد التبيين والالتصاف
 فيه **والثاني** وهو مقابل الاصح في احرام زيد بعد تبيين
 عمر وما كان احرام به مطلقا **ينفقد** **معي** اعتبارا بقوله
 كاحرام زيد **ولو كان احرام زيد فاسدا** لطلوع الجماع المفسد
 عليه **انفق** **احرام** صحيح **مطلق** وان كانت
 احرام زيد معينا ابتداء لان فساده الغي اعتباره
على الاصح **ولو كان زيد غير محرم** **انفق** **لعمرو** باحرامه
 باللفظ اما **احرام مطلق** لانه جزم بالاحرام بصفة
 واذا فقدت الصفة بقي الاحرام مطلقا **يصرف** **ما** **ما**
 من الشك في او كليهما **سواء كان يظن** المراد منه مقابل
 العلم فيشمل التردد بانواعه **ان زيد محرم او يعلم انه**
غير محرم **ان يعلم انه ميت** او **كافر** وذلك لجزمه بالاحرام
 وفقد الصفة المفيد بها لا يبطله فبقي لازما ينعينه
 بما اراد وعليه الرجوع في تبيين ما احرم به الي زيد
 لانه ذلك لا يعلم الا منه ان كان احرام بنفسه او من
 وليه الذي احرم عنه فان اخبره بعمره فبان حج كان
 احرام عمر وحج فعند فواته يتحلل للفوات ويريق
 دما ولا يرجع به على زيد وان غره وان ذكر نسكا ثم اخر
 فان تعد لم يعمل بخبره الثاني والا فيعمل به ولو احرم
 كاحرام اثنين صار مثلها ان اتفقا والا فتقارن نعم
 ان كان احرامهما فاسدا انفق له مطلقا واحدهما
 فقط فالقياس انفقاده صحيحا في الصحيح ومطلقا
 في الفاسد ولو كانا مطلقين او احدهما فقط اتجه بان

يقال

يقال ان لم يرد الشبهة في المستقبل انفق مطلقا
 في الاولى وكالمعين في الثانية فان اراده واختلفت
 تقسيمها فقارن والا فهو مثلها **نتي**
 سكت المصنف عما اذا جهل ما احرم به زيد نحو موته
 وذكره في غير هذا الباب وذلك انه ينوي القران حينئذ
 ثم يأتي بعمله ليتحقق الخروج عما شرع فيه ولا يبرأ من
 العمرة لاحتمال احرام زيد بالحج ولا يدخل عليها العمرة ولا
 دم عليه اذ لم يحصل له الحج فقط واحتمال حصول العمرة
 لا يوجبها اذ لا يجاب بالشك نعم يستحب لاحتمال قران
 زيد واحرامه بعمره فيكون قارن اذ كره المتولي ويغني
 عن نية القران نية الحج ولو علق احرامه على احرام
 زيد في المستقبل كاذن او **ما** متى او ان احرام زيد
 فانما محرم لم يتفق احرامه مطلقا كاذن اجازيس الشهر
 لان العبادة لا تعلق بالاحتمال وان كان زيد محرم
 فانما محرم فكان زيد محرم انفق احرامه والا فلا لان
 المعلق بخاضر اقل غروا لوجوده في الواقع فكان قريبا
 من احرم كاحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق بمستقبل
 وفارقت الاخيرة بتبعيتها لزيد احراما وعدمه
 احرم كاحرام زيد بانفق احرامه وان تحقق عدم
 احرام زيد لجزمه بالاحرام في الاخيرة ولا كذلك **مع ان الشبهة**
فصل في التلبية المستحب ان يقتصر على
علي تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لان في
 الاتباع من الفضل ما يربو على غيره ثواب المزي عليه



وهي لبك مثني مضاف اريد به التكثير عند سبوه
وقال يونس ليس بمثني بل هو مقصور اصله لي
قلبت الفه يا مع الضمير قلب الف لدي وعلي معه
ورده سبوه بانه لو كان كذلك لما انقلب مع
الظاهر يا في قوله دعوت لما نابني ما سورا
فلي قلبي يدي مسور كما لا تنقلب معه الف
لدي وعلي وهو منصوب بعامل لا يظهر قبل
واصل فعله لبسبب ثلاث باات فحذف
بقلب الاخيرة الفا كما قالوا تظنيت هذا الظن
والفصد به هنا تكثير دعوة الله علي لسبب
ابينا ابراهيم فالمراد به اجابة بعد اجابة وقيل
معناه اقمنا علي طاعتك اقامه بعد اقامه
وامرا كما قال السوطي في المرقاة المراد من
طاعتك ما نحن فيه من الحج بقرينة المقام لا
مطلقا وان كان ابلغ وقيل معناه حاجا هي
ومقصود لي لك وقيل محبتي لك وقيل اخلاص
لك فهذه خمسة اقوال في ذلك **اللهم** اصله يا
الله فحذف حرف السين او عوض عنه الميم ولذا
لا يجمع بينهما الا في ضرورة كقوله يا اللهم يا
اللهم هذا قول البصريين فيه وهو المختار
لبك لبك تأكيد بعد تأكيد الاخبار بما مر
وينبغي ان يسكت هنا سكتة لطيفة اخلاصا
ياتي في نظيره ويمدأ بقوله **لا شريك لك**

الظن

الظرف في محل الخبر اذ لو كان معمول اسم لا نصب لكونه مطولا
وعليه يخرج قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت ولا
معطي لما منعت وهو احسن من تخرجه علي مذهب البغداديين
من جواز حذف تنوين اسم لا المطلق المطول تخفيفا وفيه
وفيه رد علي المشركي وابطال ما يقولون **لبك** لا شريك
لك الا شريكا هو لك تملكه وما ملك **ان الحمد** جني بالموالد
ردا علي الكفرة المعتقدة للشريك في الالهية لان من
لازم ذلك اعتقاد مشاركتها له في الحمد وما بعده **والنور**
بالنصب وجوز رفعها في الابتداء وعطفها علي محل اسم
ان قبل دخولها علي تقدير حذف خبر ان قبلها اي ان
الحمد لك والنعمة **لك** اي لا نفورك كما يدل عليه السكون في
مقام البيان **والملك** بالنصب والرفع وحذف الخبر علي
الاخير لئلا يما قبله عليه وينبغي الوقف هنا وذلك
ليلا يوصل بالنفي بعده فيوهم عوده لما قبله وان كان
بعيد اجدا وقيل حكمه الوقف الاشتقار بان الجملة
المثبتة التي بها كانت تميم والتاكيد للاستغناء عما قبلها
لا شريك لك اعادوا مبالغة في رد اعتقاد الشريك
وتاكيد لابطاله **وتكسر الهزة من قول ان الحمد** استوقف
بها للشئ علي الله ودلالته علي التقليل خلاف المستبادر
منها لانه وان فهم منها في الاستباق البياني فضمين
ولو فتحت الهزة علي تقدير لام التقليل ثم حذفها
لقياسه مع الحرف المصدر في عندا من اللبس **جاء**
والكسر انجح منه لسلامته عما يوهمه الفتح في التقليل

والخصيص اي ان الاجابة او الاقامة على الطاعة
معلومة ومختصة بحال شهود الحود والافهام والمطلوب
الاكل اخلاص ذلك لله تعالى من حيث ذاته لا بواسطة مشهور
شيء اخر وبه يعلم تضعيف ما نقله الزمخشري عن الشافعي
من اختيار الفتح وان ارتضاه الاسنوي قال الاذرع
لان اختيارات الشافعي لا تؤخذ من الزمخشري **فان**
زاد عليها اي تلبية النبي صلى الله عليه وسلم او نقص منها
فقد ترك المستحب من عدم التغيير لها راسا وما جاء عنه
صلى الله عليه وسلم من زيادة فيها او عن بعض اصحابه
واقترع عليه المقتضي للذب زيادة تحجب عنه بان ما ذكر
في المتن هو الذي عهد منه صلى الله عليه وسلم وواظب
عليها جميعا وافكان الاقتصار عليه اولا وما جاء من زيادة عليه
فليسان لجواز ولذا قال المصنف **ولكن لا تكثره** اي
الزيادة **على الاصح** لعدم وروده في ذلك **ويستحب**
ان يصلي والافضل بصلاة التشهد وضم اليها
السلام كراهة افرادها عنه **على النبي صلى الله عليه وسلم**
واله **بعد التلبية** اي عقبها بالقول تعالى ورفعنا لك ذكرك
اي لا اذكر والا ونذكر معي بطلي وذكر الاله في نسجته وبه
يندفع قول بعض من خصي الاصل انه من زيادته
الان يكون محذوف فائمن اصله **ويسال الله تعالى**
بعد ذلك المذكور من التلبس والصلاة والسلام على من ذكر
رضوانه بكسر الراء وضمها اي رضاه بجاز مرسل عن
ادبته الخيرا ونفسه خيرا صفة ذات او صفة فعل

ولجنة

ولجنة عطف خاص على عام على الاخوة **ويستفيد به**
اي يساله ان يفيد من النار **وهما** وقد مرهما لانهما
اهم مطلوب قال تعالى في رزح عن النار وادخل الجنة
فقد فاز **ثم** التراخي المدلول به ثم غير مراد **يدعو بما احب**
لنفسه **ومن احب** لقرب دعائه للاجابة لكونه مسافرا
وفي نسك وعقب ذكر وشا على الله تعالى وصلاة وسلام
على النبي صلى الله عليه وسلم قال الزعفراني فيقول اللهم
اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وامنوا بك
ووثقوا بعهدك واتبعوا امرك اللهم اجعلني من وفدك
الذين رضىت وارضىت اللهم ليسر لي اذوا مأثوت وتقبل
مني يا كريم ربنا الثنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار **ويستحب الاكثر من التلبية** لانها زينة الاحرام
ويستحب تأكيد لما قبله وتصبح ببعض جزئيات
قائما وقاعدا وركبا وما شيا ومضطجعا اي غير
قاعد وقائم ليشمل الاستلقاء للقبائل والانطباع وان كانت
ضجعة مبغوضة فيفضلها لا يمنع طلب ما ذكر فيها **وجنبا**
وحايطا ونفسا **ويشاكدا** **استجابها عند تقاير** بالمعجزة
والتمحيية بينهما الغاي اختلاف الاحوال **وتقاير الازمان**
الازمان **وتقاير الامكن** والواو بمعنى او اذ لا يقتصر للتأكد
مجموع ذلك بل احدها **ويستحب في كل صعود وهبوط** بضم
اولهما مصدران ويفتح اسما مكان فاما ان يكون على تقدير مضاف
اي عند صعود وهبوط لينا سبب الضم لكونه مثالا تقاير
الاحوال كما تقدم واما ان يكون المعنى يستحب ذلك في المكان

العالي والهابط فيكون مثال تقاير الامكنة **وحدوث**
امر من ركوب وقبول يضم اول كل منهما **او اجتماع**
رفاق جمع رفقة مثلث الراسموا به لارتفاق
 بعضهم ببعض **او قياها وقهور** وهذه كلها
 امثلة تقاير الاحوال **وعند السحر** بفتح اوليه
 المهملين السدس الاخير من الليل **واقبال**
الليل **اقبال النهار والفرع** **من الصلاة**
 وظاهره انه يقدر معها على الاذكار المطلوبة وهو
 محتمل **ويستحب** اي يتأكد في المسجد الحرام المسجد
 المطيف بالكعبة كما يدل عليه **ومسجد الحيف** يعني
ومسجد ابراهيم صلي الله عليه وسلم **معر فانت**
لا نها معاصي نسك اي بقربها او باعتبار
 ما زيد فيه في مؤخر منها كما قاله الجويني علي
 ما فيه مما ياتي واصنافه الي ابراهيم وصلاته
 وسلامه عليه يدل علي انه الخليل ووقع كذلك في
 تاريخ الارقيون غيره **ويستحب ايضا في سائر**
المساجد **يرفع** ملكي بها **صوته في المساجد على الاصح** من غير
 اجهاد لنفسه بها وهذا في دوام الاحرام اما في
 ابتداء الاحرام التي يذكر فيها ما احرم به فلا يجهر فيها
 بل السنة استماع نفسه فقط كما مر ما لم يضر به غيره
 والا كما لجر حال اقامة الصلاة وخفضه مما يلبس علي
 المصلين فلا يرفع بل يحرم ان يكثر التسبيح والذكر
 كره واختلف المتأخرون في سنن وضع العلامة

في الامور

وقال ابو حنيفة وما ذكرنا
 اظهر ان التلبية في مسجدين
 في الامصار وفي مساجد
 اهل من كتاب الاشراف

في الاذان حال التلبية قياسا علي الاذان والخبر
 جابه عن ابن حبان او لا يظهر الفرق بينه
 وبين الاذان والخبر مستفوعة دلالة علي ذلك
 ذلك كما يرفع الملك صوته **في غير المساجد وقيل**
لا يرفع في المساجد صونا لها عن رفع الاصوات فيها
 وقيل يرفع في المساجد **لثلاثة** المذكرة او لا لانها
 مواضع نسك **دون غيرها** علي الاصح علي ذلك القول
 المخصص **ولا يلبي** اي لا يسن له في طواف القدوم **وسج**
علي الاصح لان لهما اذكار مخصوصة **وما صدق** في
 الاقاصم ومثله طواف العمرة **فلا يلبي فيه** بلا خلاف
 لخروج وقت التلبية بالاخذ في اسباب التحلل من
 النسك وحمل علي الاول طواف النفل وطواف
 الوداع لخروجه لعرفة **ويستحب للرجل** اي الذكر
رفع صوته بالتلبية رفعا معتدلا بحيث لا
يصد بنفسه بضم النحية او الفوقية من الاضداد
 وبفتحها ايضا من الضرد والاسناد في الفوقية
 للتلبية مجازي من الاسناد للسبب وفي الحديث
 يا ايها الناس ارفعوا علي انفسكم انكم لا تدعون
 اصم ولا غايبا انه اقرب الي احذكم من عنق
 راحلته رواه البخاري ومسلم **ويكون صوته**
دون ذلك اي دون صوته في تلبيته **في الصلاة**
 متفلف بكون او في محل الحال من صوت علي
 رسول الله صلي الله عليه وسلم **عقبها** وكذا يكون صوته

عنه
 بهمة وصل وفتح الباء
 ومعناه ارفقا بانفسكم
 واخفضوا اصواتكم فان رفع
 الصوت انما يخلو الانسان
 بعد من يخاطبه ليسمع وانتم
 تدعون الله تعالى وليس هو
 باصم ولا غايب بل هو سميع
 قريب وهو معكم بالعلم والاحاطة
 ففيه الذنب الي خفض الصوت
 بالذكر اذا لم تدع حاجة الي رفع
 فانه اذا خفض كان ابلغ في
 توقيره وتفضله فان دعيت
 حاجة الي الرفع رفع كاجابة
 الاحاديث من ثم سلم المصنف

بالحجبة الذرية

بالاعداد ونصوتها **واما المرأة** اي الانثى ومثلها
الحثي **فلانترفع صوتها بالتلبية** بحضور الحجاب الاجاب
بل تقتصر ندبا على اسماع نفسها عند صحة
سمعتها باللفظ **لثاب** على الذكر اللفظي **فات**
رفعت كره وكلما كره فيه جهرها بالقراءة كره
فيه جهرها بالتلبية **ولم يحرم** كما حرم جهرها
بالاذان للامر بالاصغاء للمودن والمظالم
فرفع صوتها به مؤد للفتنة ولا كذلك التلبية
لا شغال كل بتليته عن تلبية غيره وعدم
سن نظر لمليبي **ويستحب تكرار التلبية**
الواردة عنه صلى الله عليه وسلم **في كل مرة** ياتي
بها **ثلاث مرات** **وياق بها** اي بالثلاث
متواليه من غير فصل بينها **لا يقطعها** اختيارا
بكلام ولا غيره طلبا لتو اليها **فان سلم عليه** حذفي
فاعل سلم وبني للمفعول لعدم تعلق الفرض
بعينه **رد** اي الملبى السلام ندبا باللفظ وليس
تأخير الرد تمام التلبية كما في المؤذن **نص**
عليه الشافعي واصحابه **رحمهم الله تعالى ويكره ان يسلم عليه**
اي يبدأ بالسلام **في هذه الحالة** اي حال اشتغاله
بالتلبية وانما لم يجب الرد كما يجب على القاري
لتغويته شعارها بخلاف القدرة وانما لم يندب
في الاذان لانه نخل بالاعلام ويؤدي الى لبس
ولا كذلك هنا **واذ اري شيئا** اي علم به **يعجبه**

اقتصر

اقتصر عليه لانه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم
ما سر بكثره المومنين يوم عرفة عام حجه الوداع و
يقاسن به ما اذا علم بما يكره فقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم
انه قال ذلك في اشداحواله وهو يوم الحذق بلفظ اللهم
ان العيش عيش الآخرة ومن ثم قيد ندب التلبية بالمحرم
واللهم بغيره اتباعا للوارد فيها **فالسنة ان يقول**
ليكن ان العيش اي الحياة المطلوبة الدائمة الهنية
عيش الآخرة اي حياتها ومن استخضر عند هذا المضمون
لم يلتفت لتعظيم غيرها ولم ينزعج من كربه **ومن لا يحسن التلبية**
بالعربية يلبي بلسانه اي يترجم عنها ندبا به اما القادر
على العربية فله ترجمتها بلسانه مع اكراهة وفارقت
الصلاة بان الكلام فيها يفسد من حيث الجملة بخلاف التلبية
ويكره الكلام اثنا التلبية الا لمصلحة بل قد يجب لانقاذ
خواعي تقع في محذورات لم ينذر بالكلام في اثناها **وبدخل**
وقت ندب التلبية من حين حرم ولو اخر ما فاسدا
ويبقى الى ان يشرع في التحلل بالاحذ في عمل من اعماله
وسياتي بيان ذلك اي الذي يحصل به التحلل **واضح** حاله من
بيات ان شاء الله تعالى قيد لكل من الاتيان و
الوضوح **فصل في محرمات الاحرام**
الاضافة فيه لامية وحكمة تحريمها بالخروج عن العادة
ليذكر ما هو فيه من العبادة وايضا فقد ورد كحاج اشعث
اغبر فيذكر بذلك الذهاب الى الموقف الاعظم ليجازي
باعماله فيجمله ذلك على غاية اتقان تلك العبادة وتكثورها

ويجب على القاري ان لا يقطعها
من هذه المحرمات وقال ابو حنيفة يجب
كفارتان ١٢١ الحرفين

فيها فيجزم عليه بالاحرام بالبحر او العمرة او بهما **سبعة**
انواع وما زاده بعضهم من عدد الانواع داخل فيما ذكره
المص وقل وجه ترتيبها قدم اللبس لان به كمال الزينة
الظاهرة ولذا كان نزعه اول واجب عند الاحرام علي ما
عرفت بما فيه ثم التطيب لانه منافق للاستنشاق وللغيرية
من كل وجه مع انه يحرم في جميع البدن وغيره بخلاف
الدهن لان فيه تنمية وتحسينا للشعر اكثر من ازالته
ثم ازالته لان فيها ترفها ظاهرا بخلاف المقد مات لحفاها
ثم المقد مات لانها قد تظهر بخلاف الجماع ثم الجماع لانه
مع ما قبله يتعلق بنفس بدن المحرم زينة او ترفها
او تلذذا بخلاف الاصطيا دفاته يطلب منه امر خارج
عن البدن وهو الاستيلاء والعز **الاول اللبس** يحتم
اللام **والمحرم ضربان رجل** اي ذكر ولو صغيرا **وامرأة**
وكحصر باعتبار الاعمال الغلب والافقد يكون خنثى وله
ستر وجهه او راسه لا يحيط لسترهما في احرام واحد
وله لبس المحيط من غير ستر وجهه **فاما الرجل فيحرم**
عليه ستر جميع راسه او بعضه دخل فيه البياض وراز
الاذن وهو المعتمد المخرج في الروضة وغيرها وخرج به
شعره النازل عن حده فلا يحرم ستره وان كفي تقصيره
لانه منوط بالشعر والستر بالراس كاللمسح **بكل ما يحد**
هنا ساترا عرفا فلا يدخل ما لو شدد راسه خيطا لانه لا يحد
ساترا كما قال الاصحاب بخلاف العصابة المربضة كافي المجموع
قال الشارح ويظهر ان المراد بها ان لا تكون بحيث تقارب

الخيط

الخيط ودخل فيما ذكر انواع الساتر سواء كان **مخيطا** بالخيا
المعجمة ويجوز بالمرملة **او غيره** **معتادا** او غيره وان حكى
لون البشة كثوب رقيق وزجاج وان لم يعتد الستر
به كحنا او غسل ثخين وطبي **فلا يجوز ان يضع علي**
راسه او شي منه **عمامة** بكسر الميم **ولا خرقه ولا**
قلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم
الميم لمرملة بعدها او مفتوحة فها تانيث وجمعها قلانس
ويجوز القلاسي وفي القاموس القلنسوة والقلنسية
اذا فتحت ضممت السين واذا اضممت كسرتا تلبس
في الراس جميعه قلانس وقلانسيس وقلنسي واصله
قلنسوا لانهم رخصوا الواو لانه ليس لنا اسم اي معرب
بالحر كات اخره واو قبلها ضمة وضار اخره يامكسورة
ما قبلها كقاض وقلانسيس وقلانس **مقورة** بصيغة
المقول من التقويم بالقاف **ولا يعصبه بعصابة**
اي لها عرض كما علم مما مر **وخوها حتى يحرم** اي بتمام
نية الدخول في النسك ولا يجوز ان **يستر مسه** اي
من الراس ويجوز تذكيره وقائشه **قدرا يقصد ستر**
لشجيرة وخوها هو داخل في قوله اولا فيحرم عليه ستر
جميع راسه وبعضه اعاده تأكيد او زيادة ايضاح
ولتقديم بقوله **اذ لم يكن به شجيرة** وخوها اما لذلك
ولا يحرم ستر ذلك البعض للمحاجة ويجب معه الفدية
اما ما لا يعيد هنا **ساترا** عرفا بخوط وهو دج
وان مسه وحنا وغسل رقيق **فلا لباس به** كلمة

قوله بالاحرام بالبحر او العمرة او بهما
قوله سبعة انواع
قوله ما زاده بعضهم من عدد الانواع
قوله داخل فيما ذكره
قوله مص وقل وجه ترتيبها
قوله قدم اللبس لان به كمال الزينة
قوله الظاهرة ولذا كان نزعه اول واجب
قوله عند الاحرام علي ما
قوله عرفت بما فيه ثم التطيب
قوله لانه منافق للاستنشاق وللغيرية
قوله من كل وجه مع انه يحرم في جميع
قوله البدن وغيره بخلاف الدهن لان فيه
قوله تنمية وتحسينا للشعر اكثر من ازالته
قوله ثم ازالته لان فيها ترفها ظاهرا
قوله بخلاف المقد مات لحفاها
قوله ثم المقد مات لانها قد تظهر
قوله بخلاف الجماع ثم الجماع لانه مع
قوله ما قبله يتعلق بنفس بدن المحرم
قوله زينة او ترفها او تلذذا بخلاف
قوله الاصطيا دفاته يطلب منه امر خارج
قوله عن البدن وهو الاستيلاء والعز
قوله الاول اللبس يحتم اللام
قوله والمحرم ضربان رجل اي ذكر ولو
قوله صغيرا وامرأة وكحصر باعتبار
قوله الاعمال الغلب والافقد يكون خنثى
قوله وله ستر وجهه او راسه لا يحيط
قوله لسترهما في احرام واحد وله لبس
قوله المحيط من غير ستر وجهه فاما
قوله الرجل فيحرم عليه ستر جميع راسه
قوله او بعضه دخل فيه البياض وراز
قوله الاذن وهو المعتمد المخرج في
قوله الروضة وغيرها وخرج به شعره
قوله النازل عن حده فلا يحرم ستره
قوله وان كفي تقصيره لانه منوط
قوله بالشعر والستر بالراس كاللمسح
قوله بكل ما يحد هنا ساترا عرفا
قوله فلا يدخل ما لو شدد راسه خيطا
قوله لانه لا يحد ساترا كما قال
قوله الاصحاب بخلاف العصابة المربضة
قوله كافي المجموع قال الشارح ويظهر
قوله ان المراد بها ان لا تكون بحيث
قوله تقارب

قوله بالاحرام بالبحر او العمرة او بهما
قوله سبعة انواع
قوله ما زاده بعضهم من عدد الانواع
قوله داخل فيما ذكره
قوله مص وقل وجه ترتيبها
قوله قدم اللبس لان به كمال الزينة
قوله الظاهرة ولذا كان نزعه اول واجب
قوله عند الاحرام علي ما
قوله عرفت بما فيه ثم التطيب
قوله لانه منافق للاستنشاق وللغيرية
قوله من كل وجه مع انه يحرم في جميع
قوله البدن وغيره بخلاف الدهن لان فيه
قوله تنمية وتحسينا للشعر اكثر من ازالته
قوله ثم ازالته لان فيها ترفها ظاهرا
قوله بخلاف المقد مات لحفاها
قوله ثم المقد مات لانها قد تظهر
قوله بخلاف الجماع ثم الجماع لانه مع
قوله ما قبله يتعلق بنفس بدن المحرم
قوله زينة او ترفها او تلذذا بخلاف
قوله الاصطيا دفاته يطلب منه امر خارج
قوله عن البدن وهو الاستيلاء والعز
قوله الاول اللبس يحتم اللام
قوله والمحرم ضربان رجل اي ذكر ولو
قوله صغيرا وامرأة وكحصر باعتبار
قوله الاعمال الغلب والافقد يكون خنثى
قوله وله ستر وجهه او راسه لا يحيط
قوله لسترهما في احرام واحد وله لبس
قوله المحيط من غير ستر وجهه فاما
قوله الرجل فيحرم عليه ستر جميع راسه
قوله او بعضه دخل فيه البياض وراز
قوله الاذن وهو المعتمد المخرج في
قوله الروضة وغيرها وخرج به شعره
قوله النازل عن حده فلا يحرم ستره
قوله وان كفي تقصيره لانه منوط
قوله بالشعر والستر بالراس كاللمسح
قوله بكل ما يحد هنا ساترا عرفا
قوله فلا يدخل ما لو شدد راسه خيطا
قوله لانه لا يحد ساترا كما قال
قوله الاصحاب بخلاف العصابة المربضة
قوله كافي المجموع قال الشارح ويظهر
قوله ان المراد بها ان لا تكون بحيث
قوله تقارب

تدل على الاباحة ينسب فيهما يتوهم فيه عدمها ومثل ذلك
 بقوله **مثل** بالرفع خبر ذلك وبالنصب بتقدير اجعل
 مثل ان يتوسد حمامة او وسادة فان راسه وان استتر
 بفضه بالاباحه ذلك في العرف سائر وفي المصباح المتين
 الوسادة اي بكسر الواو والمخدة والكعب وصادات ووسائد
 انتهى وقد افرد فيما ورد فيها من الخبر المرفوع رسالة
 لحافظ السيوطي سماها ما رواه السادة في حديث الوسادة
او نيفس في ماء ولو كذا وان عدي الصلاة سائر لان
 المدار فيها على ما في ادراك لون البشرة وهنا على ما فيه
 الترفه او يستظل **بجمل** بكسر اوله وفتح ثالثه وبالقلم
 معروف **ونحوه** من هودج **فلا يابس به** لانه ليس
 بسائر عرفا **سواء من الجمل راسه ام لا** لانه لا يعد في كلا
 الحالين سائر عرفا وقيل ان من الجمل راسه لانه القدر لوجود
 السائر لفة **وليس بشي** لان المدار على السائر عرفا
ولو وضع يده على راسه واطال او اشد عليه خيطا
لصداع او غيره ولو عينا **فلا يابس** لفقد السائر
 كذلك وان قصد به السائر اقتضاه اطلاقهم ويفرق
 بينه وبين نحو الزنبيل عند قصد السائر به انه قد قصد
 به ذلك في العادة بخلاف الخيط واليد ولا يضر كون اليد
 تعد سائرا في الصلاة لما مر في المالك من الفرق بين
 الصلاة وما هنا **ولو وضع على راسه حملا بكسر اوله**
 اي محمول **او نيفس لا بكسر الزاي** ويجوز فتحها
 مع حذف النون كوزة رقيقة وهو الحق وفي المصباح

قال الخطيب انما كان في منسكه وانه
 يستظل في الشتاء والخريف بحاجب الجمل
 سائر وان كان لا يستظل فيها فان
 فعل في وجهه الفدية واستجابها
 قول الامام في راسه استظل تحت
 جاريان ايضا في راسه استظل تحت
 لونه على عصي او اعواد على شجرة
 قال الامام في راسه استظل تحت
 ذلك لا يستظل تحتها لان الاستظلال به
 القفا واليدين من غير الاستظلال به
 سما الخطيب انما كان في منسكه وانه
 جانب انما كان في منسكه وانه
 يستظل في الشتاء والخريف بحاجب الجمل
 سائر وان كان لا يستظل فيها فان
 فعل في وجهه الفدية واستجابها
 قول الامام في راسه استظل تحت
 جاريان ايضا في راسه استظل تحت
 لونه على عصي او اعواد على شجرة
 قال الامام في راسه استظل تحت
 ذلك لا يستظل تحتها لان الاستظلال به
 القفا واليدين من غير الاستظلال به
 سما الخطيب انما كان في منسكه وانه
 جانب انما كان في منسكه وانه

الزنبيل

الزنبيل بوزن كزير المكمل والزنبيل بوزن قنديل
 لفة فيه وجمع الاول زنبيل والثاني زنا بيل **ونحوه**
كره ولا يخدم علي الاصح محله ما لم يقصد به
 السائر والاحرم اخذ مما قاله جمع متقدمون و
 واقضاه ثقليل الرافي خلافا للاسنوي من وجوب
 الفدية بذلك وما لم يستترخ علي راسه فان
 استرخى حتى صار كالقطنسوة ولم يكن فيه
 شيء محمول حرم ولزم من به الفدية وان لم
 يقصد به السائر حينئذ كما هو ظاهر لانه في
 هذه الحالة يسمى سائرا عرفا **ولو طي راسه**
بكتان بكسر المهملة وتشديد النون محدود
 مصروف او طين او مرهم فان كان اي احد ما ذكر او
 المطلي به **رفقا** بقا فين بحيث لا يسمى سائرا
 عرفا **فلا شيء عليه** في ذلك **وان كان تحتها يستتر**
وجب الفدية على الصحيح وحرم ذلك هنا ان كان لا
 الحاجة **تنبه** يجب بقا شيء من غير الواس
 المجاور له المتصل به من جميع الجهات مكشورا
 لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وعلي ذلك
 حملت رواية وجوب كشف الوجه **واما غير الراس**
من الوجه وبما في البدن فلا يخدم علي الذكر **ستره بالازار**
 بكسر اوله سائرا سافل البدن **والرد** بكسر اوله
 محدود قال في المصباح وهو ما يرتدي به
 مذكور ولا يجب في تانيته قاله ابن الانباري

قوله فلا يخدم علي
 بالرفع خبر ذلك
 بالنصب بتقدير اجعل
 مثل ان يتوسد حمامة
 او وسادة فان راسه
 وان استتر بفضه
 بالاباحه ذلك في
 العرف سائر وفي
 المصباح المتين
 الوسادة اي بكسر
 الواو والمخدة
 والكعب وصادات
 ووسائد انتهى
 وقد افرد فيما
 ورد فيها من
 الخبر المرفوع
 رسالة لحافظ
 السيوطي سماها
 ما رواه السادة
 في حديث الوسادة
 او نيفس في ماء
 ولو كذا وان عدي
 الصلاة سائر لان
 المدار فيها على
 ما في ادراك لون
 البشرة وهنا على
 ما فيه الترفه
 او يستظل بجمل
 بكسر اوله وفتح
 ثالثه وبالقلم
 معروف ونحوه
 من هودج فلا يابس
 به لانه ليس
 بسائر عرفا سواء
 من الجمل راسه ام لا
 لانه لا يعد في كلا
 الحالين سائرا عرفا
 وقيل ان من الجمل
 راسه لانه القدر
 لوجود السائر لفة
 وليس بشي لان
 المدار على السائر
 عرفا ولو وضع يده
 على راسه واطال
 او اشد عليه خيطا
 لصداع او غيره
 ولو عينا فلا يابس
 لفقد السائر
 كذلك وان قصد
 به السائر اقتضاه
 اطلاقهم ويفرق
 بينه وبين نحو
 الزنبيل عند قصد
 السائر به انه قد
 قصد به ذلك في
 العادة بخلاف
 الخيط واليد ولا
 يضر كون اليد
 تعد سائرا في
 الصلاة لما مر
 في المالك من
 الفرق بين الصلاة
 وما هنا ولو وضع
 على راسه حملا
 بكسر اوله اي
 محمول او نيفس
 لا بكسر الزاي
 ويجوز فتحها مع
 حذف النون كوزة
 رقيقة وهو الحق
 وفي المصباح

وتشبهه رد آان وربما قلبت الهزة واوا والجمع
 اردية كسلاح واسلحة **وغورها** مبالا احاطة فيه
وانما يحرم فيه اي في غير الرأس **الملبوس الممول علي**
قدرا البدن قال في المصباح البدن من الجسد
 ما سوى الرأس والسوي قاله الأزهري وعبر بعضهم
 بقوله ما سوى المقابل **او قدر عضو منه** وذلك
 كخبطة الحية فانها وان لم تكن عضوا لكنها خوة
 فيحرم فيها ذلك كما قاله السارح وتبعه الرمي وقال
 ليس المراد بالعضو حقيقة المباشرة للشعر بل ما
 الحق به من ذلك كذا وكذا في شرح المصباح
 فاخترنا يتبعه للاستوى ان الحكم خاص بالعضو
 وهو كما في القاموس كل لحم وافر بعضه **بجيبها**
 بهما تين به اي بالملبوس **اما** بكسر الهزة حرف
 تفضل **بجباطه** بكسر المعجمة وتخفيف الحية **واما**
بغير خياطة كنسج ولزق وتليد وعقد
 وغيرها **وذكر** اي الملبوس المحرم **كالقميص**
والسدويل والقفا قال في المصباح بوزن تفاح يتخذ
 من الاعراب ويحشى بقطن يغطي كق المرأة واصا
 بعضها زاد بعضهم وله ازرار علي الساعد كالذبح
 يلبسه حامل البازي انتهى وظاهر ان المراد هنا
 الاول وان لم يوجد المزد **والجيب** يضم الجيم وتسد
 الموحدة **والقبا** بفتح اولى ممدود عن رب جمعه اقنية
 ثوب معروف وهذه امثلة المحيط بالخيطة **والحق**

وكجبة

وكجبة اللبد مثال المحيط بالتليد **والقميص المنسج**
 مثال للمحيط بالسج **غير المحيط** بالخا المصحة جاء
 به لرفع تداخل الاقسام زيادة في الايضاح والحكم ولحدوان
 تعدد سبب الاحاطة **ودرع الزرد** بالزاي والواو الدال
 المهمليتين في القاموس الزرد محرمة الدرع المزروعة
 والزراد صانعا **والجوشن** بفتح الجيم والتشديد
 المهمليتين وسكون الواو وبينهما اخره نون الدرع ايضا
 كما في القاموس ففقطها عليها من عطف الرديف او بينهما
 نوع مغايرة **وبكوروب** بوزن ما قبله الا ان اخره را فموحدة
 في القاموس هي لفافة الرجل جمعه جورابة وجوارب
 وبكوروب الرجل لبس الجورب وجوربته البسته اياه
 انتهى وقيد تحريم لفافة الجورب بقوله **والملحق بفضه**
بعضه وذلك ليكون فيه احاطة بالرجل اذ لفها بغير
 المحيط بخياطة وخوها ما ذكر غير محرم **سوا كان**
 المحيط باحد ما ذكر **من الجلود او القطن او غيرهم**
 وفي نسخة غيرهما بشتية الضمير العائد للمطوف باو
 باعتبار ما دل عليه الكلام كانه قال سوا الجلود والقطن
 وغيرهما تطير بشتية في قوله تعالى فانه اولى بهما
 فانه ثني فيما قيل لعوده على ما دل عليه الكلام اي
 فانه اولى بالغني والفقير او بالشاهد والمشهود
 عليه المدلول عليه مما ذكر صدر الآية **وسوا** في تحريم
 ما ذكر علي من ذكر **أخرج** المحرم **يديه من كبي القبا** بفتح
 القاف والبا قال في المصباح هو معروف وجمعه اقنية

كانه من قبوق الحرقا اقبوه قبوا اذا ضمه انهي **املا** لا تشرك
كل في الست المحرم **والاصح تحريم اللباس وشبهه** والمراد
به نحو الشرموزة والزبول لا المداس المعروف اليوم بذلك
الاسم **بخلاف النعل** فيحمل استعمالها والمراد بها كما قال
الزركشي التماسومة ويلحقها القبقاب اذا لم يستر
سببها جميعا صابغة فيما يظهر والا كان كالشرموزة
فيحرمان حيث وجب النعل اذا اصباح في هذا الباب
كالعضو المستقل الا ترى انه لو اتخذ لاصبع كسباح حرم
نظير ما في اللحية ولا يعارض حرمة استعمال الزبول
ما جاء في الصحيح من اباحة قطع الخف من اسفل الكعب
لغاقد النعل ولبسه له كذلك وان ستر صابغة لان
تلك حالة ضرورة فسوح فيها بما لم يساح به في غيرها
على انه يتعدا ويتغير المشي في الخف لو قطع حتى صار
كالتماسومة **فان لبس ثياب من هذا المحرم عليه لبسه لزمه**
الفدية ان فعل ذلك عالما عامدا مختارا **اطال الزمان ام قصر**
لحصول سببه من مطلق اللبس الشامل الطويل الزمان
منه وقصيره **واما ما لم توجد فيه الاحاطة المذكورة**
ومنها الاحاطة بالتلبيد والاحاطة بالشك بنحو خلل
فلا باس به لا اثما ولا فدية **وان وجدت فيه خياطة**
فيجوز ان يرتدي بالتميص والحجة بان يترجمها من بدنه
ويخرج عن لبسها المصمود فيها ويضع ذلك على عاتقه
وليخفف به في حال النوم وان التوي عليه حينئذ لانه لا
استسكان له بل اذا قام تجرد عنه **ان يترجم سرا ويل** بان يخرجها

مطلقا لو اتخذ لاصبع كسباح

من قد ميه ويستعملها السهم كالا زارا **وبازار ملفف**
من رفاع مخبطة فلا تصرفك الخياطة لعدم الاحاطة
الحرمة **وله ان يشتمل بالعباءة** بفتح (وله الممهل وبالموحلة
ويقال العباية بالتحية بدل الرهينة كما في القاموس وهو
ضرب من الأكسية **وبالازار** قال في المصباح هو
معروف جمعه ازرو **وبالردا** سائر على البدن **طاوئين**
او ثلاثة او اكثر مفعول مطلق لقوله يشتمل
لشامل الكل من العبا والازار والردا **ولان يتقلد سيف**
وان يشد على وسطه الهيمان او منطقة ولو بلا حاجة في الكل
مع انه لا احاطة في ذلك حقيقة كالحائتم والمراتبسدهما
ما يشمل العقود او غيره سواء عقد فوق ثوب الاحرام
ام تحته وفي المصباح الهيمان كيس يحمل فيه النفقة
ويشد على الوسط جمعه هيمان قال الازهرى وهو
مهرب دخل في كلامهم ووزنه ففعال وعكس بعضهم
فجعل اليا اصلا والنون زائدة فوزنه فعلان وفيه
ايضا المنطقة اسم لما يسميه الناس الحياصة
ويؤخذ من كلام المصم جواز الاحياء بحقيقة به
وغیرها وله ان يلحق على وسطه عمامة ولا يعقد بها
ويؤخذ بينه وبين المنطقة بان العمامة مع العقود
نحوه الردا بخلاف المنطقة **ويجب الحائتم بكسر الحاء**
التأ وبفتحها وفيه عسرفان او دعها بشرع رياضي
الصالحين **ولو اتقى على نفسه قبا او فرجسية** بفتح
الفاء والراء وكسر الجيم أي ثوبا مستقوفا وسطه كالمطو

قوله وله ان يتقلد السيف
وكذا المصحف عند الصلاة
ومنعه الحائتم لغير حاجة
مفهوم مناوي
قوله المنطقة وكذلك النفقة
وضمة ما لك منطقة للنفقة
على حمله فان شذها لا
لنفقة بل لتجارة او لنفقة
غيره او لم يكن فيه نفقة او
شذها فوق ازاره لم يخرج عن
حجته
اي وان كانت غير رضية
بحيث كانت تسمى في العرف
حقيقة انه لا يضاح لابن
الحائتم المكي

وكذلك عند
الحنفية كما
في نسخة
الأنهر
وغيره

وهو مضطجع جملة حاله من فاعل التي فان كان الملقى
 عليه **حيث لو قام او فقد** بقي عليه وهو **بعد لا بسه**
 عرفنا لعدم سقوطه عنه عند قيامه كان وضعه
 طوق ذلك على رقبته وان لم يدخل يده في
 كفه لانه لا يعد لا بسا عرفا لا يستمسكه على
 عاتقه بنفسه وكذا ان كان لبسه على خلاف
 المصنف في لبسه بان ادخل راسه في كمر ذلك
 والقي باقية **لزومه الفدية** بالعتد السابق وان لم
 معها والساقط بها دوام الاثر **وان كان حيث لو قام**
 المضطجع **او فقد** سقط عنه الثوب **ولم يستمسكه**
 عليه لعدم ما يكون محيطا ببدنه **الا باصلا**
 لما يحصل به الاحاطة **فلا فدية** لا تنفعا الستر المحرم
 الموجب للفدية وذلك كان عكسه ما ذكر فوضع
 طوقه ما يلي رجله واسفله فوق ولا يستمسكه
 ح فلا يعد لا بسا له **وله ان يعقد الازار** بربط كل
 من طرفيه في الآخر **وان يشد عليه** من فوقه
حيطا ليربطه ويحصر عقدا لحيط عليه وذلك
 لحاجة ثبوته **وان يجعل له مثل الحجة** بضم المهملة
 وسكون الجيم وبالياء قال في المصباح حجة
 السراويل مجمع شدة واجمع ح كفرة وعرف
ويجعل فيها اي الحجة مثل **التكة** بكسر التوكية
 وتشد الكاف قال في المصباح التكة معروفة جمعها
 تكة كسندرة وسدر قال ابن النبار واحسبها
 مربية واستكها بالكة ادخلها في السراويل انتهى

ولا

ولا يجوز شكة الازرار بالشرح اي ازار في عري
 بل فيه الفدية وقيد الفدي بما اذا انفارت حيث
 استهت الحياطة لان تباعدت وتبعه عليه
 الفارج وهذا بخلاف الردا فيمتنع شدة ازار
 وعري وان تباعدت لان ذلك فيه شبه العقد
 وهو ممتنع بخلاف الازار **وله ان يعقد به**
 بكسر الهمزة **ردا** في ازاره **بخط** اي وان شد
ولا يجوز عقدا لردا لان **بخط** بضم الخاء ان
يخله بخلاف بالمعجمة او مسلة بكسر الميم مخط
 كبير جمع مسال **ولا يربط حيطا في طرفه** في اي طرف كان
بخط اي باقي الحيط **بطرفه** اي بطرف الردا
الاخر فيحكم ذلك لانه يصير في حكم المخط
 لا يستمسكه بنفسه ومنه يؤخذ حرمة الصاق
 احد طرفيه بالآخر بضمغ وهو كذلك ولو عقد
 طرفه في حيط وطرفه الآخر في ازار فيمقتضي
 ما تقدم من جواز شد الازار حول ذلك ولو
 كان ازاره عريضا فوصل لئلا يتبعه بقاء حكم
 الازار فان كان ازاره في وسطه وحمل له
 اخر تحت كتفيه فالوجه انه ان سماه يعرف
 ردا اعطي حكمه والافلا ويظهر في طوقه بل يجعل
 بعضه للمعورة فيعقد به باقية على التفتين
 ان لا يولح حكم الازار ولنا ان يحكم الردا **فان هذا**
 بادراكه مداركه **فانه مما يشاء اهل فيه عوام الجراح** لعذر

فعله ولا يخله ولا يخله
 قال ابن حجر في شرح العباد
 وفي الاملا لردا في ازاره
 او خاله لم يخله ولا يخله
 عليه الاصحاب كما قاله العبد
 فعله ولا يخله ولا يخله
 يكون من باب نضره

فقوله **ولا يغتر** بفتح الراء وبكسر هاء التخلص من
السالكين ويفك الحجاز يكون الادغام فيه فيجزمون
لفظا ويقولون يغترون وروي برفعها نفيا
لفظا نفيا معني **يقول** **امام الحرمين** الجويني
يجوز **عقد الردا** كما لا زال حجا مع ان كلاهما
ثوب احرام **فانه** اي القول بتبعية الرد **اشاد**
بل خارج عن قول ائمة المذهب **مردود** فسر
يقول له **مخالق** **لنصف الشافعي** ونصا **اصحابه**
استباطا من قول الله التي قد غلب عليها مسائل
مذهبه **وقد روي الشافعي** **تحريم عقد الرد**
في المسند **عن ابن عمر رضي الله عنهما** **اي**
وساع ذلك عنه عند الصحابة واقره عليه قد
فيكون اجماعا سكتوا والافقوا **الصحابة**
ليس بحجة عندنا سواء عقد بطرفه او بحيطه
عقد بطرفه **الثاني** **ولو شق الحزام نصفين**
ولف على كل ساق نصفا بحيث صار مستمسكا
بعقد نفسه كالحف المحيط بالساق **فهو حرام** لوجود الاحاطة
بعضه غير عورة **على الاصح** من خلاف الاصحاب فيه
وتجيب فيه القدية ومحلها كالحرمه ان عقد بنفسه
واما المرأة قالوجه في حقها كراس الرجل فتستتر
راسها وسائر بدنها جوازا ولا يمنعها منه الاحرام باي
سائر كان محيطا او غيره **سوي الوجه** فلا يجوز ستر
بما يسمى سائرا عرفا ولو خلق لها وجهان وجب غسلهما
في الوضوء

في الوضوء وحية حرم عليها ستر ذلك او بوضعه كالخلق
للرجل راسا اصلها في حرم عليه ستر بعض كل منهما
بالحيط **الاولي** قرانه بللمملة لتشمل ما فيه احاطة
بجياطة او غيرها **وجميع ما كان له السرية قبل الاحرام**
مما فيه احاطة لا يلبث **كالقبض والسراويل**
قال في المصباح اني وبعض العرب يظن انها جميع
لمجيبها عاي وزنه وبعضهم يذكرونها **وتفرق**
في المجردين المذموم هو السراويل والثوب نحو السراويل
والجهازان العجينة وقيل عربية جمع سراويل تقديرا
وجمعها سراويلات **والحق** **وتستتر** لكثرة وجوبها في نحو
الصلاة مما يتوقف صحته على ستر العورة **من**
وجهها **القدر اليسير الذي يلي الراس** ولا يحصل
ستر راسها الذي هو من عورتها فيما ذكر الابه كما قال
اذ لا يمكن ستر جميع الراس الواجب عليها لتوقف صحة
ما ذكر عليه **الابه** وما لا يتم الواجب المطلق الابه وهو
مقدور عليه فواجب لوجوب ذلك الواجب ولزمها
الستر لما ذكر دون كشف بعض الراس لاداء كشف الوجه
الواجب للاهرام لان الستر احوط من الكشف **والراس**
عورة من الكثرة وكذا ما فيه من الشعر **وتجب المحاطة**
ستره ليصح ما ذكر مما يتوقف صحته على ستر ذلك
اما الامة فليس لها ذلك لان راسها ليس بعورة كما جزم
به في الاسعاد وما في المجموع من قوله لم يفرقوا في الاحرام
بين الكثرة والامة وهو المذهب قول مذكور في مقابلة

قوله وشذ القاضى ابو الطيب في كى وجهان ان الامة
كالحرة ووجهين في ان المعصنة كالامة او كالحرة انما
وعلى ما فيه يمكن الجواب بان الاعتناء بالرأس حتى من
الامة اكثر **ولها ان تشدد** ^{شذ الاربعة} بضم المهملة الثانية اي تخرج
على وجهها ثوبا متخافيا عنه بحشبة او نحوها
كنييط يقلعها عن الوجه بفرز طرفه بالرأس مثلا **سوا**
فعلته اي السدل المذكور **لحاجة من حر وبرد**
او خوف فتنة من نظر من لا يجوز نظره لها **ونحوها**
من المقدنصات للستر **ام لغير حاجة** لانه المحرم ستر
الوجه بما يلاصقه ولم يوجد فيما ذكر **فان وقعت الخشبة**
لذهاب ما جافاها عن الوجه **فاصاب الثوب وجهها**
بغير اختيارها اوجه مع جهلها حرمة ذلك فعلته **ورفته**
في الحال فلا فدية ولا اثم ايضا **وان كان** وقوعها
عليه **عدا اختيارا** اي مع العلم بتجريمها **وقعت**
بغير اختيارها او مع جهلها او كراهها عليه فعلته **وزال**
الاكره فاستدامت بعد ذلك **اثمت ولزمها**
الفدية لوجود الستر المحرم عليها **وان ستر الخنثى**
المشكك من لا يتضح ذكوره او انوثته سواء كان
له الثاني ام ثقتة لاثنيه واحد من الآلتين
وجهه فقط **اوراسه فقط** بغير محيط **فلا فدية**
عليه اذ لا نويها بالشك وكذا الاثم اما بالمحيط كقوب
للوجه فعليه الفدية واختار الشارح في التحفة
والمختصر جواز به ايضا ونظر فيه تلميذ الشيخ عبد الرؤف

بالنسبة

بالنسبة للوجه فبانه ان كان انثى فقد سترت وجهها
او ذكر فقد لبس الخيط قال كما افاد ذلك في الحاشية
وان سترها معا في اهرام واحد حرم عليه ذلك
ولزمه الفدية اما في اهرامين فلا فدية لانهما
الموجب خلافا لما جرى عليه الشارح في ستر العياب
والارشاد الشاكلي وليس له ستر وجهه مع كشف
رأسه خلافا لمقتضى كلام ابن المقرئ في روضه وان
كان لا فدية عليه حينئذ لغير لوا حرم بحضور الاجانب
وجوب عليه سترهما الا من حيث الاحرام وعليه فدية
ان فعل ذلك فيهما في احرام واحد **معاف** **فرع حرم على**
الرجل ليس القفازين وهو بضم القاف وتشديد الفاء
وبالزاي كما تقدم **في يديه** او في واحدة منهما ولو كانت زائدة
ومرأ القفازا اعم من المحشور والمزور وغيرهما **وحرم ايضا**
على المرأة على الاصح للمني عنه في الصحيح وكذا يحرم على الخيش
ويلزم ما يلبسه الفدية لانه بالنسبة لغير الذكر ملبوس
عضو ليس بعورة فاشبهه خف الرجل وخريطة الخيش
ولكونه ملبوس غير عورة في الصلاة فارق خفها
والخيش الامة بالحرة احتياطا وفي بعض النسخ ويلزمها
وعليه فافرادها بالذكر للخلاف فيها فيه والاخرى والذكر
في ذلك سواء على الاصح **ولو اختصت ولغت على**
يديها خرقا او لفتها وشدها اي شدت عليها
اما بمسكها لان شدت طرفها والافتصير كالقفا
بلاخصاب فالصحيح من اقوال الاصحاب **انه لا فدية** لانه

يجوز لها ستر بدنها بغير القفاز وان كان محيطا في ذاته
ومثلها في ذلك الرجل والخنثى لانها غير معمولة للعفتة
وهي مخصوصة فجازت كما لو لف يده في داخل الرداء **فرع**
هذا الذي ذكرناه من تحريم اللبس على الذكر بالمحيط وعليه
وعليه بالقفاز وتحريم الستر ولو كجهاها ورأسه مما
يسمي ساقرا عرفا **فاد اللبس هو فيما اذا لم يكن عذرا**
مخوج لذلك وكان عالما عامدا مختارا **واستترت بها**
قلناه انه حرام لا لعذر وحاله ما ذكر ان كان
مكلفا والا فلا لاسم على وليه ان علم ذلك واقره عليه
ولزمته الفدية التي ياتي بيانها في آخر الكتاب انشاء الله تعالى
فيه العمل بقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك
عند الا ان يشاء الله ولا داية كذلك ابلغه الله مرامه
فبين كما اراد **قاما المقعد والذلي يباح له اللبس**
والستر ففيه صور احلاها لاحتاج الرجل الى
ستر راسه او الى لبس المحيط كرا او برد او مداواة
لثقتي ستر شي من الراس او لبس ثوبا معولا لفضو
من البدن **او نحوها** كحرب فخا به وليس عنده ما يدفع
به كيد العدو والاذك **واحتاجت المرأة الى ستر وجهها**
جاز ووجبة الفدية من ذلك ما لو كان ثمة من يحرم نظم
اليها من الاجانب فلا يجوز لها من حيث الاحرام الستر
وان وجب عليها لامر خارج عن الاحرام ذلك كما تقدم
والمنجى كما قال العزيز جماعة ان المراد بالحاجة هنا وفي
سائر محظورات الاحرام حصول مشقة لا يحتمل مثلها

غالبها

غالبها وان لم تبح التبرع اخذ من جعل التادي
بهموم الراس عذرا مع انها لا تؤدى لذلك
ويجب التبرع فعذرا بزوال العذر وان ظن
رجوعه عن قرب ويغرق بينه وبين المستحاض
اذا انقطع دمها وظن عودها عن قرب حيث
لم يجب عليها تجديد الطهر بان عذرها اذا
وقع دام وله تبرع القيص من راسه وان
استدام ذلك بعد زوال العذر انما وعليه الفدية
الثانية لو لم يجد رداءا ووجد قميصا لم يجز لبيسه
بل يرتدي به ومن لبسه الممنوع ما اذا رخص الثوب
من اسفل بدنه من جيبه واخرج يديه منه
بعد اخراجها من كمينه وانزرا بالباقي فذلك
لبس عرفا فيمتنع بل يتعدا به بنزعه عنه
ووضعه في محل المراد منه لا على هيئة اللبس وهذا
داخل في قوله السابق وما مالا توجد فيه
الاحاطة المذكورة الى آخره **ولو لم يجد ازارا**
ووجد سراويل لا يمكن الا ان اربها مع بقائها
على هيئة الصغر وعلى غير هيئة الفقدالة
الخطاة او الخوف الخلف عن الرفقة **جاء**
لبسه ولا فدية ولا لمرسوا كان بحيث لو فتقه
وخاطه **جاء منه ازارا لم يكن** كذلك لاطلاق
الخبر به اذ كل ما لبس الحاجة ففيه الفدية الا فيما
ذكر والا فممن فقد النعلين ولم يجد الا الخفين

وان لم تثنى الارداء لبيس
ولا فدية كما للسراويل على
لبس المخرج

فيقطعها أسفل من الكعبين ويلبسها وأما ما يجب
 للآثار به ولا قطع الزايد على العورة فهو ضاعة
 مال له وقع غالبا بخلاف نقص الخف
 بقطعه فإنه نافه غالبا وهو حكمة الأمر في
 الصحيح علي أن قطع السراويل يجوز إلى
 خياطة وهي مشقة وزمنها طويلا فسق مح
 في السراويل لأجل ستر العورة ما لم يساهم به
 في الخف **وقيل إن أمكن فتقعه وانما إذا رزقه**
لتمكنه من الآثار ولم يجز له لبسه سراويل
 بصورتها **والصحيح** كما تقدم **أنه لا فرق** بين الصورين
 لما تقدم في ذلك **وإذا لبسه** لعذر فقد أزار
فمروجه الأزار وجب نزع لأن ما جاز الحاجة
 بقدر قدرها **فإن أخذ** التزاع مع تمكنه منه
 عاما عاما **عصبي أي التمر** ووجبت الفدية لوجود
 سببها **الثالثة لو لم يجد نعلين جاز له لبس المكعب**
المكعب ويحجبه حرمة قطع الخفين إذا وجد المكعب
 لما فيه من اضاعة المال من غير حاجة ويكفي قطع
 أسفل كعبيه وإن استتر ظاهر قدميه **فإن شاء**
 أي عند فقد المكعب لما ذكر **قطع الخفين أسفل**
من الكعبين هما العظمان النابتان عند مفصل الساق
 من القدم ويلبسهما أي الخفين **ولا فدية** لما مر من
 استثنائه **فإن لبس المكعب أو الخف أمقطع** أسفل من
 الكعب **لفقد النعلين** حسا أو شرعا **فمروجهما** أي

النعلين

اعتمدت في الخفة والأصابع
 ما ظهر من العقب وروى الأصابع
 محل مطلقا وما ستر لا يحل
 فقط أو العقب فقط لا يحل
 إلا مع فقد الأولين

النعلين **وجب التزاع** للمكعب والخف المذكورين لما تقدم
 في نظيره **فإن أخذ التزاع** **عصبي** **وجبت الفدية** **والتزاع**
والمراد بفقد الأزار المبيع للسراويل **وبعقد النعلين**
 المبيع للمكعب أو الخف **أن لا يقدر علي تحصيل** أي المذكور
 من الأزار والنعلين **أما الفقد** حسا **وأما لفقد**
 شرعا **أما لعدم بذل مال له** هو جه من الوجوه **وأما**
الجزء عن ثمنه أن كان بيعا أو اجرة أن كان متاجرا
 وثن المثل تقدم ببيان في التيمم ويقاس به
 الأجر **ولو بيع** ذلك أو أوجد **بغير** زيادة علي
 ثمن المثل أو أجر المثل أو **نسيئة** أي بمو أجل أو
وهب له لم يلزمه قبوله لما في ذلك من أمانته وإن كان
 الواهب أصلا أو فرعاً وهذا بخلاف مال الوهب
 لما في الطهارة لحفة أمانته به **فإن أعس وجب**
قبوله لضعف أمانته فيه **الفق الثاني**
من محرمات الأحرام علي الذكر وغيره الطيب
 أي استعماله بوجه مما يأتى **فإذا أحرم حرم** فيه
 جناس الاشتقاق أي **عليه أن يطيب** ولو أخشم في يديه
 ولو في باطنه بالأكل أو الاحتقان أو **توقفه أو قرأه**
بما يورطه علي العدم والقول باعتبار عرف كل ناحية
 بما يتطهرون به غلط وهو ما يظهر فيه **قصد**
التطيب براحتيه أو بطمعه كما سيأتي في تحريره
 أكل طيب بقي طمعه فقط **وإن كان فيه مقصود**
أخذ كالتداوي وذلك كالمسك والكافور هو

ثوبان حي وميت والمعتاد في التطيب الاغلب
 الثاني وتردد الرمي في الحاق الاول به واستقر
 الحاق السارج وجري عليه تلميده في شرح مختصر
 فقال وكافور مطلقا **والعود** الذي يتجر به **والعبر**
والصندل والزعفران والورد الاسهر له نبت
 اصفر طيب الراجحة يصنع به ولون صفة بين
 الحمرة والصفرة قال في المصباح نبت باليمن قيل
 هو صنف من الكرم وقيل يشبهه **والورد والياسمين**
 بكسر السين مفتوحة فارسي معرب **والبنور** بلام
 فتحته ساكنة فنون وبعد الواو فاضبطه الشعر
 والرمي بنون فتحته فلام قالوا يقال النينون في
 بينهما تحته **والبنفسج** بموحدة مفتوحة او مكسورة
 فنون مفتوحة ففاساكنة مهملة مفتوحة حة فحيم
والنرجس بنون مفتوحة ففاساكنة فحيم مكسورة
 فمهملة وكذا **الخيزر** بمجمة مكسورة فتحته
 ساكنة فمهملة فتحته مشددة قال في الضياء
 بنجي معروف منسوب الي الخيزر الكرم قال
 السارجان فكسر وله من متولد شواذ انه
 النيب وقال الدينوري وهو ريجان طيب
 الراجحة يزني به الذهب وهو ضربان اصفر
 واحمر والا صفر طيب ريجان انتهى وما ذكر
 انه من شواذ النيب يفارضه ما في المصباح
 الخيزر بالكسر كرم والجود والنسبة اليه

في حلة النجيج بن قاسم
 الخليل انه بارد رطب ويسبي
 حب العروس وخانق ويد
 يسكن لهيب المقلد ويد
 الكلب ويسكن حلة الصف
 وجميع الاشربة تستعمل الي
 الرضف الا اللينق وورده
 يسكن حلة الدماغ وينقي
 من السموم الحار والكيف
 ولا يشي بهادله بنج

وقال ابو حنيفة لا يكرم ريجان
 الدياجين والحناء ليست
 بطيب عند الملاة
 وقال ابو حنيفة
 فيها الفرية بحب
 اه وحية

خيزر لكنه غلب في الاصفر منه لانه الذي يحزن ريجان
 ويدخل في الادوية انتهى وفيه انه المندور وهو
 معروف **والريحان** اي العريب قال في المصباح الريحان
 كل نبت طيب الريح ولكن اذا اطلق عند العامة انصرف
 الي نبات مخصوص واختلف فيه فقال كثيرون هو
 من نبات الواو اصله ريجان بياساكنة ثرواف
 مفتوحة لكن اذ غم ثمر خفف بدليل تصفيره علمي
 رويين وقال كثيرون من نبات اليا وهو وزان
 شيطان ليس فيه تغيير بدليل جمعه علي ريجان
والنسر بكسر النون قال في المصباح مشهور
 معروف فارسي معرب وهو فعيل بكسر الفاء والنون
 اصلية او فعيلين فالنون زائدة مثل غلبين
 قال الازهرى ولا ادري اعرب ام لا **والمرزنجوش** بمهملة
 فزاي مفتوحة فنون ساكنة فحيم مضمومة
 ثمر معجمة معرب مرز نكوسي وهو طيب يجعل المرأة
 في منطها يضرب الي الحمرة **والريحان الفاسي** يفتح
 الرا والقامة تكسرهما **وهو الضمير** بفتح المعجمة
 وسكون التحيمة وضم الميم والافصح الضومرات
 وهو نبت بري وقال ابن يونس المرسي وحزن
 بالفارسي العريب ومقتضى قول المصم اولا والريحان
 وثانيا والريحان الفارسي ان حكمها واحد وهي
 الاقرب وقول صاحب الاقلية انه احتزرت بالفارسي
 عند الاس فانه ريجان العريب غير صحيح فان فيه

على اقله ومنه قيل
 في المصباح

خيزر

الخلاف في الفارسي ايضا قال ابن المقدي بعد ذكره
 الرمان وهو معروف وسائر الرياحي مثله ان كانت
 رطبة وفي المجموع عن النص ان الحاذي ولو يابسا
 طيب ويجه تقييده في اليابس بما لو كان اذ ارتش
 عليه الماء ظهر رجه ومثله في ذلك الفاعية وما اشبهها
 من انواع الطيب **ولا يحرم** على المحرم من جهة التطيب
 استعمال ما لا يضر فيه **فقد** الذي الاول في قصد التطيب لما
 تقدم ان طعم الطيب كركبه الا انه لما كان الا غمر
 القلب قصد الرزح خرج بالقيد عليه **وان كان له**
رائحة طيبة في نفسه **كالقواكه الطيبة الرائحة** قال
 في المصباح الفاكهة ما يتفكه به اي يتنعم بالكله وطبا
 تمان او يابس كما للتين والبطيخ والزبيب والرتب
 والرومان قال تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان قال
 اهل اللغة انما خص ذلك بالذكر لان العرب تذكروا
 انما محله ثم يخص شيئا منها بالتسمية تبيينها على
 فضيلة فيه قال الازهرى ولم اجد احد من العرب
 قال ليس النخل والرومان من الفاكهة ومن قال
 ذلك من الفقهاء فاجمل بلفظ العرب وتاويل القرآن
 انتهى وفي المقام بسما ذكرته في ثم الطريقة المحمدية
 فراجع **كاسترجل والتفاح** قال في المصباح التفاح فاكهة
 معروفة الواحدة تفاحة وهو عربي **والانزج**
 بهمة مصمومة وفوقية ساكنة بعد هاء مصمومة
 فحيم مسددة **والنارنج** بنونين بينهما الفاق
 مكورة

في الاطعمة في بابا لربا منه من ثم
 متخرج النجاري القسطا لربا منه
 احد من حديث انس ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت تقيبه الفاعية
 وكان احمى الطعام اكله الكلب

مكسورة واخره جيم هو الليم الحامض **وكذا الادوية**
كالدار صيني يسكنه ان الرابعد هاهمهلة
 مكسورة فتحتية فنون **والقرنفل** بفتح اوله ففا
 مضومة **والسبل** **وسايد** لا بازيب **الطيبة** بالفتاق
 السين وهو المعتمد وان نوز عافيه ومثله
 المحلب والمصنبي والوجه ان اللبان الجاوي
 طيب **وكذا السج** بكسر المعجمة وسكون التحتية
 بعد هاهمهلة **والقيصوم** بالفتاق والمهمله بينهما
 تحتية ساكنة **والشقايف** **وايدان** **هار البوادي** جمع
 بادية وفي اخري البراري بدائي جمع برصند
 البحر **الطيبة التي لا تستت** **قصلا** للتطيب بها
 بل تقصد لا غرض اخر **وكذا القرب** بفتح النون
 وسكون الواو اي زهر التفاح **والكمثرى** وغيرها
 من الازهار الطيبة العرفي التي لم يقصد التطيب
 بها عادة **وكذا العصفور** **والخ** مما يقصد لونه
 دون رجه **فلا يحرم شئ من هذا** من حيث
 الطيب على المحرم **ولا فدية فيه** قال السمس
 الرملي وقضية كلامه ان البعير ان طيب لانه
 يستنبت قصدا **واما الادهان** اي من حيث استعمال
 المحرم لها **فقد** **ان لا غير** **دهن** بضم المهمله هو
 طيب **ودهن** ليس كزيت **فاما ما ليس بطيب كالزيت والشر**
 ضبطه في المصباح بضم المعجمة والراء لانه معرب
 من شيرة وهو دهن السمسم قال وزجاقيل

الطيبة التي لا تست
 بيطيب بغير غاها كالدراجم

بيان
 فضيلان

بيطيب

للهن الابيض تشبهها به لصفاه ووزنه كزيت
وهذا الباب ملحق بباب فعمل نحو جعفر ولا
يجوز كسر السين لانه يصير من باب درهم وهو
قليل ومع قلته فافلده محصورة ليس هذا
منها **والسمن والزبد** بضم الزاي وسكون
الموحدة قال في المصباح ما يستخرج بالمخض من
لبن البقر والغنم واما لبن الابل فلا يسمى له
المستخرج منه زبد ابل يقال له جباب **وتشبهها**
من سائر الادهان **ولا يحرم الادهان به في**
غير الرأس والحية وما الحق بذلك مما ياتي
في نوعه **واما ما هو طيب كدهن الورد والبنفسج**
اي الدهن الذي فيه ما ذكر وفي معناه ما طرح
فيه اس اولينوفر او كاذي لا نحو لوز او سمن
طرح فيه ما ذكر فنروح به ثم عصر وبقي العرق
في دهنه فليس بدهن طيب **في م استعمال**
في جميع البدن والسياب من حيث الطيب
واما دهن الباي المنشوش اي المغلي وفي
المصباح التفتيش صوت غليان الماء وفسره
المصنف بقوله **وهو مخلوط بالطيب** تشبهها
علي ان الغليان غير قيد بل المقيد وفسر
الطيب في الدهن حتي يخالطه ويمارجه **فهو**
طيب وسيا تفي فيه مزيد **وغير المخلوط** كذلك
ليس بطيب اما البان نفسه فطيب سواء ما
بمكة

بمكة او بمصر ولا نظر لعدم استينافه بمكة لان النظر في ذلك
للتجسس وجنس البان مستثنت ولا نظر لافراده وياتي
في دهنه التفصيل السابق في دهن البنفسج لانهم لم يلقوا
به دهن الا ترح ونحوه مما ليس بطيب قطعا فاولي دهن
البان المختلف فيه لكن توسط الشيخان فقالا دهن
البان المنشوش وهو المغلي في الطيب طيب وغير
المنشوش ليس بطيب ومعلوم ان الاغلا ليس بشرط
والحق في الام بالبان المنشوش الزيتيق بفتح الزاي
والموحدة وسكون النون بينهما دهن الياسمين
الابيض **ويحرم استعمال الكحل الذي فيه طيب**
بقي عرفه او طعمه ولا يشترط اجتماعهما **والعرق**
الذي فيه طيب وضربا الرايحة هنالاها المقصودة
من الطيب دون رايحة نجاسة عسرة والها لانه
ليس عين نجاسة ولو اصابه من الطيب ما لا يدركه
الطرف فان ظهر عرفه وجب غسله فورا والا فلا
بخلاف نجس لا يدركه طرف اذا المار دهننا على العرق
وقد وجد وثمة على العين ولم توجد **ويحرم على**
المحرم اكل طعام فيه طيب ظاهر الطعام والرايحة
وان كان مستهلكا فان لم يبق منهما شيء **فلا يابس**
به اي باكل ذلك الطعام لذهاب الطيب **وان بقي اللون دون**
الرايحة والطعم لم يحرم على الاصح ولو اختلط الطيب
بنجس غير معفو عنه ففسله وبقي ريح عسرة وانه
فان كان للنجس عفي عنه او للطيب لم يعف عنه وان شك

وعند ما ذكرنا في حقيقة
بحر ولا فدية اه

فلا وجه انه لا يكلف الازالة لان الاصل براءة الذمة
ولا يخالف تحريم ما بقي ريحه قوله المصنف الا في ولو
مسح طيبا فتم يعلق به او يعلق به الراجحة فلا فدية
لان ذلك في راجحة بلا عين وما نحن فيه في راجحة معها
ولو خفيت راجحة الطيب او راجحة طيب الثوب الطيب
لم يور الزمان اي طوله **والغبار ونحوه** لينغمز معه
راجحة الطيب **فان كانت** اي الراجحة **بحيث لو اصابه**
اي الطيب **الما فاحت راجحة** ورجع الطيب **حرم**
استعماله لوجود الطيب **وان بقي اللون** فقط ولم تعد
الراجحة عند رش الماء عليه **لم يحرم على الاصح** لان خرج عن كونه
طيبا ومقابل الاصح ينظر لما كان قبل الجفاف **ولو انغمز طيب**
اي استمر عرفه واندرج في غيره كما ورد قليل المتحقق
ذهب منه ذلك **في ما** فتم يبق شي من راجحته **لم يحرم اسب**
استعماله اي ذلك الغير **على الاصح** لفقد طعم الطيب و
ريحه من ذلك **وان بقي طعمه فقط او ريحه** كذلك
وان قل كل منهما **حرم** لقوة دلالة الطعم على بقا العين
والمتقصد الطيب عرفه **وان بقي اللون فقط لم يحرم استعماله**
اي ذلك الطعام **على الاصح** لفقد مقصود الطيب منه
واعلم انه الاستعمال المحرم في الطيب هو ان يلمص
المحرم ولو اخشتم الطيب بيده او ثوبه **على**
الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلو وضع الورود والراحي في
بيده او ثوبه من غير شتم لم يحرم كما صرح به ابن حجر وقرئ
الا ذري وغيره عليه وبذلك يقيد قول المصنف الا في

لوشم

متقابل

لوشم الورود فقد تطيب اي اخذه بيده وضع
النفه عليه وفارق الاخشم جواز دهن موضع
الصلع من راس الاصلع بانتفاء ما حرم لاجله
من تنمية الدهن للشعر وهذا الصوف
الطيب فيه انتفاع له بحس رحيه يعود على
نحو مجالسه وان لم يعد عليه هو منه شيء
ولو جلس بدكان او بستان فيه ذلك لم
يضره وان قصد شتم ذلك نعت ينبغي كراهته
عند قصد شتمه او عبق رحيه به قياسا على ما
ذكر المصنف من جلس عند عطار وكذا لو
وضعها بين يديه على هيئة معنادة وشمها
فلا شيء عليه كما رخصه ابن النقيب والسبكي وان
اقتضى كلامه في موضع احد خلافة ومقتضى استعماله
له ان يعبق منه بيده او ثوبه شيء بخلاف
مجرد اخذه او اخذ الورود بيده قال الشيخان
ولو مسكه نحو مسكه يابس فلتزق به عينه
ضرا وريحه فقط فلا حصول الریح بالمجاورة
من غريمس فلا عبرة به وبذلك فارق ما مر
في اكل طعام فيه طيب بقي ريحه لانه اشتمل على
الريح المختلط للطيب يقينا الدال على بقائه
وجود رحيه **ولو طيب جزا من بدنه بقا لبيته**
بالمعجزة قال في المصباح وهو اخلاط من الطيب
او مسك **مسك** اي مطحون ونحوها مما ينطيب

ج ل ك

به كما ذكر وخرج به العود فلا فدية فيه لا كعله ولا بالصاغة
بالبدن لانه لا يعد التطيب به الا بالتبخير **لزمته الفدية**
لانه كالمعتاد في استعمال ذلك **سواء الصقة** اي المحرم =
بظاهر البدن الواجب غسله من حدث او خبث او
باطنه وفسن الباطن بقوله **بانه اكله** واحتقن به
بالمهمله فالمشاة الفوقية فالقاف فالتون في المصباح
حققت المريض اذا اوصلت الدواء الي باطنه من مخرجه
في المحقنة بالكسر واحتقن هو الاسم لمحقنة كالفرقة
من الاقتراق ثم اطلقت على ما يتداوي به ولجمع حقن
كغرفة وغرق وتنظير القونوي في الاحتقان بانه غير
معتاد في الطيب مردود بان الاعتقاد وعدمه اعنا
يختلف الحال به فيما ليس بمماس للبدن مما ساء اتصال
واحتلاط اما ما يماسه كذلك فلا فرق فيه بين
استعماله على الوجه اما لوف وغيره **واستعطه في**
المصباح السعوط مثل رسول دواء يصيب في الانف
وبالضم مصدر والمسعط يضم الميم الاناء الذي فيه
السعوط وهو من النوار التي جاءت بالضم وقياسها
الكسر لانه اسم الت وانما ضمت لتوافق الابهنية الفالية
مثل فعلل ولو كسرت لادى الي تناء مفعول اذ ليس في
كلامهم مكسور الا اول مضموم الثالث حتى يحل عليه
مفعول **ولو ربط مسكاً وكافوراً وغيره في طرف**
ازاره او وضعته المرأة في جيبها ولو لبست اشياء محشوا به
لزمه الفدية **ولو ربط العود فلا بأس لانه احب**

الربط

الربط له لا يعد تطيباً عرفاً وانما يحصل كما تقدم بالتبخير
به **والبحر** ان يجلس في حانوت عطار او موضع
يتجر او عند الكعبة وهي تتجر او في بيت يتجر ساكنه
لفقه التطيب عرفاً **واذا عبق بكمرا واحدة**
به الرائحة من البخور في هذا **ون العين** للبخور
المنفصل منه بالنار المداخل للبدن او الثوب **لم يحرم**
لانه لم يتطيب به عرفاً **ولا فدية** كذلك لذلك ثم ان
لم يقصد المحرم **الموضع** المطيب بذلك الطيب
هو وساكنه **لا شتم الرائحة** لم يكره جلوسه ثم
وان قصد اي الموضع **لا شتم ما كره على الاصح** للمخلاق
في الحرمة ووجوب الفدية حينئذ ويجه كراهة قصدا
الشتم وان لم تعيق به الرائحة كما شمله كلام المصنف
وظم ان محله ما لم يشتمل على ذلك الطيب بحيث يعد
مستعملاً له عرفاً والا فيحرم **وفي قول لا يكره ولو**
احتوي على جرة قال في المصباح الجرة بكسر الميم
الاولي المبخرة قال بعضهم والمجمر يحرق الهامان يتجر
به من عود وعنبر وهي لغة ايضا في المبخرة **فتاخر**
بالعود بدنه او ثوبه عصى ولزمه الفدية
ومثل الاحتوا ما لو كانت بقرية بحيث يعد تطيباً
به عرفاً كذلك **ولو استروح الي رائحة طيب موضع**
بين يديه يعتاد التطيب بالصاغة باليد او الثوب
كره لها فيه من الترفه **ولم يحرم لانه لا يعد عرفاً تطيباً**
ومدار الحرمة على ذلك **ولو مس طيباً فلم يعلق به شيء**

من عينه كلى استدراك ما يقولون من نفي علوق العينين
عقبته به الراجحة فلا فدية على الاصح ما تقدم من انها
مجرد تروح وفي قوله ضعيف يحرم لوجود
 الراجحة **وتجب الفدية** لوجود التطيب **ولو شتم**
الورد بان وضعه على انفه **فقد تطيب** فيحرم وعليه
 الفدية **ولو شتم ما الورد** من غير الصداق بالبدن والثوب
فليس متطيبا لانه بالصداقة الثوب او بالبدن كما قال
وانما استعماله سواء تروح بمسك او لا **ان يصبه**
على بدنه او ثوبه فيما لم يوجد الصب كما ذكرنا فلا
 فدية عليه ولا جرمة **ولو حمل مسكا او طيبا عطف**
 عام على خاص **في كيس** متعلق بقوله حمل **او خرقة**
مشدودة او قارورة في المصباح القارورة اثنان
 زجاج ولجمع قوارير **مصممة** اي مشدودة الرأس
 بالصمام بكسر الميملة وهو كما في المصباح ما يحمل
 في منها اسلاد **او حمل الورد في ظرف** او في يده من غير
 شتم له لم يحرم **فلا اشتم** من جرمة التطيب لفقده
ولا فدية عليه كذلك **وان كان يجده رايحته** ما ذكر **ولو حمل**
مسكا في قارورة الجملدة التي في المسك **غير**
مشقوقة الرأس فلا فدية على الاصح لما **وان كانت**
مشقوقة ولو سيرا **لزمه الفدية** هذا هو
 المعتمد والتنظير في الثانية بانه لا يولد تطيبا غير
 منظور اليه والخرقة كسائر غيره كالقارورة فان كانت غير
 مشدودة ضروا فلا وان شتم ربحه لوجود الحائل بشدها

خلاف

خلافا لاذريعي والفرق في حمل المشدودة بين كونها
 بيده وربطها بثوبه ثم بحث الاذريعي ان يحمل لزوم الفدية
 عند حمل القارورة غير مصممة والقارورة مشقوقة
 ما لم يقصد النقل والا فلا شيء عليه قال الشارح والرملي
 وليس بعيد ان لم يشدهما في ثوبه وقصر الزمان بحيث
 لا يعد في العرق متطيبا **ولو جلس على فراش مطيب او**
ارض مطيبة او قام عليها ^{بغير} **بدنه او ملبوسه اليها**
 اي الارض ومثلها الفراش والثوبين الضمير لشمهما **ثم ولزمه**
الفدية لكونه متطيبا عرفا **فلو فرش فوقه ثوبا**
 صفيقا بحيث يمنع نقاذ الطيب لبدنه من خلال النسيج
 وان كان رقيقا **ثم جلس عليه او قام عليه** **فلا فدية**
 لفقده التطيب عرفا كما لو فرش ثوبا على ثوب متنجس
 وصلى على ذلك صحت او على حريم وجلس عليه حل
 جلوسه **لكل ان كان الثوب** المفروش **رقيقا كره** اي
 ان منع نقاذ الطيب مما مر والا كان كالأقدام واكرهه
 لان الثوب كذلك لم يقطع عنه رايحة الطيب بالكتابة
 ويؤخذ منه كراهية كل ما علق به رايحة الطيب وان
 قلت وهو ظاهر لان الفرض قطعه عن النظر الترفهات
 ما امكن وبه يعلم كراهية حمل **السكك** المسك في صورة
 السابقة حيث لا يلزم فيها الدم وبذلك صرح في الام
ولو داس بعله طيبا لزمه الفدية ان علق بها شيء من
 عيني الطيب كما نقله اما وردي والثوب والبدن في ذلك
 كالنقل خلاف ما قد توهمه العبارة والميلوس والنوم عليه

كدوسه ووجه التحريم في الفعل انها من ملبوسه
ومن ثم لو كان بها نجاسة لم تصح صلاته لابسها
لها ومنه يؤخذ ان المراد بملبوسه الذي يحرم
تطيبه كما ينسب اليه في الصلاة مما لا يجوز ال
المجود عليه علي الاوجه ولا يضرب طاء الدابة
الطيب وان علق بها عينه وان امسك لجامها
فروع انما يحرم الطيب اي التطيب **وتجيب** به
الفدية ان كانا سوال عن قصد اي واختار وعلم
الحرمة فان تطيب ناسيا **لا امر** وان كثر كالصوم وفا
رق الصلاة حيث تبطل بكثرة الاكل ناسيا بلتما
لها علي افعال مبينة للعادة والسنن فيها
المؤدي لذلك مشعر بزيادة تقصير وعقوبة
تامة بخلاف الاحرام فهو مجرد استدامة الجور
الذي يقع في العادة كثيرا فليست هيئته مذكورة
للاحرام **او جاهلا بقبحه** **الطيب** ولو ادعاه احد في
زماننا قبل ما لم يكن مخالطا للعلماء قال الشارح
وامراده من قبله انتفاء التفسير عن فاعله
اما بالنسبة للكفارة فالعبرة بما في نفس الامر
فان كان جاهلا لم يلزمه اخراجها والا لزمه
سواء عذر بالجهل ام لا والي الاخير اشار الشافعي
ويا تب ذلك في الجهل بخفي اللبس والجماع انتهى
وقال الرومي حيث قيل فلا كفارة **او مكرها عليه**
فلا اثم ولا فدية فان طيب المحرم غيره
فان لم

فان لم يكن للمفعول به اختيار فاعلي الفاعل وهي
علي المكرة وعلي من طيب نحو نايم وعلي الولي
وعنه اذا فعل بالصبى محطو را حرام ولو لاحتاجه
تنبيه اعتبر ما ذكره في وجوب الفدية في
الطيب كذا لك هو في وجوب بها في اللبس كما
اشرنا اليه وكذا اجمع الترفعات وما الحف بها
من بعض الالات كالوطي **ولو علم تحريم استعمال**
الطيب وجهه وجوب الفدية فيه **لزمه الفدية** اذا
حلف حيث علم الحرمة كلف نفسه عنه كمن علم
حرمة تناول الخمر وجهه وجوب الحد فيها **ولو**
لو تحريم الطيب وجهه كونه المستعمل منه له طيبا فلا اثم
ولا فدية **علي الصحيح** لا انتفاء اثمها كحرمة اما
لو علم حرمة وطن فوعا منه ليس بطيب ولا
فاستعمل فعليه الفدية كما قال بعضهم ولا عبرة
بالظن البين خطاوه **ولو مست طيبا يظنه يابس**
لا يعلق منه اي من عينه **سني** فكان رطبا فعلق
به ففي وجوب الفدية قولان للشافعي رحمه الله
كل طائفة من **منهما** **والا** **منهما** **ترجيح** **عدم الوجوب**
لما ذكره وسكت عن التحريم لانه لم يوجد سبه **ومني**
لصق به **الطيب ببذنه** **او لوقبه** بد من الضمير
المجروح بدلا مطابقا باعادة الفاعل **علي وجهه**
يفتضيه التحريم بان كان يودي الي التطيب المحرم
عرفا مع العلم والتعمد والاختيار **عصي** لتلبسه

بتلك المعصية **وانها العذبة** لقطع دوام الالتم وهي كما
 مخير صاحبها بين الدم او صوم ثلاثة ايام او التصرف
 بثلاثة اصبع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع
وجوب عليه المبادرة الى ازالته عما هو فيه
 من بدنه او ثوبه مسارعة لازالة المحرم وخرجا
 عنه ولو توقفت ازالته على ماء ولم يجد الا ما
 يكفيه له او للظهر قدم الظهر ثم جمع مائه وغسل
 به الطيب ان كفى والا قدم ازالته لانها لا بدل
 لها وللظهر بالماء بدل ومن ثم قدمت ازالته
 الخباثة مطلقا ولا فرق في وجوب المبادرة لازالة
 الطيب بين عصيانه به وغيره فاغتفرت له مدته
 الطهر كحيلة لمصلحة الواجبين بعد ان كانت
 الطيب لغيره ولم يصبه هو بالطيب به وكان
 في غسله ثورا اذهاب او نقص ما لينة لا بالترخي
 فالوجه اغتفار الترخي للعذر **فان اخب** الازالة
 المأمور بالمبادرة اليها **عصي** بالثاخير لتركه لما هو
 به **عصيانا** اخر فزاد الله ولكن **لا تكرر العذبة** بذلك
 العصيان اذ لم يجد منه مقتضيها **ومتي لصف به**
الطيب على وجه لا يحرم لعدم كونه مكلفا حينئذ
 لغفله بما ساءت فيه **ولا يجب العذبة** لعدم وجوب
 شرط موجبها فان الترفهات انما توجبها عند العلم
 والتعمد والاختيار وبين المصنف حال عدم التحريم
 واجباب العذبة بما ذكره **بان كان** والظرف محذوف

تقديره

تقديره وذلك بان كان المتطيب **ناسيا** للاحرام او
جاهلا بحرمة الطيب او ان هذا الطيب او مكرها
 على التطيب او **العنة** الرخ عليه **لزمه** المبادرة الى ازالته
 لان الاستدامة له والحال هذه تطيب عرفا فلذا
 فرغ عليه قوله **فان اخر** الازالة **مع** الامكان لوجود
 ما يزيلها به ولا مانع منها **عصي** **ولزمه** العذبة
 لكونه تطيب عرفا **وازالته** المطلق به منه تكون
بنقصه ان كان **يا** باليذهب ما داخل من عين
 الطيب بدنه او ثوبه منه **فان كان** **وطيبا**
 بفتح فسكون مقابل اليابس **ف** يحصل ازالته
بغسله بما يزيل عرف الطيب بماء او يخالجه بما
يقطع راحته ما هو متطيب به كقطران او نحوه مما
 يذهب معه عرف الطيب فلا يعود **والاولي** ان يامر
عنه **بازالة** بحيث لا تراخي فيه ولا حرمة **فان يأسر**
ازالة بنفسه وان طال زمان الازالة **لم يرض**
 وان امكنه بغيره فور لان الموتر مباشرة فيها
 نفع ترفه ولو بوجه ولا ترفه هنا اصلا اذ
 الازالة ترك وهو لا يعطي حكم الفعل اذا اختلف
 مدركتها وهما هنا كذلك ومنه يؤخذ انه اذا
 تمكن من ازالته بمس وغيره كانت بغيره اولى
 الى اتمكن من ازالته بالواجبة ولو وجد محرما
 وحلا لا كان استيجاره للحلال اولى الا ان لا يرضى
 فيستعين المحرم فان لم يطع فهل ياتى لانه

بذل له بدل منفعتة في تحصيل ولجب فلم يطع فاشبه
ترك الفقير اخذ الزكاة حيث يقين لها محل نظر
والا وجه الثاني اخذ من انه لا يجب اجارة المصحف
من يقرأ فيه في الصلاة حيث لم يحسن ذلك الا كذلك
ولو توقفت اذ التها على اجرة مثل الفاسل وهو
عاجز لزمته ان قدر علمها وكانت فاضلة عما في
الفطرة **فان كان اقطع** لما ينزل به الطبيب عادة من
من اليد **او زمتا** اذا علة **لا يقدر** معها **على الازالة**
لما قام به من ذلك فترك ازالها **فلا اثم** في تركها
اذا لم يعص باصاية الطبيب **ولا فدية** لفقد الترفة
ولعده **كن اكره على التظيب فانه معذور** حال اكرهه
عليه لكن يلزمه ازالته عند زوال الاكره ولو ظهرت
المحرمة من نحو الخيض قيل تستعمل شيئا من الاطفا راو
العسوط كالمحذرة والاوجه منها منه مطلقا القصر
زمن الاحرام ولا يكره للمحرم شراء طبيب وملبوس وامة
كما في الجواهر وبه افتي البارزي في الامة لكن قال الجرجاني
يكره له شراؤها وظاهره انه لا فرق بين الخدمة والتسرى
ووجهه انها بالعقد تشترى بالفرش **النوع الثالث**
دهن بفتح الدال مصدر دهن **شعر** باسكان المهملة
وجمع شعور وفتح اي ان لم يتصل بهاء الوحدة
الراس وتبدل الرزمة الفا لا تفتح ما قبلها مع سكونها
والحمية يكسر اللام العظم الذي ينبت عليه الانسان
السفلى وحرم ذلك لما فيه من التزين المنافي للغير

المحرم

المحرم اشعث اغبر اي شانه الما موربه ذلك وزعم
انه اخيار لانه والاحرم ازالة الشعث والقيار
ليس في محله اذ عمله على الاخيار المحض بصيرة خالفا
عن الفائدة لان الاخيار بذلك معلوم قبيح
عمله على الهني بالمعنى الذي ذكرناه وعدم تحريم ما ذكره
للإجماع وشمل كلامه لحمية المرأة وبه صرح القاضي وقد
هو وجه على ما فيه من بعد بانها قد تقصد تنميتها
للشبه بالرجال وانها من جنس ما يقصد تنميتها بخلاف
نحو شعر الخد فلا يقصد تنميتها مطلقا والواو في كلامه
معني او ومثل شعر الحمية سائر شعور الوجه ما عدا
شعر الخد كما قاله المحب الطبري وثبته الاستوى والاذر
والزركشي والحاجب والشارب والنفقة والعدار
خلاف الابن النقيب في قوله لا يلحق بالحمية الحاجب
والهدب وما عظم الجبهة وفارقت شعر الخد بانه
لا يقصد تنميتها بالدهن بخلافها وبه يعلم ان
الاوجه ما قاله فيما ينبت على الجبهة لانه لا يقصد
تنميتها وكذا الشعر النابت على الانف وفيه كشعر
الخد بل اولى ولا فرق في حرمة دهن ذلك بين نفسه
ومحرم اخر غيره ويؤخذ منه تحريم اكل دهن يعلم منه
تلويث نحو شاربه منه الا اذا اشتدت حاجته له
فيجوز وتجب الفدية وظاهر التفسير بالشعرات
انما يحرم في الثلاث فما فوقها دون مادونها وليس
كذلك بل يحرم بعض الشعرة كما يحرم حلق ذلك قال

عي

في الحاشية وسياق آخر الكتاب ان الفدية تجب ولو بدهن
شعرة واحدة وقال الشمس الرمي الفدية هت
منوطة بدهن ما يظهر به الزينة وان لم يكن جمعا انقي
ونقل شيخنا عبد الملك العصامي عن بعض مشايخه
ان الخطيب محمد الشريفي كان يحضر درس الشمس الرمي
بعد موت والده واتفق ان يجري الكلام في هذه المسألة
فقال الشمس الرمي يجب في دهن الشعرة الواحدة
او بعضها دم كامل فقال الخطيب من قال ذلك فقال
انا قلته فثنى الخطيب جاعده وقام من مجلسه وقال
حرم ^{حضر} درسه يا محمد منذ جات الامانية وما ذكر
يعلم ان القيام لا للخطابي الحكم بل لما يؤذن به اللفظ
المنقول ولعل له في ذلك مقصد اخفى علينا والله
اعلم **في حرم عليه دهنها** بفتح الدال وكذا دهنها
وان قصر الزمن كنظيره من الطيب **بكل دهن** يضم
الدال ما يدهن به من زيت وغيره وجمعه دهان بكسر
بالكسر كما في المصباح ومنه شحم وشمع ضم اليه
ولا يخرج ضمه للشحم عن كونه دهنًا لضم الشمع وحده
ليس دهنًا ان لم يحصل به تسمية الشعر وتزيينه
والافهوه دهن ايضا **سوا كان** الدهن **مطيبا** يات
اغلى فيه الطيب **ام غير مطيب** وان كان فيه ريح بان
جاور في خوا السمس طيب ففصر السمس فيبقى فيه
ذلك الفرق فليس بمطيب **كالزيت والسمن ودهن الجوز**
واللوز كلها امثلة للدهن مطلقا والجوز بالجيم والري

وبوزنه

وبوزنه اللوز والجوز نوعان الجوز الهندي ويعرف
عند العامة بالنارجيل والجوز الشامي ومن كل يستخرج
دهن **ولودهن الاقريع وهو الذي لا ينبت براسه**
شعر قال في المصباح القرع بفتح القاف وهو
مصدر قرع الراس من باب ثقب اذا لم يبق عليه شعر
وقال الجوهرى اذا ذهب شعرة من افة واسم ذلك
الموضع بالتحريك وهو عيب لانه يحدث عن قسا في
العضو انقي **رأسه بهذا الدهن فلا بأس** لا اثم ولا
فدية لا تنفعا الشعر الذي يقصد تنميته بالدهن **وكذا**
لودهن الامر دقنه فلا بأس قال الزركشي المراد
الذي لم يات وقت انبات لحيته والا كان كالرأس
المحلق ونظر فيه في الحاشية وفرق بان الراس
عهد فيه الشعر وقصدت تنميته عادة بخلاف
دقن الامر د ويظهر ان المراد به هنا من لا شعر بدقنه
وان فات او ان طلع لحيته وان لم يسهم امره في النظر
ولودهن محلق الشعر رأسه او شيئا من شعور
الوجه المقصود تسميتها **عصى ولزمه الفدية**
لان ذلك يحسن ما ينبت ويمنيه ويبرقه **ويكون**
استعمال هذا الدهن في جميع شعور البدن سوي
الرأس والمجبية وما للحق بها من شعور الوجه ولو كان
في رأسه شجة اي جراحة قال في المصباح وانما
تسمى بذلك اذا كانت في الوجه والرأس والجمع شجاج
ككلبة وكلاب وشجان ايضا على لفظها **فجعل هذا**

الهدى في با صنها فلا قد يه وفارق نحو الاستعاط
 بالطيب بان المدار هنا على تنمية الشعر ولم يوجد
 وهذا كذا على مطلق استعماله في البدن وقد وجد
 وبأنياب في هذا الفروع ما مر من حكم الازالة
 ونحو النسيات واستدامته بعد الحرام وغير
السوق الرابع خلق الشعر فلم يظفر جعلها نوعا
 واحدا لتشاركها في الازالة على وجه الرفاهية
 وتحريم ذلك لقوله تعالى ولا تظفروا رؤسكم
 حتى يبلغ الهدى محله والقلم ملحق به لما ذكر
فبحرمان الازالة الشعر خلف ازالته من منبته
او تقصر احذا طرفه بمقص او غيره **او تنقأ**
احرق او فريد من وجوه الازالة وتناول
 كلامه الرايل بواسطة حكم رجل الراكب في نحو
 قتب كما هو الظاهر كلامهم فتجب الكفدية وان
 احتاج لذلك غالبا لا مكان الاحتراز عنه وان
 بعث بعضهم عدمها **سواء فيه شعور** **الراس**
 المنصوص على الهى عنه اذا لمعنى عليه وثمة
 مضاف مقدر **وشعر الابط** وهو النابت ثمة
والعانة النابت حول الفرج **والشار** وهو
 النابت على الشفة العليا سمي به للاقائه الماء
 عند الشرب وغيرهما من شعور البدن فاكل كل سوء
 في التحريم الحاقا لما عدا شعور الراس به بجامع
 الترفه **حيث يحرم** ازالة بعض شعور واحدة من
 اي موضع

فما بل

اي موضع كان من بدنه لما ذكر **وازاله الظفر** في الحرمة
 على المحرم **وازاله الشعر** **فلم يظفر** ما لم ينكسره
 ويتأذنه والافلا يحرم كما لا يحرم اذا نبت
 الشعر على حاجبه وطال ففطى عينه او نبت
 داخلها وتاذي به **وقطع جزء منه فان فعل**
شيئا من ذلك المذكور عما عدا هذا وقول
 الشمس الراسي ولونا سيا وجاهلا يصاد منه قول
 المصنف **عصبي** اذا لا تكليف على غير العالم فعمد
 هو متجه بالنسبة لقوله **ولزمته القدية** ويستثنى
 منه الصبي والمجنون والمغمي عليه فلا فدية
 في ازالته احد هم شيئا من ذلك لنقص نسكه **ويحرم**
عليه مشط الحية ورأسه اي تسريحها بدليل
 مشط **ان اذري** باعتبار عادته الفالبة له **اي تنق**
مشط من الشعر فان لم يعرف له عادة حرمان
 غلب على ظنه حصوله والافلا **فان لم يوقد اليه**
 باعتبار عادته الفالبة **لم يحرم** لكونه لا يتق لدعنه
 * * * * *
محرم لكن يكره للترفه ولانه مظنة للانتاف
فان مشط وعادته ان لا يحصل انتاف **فنتفق**
 على خلافها **لزمته القدية** وان لم ياتر حينئذ
فان سقط عند المشط **شعور** من رأسه **فنتفق**
هل تنق بصيغة المجهول **بالمشط** ام كان منسلا
 من منبته من قبل المشط **فلا فدية** على الاصح لان

في الحفة لا فرق بين قطع وكشط
ذات لوزر وعذرة لأن التقدي بذلك
لا يمنع التبعية خلافاً لما
كشفت الفرق

الأصل براءته من الفدية ولا من قواعدا المذهب
أن لا يجاب مع الشك **وكشط أي سأل جلد**
رأسه عن اللحم الذي تحته **أو قطع يده أو بعض**
أصابعه الصبر عايد للقطع لا لليد ولا للوجع
ثأنيه **وعليه أي على المكشوف** طافي الأول وألم
والمقطوع فيما بعد **عوار** عليه في الأخيرين
ظفر قال في المصباح الظفر ثلاثان مذكور
وفي لغات أفصحها بضمين وبه قرأ السبعة
حرماً كل ذي ظفر والثانية الأسكان للـ
للتخفيف وبها قرأ الحسن البصري والجمع أظفار
وربما جمع على أظفر كركن وأركن والثالثة
بكسر الظاء كحمل والرافعة بكسر وليمه للاتباع
وقد بها في الشاذ والخامسة أظفرو والجمع
أظافر وقوله في الصحيح ويجمع الظفر على
أظفر يسبق فلم وكانه أراد يجمع أظفر فطفي
القلم بزيادة وإوانته **فلا فدية عليه** في إزالة
الشعر والظفر لفقد الترفه **ولا تنهاتان**
غير مقصود هذا تعبير لا إطلاق الترجمة أي
فالحرم إزالة ذنبك المقصود من **وحيث لم يحر**
خلق شعر الحلال **وحيث لم يحر** **الحلال خلق**
شعر الحرام الذي لم يدخل وقت أحلاله لما فيه
من الإعانة على المعصية أن دعاه له المحرم **فإن**
خلق حلال أو محرر شعر محرراً **أخذ الثمر** ولو
اجتمع

اجتمع ثلاثة في خلق رأس محرراً وبعضه بحيث
تكمل الفدية فينبغي أن يجري فيه ما قاله البلقي
أخذاً مما قالوه في ثلاثة محررين قتلوا طبيياً
فأخرج واحد ثلث سنة وأخرج الثاني صاعاً
وصام الثالث يوم ما جاز **فإن كان خلق الحلال**
المحرر بإذنه فالفدية واجبة **عليها** **الحلق** لأن
إضافة الفعل إليه مع انفردته بالترفع وإن
اشتركا في الأمر للتفاوت على المعصية ومحل
تقديم المباشرة على الأمر فيما لم يعد نفعه
على الأمر ولا كما مر القاصب آخر بلدح سنة
مقصوبة فالضمان على القاصب وبه فارق ما
لوا من محرر حلال لا يقتل صيداً فإنه لا ضمان
عليه وإضافاً لشعر في يده بخلاف الصيد ومن
ثم لو كان الصيد في يده ضمنه ولا ينافيه أمر
حلال لم يخلق رأس محرراً كما يأتى لأن
حمل الأمر صيره كالمحرر **فإن خلق الحلال**
المحرر فغير ذنبه **فإن كان المحرم** **ثامناً أو مكرهاً** **علي**
الحلق أو مضمناً عليه أو مجنوناً أو صبياً لا عين
أو سكت فالأصح أن الفدية عليه **الحال** **ضحي في الروضة**
كما صلها والمجموع أن الساكت المختار عليه
الفدية لتقصيره فيما عليه حفظه ومن ثم ليس
طارق شرارة فأحرقت شعره وكان قد عكس
من أطفائها واجب عليه الفدية وإفهام كلام المصنف



وهو يستوي فيه المكلف وغيره **فان هذا اتلاف**
فلا يسقط ضما لله بالهدر ال فيه للعهد الذكي
 اي المذكور من النسيان والجهل **كما اتلاف المال**
 للمع كذا كذا اما المعنى عليه والمجنون والصبى اذا
 لم يكن لهما نوع عقاب فلا فدية عليهم كما في الجوع
 ولا علي وليسهم وان كان بخلاف قاعدة الاتلاف
 وفارق الناسى ببقيةه ولستعوره بفعله
 ولا حد لك تخف المجنون وايضا في كل من الحلق
 والقلم اتلافا وترفعها ورد بينهما فقلب في نحو
 الناسى شبهة الاتلاف وفي تخف المجنون شبهة
 الترفه وكما المعنى عليه التاثير بخلاف من التمر
 بتعاطي من بل عقله بمسكرو وغيره فهو كالصاحي
 ولو حلق راسه للتحلل حل له حلق باقي شعره
 بدنه وان لم يتم تحلل الاول ويؤخذ مما تقرر
 ان ما كان اتلافا محضا كالصيد لا يؤثر فيه
 الجهل والنسيان وما كان ترفعها محضا اثر فيه
 وما اخذ بينهما من الجانبين تارة يقلب الاول
 وتارة الثاني لما قام عندهم فيه **وسمها اي**
صور الجناية علي الشعر ما لو كثر القمل في
شعر راسه او كان به جراحة اخوجه
اذاها اي الجراحة الي الحلق او تاذي بالحر
الما محملة للظرفية والسببية لكثرة شعرة
وذلك من اسباب الحدة في الراس وعليه الفدية

فله الحق في الجناية

لاية فمت كان متكم مريضا اوبه اذي منه راسه
 فقد ية من صيام او صدقة او نسك ولحد يد كعب
 ابي عجم انه صلى الله عليه وسلم قال اي ذيك هوام
 الحرس راسك بفتح اوليه وتخفيف ثابته وتشد يد
 ميه اي قتله فقال نفر فاذن له في حلقه وامر
 ان يستنكس شاة او يصوم او يطعم فقامن طعام
ومنها ما لو نبت شعرة او شعرت ذكر
 الثاني زيادة ايضاح للعلم به مما قبله بالاولي
دا حل جفنه بكسر الجيم وسكون الفاء في المصباح
 جفت العين غطا لفرها من اعلاها واسفلها
 وهو مذكي **وتاذي بها اي** بالشعرة او
 الشعرات **قلعها ولا فدية** وكذا **اي طال شعر**
حاجبه او راسه وعطى عينيه قطع الحفظي
 لان ما جاز الحاجة بقدر ريقدرها **ولا فدية**
 لان الشعر فيه وفيما قبله كالصايل ويغرق بينه
 وبين ما قبلها بان الضرر هنا أشد وايضا
 فالضرر هنا بنفس الشعر وئمة بما يلا به **وكذا**
لا فدية عليه لو انكسر بعض ظفيرة من
غير عمل منه وتاذي به اي المنكسر **قطع المنكسر**
فقط دفعا للاذي ولا يقطع مع من الصبي
شي لعدم المكيح لقطع ذلك بقدر قطع ما
 لا يتاثر قطع المنكسر الا به جاز لا احتياجه
 اليه لانه لو بقي شيء من المؤذي لضره والوقوف

فلا يسقط ضما لله بالهدر

حل في

مكيال معروف بالمدنية
 وهو سنة عشر رطلا
 او قسطا
 مع ولاديه تاذي
 وكذلك الظفر المنكسر
 قد لا فدية عند الثلاثة
 وعند ما ذكره كلاما لا ماطة
 اذي فيه فدية قال
 التوسني عن مالك وثقة
 من العين اما طة اذي
 اه مناوي

علي حده قد يتعسر ويتقدرا **النوع الخامس**
عقد النكاح لخبر مسلم مرفوعا لا ينكح المحرم ولا ينكح
 بفتح الياء في الاولى وضمها في الثانية وكسر الكاف
 فيهما **فيحرم عليها المحرمات ن يزوجه او يتزوجه**
 وكما يحرم وكيله وان كان الاحرام فاسدا وتزوج
 نواب الامام والحاكم الشرعي اذا كان كل منهما
 حلالا ومستنيبه محرم لعموم ولاية وبذلك فارق
 الوكلا وكنكاحه ان نه لعبد او موليه في النكاح
 فلا يصح فيما يظهر ولا تنتقل الولاية بسبب
 الاحرام الي الابد بل يزوجه السلطان فالقاضي
 ولو وكل حلال حلالا في التزويج فاحرم واحد
 هما او امرأة زوج بعد التحليل بالولاية او
 السابقة ولو وكل حلال محرم ليس كل حلالا عن
 نفسه او محرم حلالا لزوجه اذا حل او اطلق
 جاز ويجوز ان تزف المحرمة الحلال وعكسه فمهر
 لا يبعد كراهة ذلك كما الخطبة بل اولى **وكل نكاح**
كان الولي فيه محرما او الزوج او الزوجة فهو باطل
 لوجود مانع من الاحرام **وتجوز الرجعة في الاحرام**
علي الاصح لانها استدامة نكاح لا ابتدائه كمن
 يكوها ما فيها من التدفد **ويجوز ان يكوها المحرم**
شاهدا في نكاح الحلالين **عليه السلام** لتوجه النبي الي
 القاعد والمعق وعليه حال الاحرام دون غيرها
 وتكره تنزيها **خطبة المرأة** بكسر المعجمة اي طلب
 نكاحها

قوله فهو باطل اي عند الولاية
 وقال ابو حنيفة ينفق اه
 اسرى
 قد لم ويجوز الرجعة
 عند الولاية وقال احمد
 بعد الحجاب اه من جهة
 الامة

نكاح
 الحلال

علي حده قد يتعسر ويتقدرا
 النوع الخامس

نكاحها في الاحرام تباعد عن الرفاهية بقدر الامكان
ولا تحرم لانها ليست من مقدرات الجماع **النوع**
السادس من المحرمات **الجماع** بايلاج الحشفة
 او قدرها من فاقدها فرجا **ومقد مائة** قال تعالى
 فلا رفك ولا فسوق ولا جدال في الحج وتقدم
 حديث من حج هذا البيت فلم يرفك ولم يفسق
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه **فيحرم علي**
المحرم الوطء سواء اتم الايلاج للحشفة ام لا **فالتقبل**
والدبر من الحيوان دمي او غيره بجائله او غيره وان
 لم يتزل ومحل في الواضحين اما المشكل فلا
 حتمال الزيادة نعم ان اوج في دبر رجل
 واوج الرجل في قبله فسد جهما وعليهما القضا
 ويأتي في ايلاج كل من الخنثيين في الاخذ ما
 ذكره في الفصل فمن لزمه فسد جهم ومن لا
 فلا اما بالنسبة للمحرم فكله حرام من
 الواضح وغيره لانه من غيره مباشرة بشهوة
وتحرم المباشرة اي الصاق البشرة وهو ظاهر
 الجلد بالبشرة **فيما دون الفرج** من بقية البدن
بشهوة في محل الحال اي ملابسة بها وفي الصباح
 الشهوة اشتياق النفس الي الشيء والجمع من
 شهوات وبي شهوي كذا يد وزنا ومعني **صا**
لمفاخرة والتقبل من غير حائل **واللمس** لبشرة المرأة
 باليد من غيره وتقييده بالمباشرة يوهه رانه

بشهوة

انما انما ينكح ابليس والقيس
 قال مالك فليس له ولا غيره
 والقيس ما كثر في كماله
 اه من مفرقه اي اسرى

لو فاختار وقبل من وراء حائل وانما انزل لا يحرم عليه وليس
 كذلك نعم لا فدية فيه اذ شرط الحرمة الاستمتاع =
 ولو قال الجماع ومقدمااته كانا وليا لانه في بيان ما يحرم
 بالا حرام لا فيما يجب فيه الفدية منه المقصور على
 المباشرة بشهوة **ولا يحرم المس والقتلة بغير**
شهوة ويحرم على الحلال مباشرة المحرمه حيث لم يحرم
 ويحرم عليها تمكين الحلال من مباشرتها **وهذا التحريم**
في الجماع يستمر لوجود مقتضيه وهو الاحرام **حتى يتحلل**
التحللين وكذا المباشرة بشهوة وكذا النظر بهما
بغير الجماع يستمر بغيرهما الى التحللين **على القول الاصح**
 وهو القول الاظهر لتشافق **وعلى قول** اخر جري عليه
 الرافعي **تحل بالتحلل الاول** كقوله النكاح **وحيث**
حرمت المباشرة فيما دون الفرج لبقاء الاحرام **فبما شئ**
عاملا بما يحرم المباشرة **لزم منه الفدية** المخبره =
 المقدرة الا في بيانها اخر الكتاب ان يشاء الله تعالى ومجمله
 ان لم يجامع بهما والادخل واجهها في واجب الجماع كما بينه ج
 الحديث الاصغر في الحديث الاكبر وبه يعلم انه لا فرق
 بين ان تقدم تلك المباشرة من مقدمااته ذلك للجماع
 عرفا ولا طال الزمن او قصر وظم كلاهما حيث تصور
 الكفارة على الزوجان فدية المقدمات عليه فقط
ولا يفسد نسكه لانه لا يفسد الا بالجماع ولا جماع
وان باشرنا سببا للاحرام او جاهلا حرمة وكان ممن
 يخفى عليه او مكرها عليه **فلا شيء عليه بلا خلاف**

لارتفاع

لارتفاع المواخذة له بما يصدر منه حينئذ **سواء**
انزل ام لا لان الجماع اذا لم يوجب شيئا حينئذ
 فقد ما ته اولى **والاستمناء** طلب خروج المني **بالبعد**
 متعلق بالاستمناء **يوجب الفدية** لانه انزل تولد من
 مباشرة غير ما ذون فيها **ولو كرر النظر الى امرأة فانزل من**
غير مباشرة ناقضه للوضوء ودخل فيه ما لو
 انزل عن لمس سرتها او ظهرها او شعرها مما لا ينقض
 الوضوء **ولا استمناء** فلا فدية عليه **عندنا** وان حرم عليه
 ذلك النظر المودي للانزال **ولا عندنا** اي خفية وما كان
 وقاسه الجماع على الصوم اذ لا يبطل بالانزال عن
 النظر **وقال احمد بن حنبل في رواية** عنه **يجب بدنة**
 كما يجب بالجماع بجامع الانزال **ففي رواية** شاة =
 كالانزال عن مباشرة وعلمها فالج صحيح وان وجبت
 فيه بدنة على القول الاول كج من وجبت عليه لقتل
 صيد يوجها او شجرة كثيرة يوجها **اما الوطئ في قبيل**
المراة او دبرها او دبر رجل او البهيمة او قبلها بان
 حصل ايلاج الحشفة او قدرها من فاقدها فيما ذكر
في فسد به الحج اذا كان الجماع عالما عامدا مختارا **ان**
كان قبل التحلل الاول لا يبي بيا نه ان شاء الله تعالى الحاصل
 بفعل اثنين من ثلاثة الرمي والحلق والطواف
 المستوع بسعي **سواء كان قبل الوقوف بعرفة ام بعده**
 ودخل فيه من فاته الحج فقبل التحلل منه بطواف
 مستوع بسعي وحلق جامع فيفسد نسكه وعليه

عندنا ثلاثة وقال ابو حنيفة
 ان انزل فعليه الفدية ولا يفسد
 حجه وان لم ينزل فلا شيء عليه
 شاذ

البينة وكذا عليه الفدية لو فعل قبل التحلل ما يحرم
بالاحرام **وان كان الجماع بين التحللين لم يفسد الحج**
للاتيان بمعظم اعماله وكذا لا يتكرر الا فساد
بالوطي ثانيا بعد الوطي المفسد وان حرم ووجب
به فدية بخيرة مقدرة **وان جامع في العمرة قبل فراغها**
وهو ازالة الشفرة الثالثة من الرأس ان كان به
شهرا لا فتمام السعي فليس لها الا التحلل واحد
فسدت هذا ان كانت مفردة وان كانت في ضمن
قرات تبعت الحج صحة وفسادا **وان افسد الحج**
او العمرة بالجماع المفسد وكذا ان فسد بالجماع
المفسد في القرات **حيث عليه المضي في فاسده**
لقوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله بخلاف ما لو
بطل بالردة فلا مضي فيه لخروجه منه بها **ويجب**
قضاؤه اي فعله ثانيا فالمراد القضا اللغوي
لا الاصطلاحي وهو فعل ما حرم وقته ومحل وجوب
قضائه ان لم يكن ما افسده قضا والا فالواجب
بالقضا ما قصد بالادام من فرض او تطوع ولو
افسد التطوع ثم ردد رجعا واراد تحصيل المندرج
بحجة القضا لم يحصل له ذلك نعم ان كان المفسد
اجرا فنقلب له ولزمه الكفارة والمضي في فاسده
والقضا ثم ان كانت اجارة عين النفسحت والا
فلا ويقع القضا عنه لا عن مستاجر فيلزم حجة
اخرى ويبدى بالقضا وله استنابة من يح عنه

حجة الاجارة ولو في سنة القضاء فان احدث عنها
 فلم يفسد الفسخ ويقبل ولي الميت الاحت
 كما مرو وقد يتايب القضاء في عام الا فساد بان يحص
 عن اتمام الفاسد فيتحلل منه ثم يزول الحصد
 او بان يرد بعده او كان شرط التحلل لمرض فمضى
 ثم شفي والوقت باقي **وبلزمة** اي المحرم المذكور
 للمرأة ولو محرمة علي الراجح **بدنة** فان لم يجد
فقوة وسياقي البضاح البدنة في باب الدرما في قص
الكتاب انشا الله تعالى ومصرف ذلك
 مساكين الحرم والمستوطن اولي وواجب الاطعام
 عنه غير مقدر فلا يتعين لكل مسكين مد نفقة
 الا فضل ان لا يزداد علي مدين ولا ينقص عن مد
 ولو كان الواجب ثلاثة امداد فقط لم يدفع لثلاثة
 ثلاثة بل لهم فاكتر او مدين دفعا لثلاثة فاكتر
 لا الواحد او واحد دفع لواحد **وجب القضاء**
علي الغور ولو في سنة الا فساد ان امكنه كما تقدم
 بصور ومثل ذلك كل عبادة تقدي باخرجهما
 عن وقتها وكل كفارة تقدي بسببها فجب
 اداؤها فوراً والمفرد لاحد الشككين قضاء وه
 مع الاخر تمتعا وقرائاً والمتمتع والقارئ
 القارئ افراد او لا يسقط عنه بذلك الدم
 في القضا فعلي القارئ المفسد بدنة ودم
 للقارئ واخر في القضا وان افردته كما في الروضة

اجماع في الاحكام ينقسم على ستة
 اقسام احدها ما لا يلزم به شيء
 لاعلى القاطن والا على المحدث ولا على
 غيرهما وهو اذا اجمعتا هما جازيا
 معذرة في شيء محلهما لا ينسبها ما يجب به
 الاحكام او غير معتد وهو ما اذا اجمعت
 البدنة على الرجل فقط وهو ما اذا اجمعت
 الشرط من يوم فاعلا كما لا يلزم
 والتعميم او مقتضى الاول فمقتضى الثاني
 فمقتضى الثالث فمقتضى الرابع فمقتضى الخامس
 فمقتضى السادس فمقتضى السابع فمقتضى الثامن
 فمقتضى التاسع فمقتضى العاشر فمقتضى الحادي عشر
 فمقتضى الثاني عشر فمقتضى الثالث عشر فمقتضى الرابع عشر
 فمقتضى الخامس عشر فمقتضى السادس عشر فمقتضى السابع عشر
 فمقتضى الثامن عشر فمقتضى التاسع عشر فمقتضى العشرين

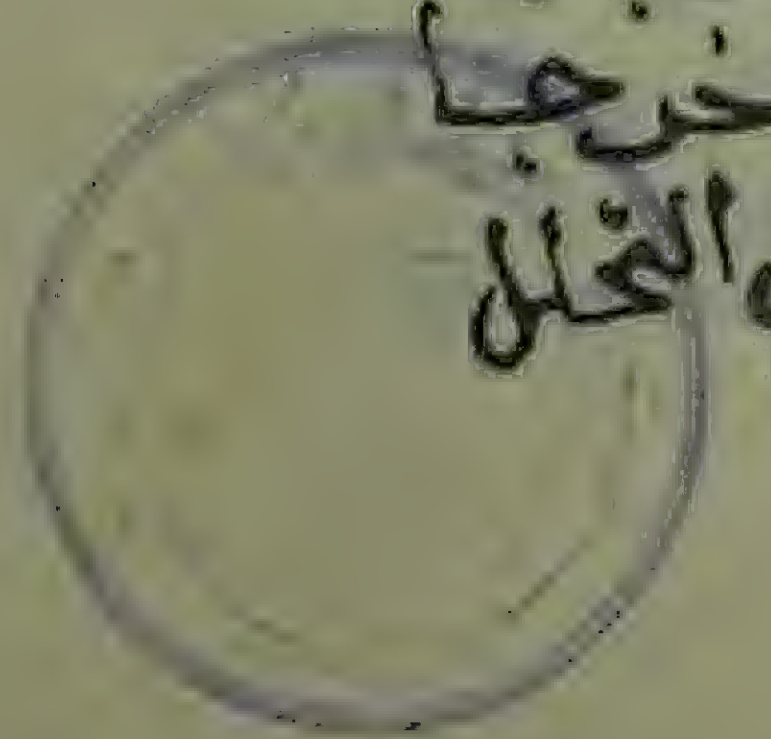
وما يحسنه البلقيني من لزوم دسني له اذا تمتع دمر
 للقران الذي التزمه بالافساد واخر للتمتع الذي
 فعله مردود بتصریح الشيخين بان لا فرق
 بين المتمتع والقارن **هذا** اي اعلمه واجر عليه
 فيما ذكر ان **جامع عامدا** **عالمنا بالتحريم** مختارا
 وكانه سكت عنه لفهمه مما قبله او مما سلكه
 في المحترقات او للخلاف في امكان الاكراه على الجماع
 وعدمه **فان كان** اي الجماع **ناسيا** للاحرار
او جاهلا بالتحريم او كان ممن يخفي عليه ذلك **او**
جور معتبرا **المكره** وهي محرمة **لم يفسد الحج على الاصح**
 اي نسك الناسي والمكره على الجماع **ولا فدية ايضا**
علي الاصح وفي معنى الناسي من اهرم عاقلا ثم
 حب او اغني عليه وفي معنى الجاهل من رمي حمرا
 العقبة طائفا دخول وقت الرمي وحلف فجامع
 ثم تبين انه قبل وقته فلا فدية عليه كما في المجموع
 وفاق وجوب القضاء على من ظن بقا الليل او
 دخول له فافطروا بان انه اكل نهارا بان
 شئت علامة الليل والنهار الظهور لكل احد
 فالخطامع ذلك مشهور عزيد التفسير بخلاف
 دخول النصف الثاني من الليل فانه لا
 يعرفه الا النادر فلا تقصر وايضا فقضا الحج
 صعب فسقط بادن عذر وجوبه فيما
 رجه بعضهم علي من جامع بعد فراغه من عمره

وعند الثلاثة لا فرق بين
 نسي الناسي وعذر وعبار
 الخطأ بالماكن ناسيا
 او عامدا مكرها او طائفا
 فاعلا او مقصدا انتهى

ثم

ثم احرم بالحج وذكر ان حدته كان في طوافها فتفسد
 عمرته ولم يرد عذره بالنسيان بان موجب
 افساد الجماع لها بدكر الحدوث لانه يصير واقفا
 قبل التحلل منها فافسد بها والامر بالتطهر
 من الحدث من خطاب الوضع ومن ثم وجب
 قضا صلاة من صلى محدثا او متنجسا ناسيا
 فالجماع وقع على ظن انه طاف طاهرا وهذا الظن
 لا نظير له هنا لانه بتبين الحدث بتبين
 انه كان مخاطبا في حال نسيانه له بالطواف
 فام يورث نسيانه فيه ولا فيما ترتب عليه وهو
 الجماع بخلاف ظن دخول نصف الليل فانهم يورثون
 وغاية الجماع بعده انه بجماع الناسي وهو لا شيء
 فيه وشمل كلامه الصبي المميز فان عذر ينفق
 نسيان فلا شيء عليه والافسد حجه واجزاه القضاء
 في صباه والبدنة في مال الولي لانه امور طه له اما
 غير المميز فلا اثر لفعله هنا الا ان يكون له نوع
 تميز فعمد عمدا كنظيره في الجراح وعليه اذا
 افسد نسك زوجته بان كانت عاملة عامدة
 مختارة الاذن لها في القضاء وما زاد من النفقة
 بسبب السفر وان لم يسافر بخلاف الاجنبية
 ولو بشهوة واذا عضبت الحليلة ما تمت وجب
 عليه الاحجاج عنها فورا من ماله واذا خرجها
 معا سن افترقا من حين الاحرام الي التحلل

١٥٢



الثاني ومكان الجماع أكد والمراد بالافتراق ان لا يخل
 بها بحيث يتمكن من وقاعها او مقدماته بل وعليه
 ان لا ينظر اليها ان غلب علي ظنه اد اوه لذلك
 ولو احرم مجامعها لم ينفع او حال النزاع انفق
 صحتها كما قاله ابن العباد لان النزاع ليس بحاج
النوع السابع التلاق الصلح الذي فيه للمهر
 الا ان يبينا نه في حرم بالاحرام **التلاق كل حيوان**
بري وحشي او في اصله وان بعد قياسا على
 المتبعة في الاسلام وحشي ما كوك وما اقتضاه
 كلامه لتفسير الرافعي من تحريم صيد ما با اصوله
 وحشي غير ما كوك وما كوك غير وحشي كما متولد
 بين ذيب وشاة ضعيف بل لا بد من التوحش
 والاكل في جانب واحد وحشيد فالحرمة ما تولد
 بين وحشيين ما كوك وغيره كذئب وضيع او
 ما كوك ليني احدهما غير وحشي كشاة وطيء او
 وحشي ما كوك واهلي غير ما كوك كما تولد
 بين حمار وحشي وحمار اهلي اما المتولد بين وحشي
 غير ما كوك وانسي ما كوك كذيب وشاة
 او بين غير ما كوك ليني كحمار وذيب او بين اهليين
 احدهما غير ما كوك كما لبقل فانه متولد بين
 الحمار والغنم فيجعل صيده لا تنفخ حرمة النوق
 لو احدم من اصلية والمراد ان يكون جنسه
 متوحشا وان تاهل والزرافة غير ما كولة

على الاصح

على الاصح ولو شك في كونه مأكولا او في ان احدا اصوله
 مأكوله استحب الجزاء ولا يجب لان الاصل براءة الذمة
 والاصل في تحريم قتل الصيد على المحرم قوله تعالى وانما
 حرم صيد البر لانه للتنزه غالبا فنع منه المحرم خلاق
 صيد البحر فانه من شان ذوي المسكنة فابيح مطلقا
وسوا في حرمة ذلك على المحرم **المستأنس** ومنه رجاء
 الجشنة والحمام الراعد **وغيره** الباقي على توحشه
والمملوك قبل الاحرام **وغيره** وهو المباح **فان ائلفه**
لزمه الجزاء الحق الله تعالى وان كان مملوكا لزمه الجزاء
الحق الله تعالى خروج من دوام الاثم **والحق للمالك**
 لا اختلاف في الجهة سواء ذبحه ورده اليه مذبوحا ولا
 لان ذبيحة المحرم ميتة وعن ذلك الغز العلامية ان
 الوردية بقوله **شعرا**
 عندي سؤال حسن مستطرف **فرع** على اصليتي قد تفرعا
 قابض شي يرضي ما كوك **ويضمن القيمة والمثل مما**
 ويضمنه ايضا بالثلاثة وازمانه وان كان مكرها لكن له
 الرجوع على المكره بكسر الراء فالمكره بفعله طريق
 ويفرق بينه وبين المكره على الخلق فان ظم كلامهم
 انه ليس طريقا بان الصيد من الاموال حقيقة وضمائمها
 مقتضى كونه المكره طريقا بخلاف الشعر ولو امسكه
 محرم فقتله حلال ضمنه المحرم وقوله بقصرهم مستقرا
 يوهن ان الحلال طريق وليس كذلك **ولو توحش** ما كوك انسي
 كابل **لم يحرم** التفرض له من المحرم نظرا لاصله **ولو تولد بين**

ذلك على حاله
الجلد ميتا لان على كل حال كل منه
عند الثلاثة وعند كل واحد يصنع به وكل حنفية واحدة في عند ما كنت
ما من حنفية الفم من عند سبب يصنع به وعند واحد الثلاثة وعند واحد ما كنت
القنفذ عند ما كنت والافقي ويجز

157

فقال يا الصديق والذبايح
من الخوف ما نضه قضيه كلام
كروضة تحسم جراد قتلهم
علي غني كفي قال ابلقيني
ابقتد انه الاجم علي غني
الشي

علاوة على ذلك وقد تم في حوالي ثلاثين عاما من هذا العمل انتفاضة من ميراث الشعراء
من هذا العالم (التي لا تزال قائمة) كل ذلك مع كل هذا رداء الممارس

ما فرقت به في شرح الارشاد بين ذينك البابين الثاني
وبوجه بانه لا يعتبر له قيمة عند من يراها الا عند الا
الاضطرار الي ذلك وهو ما حظوه في نكاح المشركون وهنا
لا اضطرار اليه لا مكان فرضه ما كولا واخذ قيمته
وبضمنته بقيمته وكذا يضمن سائر اجزائه كشعره
فان كانت البيضة مذرة بكسر الميمية بان صادرت
دها وقال اهل الخبرة انها فسدت فلا يطاق منها فرخ
لنجاستها حينئذ اما اذا لم يكن كذلك فظاهره على المعتد
فيها **فان قلتم فلا شيء عليه** لان عند فسادها كما ذكر لا
مال فيها الا ان تكون المذرة **بيضة تمامة فيضمنها**
بقيمتها لان قشرها ينتفع به والمضمون قيمته القشر
لما فيه ان صار محكوما بنجاسته **ولو نقر صيد عن بيضته**
التي حضنتها يجوز افراد بيض بالبا وحشيد فتايت
ضميرها جائز وخذف التا حشيد لانه اسم جهمي ويجوز
تذكيره نحو اعجاز تخل خاوية متقعر وتايشه كاعجاز
تخل خاوية والحضانة نوم الصيد عليه **ففسدت**
اي بسبب تنقير الحاضن لها عنها **لزمه قيمتها** التقدير به
ولو باض في فراشه ولم يمكنه دفعه الا بالتعرض للبيض
فتعرض له ففسد لاضمان **ولو كسر بيضة فيها**
فرخ بفتح فسكون اخره خامعة قال في المصباح
الفرخ من كل بايض كالولد من الانسان والجمع فروخ
له **روح** جملة في محل الصفة **الفرخ** **فطار** **الفرخ** **وسلم**
من التلف **فلا ضمان** على الكاسر لانه لم ينشأ عن فعل

مضمن

مضمن وان مات فعليه مثله من النعمان
كان له مثل كالحمام **والا فاعليه قيمته** ولا يتحقق
سلامته الا بامتناعه بالطيران فقبله هو من
ضمانه ان حدث به شيء **فرخ** **اخر كالحمام**
عليه اتلاف الصيد المتقدم ذكره **يحرم عليه اتلاف اجزائه**
كربيشه وبضمنها وانما لم يضمن ورق الشجرة الحرمية
لان قطعها لا يضرها بخلاف نحو للرئيس والشعر
فان لته تضر بالصيد لانه وقايت من نحو الحرج
والبرد **ويحرم اصطياؤه** **والا فاعليه** **لما فيه من**
الرفاهية **المنافية** **لن** **المحرم** **والا فاعليه** **اي المحرم**
لا يملكه بالشرع **والحصة** **والوصية** **اي يقبولها** **وتجوزها**
من كل سبب اختياره يقتضي الملك لانه يزول
منه ملكه بالاحرام كما يجبي فاذا منع الدامة فاوولي
الا ابتداء ونجس الصبي عن المصعب بن جثامة
اهدي النبي صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا
فرده عليه فلما راى ما في وجهه قال انما لم نرده
عليك الا انا حرره فليس له قبضه بخلاف الارث
ورده عليه بعيب فانه مملكه ولا يزول ملكه
الا بارساله وان عصي بتركه لوجبه به عليه فورا
وفارق زوال ملكه عنه لو كان تحت يده باحرامه
باختياره للاحدام مع منافاته لبقاء الصيد في ملكه
رضي بزواله اي من شأنه ذلك ذلك وان جهل
زواله به وعذر زجهله كما هو ظاهر كلامهم

بخلاف الوارث وخفه فانه لا اختيار له ويصح بيعه
قبل ارساله ولا يسقط عنه الجزاء بالارسال
المستري والافلا وان مان بيد المستري **فان**
قبضه بفتح الباء اي الصيد فيما ذكر **بفقد الشرا**
او العارية او الوديعة **دخل في ضمانه فان هلك**
في يده **لزمه الجزاء الحق** الله تعالى **والقيمة** لما ملكه
لما مر **فان رده** اي على ما كانه **سقطت القيمة** اي
لم تجب عليه لو تلف ذلك الصيد تحت يده ما ملكه
ولم يسقط الجزاء بالارسال بحيث يصدق
الحال سكوته ولم يظهر طريق ارساله لان المحرم
وديع لا ملك له عليه وليس له عكله له اختيار
ولا ينفق لو فعله وارسال الخلال عتق له
وهو لا يجوز في غير الادمي الخ ان يقال انه مع
كونه محرما اذ اوقع فهلك الصيد بقدره لم
يضمن المحرم جزاءه لرفع يده عنه ولو تلف
الصيد تحت يده الوديعة من غير تقربط ضمنه
بالجزاء فقط **وان قبضه بفقد الهبة** باذن المالك
او الوصية فهو كقبضه بفقد الشرا في ضمانه
اذا تلف بالجزاء الحق الله تعالى **الا انه** يفارقه
في انه اذا هلك في يده لم يلزمه قيمته **للادمي**
علي الاصح لان ما لا يضمن في العقد الصحيح
لا يضمن في العقد الفاسد كالأجارة **فقد**
الفقود كصاحبها ضمانا وعدمه والقيمة والوصية

158 والوصية لا ضمان في صحيتها فكذا في فاسدها ولو كان
يملكه **صيدا** **اقهرم زال ملكه عنه على الاصح ولزمه**
ارساله وفارق عدم زواله عن حلال دخل به الحرم مع
منافاة الحرم للاصطية كالاحرام بقاء الاحرام مانع
قام بذات الحرم فتا قايقاوه في ملكه لان فيه ترفها
لا يملك بالمحرم بخلاف الدخول به للحرم فانه لم يقيم
بسببه بذات الداخل مانع ينافي بقاؤه في ملكه اذ المنا
لحرمة الحرم ايجاد الصيد فيه لا يبقا الملك عند دخوله
وظاهر العيارة وجوب ارساله ولو بقى تحمله منه ان لم
يرسله حال الاحرام وهو كذلك لان الملزوم لا يرتفع
بالقدي وفارق عدم لزوم اقامة خمر غير محترمة اذ
تخللت بانتقالها من حال الى حال ولم يجعل التحلل
كاسلام كافر ملك عبد امسما حيث لم يورث بالزالة
ملكه عنه لزوال المانع بضيق باب الاحرام عن ذلك اذ
يمنع على المحرم استعارة الصيد واستيداعه واستجاره
ولا كذلك الكافر في العبد المسلم فاذا زال ملكه عنه
فقتله غيره لم يقرم بدلوم من اصطاده واخذه وكان
غير محرم ملكه لانه حينئذ صار مباحا ولو قبل ارساله
وان عجز عنه ولا ينافيه قول المص **ولا يجب تقديم**
الارسال على الاحرام بلا خلاف لانه وان لم يجز عليه
تقديم ذلك منسوب الى نوع تقصير حيث لم يقدمه على
احرامه مع امكانه وتقرير ذلك الزام قضا الصلاة لمن
جن بهد مضى ما يسرها من وقتها دون الوضوء مع انه

لا يجب عليه تعديمه على الوقت ولومات والصيد في يده
 ضمنه لما ذكر ولو احرم احد مالكه نفذ راساله فيلزمه
 رفع يده عنه فقط فلو تلقى لم يضمن حصه شركه منه
 فيما يظهر لعذره بوجوب رفع يده عنه ولو كان في ملك
 الصبي صيد لزم الولي فيما يظهر رساله وضمنه بقرعة
 كما يفهم الزايد من النفقة والفدية وحيت وجبت
 من ماله لانه المورط له فيه **فرع** ويجرم على المحرم
الاغانة على قتل الصيد بدلالة بتقليد الدال
 اي ولو حلال ثم ان كان بيده ضمنه والا فلا لانه لم يلتزم
 حفظه ويجرم على الحلال دالة المحرم عليه وان اختص
 بالجزاء وان امسكه محرم فقتله حلال فالجزا على
 المسك والقاتل ليس بطريق او محرم على القاتل لانه
 مباشر والمسك طريق **او اعادة الة او بصياح وخو**
ذلك لا يظهر لاعادة الجارحكة ومراده بنحو ذلك كل ما في
 تنفيره حتى لو اختلف في نفاره صيد ضمنه والظاهر
 جواز تنفيره لضرورة اخذ ما سياتي في صياله ومما مر
 انه لو ياض في فراشه او عليه لم يضمن ما تولد من نفاره
 لجوازه ويحتمل خلافه ومعنى تنفيره ان يصاح عليه
 فينفر ولا فرق بين المملوك وغيره في حق المحرم وكذا
 الحلال في الحرم ان لم يكن الصيد مملوكا والا لم يحرم التفرغ
 له الا من حيث كونه ملك الغير **ولو تفرغ** حلال بالمحرم او محرم
 مطلقا **صيدا** حرميا او كان المنفر محرما واذا كان ساهيا
 او دخل الحل فقتله حلال لا محرم تعديما للمباشرة وقياس

ما مر

اد كل الوقت طائر من قفص
 في نفاره قارورة قاله الزرعي

ما مر فيكون المنفر طريقا **فقتل** بفتح اوليه **وهلك به**
 اي باعثاده **او اخذه** وقت نفرة **سبح** او انصد م
يجعل او شجرة او نحوها قهلك او تعيب لزمه الضمان
 بالجزا الحق الله تعالى **سوا** **اقصد** تنفيره به ويكون
 ارتكب امر محرما والقديرة تقطع دوام امته **ام لا** ولا اش
 عليه حينئذ وان كان ضامنا **ويكون** المحرم في عهدة تبعته
التنفير بالضممان له ويجزیه **حتى يعود الى عادته** **في**
السكون بان يرجع سالما لموضعه او سكنى غيره وبالف
 كما قاله الفوراني **فان هلك بعد ذلك** اي الهود للسكون
فلا ضمان لا تقطاع اثر فعله **ولو هلك في حال نفاره**
بأفة سماوية لم يكن للتنفير فيها تسبب فيها والا
 كصاعقة اصابته في محل التنفير الذي لم يكن فيه
 فيضمنه كما لو اطلقه سبع فان لم يكن كذلك مكوتا ومريض
فلا ضمان على الاصع اذا لم يهلك بفصله **فرع**
الناسي **والجاهل** بجرمة الصيد اذا صاد **كالعامد**
 العالم بجرمته **في وجوب الجزا** اذ هو من خطايا
 الوضع ولان كلامه ما يعقل فغل نفسه بخلاف غير
 المميز فلا ضمان عليه وان كان على خلاف قاعدة الا
 الاتفاق لان هذا حق الله تعالى فسوغ فيه غير المميز
 ولو اكره محرم او حلال محرما او من بالمحرم على قتل الصيد
 فالمكره طريقا والقرار على المكره بكسر الراء مر ولو تقلب
 على بيض في فراشه جاهلا به فلا شيء عليه الا ان علم به
 قبل نومه وسهلت عليه تخيسته والا فهو معذور ولو

وضع الصيد فرخا على فراشه فانقلب عليه جاهلا فحاله
 كما ذكر في البيض **ولا اثم عليه** ما لعدم تكليفهما بخلاف
 العامل العالم ولو صال على المحرم صيد في الحل او
 الحرم فقتله للدفع عن نفسه او عضوه او ماله
 او اتصا به فلا ضمان وظاهر عمومته وان كان الدافع غير
 محترم كزان محصن ولو ركب انسان صيدا وصال
 على محرم ولم يمكنه اي المحرم المصال عليه دفعه الا يقتل
 الصيد وان لم يركوب فقتله وجب الجزاء على الاصح
 لان الذي ليس من الصيد وان لم ياتم بقتله حيث
 ويرجع بما عزمه على الصايل ولو وطئ المحرم اي
 الحلال في الحرم الجراد عامدا او جاهلا فآتلفه فعليه
 الضمان الا انه ياتم في الاول دون الثاني كما قال وياتم
 العامد دون الناس والعالم دون الجاهل لغذره ومنه
 يؤخذ ان من لا يغير ولا يخرج من الاثم يجهل ولو عم الجراد
 المسالك التي تسلكها المارة لكثرة ولم يجد بدا بضم
 الموصلة وتشديد المهملة من وطئ الحاجة المشي فوطئ
 فقتل فلا ضمان عليه على الاصح لانه كالصايل حيث
 ولو اضطر الي ذبح صيد لشدة الجوع جاز ذبحه وان لم
 يحصل به التدكية وجاز اكله اي بان لم يكن باغيا
 وعليه الجزاء لحق الله تعالى لانه آتلفه بلفظه نفسه
 من غير اذاء من الصيد هو الفارق بينه وبين عدم
 وجوب الجزاء في المقتول من الصيد لصياله ولو خلاص
 المحرم صيد من ثم سبع اوهرة وغوها بافراد الضمير

الضام

كرهوا المحرمات

من لم يركب
 من الرمي
 من الاصل
 من غيره

مقابل

لان العطف باو واخذه اي الصيد المجروح ليد اوبه
 ويتعده بهما يدفع عنه الضرر الحاصل له من خنق
 السبع فقتله في يده بلا مقرب منه في امر الصيد فلا
 ضمان على الاصح لان اخذه لمصلحة الصيد لا لمصلحة
 نفسه فرع يحرم على المحرم ان يستودع الصيد وان
 عاينه من يرضه للصيد فان خالف باستيداع او
 استقارة فقبضه كان مضمنا عليه بالجزاء ان
 تلف وذلك لحق الله تعالى والقيمة في العارية مطلقا
 وفي الوديعة ان فرط للمالك فان رده اليه المالك استغنى
 به تعالى حتى يرسله المالك اي وان حرم عليه
 ذكروا فيه من عتق غير الانسان وتسييب الحي
 الحيوان ولو كان المحرم راكب دابة او سائقها
 او قائد جهان غير راكب فقتل صيد بر فسر
 له برجلها او عضها او بال في الطريق فقتل به اي
 بالبول صيد فقتل لزمه اي الركب ومثله
 السابق ضمانه اي الصيد كما لو تلف به ادمي
 او بهيمة لان فعلها من ضمانه وما ذكر من
 ضمانه ببولها راي مرجوح والمعتد كما في المباح
 في اطلاق اليها يعم عدم الضمان واقتضت عبارة
 المصم اختصاص الركب بالضمان وان كان معه
 سائق او قائد وهو كذلك لان اليد له دون
 الاخرين ولما انفلت الدابة من محرم او منه ومن
 حلال في الحرم فآتلف صيدا فلا يثنى عليه من جزاء

ان يركب
 من الرمي
 من الاصل
 من غيره

حلال
 17

ولا التخرج جها من يده وان قتل لان ذلك لا ينسب
اليه اذ الحيوان اختيار **فسرع يحرم على المحرم**
اكل صيد ذبحه هب لانه ميتة كما ياتي او صاده
غيره لانه باذنه او بفيل ذنه او اعانه عليه ولو
بالدلالة او كان له ينسب فيه **اكله فان اكل**
منه عصي اي الاملا اكل ما يحرم عليه اكله ولا
جزا عليه بسبب الاكل لعدم اقتضائه له وكذا
لا جزا عليه بسبب الدلالة والاعانة ولانه
لا منافية بعد ذبحه كبيض مذر ولان جزا نحو ذبحه مفع
عن جزاء اخر **ولو صاد محلال لا للمحرم ولا تنسب**
اي المحرم فيه اي في الصيد **جاز له الاكل منه ولا جزاء**
عليه ولو ذبح المحرم صيدا صار ميتة على الاصح
فيحرم على كل احد غير المضطر بشرط **اكله** وان كان
الصيد لحلال اذن للمحرم في ذبحه كما اقتضاه اطلاق **صم**
وفارق كسره لبيضه وحلبه للينه وقتله للجراد
حيث لا يحرمها على غيره بان حلها لا يتوقف على
تذكية بخلاف الحيوان فحله بها وليس هو من اهلها
لقيام مانع به كالتجوسي **واذا التحلل هو من احرامه**
لم يحل له ذلك الصيد لانه ميتة وقد حرم تناولها
فرع هذا الذي ذكرته من محرمات الاحرام **نبذ** بضم
النون وفتح الموحدة اخره مجمة اي احكام قليلة
لا يستغنى الحاج عن معرفتها لتعارفها وسياتي تمام
ما يتعلق بصيد الاحرام **وصيد المحرم على المحرم**
والحلال

والحلل وأشجاره ونباته وبيان الجزاء والفدية
الواجبة بذلك في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى فصل
هذه محرمات الأضحية السبعة وما يتعلق بها من
الفدية والمرأة كالرجل في جميعها الاستواء في المعنى
الذي شرع التحريم لأجله إلا ما استثناه من أنه
يجوز لها لبس المحيط إلا القفازين وستر رأسها
وحرم عليها ستر وجهها وإن فدية النكاح ومقدمة
على الرجل وكل هذه الاحتمال في حقها الشد منه في حق
ويجب على المحرم التحفظ من هذه المحرمات ليكون
حجه مبرورا إلا في مواضع العذر المرحض فيها لأجله
التي ينبهنا عليها وربما ارتكب بعض العامة شيئا
من هذه المحرمات ويقول أنا أفدي متوها أنه
بالإثم الفدية يخلص من وبال أي ثقل المعصية
وذلك العقاب المرتب عليها إن عوقب بها وذلك القو
خطا صريح وجهل قبيح من قايله فإنه يحرم عليه
الفعل أي لكل من المحرمات المذكورة فإذا خالف أثم
بإقدامه ووجبت الفدية لقطع دوام الإثم دو
ابتدائه وليست الفدية الواجبة لفعل محرم من
المحرمات مبيحة للأقدام على فعل المحرم بل هو باق
بجمله محتاج كغيره إلى توبة وإنما تقطع الفدية دوام
الإثم كدف البصاق بارض المسجد وجهالته
بفتح أوليه مصدر بمعنى الجهل هذه القائل لذلك
المحرم معتقد بإباحته بما يخرج من الفدية كجهالة

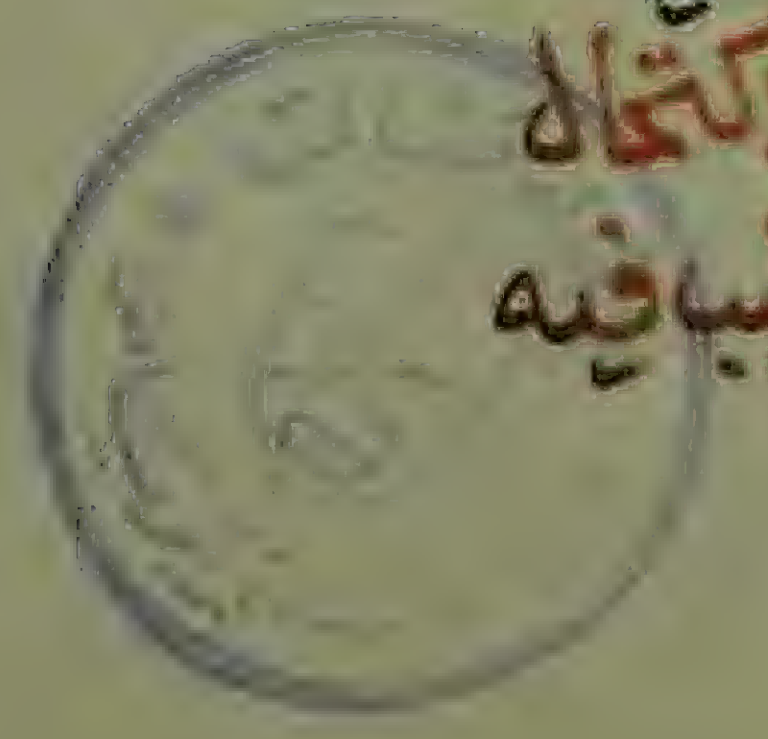
من يقول **انا اشرب الخمر وازني ولقد** من كل منهما
يظهر وليس كما زعم بل لا بد في تكفير دخوله فيهما
عقوبة الله او تجاوزه عنه **ومن فعل شيئا مما يحكم بتجرمه**
على المحرم مع علمه بتجرمه ونعمه واختياره **فقد اخرج**
حجه عن ان يكون مبرورا شاها له صاحبه لدخول
الجنة من غير سبق عذاب كما جازي الصحيح لما مر عن
المصنفات المبرور ما لم يخالطه ما ثم من شروعه فيه
الي تحلله منه **فصل وما سوي هذه الحرمات**
السبعة لا تحرم على المحرم من حيث الاحرام وان حرم
بعضه لمعني خارج كالكذب والغيبة وجميع المحرمات
من ذلك السوي المباح **غسل الرأس بما ينظفه**
اي ينظف شعره **من الوسخ** بفتح ا و ليه وخامجة
ما يفعلوا الثوب وغيره من قلة التمهيد وهو مصدر
وسخ كعلم وجمعه اوساخ كما في المصباح **كالسدر**
بكسر فسكون وجمعه سدر بكسر ففتح ورق شجر
النبق المطحون **والخطي** قال في المصباح مشدوه
اليا غسل معروف وكسر الخاكثر من فتحها **وغيرها**
من كل ما نزل به الوسخ **من غير نشف شعر من شعره**
الظرف الاول حال من ما والثاني صفة شجر وعين
شعره ساكنة لا ضافته المضمير **كن الاول** ان لا
يفعل الغسل المذكور **لان ذلك ضرب من الترفه**
المخالف لشأن المحرم **والحاج اشعث** منتشر
شعر الرأس منتفخ **اغبر** يعلوه الغبار ويظف به قال

عقوبة

وقال المصنف ان الله تعالى
الغسل في كل وقت وان يغسل
بالاستنجاء وجبة وان يغسل
ما خد اظفار من الوسخ

الشافعي

قال **الشافعي رضي الله عنه** وفي نسخة رحمه الله
والاول اليق بالقطم **فاذا غسل بالسدر والخطي**
رأسه احببت ان يغتدي خروجا من خلاف من
منه والخبر للحاج اشعث **اغبر ولا تجب الفدية**
لعدم وجود موجها من ترفه او تلاف فيه حينئذ
قال الشافعي فاذا غسله من جنابة اي من غسل
واجب عليه **احببت ان يغسله** اي شعر رأسه **ببطون**
انامله لا باظفاره لئلا يقطع شيئا منه **ونزال** اي
ينجي **شعره** من جهة نزوله الي محل آخر **منرايلة**
رفيقة بقاف فاف وذلك حذرا من انشاف شيء من
شعره **ونشرب الماء اصول شعره** ليكفيه ذلك عن تقليم
لحصول المقصود من وصول ما الطهارة له باطلا
وظاهرا **ولا يحكه باظفاره** لما مر وانما لم يحرم معاته
يؤدي للزالة المحرمة على المحرم لعدم تحققها **ومن**
ذلك المباح غسل البدن في المصباح البدن من الجسد
ماسوي الرأس والستور قاله الازهري وعبر بعضهم
بعبارة اخري فقال ماسوي المقاتل انتهى والمراد
هنا الاول لان حكم الرأس سبق في كلامه **وهو جاز**
اي مباح **للمحرم في الحمام** بفتح ا وله المهملة وتشديد
ميمه الاولى **وغيره** من الاماكن **ولا يكره** لعدم التهي
عنه وفقد الخلاف في جوازه المنزل منزلة التهي
وقيل يكره في الحمام لما فيه من الترفه **وله الاحتياط**
الصيغة المبالة او هي بمعنى المجرى **بالحل** لا طيب فيه

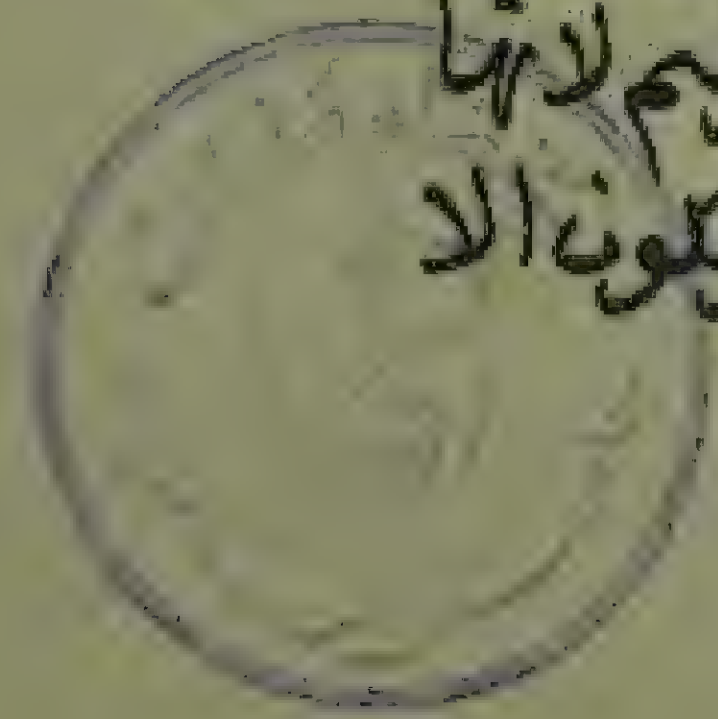


وان كان فيه زينة **وتكره بالاثمد** بكسرا وله وثالثة
 في الاشهر محرمة معروف وذلك لما فيه من الزينة **دون**
التوثيق بفوقيتين بينهما واو ولي الفوقيتين مضمومة
 والثانية مكسورة بعد هاء تحتية كحال معروف وذلك
 لانه لا زينة فيه **الا للحاجة** للمكمل بالاثمد **فلا كراهة**
 لاجلها **ولا يابى** بالفتحة **فلا حرمة** ولا فدية اذا
لم يقطع اي المحرم لاحدهما **شعرا** والا فعليه
 الفدية ولا اثم ان فعل ذلك الحاجة او ضرورة والاثم
 وله حكم **شعره باظفار** بالرفق على وجهه لا ينشق **شعره** ولا
 يكسر جزء منه **والمستحب** ان لا يفعل سدا للبياب **فلو**
حك رأسه والحية اي شعرا احدهما فسقط بحكمه
شعرات بفتح المهملة او شعرة باسكانها **لزمه**
الفدية التي بيانها ان شارب الله تعالى ويأثم معها
 مع العلم والتعمد والاختيار من غير حاجة لذلك
ولو سقط عند حكمه ما ذكر **شعره وشك** المحرم هل
كان ذابلا من محله من قبل الا انه ممسوك بياقي
 الشعر ام انتفا بجملة فيه استعمال ام عذيلة وهل وقد
 علمت ما فيه **فلا فدية في الاصح** لانه لا انوجب مع الشك
 ولم انبئ القل من بدنه **وتأباه** لانه مؤذ ولا كراهة
 في ذلك اذ لا ترفه **وله قتله** ولا شيء عليه وجوبا
 بل يستحب للمحرم قتله لادائه كما يستحب قتله لغيره
 من الحلال **ويكره للمحرم ان يغالي** بفتح فسكون
 بوزن يرمي في المصباح فليت الرأس فليا نقيته من

القل

القل **رأسه والحية** اي شعرهما والكرهية لما في القلي
 من الراحة ولذا يستعقب النوم غالبا كما في حديث ام
 حرام لما اضطجع النبي صلى الله عليه وسلم عندها
 فقلت رأسه فنام واستيقظ وذكر فضل الجهاد في البحر
 وهو في البخاري وغيره **فان** اي قلى **فاخرج** **فما**
قلة فقتلها تصديق نديكا **ولو بلمعة** بضم فسكون
 اسم لما يلحق في مرة كالجربة اسم ما يجمع فيها **نفس عليه**
الشافي رحمه الله تعالى قال جمهور غالب
اصحابنا المشركين له في تقليد الشافي استعير
 له لفظ الصلابة الموضوع لمن حصل له معه اجتماع
 وخلطة لحصول ذلك بما ذكر **هذا التصديق مستحب**
لا واجب وقال بعضهم **واجب لما فيه من ازالة الاذي**
عن الرأس فاشبه ازالة الشعر منه فاقضى ما اقتضا
 والمعتمد الاول **والمحرم ان يشد الشعر الذي**
لا اثم عليه فيه بان لم يكن فيه التشيب بمعنى من امرة
 او امرد ولا مدحة للمتهيات ولا ذم المامورات وقد
 تجاع عن ابن عباس انه انشد وهو محرم **ه ه ه**
 وهن بمشيعن بها هميساه ان يصدق الطير تشيعن لها
 فقيل له اترقت وانما محرم فقال الرقت ما يكون
 في حضور النساء **ولا يكره للمحرم والمحرمة النظير المرأة**
 بكسر فسكون والاصل مرآة على مفعلة تحركت
 اليها وانفتح ما قبلها وقلت القاء وكسرت الميم لانها
 آلة وجمعها من كجوار لان ما بعد الف الجمع لا يكون الا

وعند مالك يكسر لليلا
 بجو شعرا فيصالحه



مكسورا او جمعه ايض على مدني قال الازهرى وهو خطا
 كذا في المصباح **وفي قول ضعيف يكره لها** لما فيه من الترفه
 في الجملة **فرع لا يفسد الحج ولا العمرة** ولا معا في القران ولا
 الاحرام المطلق **بشي من محرمات الاحرام** السابق ذكرها
 في الفصل **الا بالجماع وهذه** المفسد وقد سبق انه
 في الحج الجماع الاول عاملا مدامختارا قبل التخللين
 وبعد الاول غير مفسد لحصول مقصود الحج بالوقوف
 والتخلل من الاحرام في الجملة وسياقي انه في العمرة اذا
 وقع قبل تخللها **وسوا في افسادها بالجماع** المذكور
الرجل والمرأة المحرمات حق لو استدخلت اي
 ادخلت المرأة المحرمة **ذكرنا في فساد حجها** ان كان ذلك
 في الحج **وعمرتها** ان كانت فيها دون نسك الناي
 ان لم يحصل منه شعور واستلامه والافسد حجه
 كذلك لان الدوام حينئذ كالابتداء والله اعلم
الباب الثالث في دخول مكة زادها الله
تعالى شرفا وما يتعلق به من الذهاب لعرفة وعمل
 ذلك وما بعده وزاد المنطوق لرفع ما اورد على
 عبارته في المنهاج اذ اقتصر على المنطوق عليه
 بانه ذكر فيه كثيرا مما لا تعلق له بدخول مكة بل بالحج
 والاتعلق به واجيب بان دخولها يستلزم كل ذلك
 فالتفتي به ثمة وصرح هذا لانه الايضاح وحذف
 فاعل المصدرا ذلوجا به ضمير التوفهم قصر احكام
 دخول مكة الالية في الباب على المحرم مع مشاركة

الحلال

مقابل

الحلال له فيها ولو اظهر ولو حاصل مع الخلاق كان تطويلا
 وحسوا بلا داعية له ومكة بالميم واليا الموحدة وسياقي
 تحقيق ذلك في باب فضائل مكة **وفيه اي** الباب الاول
فصول جمعه جمع كثرة مع ان الفصول المذكورة
 فيه دون الفسرة لانه ليس له الا هذه الجمع واذا كانت
 كذلك استعمل الجمع في كل من القلة واكثره ثم هذه
 الطرفية مجازية سبق نظيرها وقد اطالت الكلام
 في تحقيق ذلك في اوابل شرعي الكبير على نظامي
 قواعد ابن هشام الصغرى **الاول** حذف الموصوف
 لدلالة المقام عليه اختيار **في اداب دخولها وفيه**
مسائل المسئلة الاولى ينبغي اي ليس له اي المحرم
بعد احرامه بالحج او العمرة او غيرها والاحرام المطلق
 وكاحرام ذبي راجع لذلك وكذا ليس للحلال واثر المحرم
 لان الغالب ان من دخلها للنسك يكون محرما من
المبقيات او غيره سواء ثم يحيا وزيتة ام لا بان لم يعن له
 الاحرام الا بعد مجا وزيتة **ان يتوجه الي مكة** لانها كما
 ياتي اشرف ارض الله ومحل النسك وفي قوله او العمرة
 قلاقة لا ينبغي **ومنها يكون خروجه الى عرفات**
فهذه الخصلة اي دخولها **هي السنة** لانه صلى الله عليه وسلم

دخلها عام حجة الوداع صبيحة رابع ذي الحجة الحرام
واما ما يفعله جميع العراقي قال المصنف في التهذيب
 هو الاقليم المعروف قال الما وردي في الاحكام السلطا
 سمي عراقا لاسواء ارضها وخلقه عن جبال تغلو وادية
 والى ذلك في قبته بالاطم ولم ينزل في
 الدور وفي مكة بن جماعة الكبير
 ما نصه وعنه ام هانئ بنت ابي
 طالب قالت قلت يا رسول
 الله اني لا تنزل بيوت
 مكة فاني ذكركم وضرب
 قبته بالاطم ولم ينزل
 الى ذلك في قبته بالاطم ولم ينزل
 الى ذلك في قبته بالاطم ولم ينزل
 الى ذلك في قبته بالاطم ولم ينزل

تتخفص وسميت العراق عراقا لقربها من البحر قال
واهل الحجاز يسمون ما كان قريبا من البحر عراقا قال
وقال الكشي شاطئ البحر على طوله وقيل لبلد العراق
عراق لانه على شاطئ دجلة والفرات حتى تتصل
بالبحر وقال غيره هؤلاء العراق معرب واصله اتراب
فغريته العرب فقالوا هذا عراق وقال صاحب
المحكم العراق من بلاد فارس مذكور سمي به لانه
على شاطئ دجلة فكل شاطئ ماء عراق وقيل لانه
ستكف ارض العرب وقيل لتراسخ عرف الشجر
والنخل فيه كانه اراذ عرقا فجمع على عراق وقيل
سمي به لان العجم سمته ابراق شهر ومعناه
كثرة النخل والشجر تقرب وقيل سمي بعراق
المزادة وهي الجدة التي تجعل في ملتقى طر في الجلد
اذا اخوذ في اسفلها لان العراق بين التريف والبر
والعراقان الكوفة والبصرة انتهى ملخصا وفي كتاب
التريف للمنشي العراق قال الاصمعي اصلها بالفارسية
ديوان شهر اى البلد الحرام فغربوها فقالوا العراق
في هذه الاوقات واستمر ذلك الى زماننا ايضا **من**
عدولهم بضم المعجمة فالهملية وتشديد الواو
اي ذهابهم الى عراقي قبل دخول مكة لضيق
وقام لانهم يخرجون للخروج اليه من بلدهم فيدركهم
الوقت ويأجهم تاخيرهم للمبادرة لعرفة **فغريته**
تغويت لستى كثيرة منها هذه اى دخول مكة

وطواف

وطواف القدوم وتجهيل السبي عقب القدوم
اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم **ونيازة**
البيت الذي النظر اليه ايمانا واحتسابا من
اسباب غفر الذنوب **وكثرة الصلاة في المسجد**
الحرام وحضور خطبة الامام في اليوم السابع
بمكة فبده لانه قيل ان من توجه من مكة
لعرفة قبل دخول مكة يستلهم ذلك فمافوته
الافوات ذلك بمكة لا مطلق سمعها لكن ذلك
بحث قال به المحب الطبري وفي الخفة وهو غريب
في المبيت بمكة ليلة عرفة اي ليلة تاسع ذي
الحجة **والصلوات بها** ال للعهد وسيا يتب بياها
وحضور تلك المساهل المكرمة بحكمة الله تعالى
وعنه نشا بها من سيد السادات وعين بها من
باقي الانبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام **وعلى**
ذلك المذكور مما سبذ كره انشا الله تعالى
من بياينة والمراد ما ياتي في الباب والمراد هو
قوات تحصل ذلك لا نقابة ان ضاق الوقت
وقد نفى ففعلها لو لم يصف كما في صلاة الجماعة
على ما يحته ثمة السبي وغيره **المسئلة الثانية**
اذا بلغ الحرم الكلي الاتي بيان حدوده ان شا
الله تعالى في باب المقام بمكة **فقد استحب بعض**
اصحابنا اخذ امن ذلك كل من اتي الصفا
والمشعر عندها تذكير بالمنة الالهية وتحريضا

على شكرها **ان يقول اللهم هذا اجر منك والاء**
سأرة للتفظيم كونه تعالى ذلك الكتاب كما يدل
عليه اضافة حرم لصغيره تعالى وامر ان تحرمه
منه تعالى كما جاء ذلك في مسلم وغيره والذي كراه
براهيم عليه السلام تجديده **ومثلك** قال تعالى
او لم ير وانما جعلنا حراما منا **فخر مني على النار**
بالنجاه منها **وامني من عذابك** بجميع انوار عهده
تعميم بعد تخصيص اهتماما والفقهاء تنازعوا
قوله **يقرب من عبادة** بكسر فموحدة خفيفة ويضم
وتسند به موحدة وهما من جمع عبد وهب
عشرون نظير عشرة منها الجمال ابن مالك وكل
بأقربها الجلال السبق **واجعلني من اوليائك**
واهل طاعتك لا فوز بك وكرمك وفي فتح المالك
هو وغيره من اذكار هذا الباب غالية لا اصل له
لكن نقله العلماء حسنة ومناسبة للمقام ودخوله
يحتل مطلق الامر بالذكر من غير تقييد وذكره
في الطواف ان من الماتع رفيه ما ورد ولو موقفا
ولو بسند ضعيف كل ذلك ينافيه **ويستحضر**
من الخشوع والخصوع كل منهما يضم اوليه اليه
المجتمعين في قلبه وحسنة فيه لى ونشر غير مراد
ما امكنه مفعول يستحضر **لنا لئلا** حذف المسألة
اختصارا اكتفا بذكرها في مقابلة **اذا بلغ مكة**

اي قرب

177
اي قرب الوصول اليها **اغسل يدي طوي بفتح**
الطاوي يجوز ضمها وكسرها والفتح افصح ويجوز
صرفه وعدمه باعتبار المكان والبقعة اي بماء
تلك البئر التي فيه عندها بعد صلاة الصبح **ومني**
باسفل مكة في صوب بفتح وسكون اي جهة **اي**
طريق العمرة المعتادة لغالب الناس **ومسجد**
عائشة رضي الله عنها فيقتسل فيه بنية دخول
مكة بالتنعيم بالحل الذي امرها منه اخوها عبد
الرحمن بن الصديق رضي الله عنهما بامرهم صلى الله
عليه وسلم قال ابن حجر في التحفة ذي طوي محل
بين المحلبين المسمين الآن بالحجويين به بئر مطوية
بالحجارة نسب اليها الوادي وفي رواية البخاري ان
اسمه طوي وردت بان المعروف ذو طوي
لا طوي ونحوه الآن ابار متعددة الاقرب اليها
التي الي باب الشبيكة اقرب وهذا ما اشار اليه
هذا فضل خطاب يجوز اعرابه مرفوعا ومنطوقا
يتقد به عامل كل اي الامر واخذ هذا اي ما ذكر
من الحكم **اذا كان طوي** اي داخل مكة **علي ذي طوي** اولم
يكفي علي طريقه ولكن قصد الدخول من التنية
القليبا كما هو الافضل فليقتسل من ثمة ايضا
والا اغسل في غيرها انت ضمير باعتبار البقعة **وهذا**
الفصل مستحب لكل الا ان كان اغتسل للإحرام
بالعمرة من التنعيم لا من نحو الحجر له والحديبية

لبعدهما أو بالبحر من نحو التمتع أيضا أما لكونه سا
كنائجة أو لم يكن له إلا حينئذ أو عن وعصي يا
لنا خير بالأحرام بالآتي ذلك المكان أو اغتسل به
لدرخول الحرم أو للاستسقاء بمحل قريب منها خلا
يفتسل لدرخولها لئلا يحلله أن لم يحصل فقير وإلا
سن مطلقا حتى الحائض والتغسل والصبي وقد
سبق بيان الله في باب الحج ويندب المبيت بذي طوى
اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم وحكمة ذلك التقوي
علي ما يستقبله من العبادة **الرابعة السنة أن**
يدخل مكة من شبة كذا بفتح الكاف والمدة والدال
مهملة يجوز صرفه وعدمه **وهي با على مكة يتخذ**
منها إلى التقابل المعروفة بالمعلاة ويسمى الآن با
لحجون وإنما دخل منها صلى الله عليه وسلم
استغفار بقصره محلا عاليا المقدار ولأنه موجه
لباب الكعبة فالداخل منه داخل للبيوت من
أبوابها ولأن إبراهيم دعا بقوله أنبأ سكنت
من ذريتي وهو **وهو** عليه إذا ذن بالبحر كما
أذن علي مقامه **وإذا خرج راجعا إلى بلده خرج**
من شبة كذا يضم الكاف والقصر والتنوين
بالصرف وعدمه ومن اللطائف ما يقال لضبطه
ما يدخل منه وما يخرج أفتح وأدخل وضم وأخرج
أو مد وأدخل وأقصر وأخرج أما كدي مصغرا فهو
الجبل المقابل لكدار **وهي** أي كدي **باسفل مكة**

بقرين

بقرين جبل قبيعان هو الجبل الذي علي يمين الحارث
من مكة يسمى بذلك لصوت وقع السلاح عليه عند
القتال من الجاهلية وهو أحد الأخشين المأمور
ملك الجبال باطباقة علي من بمكة من الكفار أن شأ
النبي صلى الله عليه وسلم فابى منه رحمة وشفقة
وقال لا فعل الله أن يخرج من ظهورهم من
يؤ من بالله وثاني الأخشين مقابل جبل أبي
قبيس **والصوب ذي طوى** وذكر بعض اصحابنا
أن الخروج إلى عرفات يستحب أيضا أن يكون من هذه
تعييما لطلب الخروج من ثم وهو بالنسبة لذلك
شاذ والعمل علي خلافه وإن رجح السارج قال
في شرح ضياء السالك أنه لم ينقل ذلك في نسكه صلى
الله عليه وسلم بل جاء أنهم أحرموها لجعلوا مكة
خلف ظهورهم **والشبة بفتح المثلثة وكسر النون**
وتشديد التحتية الطريق بين الجبلين ويقال
لذلك المأزم بفتح الميم وسكون الهمزة ومنه
المأزمين الأتيين في طريق العايد من عرفة **واعلم**
أن المذهب الصحيح المختار الذي عليه المحققون
أن الدخول من الشبة العلوية المسماة بكلاء
مستحب لكل داخل سنة كما ثبت في صواب طريقه
أمر لم يكن ويعده لا يبرأ من كبريكن في طريقه فقد صح
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلها ودخله
منها في عمره القضا وفتح مكة وحجة الوداع **ولم يكن**

بقرين

صوب طريقه لان صوب طريقه المدينة كما يشهد له
العيان انما هو نية كدي وقد ذهب ابو بكر
الصديق لا في جماعة من اصحابنا الخراساني وبتبعهم الرافي
الى انه اي الثاني انما يستحب الدخول منها الداخل
مكة لما كانت في طريقه وادعوا انه في طريقه صلى الله
عليه وسلم واما من لم تكن في طريقه كاهل الميت
واهل الشرق فقالوا لا يستحب له ان يرد باعتبار لفظ
من العود عن جادة طريقه اليها قالوا لما ورد عليهم
دخول له صلى الله عليه وسلم من كذا وانما دخلها صلى الله
عليه وسلم اتفاقا كقولها علي طريقه لانه قصد
الدخول منها حتى يكون نسكا عاما لداخلها واتفاقا
منصوب علي المصدرية وهذا القول الثاني صحيح
مردود علي قائله وجلالة قدره القابل لا تمنع من
معارضته كما في المجموع للمصنف والصواب انه مسك
مستحب لكل المناسب للمقابلة والصحيح انه مسك
ولكن عدل لما عبر بمبالغة في رد ذلك القول الخامسة
اختلاف اصحابنا في ان افضل ان يدخل مكة ما شيا
لما فيه من من بدلت في اضع ام ركبها لدخوله صلى الله
عليه وسلم كذا لك ليظهر فيستفي وليقصده طالبه
ويصل اليه بسهره له والاصح ان الناس افضل الا
ان يشق عليه لضعفه وركوبه صلى الله عليه وسلم
حينئذ لا مراخذ يقتضي ذلك ولا في الركوب
حينئذ يقرضا لا يذ الناس بد ابنة للرحمة
وعلي هذا

تحله

مقابل

168
وعلي هذا قيل ان الاولى ان يكون حيا بلا ملبوس في
رجليه لانه بلغ في التقاض وما طلبه اذا لم تحس
بجاسته ولم تلحقه مشقة ولو سدة حرلا مرض وسين
تشرع فعليه اذا دخل حيث لا عذر فقد نقل عن
الا نبي صلى الله عليه وسلم وعلي نبينا وسلم والانيان بقيل
للكواية لا للتقصيف فانه سنة بشرطه اما المرأة فلا
فضل حضي صاعدا الرحمة وخلوها في هودجها السادة
له دخول مكة ليلا ونهارا لصحة كل منهما عنه صلى
الله عليه وسلم فقد دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهارا ليلا وفي عمرة القضاء وحجة الوداع في صبيحة رابع ذي
الحجة وليلا في عمرة له من الجمرات فاما افضل
فيه وجهان لاصحابنا اصحابنا نهارا لانه اكثر من
فعله صلى الله عليه وسلم ومجمله ان لم يشق عليه
خشية غريب او خوفه والاخذ في الليل والثاني هما
سواء في الفضيلة السابقة يفتي يندب ان يتحفظ
في دخوله مكة من اي الناس يركوبه او يحمله
او بمن يتبعه في الرحمة ويتلطف بمن يركوبه ويصبر علي
ما اصابه من اذي ذلك لانه من عزم الامور
ويحفظ بعليه جلالة البقعة التي هي فيها والتي
هو متوجه اليها فيكون عليه ما يلقاه من التهب
والرحام في جنب ما الخوف به من شرفها وامرارها
بالتي هو فيها وما وصل اليه من الحرم وبالمسوجة
اليها ما بين يديه من الكعبة فما دونها ويحمد

عذرون **بن ابي** لكثرة الوارد في المثل العذب كثير
 الرغام **وما ننسى** **الرحمة الامن قلبا شقي** وفي
 الحديث الراحمون يرحمهم الرحمن وشقي وشقي مقول
 بالتشكيك فنصدق علي شقاوة قاسي القلب
 من المؤمنين فهو شقي بالنسبة للصالح المطيع وفي
 الحديث ولا تنزع الرحمة الامن شقي وهو صحيح
 رواه ابعد اود والترمذي وغيرهما وينبغي ان
 يكون عند دخول مكة داعيا متضرعا ويكون
 من دعا به ما رواه جعفر الصادق عن ابيه عن جد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند
 دخوله اللهم لي بلدك بلدك والبيت بيتك حيث
 اطلب رحمتك واؤمر طاعتك متبع الامرك راضيا
 بقدرك مسلما لامرك اسالك مسالة المضطر
 اليك المستغنى من عذابك ان تستقبلني بعفوك
 وان تجاوبني عني برحمتك وان تدخلني جنتك
 واقتصر عليه المصطفى بحججه عزاد مشارع ضياء السالك
 قوله ويقول ابيون تاييئون لرئيسا حامدون
 الحمد لله الذي اوفد نبيها سالما معافا الحمد لله رب
 العالمين كثير اعلي تيسيره وحسن طاعته اللهم
 هذا حرمك وامنك فحرم المحمي ودمي وشعري
 وبشري علي النار وامني من عذابك يوم
 تبعث عبادك واجعلني من اولياءك واجبا لك
 واهل طاعتك اللهم انت ربنا وانا عبدك والبلد

بلدك

بلدك والحرم حرمك والامن امنك جنتك هارباً
 وعن الذنوب مقلعاً ولفضلك راجياً ورحمتك
 مبتغياً ولعفوك سائلاً فلا تردني خائباً ودخلي
 برحمتك الواسعة واعذني من الشيطان الرجيم
 وجفود هوشا وولياؤه وحزبه وصلي الله علي سيدنا
 محمد وآله وحسن ان ينزل وصحبه وسلم تسليماً
الثامنة ينبغي يطلب **لمن ياتي من غير الحرم** واما
 الجاي منه فليس عليه احرام **ان لا يدخل مكة**
 خرج به الحرم اذا دخل طرفه لحاجة ثم هذا مقتضاه
 وليس كذلك فالتعبد بها جري علي الغالب فلا
 مفهوم له وسيأتي في اخر كلامه التصريح به
الا حرام ان يعمد او بهما او احراماً مطلقاً **وهل**
يلزمه ذلك فيعصي بتركه وعليه هدي **ام هو مستحب**
 لا يفوت بتركه الا الكمال فلا اثر فيه **والثاني ان يعمد**
 بين اصحابنا **ثلاثة اقوال** **احدها انه مستحب** ان لم
 يكن قاصداً الحرم بنسكه ولو فمابقي من عمره حال
 خروجه من منزله المقام مقام الميقات والا في
 الاحرام وعلي الاستحباب لا يكره تركه ويدفع
 تاركه ما حرمه من الخلاق **والثاني انه طبعه**
 الكعبة وذلك من تعظيمها المحض عليه بنحو قوله
 نقالي ومن يعظم حرمان الله فهو خير له عند ربه
والثالث ان كانت الداخل **ممن يتكرر دخوله**
 كالحطابين والسقايين والصيادين ممن امرت بديت

دخوله

وقال ابو حنيفة لا يجوز
 لمن واد الميقات ان يدخل
 الحرم الا محوماً فاما من دونه
 فيجوز دخوله بغير احرام
 وقال ابن عجلون لا يدخل احد
 الحرم الا محوماً الله عز وجل
 زاد النبي في الميزان
 مع قوله ما كثر والشافعي في
 القديم انه لا يحل له مجاوزة
 الميقات بغير احرام ولا
 دخول مكة بغير احرام الا
 ان يكره دخوله لخطاب
 وصياد انتهى كذا

اليها كثيرا **المتكبر** بل يندب **وان كان ممن لا يدخله**
كالقاص الذي يقدر وروده لها **والزائر والرسول**
 بها **والكي** الذي لا يظهر من مكة إلا الحاجة فتدبره
 اليها من الخارج اقل قليل ملكة بها **اذا خرج** اي
 المكي **من صغره وجب** عليه الاحرام لعدم المسقة
 غائية بقلة تردده **وان قلنا** الاحرام على داخل
 الحرم **قله** اي الحجاب **ثلاثة شروط احدها ان يكون حرا**
 لا متقلا له بامر نفسه **فان كان عبدا** اي فيست **ولم**
يجب الاحرام **بلا نظاق** لشغله بخدمة سيده
 وليس من اهل وجوب الحج للرق اما منع منه
 نعم ان كان بين المبعوض وبين سيده مهياة
 ووقع دخوله في نوبة فعلية الاحرام لانه
 كالحريث **ولو اذنه له سيده في الدخول** **محرما**
 الاحرام **والثاني ان يحرم ما من خارج الحرم** لقصده
 محلا شريف المرببة **واما اهل الحرم فلا احرام**
عليهم بلا اذ اقصده وملكه من اطراف الحرم الناز
 لبن به لا شراك الجمع في شرف الحرمية **والثالث**
ان يكونا من عدو في حال دخوله فان ظالما
 وشق عليه مصابة الاحرام الي ان يجد فرصة يتمكن
 فيها من اعمال التنسك لم يطلب منه ذلك كما
 سياتي في كلامه **وان لا يدخلها القتال** لانه صلى الله
 عليه وسلم دخلها وعليه ما مقرر في عام فتحها **فاما**
ان دخلها خائفا من ظالم لا يتمكن من اداء
 اعمال

لعله
وحيث

خلافه

مقابل

اعمال الحج ويشق عليه مصابة الاحرام **او غير** طالب
 لحق له عليه **يجسه وهو** اي الداخل **معسر** ولا يئنة
 باعساره او ليس له من يسمعه الا بعد حبسه مدة **او**
مخوفا **ولا يمكنه الظهور لاداء التنسك** للخوف من
 ذلك **او دخلها القتال باغ خارج** عن طاعة الامام
او لقتال قاطع الطريق وقع المرور لا خذ مال او لقتل
 لقتل او ارباب مكابرة اعتمادا على القوة مع البعد
 عن الفتوة **فلا يلزمه الاحرام** عند قصد الدخول
 لاجل ذلك **بلا خلاف** **واذا قلنا يجب الدخول محرما**
 لوجود شرط الوجوب **فدخل غير محرم عمدا** لتركه
 الواجب عليه **ولا قضاء عليه لفواته** اي الاحرام
 الواجب عليه فعلة **كما لا تقضي تحية المسجد**
اذا جلس عمدا او اطلال جلوسه **قبل ان يصلي** **ما فهو**
 كذا في السبب اذا فات لا يقضي وذلك لانه معلق
 بسبب هو الدخول وقد فات فاستقر عليه اثم الفتوة
 ان فوته عامدا **ولا فدية عليه** لان الفدية ليست
 بدلا عن الاحرام بل لجبر نقصه وذلك فيما اذا امر
 بالميقات قاصدا للتنسك غير محرم منه ثم احرم
 من دونه ولم يعد اليه قيل ثلثه تنسك لتأدي
 تنسكه باحرام ناقص فطلب جبره بالدم وهذا من
 غريب باب التنسك اذ قاعدته ان من ترك تنسكا
 واجبا فعليه القضاء والكفارة الا هذا وقد يجب الاداء
 ولا يتصور القضاء كالمي ومبيت مزدلفة ومثي

مختار

فقه
 علوه الذي هو غير باب التنسك

ورد السلام والفرار من الزحف وترك صوم يوم عرفة
عن نذر صوم الدهر وخص المتولي للخلاف في وجوب
احرام الداخل بن قضى فرض الاسلام اما غيره قال
الزركشي وظاهره انه اذا كان عليه تعين قطعا
ولا يشك على قول المصنف ولا قضا عليه ما امر
في المواقيت ان على من جاء وزا الميقات بلا احرام
وهو يريد للاحرام العود له ما لم يتلبس بنسك
لان الاحرام هنا تحية لدخول الحرم او مكة فاذا دخل
بلا احرام فان المعنى المشروع له الاحرام فلم يجب تداركه
ولا كذا كثر فانه ليس تحية لشئ بل امر معلق
بارادة النسك وعدمها **والاصح ان حكم دخول الحرم**
في الخلاف في وجوب الاحرام ونذبه **حكم دخول مكة**
فيما ذكرناه لا اشتراكهما في الحرمه واستوايهما في جميع
الاحكام وزيادة ثواب الحرم المعنى خاص به وان ساوى
ما ذكر في الحرمه وجميع الاحكام والظن ان هذا مستأنف
وليس مفرعا على الضعيف قال الرملي ومقابل
الاصح الفرق بان مكة امتازت عن الحرم باحكام
فلم يلزم الحاقها بها هنا انتهى وفيه نظر اذ صرح
كلام المص الا في باب مكة استوايهما في الاحكام
والله اعلم **التاسعة يستحب اذا وقع بصومه على**
البيت اي الكعبة ان كان بصيرا في النهار فان
كان لعمى او في ظلمة فاذا وصل ظلمة لم يحل يري منه
لولا المنافع به والبيت علم بالغلبة على الكعبة **ان يرفع**

يديه

والاصح عليه عند رؤية البيت
وقيل يرفع فخذ الاثر عن غيره

يديه للاتباع رواه الشافعي **فقد جاء انه الضمير**
للمشاة **يستحب دعاء المسلم عند رؤية الكعبة**
لخبر البيهقي والطبراني في الكبير عن ابي امامة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفتح ابواب
السماء ويستجاب الدعاء في اربعة مواطن عند التقاء
الصفوف وعند نزول الغيث وعند اقامة
الصلاة وعند رؤية الكعبة قبل وفي عبارة
المص اشعار بضعف الحديث وصرح الرملي في
شرحه بانه غريب رواه ابن ماجة بلفظ تفتح ابواب
السماء وتستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة
والسنة ان يكون دعاءه وهو واقف **ويقول**
اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما
ومهابة وزده من شرفه وعظمته من جهة او
اعظمه تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ روي
ذلك مرفوعا بسند منقطع وجازيade وبرأ في
الاول في حديث مرسل رواه الازرقعي وفي سنده
ضعف ورواه الطبراني وابن ماجة متصلا الا انه
في سنده متروكا واخذ الغزالي به في الوجيز ضعيف
ولا يقال ان حديث الباب الذي استند اليه الشيخان
ضعيف لارساله لانه اثبت من هذا فكان العمل به
اولي ويصح وصف البيت بالبر من حيث كثرة زائريه
وجاز ذكرها بها ايضا في الزاير وصرح وصفه بها بمعنى
ما يلقيه الله للزائر في قلوب عباده من الجلال والتعظيم

يه

المروي وكمره بل وعظم
شرح ابن جلال

فقبل لها الآن تربيته فلما لاح بدا البيت قالوا هذا
 بيت ربك اضا فوه اليها ليناسب قولها اين بيت ربك
 فاشتدت بالعمية ايا سرعة **الخروج والصقته جبينها**
 بجايط البيت والحائط بهم سلتين بعد الالف همزة جداره
 وهو اسم فاعل بوزن قائل قال في المصباح **فما رفقة**
الامينة من غلبة الحال عليها وقوتها لديها قال في
 شرح ضياء السالك فانشد لسان حالها شعرا **هـ هـ**
 هذه دارهم وانت محب **هـ** ما بقا الحياة في الاجساد
 وعن ابي بكر الشيبلي رحمه الله تعالى وحكي عن ابي الفضل
 الجوهري ايضا ولا مانع من وقوع ذلك من كل **انه غشي**
 بصيغة المفعول عليه وترك ذكر الفاعل وهو الله تعالى
 للعلم به **عند روية الكفيلة ثم افاق من غشوة فانشد**
 عقب افاقته **هذه دارهم وانت محب ما بقا الدموع**
في الاماقي اي لا عذر فيه اذ بقاوها من غير سيالات
 يد له على خلودنا والمحبة اذ من شامها اذابة الفضلات
 لمخرج الدموع والظواهر ان حال الشيبلي اعدا لابنه
 في مقام التلميذ والمرأة المحكي عنها ما قبله لا ولذا
 قيل ان امرأة العزيز لما كانت في تمكين المحبة لم تقطع
 بها بخلاف النسوة اللاتي قطعن ايديهن وتفاوت
 الدخول معروف **العاشرة يستحب افلا يخرج اول**
دخوله مكة على استيجار منزل بفتح فسكونه ويقال
 نزل بضم تين موضع النزول والمنزل مثلثة وجمعها
 منازل وهي احصاء المكاف كما في المصباح **ولا على**

هو كذا عند الخفيفة الافراد

خط

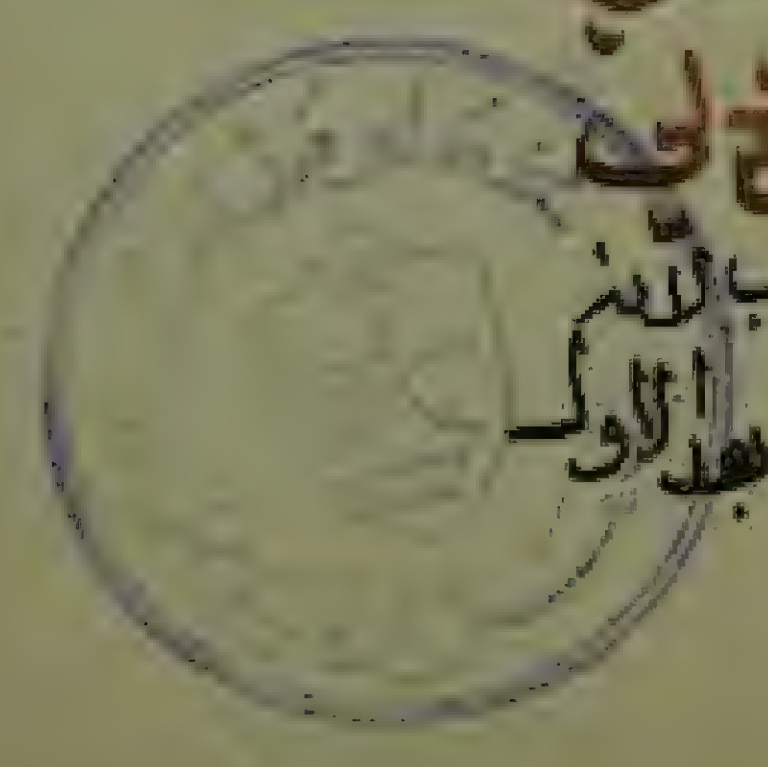
خط قاضي وتفيني ثياب ولا شيء اخر غير الطواف
 فالمهم المقدم **وتتبع بعض الرفقة او غيرهم عند مقام**
 بفتح ا وليس كل ما يستفح به كالطعام والبر واذا ثا
 البيت **ورواهم** يحفظ ذلك علمهم **حتى يطوفوا ثم**
يرجعوا الى رواهم ومتاعهم واستيجار المنزل
 اذ بذلك يسكن القلب عن التلفت له ويخشع في
 عبادته ولواحتاج ذلك لاجرة ولم يجد هالم يكلفها فان
 تبع بذلك ثقة فهل يقال قبوله اولى او لا للمنة او يختلف
 ذلك باختلاف قدر الامر من محل نظر ولعل قبوله المنة
 لتحصل المبادرة للطواف اولى الا لعذر **بل اذا فرغ**
من الدعاء عند راس الروم هذا باعتبار عصر المصنف
 والآن اذا فرغ من الدعاء عند رويته للبيت بقرب باب
 بني شيبية في الفرشة امام الباب **قصدا المسجد و**
دخله من باب بني شيبية المسمى الآن بباب
 السلام للاتباع رواه البيهقي بسند ضعيف وروي
 ايضا انه دخل منه وخرج من باب بني مخزوم الى
 الصفا وفي رواية خرج من باب بني سهم الى المدينة
 وهو المعروف الآن بباب العمرة فيؤخذ منه ندب
 الخروج منه للبلد لكن جاني حديث خروجه صلى
 الله عليه وسلم من الحزورة وفي سنن مروان
 ابن مروان وفيه نظر وجا عن ابن عمر بسند قوي ولعلم
 اشبه الاعتناء بالشا في فعل ابن عمر وكان كئوالا لاتباع
 ولا كذا لك الاول كذا في شمس ضياء السالك ويقول في

رواية تخرج من باب بني سهم ٢
 بأنه لم يعلم احد من المحدثين خرج فيه حديثا وقول ابن
 حبيب ذلك لا يرتقي لرقبة الحديث الضعيف كالا
 يخفى وقيل اعتماد الامسوي له لانه لم يرم ما يخالفه
 مما ذكر انتهى لان ذلك رواية وتضعيف شارح ضياء
 السالك للحديث خروجه من الحزوة قال ابن حجر
 في حديث خروجه منه انه رواه الترمذي والسنائي
 وابن ماجة وابن حبان والدارقطني زاد الترمذي
 انه حسن صحيح علي شرط الشيخين انتهى فهو
 المقدم علي ما ذكره ابن حبيب لصحته ولا كذا لك
 مقابله **والدخول من باب بني شيبه** اظهر لانه
 الايضاح **مستحب** استحبابا مؤكدا **كل قادم**
ملكه من اي جهة كان بلا خلاف سواء كان في صوب
 طريقه ام لا بخلاف ما سلف في الدخول من كذا وفارق
 للخلاف ثمة بان الدوران حول المسجد لا يشق
 بخلاف دخول البلد **ولو قدمت امرأة شريفة**
حسبا وان لم تكن جميلة خلقا **او جميلة ذات جمال وحسن**
لا تبرز تظهر للرجال لما قام بها مما ذكر **استحب**
بصيفة المجهول لها ونايب الفاعل **ان توخر**
الطواف ودخول المسجد عن حال قدومها **الياء الليل**
 لانه استرو محله كما قاله ابن جماعة ان امت الحيز
 الذي يطول زمنه ونظر فيه ابن حجر بان في بروزها
 نهارا مفسدة وفي مبادرتها مصلحة ودرر بالمفاسد

مقدم

مقدم علي جلب المصالح علي ان طواف القدوم لا يفوت
 بالتأخير فقم ان فرض امتداده الي سفرها اتجه الحزم
 بالمبادرة بالطواف حذرا من الوقوع في ورطة الاحرام
 وان كان لها التحلل بعد السفر انتهى وفي الاستدراك نظر
 لان الكلام في طواف القدوم لا في طواف الركن وتخصيص
 نذب التأخير من ذكره مراده تأكده لهما والاولي للمرآة
 مطلقا تأخير الطواف الي الليل ومثلها الخنثى كما في
 المجموع ولو كان للرجل عذر يخوفه علي اهله وماله
 بدا بازالة ذلك قبل الطواف **ويقدم رجله اليميني**
 او يدها ولو عصي يعتمد عليها **في الدخول** بعد
 ان يقدم نزع اليسرى عن نعلها علي نزع اليميني
 من ذلك ويضع اليسرى علي ظهر النعل ثم يترفع
 ويدخلها وفي دخوله البيت او الحجر قيل يقدم اليميني
 في الدخول وفي الخروج اليسرى وقيل يقدم اليميني دخولا
 وخروجا **ويقول اعوذ** اعتصم بالله العظيم **وبوجهه**
 ذاته **الكريم وسلطانه** عزه **القديم** فلا يتطرق
 اليه عدم ولا حول **من الشيطان ابليس** واولياؤه
المجيم المرحوم المطرود من ساحة الرحمة **بسم الله**
 تكتب بالالف كما قال المصنف في شمس مسلم وجوز السمين الحلبي
 حذفها والظرف متعلق بادخل **والحمد لله** علي هذه النعمة
البرم يا الله **صل علي محمد وعلي آل محمد وسلم** دعاه
 بها لانه الهادي لذلك ولانه تبعه **الله اغفر لي**
ذنوبي اي كلها كما يدل عليه الجمع المضاف **وافتح لي**
ابواب رحمتك قدم علي سوال فتح ابوابها سوال غفر الذنوب **الله**
 كالتحلية بالمحبة وفتح ابوابها كالتحلية بالمحبة **والثاني** بعد الاول

في صحيح البخاري عن ابي هريرة رضي
 عنه ان النبي صلى الله عليه وآله اذا نفل احدا
 فليسب ابا التحل الجني اذا نفع
 فليسب ابا التحل الجني اذا نفع
 اولها نفل واخرها نفل
 ان النبي صلى الله عليه وآله اذا نفل احدا
 في الليل او في صفة نفل خفي
 الغيرة في صفة نفل خفي
 البعير في صفة نفل خفي
 المسلمانية في صفة نفل خفي
 افاد ابن المغيرة ان من
 واظف علي الكفاة في لبس
 النفل باليمين والخلع
 باليسار ومنه ما وجع
 الطحال انتهى



وسئل ابن الجوزي ايها الاول للمختصر الاستغفار رأم الصلاة على النبي
المختار فقال الاستغفار لان الطبيب لا يعيق الا في السوء النظيف
من الاوساخ **واذا خرج قدم رجله اليسرى** ووضعها على ظهر نعله ثم اخرج
وقال هذا **ابواب فضلك** وخصه ذكر الرحمة بالدخول وال
والفضل بالخروج لان عرف الشرع استعمال الرحمة
المقابل للفضل في المنح الالهية المفاضلة على
المتعب والمساجد تندب لذلك فتناسب
ذكرها عند دخولها وايقاضها فاصلي توجه
الرحمة كما ورد فتناسب سؤلها لمريد دخوله
محل فعلها وان لم يقصد لها واستعمال الفضل
في المنح الالهية المفاضلة على المتسبين في
حصول ارضا فهم قال تعالى فاذا قضيت
الصلاة فانتشر واي الارض وابتنفوا من
فضل الله وبما ذكر تيدفع ما عسي ان
يقال الرحمة تدفع من الفضل فلم جيء بالخاص
عند الدخول والقيام عند الخروج وكان العكس
اولي ودفع ذلك ايضا بمنع كون الرحمة تدفع
من الفضل بان الامر بالعكس اذا ملل بالرحمة
في حقها يتها من الفضل والافعام والتحقق
انها مستساويان باعتبار الاصل وقد يخص
كل مقام عند مقابلة لما سبه مقام وزاد
غير المصنف بعد الحمد والسلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين **وهذا الذكر والدعاء مستحب**
في كل مساجد ولعل المساجد الثلاثة اكد
واكد ها مكة وامد بنة **وقد وردت فيه احاديثا**
في الصحيح للبخاري لانه علم بالقلبية على كتابه
او في

يكناه وبسببها فعلها ثم ليس يسره فيعمل بسنتين في كل مائة
وقال هذا **ابواب فضلك** **واذا خرج** **وقال هذا**

او في الحديث الصحيح فيم ذلك **وغيره** والثاني النسبة
بالواقع **يتلفق** يتحصل منها ما ذكرته **وقد اوضحتم**
في كتاب الاذكار الذي لا يستغني طالب الاخرة عن
مثله وهذا من باب التحدث بالنعمة والدلالة على
الفايدة في محلها لان باب الافتخار قال غيره من
العلماء الاخيار ليس بذكر من لم يقرأ الاذكار وقال
اخرج الدار واسثن الاذكار وقد من الله على وله
الحمد والمنة يشرح الاذكار في ثلاثة اسفار سميتها
الفتوحات الربانية في شرح الاذكار والنووية
والاحاديث في ذلك حديث اذا دخل احدكم المسجد
فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل
اللهم افتح لي ابواب رحمتك واذا خرج فاليقل
اللهم اني اسالك من فضلك رواه ابو داود
والنسائي وابن السني وزاد واذا خرج فيسلم
على النبي صلى الله عليه وسلم واليقل اللهم اعزني
من الشيطان الرجيم وخبر ابن عمر وابن العاص كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل المسجد يقول
اعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم
من الشيطان الرجيم فاذا قال ذلك قال الشيطان
حفظه مني ساين اليوم رواه ابو داود باسناد حسن
وجاء انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل المسجد
يسم الله اللهم صل على محمد واذا خرج قال بسم الله اللهم
صل على محمد رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة وفيه

قال

ايضا كان اذا دخل حمد الله تعالى وسمى وقال اللهم اغفر
 واقم لي ابواب رحمتك واذا خرج قال مثل ذلك اللهم
 افتح لي ابواب فضلك وفيه عن ابي امامة ان رسول
 الله عليه وسلم قال ان احكم اذا خرج الى المسجد تناد
 جند ابليس واجليت واجتمعت كما يجتمع النمل على
 يعسوبها فاذا قام احكم على باب المسجد فليقتل
 اللهم اني اعوذ بك من ابليس وجنوده فانه اذا قالها
 لم يضره فيستحب ان يقول على باب المسجد ذلك
الحادية عشرة بنا الجزيني على الفتح للتركيب المزجي
 اذ دخل المسجد المطيف بالكعبة ينبغي اذ بال لا يشغل
 بصلاة تحية المسجد ولا غيرها من الصلوات بل
 يقصد الحجر الاسود لانه مقدمة الطواف المطلوب منه
 عمله ويبدأ به بالطواف القدوم وهو تحية المسجد
الحكم اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم وتخص
 تحيته تبعاً في ضمن ركعتي الطواف اذ لم يصرفها عنها
 فان بها التحية حصلت هي وسنة الطواف وكانت
 حسنة قيل لكن في ندبه نظر وظم كلامهم خلافة و
 في المجموع عن المحامي والاصحاب تكره التحية للدخول
 المسجد وحمل كما يؤخذ من كلام السنوي على قادم
 متمكن من الطواف او مقيم دخل مرده الى فان لم
 يرد المقيم ولم يتمكن القادم اتجه استحباب
 التحية له والظن انهما تحية المسجد والبس معا
 ولا يفوت طواف القدوم الا بالوقوف بقرعة وبين

لواقف

لواقف قدم مكة قبل نصف الليل لان طواف الركن
 لم يدخل وقته كما يحثه الازريعي وهو ظاهر وهل له
 تقديم السعي بعده على طواف الافاضة او لم يجرى
 الرمي على الاول والشارح في تحفته على الثاني
والطواف للقدم مستحب لكل داخل مكة للمحرم المكي
محرمان كان يحج او بقران او غير محرم وهو الحلال
 الا اذا دخل الحرم وقد خاف فوق الصلاة المكتوبة
 ومثلها المندورة **وفوق** الوتر وسنة الفجر وغيرها
 من بقية السنة الرتبة من السنن المؤقتة **وفوق** الجماعة
 في المكتوبة وان كان وقتها واسعا وان اتسع وقتها
 وان اتسع وقتها هي اولم يخف فواتها ولكن قرب قيامها
 بحيث ظنه قبل فراغ طوافه ولو تمكن من فعله سرعة
 بحيث لا يضره ولا يفوت خشوعه التي به ولا يعدل
 في التأخير حينئذ ويصح كلامه ان خوف فوت جماعة
 النقل كالعيد لا يكون عذرا لكن جرى الشمس الرمي
 على انه كفوف فوت جماعة الغرض قال ومثله
 ما لو دخل وقته والناس ينتظرونها وقد قربت
 اقامتها **او كان عليه فائتة مكتوبة** اي وان
 كان قضاؤها موسعا كما اقتضاه كلامهم لسن المبادرة
 بها والفائتة المندورة كالمكتوبة ولا يلحق بها فائتة
 رتبة فيما يظهر للخلاف في قضاها والطواف أكد منه
 فقديم **فانه يقدم كل ذلك** المذكور على الطواف
 لثاكد عليه ثم يطوف بعده وكذا يؤخره لو كان

لوطنه في الحل وان كان قصيرا او لم يزلن ان كان
غني وطنه ويكون **بعد قضاء جميع المناسك** حتى
لو بقي عليه جزء من السعي او الطواف ومن حلق
الشعر لم يشرع في حقه طواف الوداع **اعلم ان**
طواف القدوم سنة ليس واجب جملة في محل الصفة لزيادة
الايضاح فلو تركه واسا ولو لم يدر **يلزمه شيء**
من عقاب التبعات **وطواف الافاضة** يجوز عطفه
على طواف القدوم فينصب ولا يستأنف به
فيرفع مبتدأ **ركن لا يصح الحج الا به** كله حتى لو بقيت
خطوة منه لم يحصل حجه **ولا يجبر تركه بدم**
ولا غيره كباقي الاركان **وطواف الوداع واجب** وهذا
مما افرق فيه عند الشافعي الواجب والفرض
مراد منه الركن والاول ما يحتم تركه ويصح
النسك عند فقهه وجب الفدية والثاني
ما لا يصح النسك الا به **غير الاصح** **وليس بركن اتفاقا**
بل اجماعا **وعلي قول** هو مقابل الاصح هو سنة
كطواف القدوم وسياقي **ايضاح هذا كله في موضعه**
اللايق به وبيان ذلك **انشاء الله تعالى واعلم ان**
طواف القدوم انما يتصور بفتح اوله مبنيا
للمفاعل وبضمة مبنيا للمفعول **في حق محرم**
مفرد بالحج بخلاف المعتبر فلا يشرع في حقه
لا يستفاد عنه بطواف الركن **وفي حق القارن**
اذا كان اي المفرد والقارن **فلا حرما** بما

احراما

178 احراما به من غير مكة ظاهرة ولو اطلق خارج بمكة **و**
دخلها قبل التوقف بعرفة او بعده قبل التنصاف
ليلة النحر فاما المكي فلا يتصور في حقه طواف القدوم
اذ لا قدوم له والمصري عبارة اضافي اي
انما يتصور بالنسبة للمحرمين والافيتصور في الحلال
ايضا **واما من احرم بالعمرة** من خارج مكة فقدمها
فلا يتصور في حقه طواف قدوم اي فعله لانه
ما مور في الفرض الذي هو طواف العمرة طلبية مستقلا
لما ياتي **بل اذا طاف عن العمرة اجزاه عن** اي طوافها
وعن طواف القدوم لحصول مقصودة بذلك **كما تجزى**
الفريضة عن تحية المسجد وتغييره بالاجزاء موافقت
لتغيير الروضة ومراده بطواف القدوم تحية البيت
لما مرانه تحيته فيجزي طوافه للعمرة عن تحية البيت وبه
يندفع ما يقال طواف القدوم غير مطلوب من المعتمر
فلا هو مخاطب به بل المطلوب منه طواف الفرض فقط
واثبت عليه مع ذلك لانه مخاطب به في ضمن الفرض من
حيث حصول الثواب ان فواه لا من حيث طلبه منه بخصوصه
كن دخول المسجد فري الجماعة قايما في فانه مخاطب
بالتحية في ضمن الفرض من دخول الحرم وعليه طواف
مفروض مخاطب بطواف القدوم بالمعنى الذي قرناه
وقول المصنف فلا يتصور في حقه طواف قدوم اي لا
يطلب منه مستقلا ان قدم وقت دخول طوافه
والا طلب منه مستقلا اذ لا فرض عليه كالحلال

صه

حتى لو طاف المعتمر أو الحاج بعد الوقوف بعرفة ومضي نصف الليل منية القدوم وقع عن طواف العمرة فيها وعن طواف الحج فيه واشتبه على طواف القدوم أي أن نوا **كما لو كان عليه حجة الاسلام** أو القضا والنذر فاحرم بتطوع عنه أو عن غيره يقع عن حجة الاسلام أي الحج الواجب بترتيب حجة الاسلام فالقضا فالتذر ولو نذر الطواف أول قدومه مكة ففعل وقع عن التذر واندرج فيه طواف القدوم ففعله وقع واجبا محصلا للمندوب وهو واضح وإما من لم يدخل مكة قبل الوقوف فليس في حقه طواف القدوم لفقد سببه وهو الدخول لمكة بل الطواف الذي يفعله بعد الوقوف بعرفة هو طواف الإفاضة أي أن كان دخل وقت نصف الليل والاندب له طواف القدوم **كما مر** اتقا **فلونوي** به أي طواف الركن القدوم أي طوافه وقع الطواف عن طواف الإفاضة اعتبارا بالترتيب الشرعي وحصل طواف القدوم أن كان دخل وقته كما قلنا في المعتمر والافضل قدوم الفصل الثاني في كيفية الطواف المشتملة على شرائط وفروض وسنن فإذا دخل قاصدا الطواف **المسجد** فالقبض على الحجر الأسود وقضائه كثيرة لا فردت فيه تأليفا سميته العلم المفرد في فضل تاريخ الحجر الأسود وهو الركن الذي يلي باب البيت من جانب المشرق

ويسمى

ويسمى ذلك الركن **الركن الأسود** اعتبارا بالحجر النازل فيه ويقال له أي لذلك الركن **والركن البياضي** لأن منه شرقي ومنه غربي **الركنان** أيما بياض بتخفيف اليا نقليسا كما تقرر في **وارتفاع** مكان الحجر الأسود من الأرض **ثلاثة أذرع** بذراع اليد **الأسبع أصابع** وفي شرح ضياء السالك أنه مرتفع ذراعان وربع وسدس ذراع بذراع الحديد تقريبا كما حرره الفايي وهو لا يخالف ما ذكره المصنف فتمام **ويستحب أن يستقبل** الطائف **الحجر الأسود** أول طوافه بوجهه ويدنونه **بشرط أن لا يوقى أحدا بالمزاحمة فيستلمه** يمينه فان عجز فييساره ويمسحه بهاتم يقبل يده وقيل يقبلها ثم يمسحه بها ما خوذ من السلام للتحية فهو من تحيته أو من السلام بالكسر الحجازية لأنه لم يمس الحجر ثم يقبله بفيه **من غير صوت يظهر في القبلة** لأن قبلة الأكرام لأصوات فيها وقبلة الشهوة فيها ذلك **ويسجد** أي يضع جبهته عليه ويكرر التقبيل للحجر واستلامه **والسجود عليه ثلاثا** بأن يفعل كلا ثلاثا ثم ما بعده رواه في الاستسلام والتقبيل الشين وفي السجود عليه السبب في وأما التثنية فله زيادة الاهتمام بذلك ولها قابلية التي يستحب فيها وهذا الاستقبال هو الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل البدء بالطواف كما بينه قوله **ثم يبدأ بالطواف** ومحل استحباب ما ذكر أن لم تكن زحمة يخشى

أجمعوا على أن يقبل الحجر الأسود
والسجود عليه لأنه في السجود
تقبيل وزيادة وقال مالك
السجود عليه بدعة أهمل

منها اذ ينفسه او غيره والا فلا يطلب شي من ذلك
 ولو في الاول والاخر يكره ان توهم ذلك فان تحققه
 او غلب على ظنه حرم ومن اطلق نذب ذلك مع التهمة
 مراده لرحمة لا ضرر فيها بوجه ومع ذلك فيتوقاه الا
 في الاول والاخر وما نقل عن ابن عمر من مزاحمة علي الحجر
 حتى يدرى انفه مذهب صحابي وروي الشافعي واحمد
 عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال يا عمر انك رجل قوي لا تراحم علي الحجر فتؤذي
 الضعيف انخلو ان وجدت خلوة والا فهلل
 وكبر قال ابن حجر الهيتمي في التحفة يؤخذ منه انه
 ينبغي ان لا يتيسر له الاستلام خصوص التهليل
 والتكبير وهو واضح وان لم يصرحوا به بل هو اولي
 من كثير من الاذكار استحبابها مع عدم ورودها
 عنه صلى الله عليه وسلم اصلا ويقوم مقام الحجر
 في ذلك محله اذ انزع والعباد بآية تقالي وان جعل
 في ركن اخر من البيت كما هو ظاهر كلامهم ولا تنتقل
 الاحكام اليه وظاهر كلامه ان التقبيل مرتب على
 الاستلام وان السجود لا ترتيب فيه وعبر في الروضة
 ان من ركب قن فلا يتأخر واصليها بالواو كمن صاح انه صلي الله عليه وسلم
 عليا لركن فانك تقبيلك في ركنك فانه لا يركب
 وكنى ان وجد خلوة فاحلها فاحلها فاحلها فاحلها
 والا فكبيرة مضبوطة في ركنه فاحلها فاحلها فاحلها
 واهمروا عندها وهو من جليل الله تعالى

وفي نسخة من كتابي في الباب
 الا كبر قال الشافعي انما
 بعد من عليا بن من
 البري عن عائشة بنت
 انها قالت كان ابني يقول لنا
 ان وجهه تنافس من الناس
 فاستلمت والا فكبيرة
 فاحلها فاحلها فاحلها فاحلها
 اه هذا وقع في التحفة
 انما هو الذي رايته في
 البخاري في الفسطاط ما نصه
 وعند عبد الرحمن بن الحارث
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا ابا حمزة
 لعمر رضي الله عنه يا ابا حمزة
 انك رجل قوي فلا تراحم
 عليا لركن فانك تقبيلك في ركنك
 وكنى ان وجد خلوة فاحلها فاحلها فاحلها
 والا فكبيرة مضبوطة في ركنه
 واهمروا عندها وهو من جليل الله تعالى

بها

مقابل

بها فادن عجزا شارب بيد فان عجز فمافيهما وقيل
 ما استلم به او اشار به من يد او غيرها هذا
 حاصل كلام الجمهور وبه يعلم ما يفعله كثير
 من الاشارة الي الحجر باليد من البعد مع امكان
 ما ذكر من التقبيل والاستلام والسجود عليه
 لا اصل له **ويقطع المحرم التلبية في الطواف** عند شروعه
 فيه **كما سبق** في باب الاحرام لانه اذكارا مخصوصة
ويستحب ان يضطبع مع دخوله في الطواف اتباعا
فان اضطبع قبله اير الدخول فيه **بزمان قليل فلا بأس**
 لان ما قارب الشيء اعطى حكمه **والاضطباع** الطافية
 مبدلة من تا الافتعال لوقوعها بعد الضاد نحو اضطرب
ان يحصل الرجل المحرم وسط بفتح المهملة الاولى
رأيه تحت منكبه بفتح الميم وكسر الكاف بعد ها
 موحدة قال في المصباح هو مجتمع راس العضد وال
 والكشف **الا يمين عند بطله** قال في المصباح هو ما
 تحت الجناح يذكر ويؤتى ومن كلامهم رفعت حتى
 برقة ابطله وجمعه اباطكل واحال ويرغم بعض
 المتأخرين ان كسر البالفه وهو غير ثابت **ويطير**
طرفيه اي الردا على منكبه **الا يسر ويكون منكبه**
الا يمين مكشوفة كذا في اهل الشطارة **والاضطباع**
مباخوذ من الضيع باسكان الباء الموحدة وفتح
 الضاد افتعال منه قلبت تا وهما مر **وهو الوضد**
وقيل هو وسط العضد وقيل ما بين الايط ونصف

وفي نسخة من كتابي في الباب
 الا كبر قال الشافعي انما
 بعد من عليا بن من
 البري عن عائشة بنت
 انها قالت كان ابني يقول لنا
 ان وجهه تنافس من الناس
 فاستلمت والا فكبيرة
 فاحلها فاحلها فاحلها فاحلها
 اه هذا وقع في التحفة
 انما هو الذي رايته في
 البخاري في الفسطاط ما نصه
 وعند عبد الرحمن بن الحارث
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا ابا حمزة
 لعمر رضي الله عنه يا ابا حمزة
 انك رجل قوي فلا تراحم
 عليا لركن فانك تقبيلك في ركنك
 وكنى ان وجد خلوة فاحلها فاحلها فاحلها
 والا فكبيرة مضبوطة في ركنه
 واهمروا عندها وهو من جليل الله تعالى

قال في المصباح كل موضع لا يركب فيه
 سطران لم يصح فيه ذلك فاحلها فاحلها فاحلها
 وان لم يصح فيه ذلك فاحلها فاحلها فاحلها
 الذي روي في الفتح قال الا يركب
 وقد اجازوا في المصباح الاسكان
 ولم يجزوا في اسكان الفتح اه
 نقله الهانفي في باب الفتح
 مدح التحفة

العقد قال في المصباح هو ما بين المرفق إلى الكتف
وفيه خمس لغات وزان رجل وبضمين في لغة
الحجاز وبها قر الحسن وما كنت متخذ المضللين
عصدا ويقال كئيد في لغة بني اسد ويقال فلس في لغة
تميم وبكر وزان فقد قال ابو زيد اهل ثمامة يوثقون
العقد وبنو تميم يذكرون ولجمع اعضد واعضاد كالفلس
وافلاس **وكيفية الطوق** اي هئية **ان يحاذي** الطائفة
جميعه اي يعرض كتفه الايسر **جميع الحجر الاسود**
شأفتا منه **فلا يصح** طوافه حتى يمر بجميع بدنه
اي بالشق الايسر منه **علي جميع الحجر** شيا فشيا او
يحاذي يعرض بدنه الايسر جزا من الحجر **وذلك** باعتبار
الندب لا الوجوب للاكتفا بالنية حال محاذاة شقه
الايسر لجزء من الحجر **بان يستقبل البيت** بصدره
ويقف على جانب الحجر الاسود اي عند ما يتصل به
من جدار الجانب اليماني **الذي الى جهة الركن اليماني**
صفة لجانب **حيث يصير جميع الحجر عن يمينه** لانه
خارج عن محاذاته حينئذ **يصير منكبه الايمن**
عند طرف الحجر لقربه منه **ثم يهوي الطواف لله تعالى**
يوخذ منه ندب اضافته الى الله تعالى وقياسه
ندبه عده فيقول سبعا ولا يطلب في النية رفع
اليدين كهو في الصلاة ولا التكبير حينئذ **ثم يمشي**
مستقبلا الحجر بفتح اوليه **مالا** حال لا بعد حال
متداخلة او متداخلة **الى جهة يمينه** حتى يحاذي

الحجر

٨٨١
الحجر بعض بدنه الى جهة الباب بحيث اذا ازور يكون
محاذيا بالحج بالجزء من الحجر شق بدنه الايسر لان ذلك
مبدأ طوافه وما قبله سنة **فاد اجاوز** كما ذكرنا
انقتل وجعل يساره الى البيت ويمينه الى الخارج
منه **ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر**
اي جعل يساره للبيت ويمينه لمقابله **جاز** وجاز
وكان تاركا للافضل لكن نفع في نذرها بانها لم ترد ورد
بانه ورد ما يقتضيها واحتمال الوارد لا يكتفي في دفع السنة
ثم يمشي ثم فيه للترتيب لا للترخي **هكذا** اي قاصدا جهة
امامه كما قال **تلقا بكسر التاء وجهه** اي جهته **طائفا**
حول البيت اجمع فيمر على الملتزم بصيغة المفعول
وهو كما قال الازرق في تاريخه عن ابن عباس **ما بين**
الحجر الاسود والباب ونقل الازرق عنه انه يقال له
المدعى بضم الميم وتشديد الدال المهملة والمتعوض
بصيغة المفعول من التقوذا لدعا الناس فيه وتقوذه
وبقائه المستجار ما بين الركن اليماني والباب الغربي
عن معاوية من قام عند ظهر البيت ودعا استجيب
له وخرج من دونه كيوم ولدته امه ومثله لا يقال
الا عن توقيف ويقال للمستجار ايضا الملتزم والمتقو
بنتازم عجائز قريش ذكره الفاسي **سما** **بذلك** اي الملتزم
لان الناس يلتزمونه **عند الدعاء** ثم يمر الى الركن الثاني
بعدا **الاسود** الطرف صفة للركن ويسمى **الركن الغربي**
نسبة للعراق لانه بخايرة ثم يمر وراي الحجر بكسر الحاء وسكون

الحيم وهو في صوب بفتح المهملة وسكون الواو اي جهة
 الشام تقدم تحديده **والمغرب** لانه ركنها في شتى حوله
 اي الحجر الى ان ينتهي الى الركن الثالث المسمى
 بالمغرب **ويقال لهذا الركن والركن الثاني الذي**
قبله الركنان الشاميان ورعا قيل الغريبيان
 تغلبا لوصف احدهما علي وصف الثاني ثم يدور
 حول الكعبة حتى ينتهي الى الرابع المسمى بالركن
 اليماني بتخفيف التختية فالالف من احدي ياي النسب
 فيه فان حذفها شذدت الياء فتقول اليماني ثم
 يرمونه الى الحجر الاسود فيصل الى الموضع الذي بدا
 منه طوافه فيكمل له حسيده اي حين انتهائه لمبدايه
 طوفة واحدة وصف تؤكد ي ثم يطوف كذلك
 من الحجر الاسود اليه حتى يكمل الطواف سبع طوافات
 فان ضم حرف المضارعة قدر الفاعل الطائف والواو
 في طوافات محركة لانه جمع لفعله المقتل العين اسما
 وما كان كذلك فتحت وتسكين واو عودات من باب
 التخفيف وايقته هذيل على اصله فقالوا عودات
 بفتح الواو كما في المصباح **فكل مرة** من هذه السبع
 طوفة واحدة **والسبع** بفتح فسكون اي من الطوافات
 طواف كل كامل وكره الامام الشافعي رحمه الله تعالى
 تنزيها وتبعه بعض الاصحاب ان يسمى الطواف شوطا
ودورا ودوي كراهته ذكر الفاعل لما انت تانيث
 مرفوعة مجازي وان كان الارجح تانيثه عن مجاهد
 ابن جبير

قوله دوي بالسا لفاعل
 وهو ضمير يعود الى الشافعي
 انه ينادي بال

ابن جبير التابعي الجليل قال الشافعي واكره ما كرهه
 مجاهد لان الله سماه طوا فافعال وليطوف ففعل
 بالبيت الفتيق ووجه الكراهة ان الشوط الهلاك
 فهو كراهية الحقيقة من المفقوق وقدم المحم
 دليل عدم الكراهة بقوله **وقد ثبت في صحيح البخاري**
ومسلم عن ابي عبد الله رضي الله عنهما تسمية الطواف شوطا
 ولفظه امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يرملوا ثلاثة اشواط ولم يأمرهم ان يمشوا
 يمنة ان يامروهم ان يرملوا الاشواط كلها الا
 الا بقائهم **والظاهر انه لا كراهة فيه والله اعلم لعدم**
 ورود النهي عنه فذكر ذلك استيناس ونقل
 عنه ايضا القول بخلافه والظاهر ان الشافعي
 لم يرد بالكراهة الا انه ينبغي التنزه عن الت
 التلغظ بها لا شعاعا للفظ بما لا ينبغي ويبيده
 الله صلى الله عليه وسلم كان يحب افعال الحسن
 ويكره ضده **هذه صفة الطواف التي اذا اقتصر عليها**
 وخلا عن المبطل لكونه في الساذروان او كون
 شي منه في هواية او هوكة الحجر وبقي على سائر
 شروط صحة **مع طوافه** لوجود ما هيته وحصول
 شرطه **وتيقن من صفة مفرد مضاف في غير صفاته**
المكحلة له من السنن والآداب افعال وادكار
 تذكرها الشافعي في سنن الطواف المكمل
 واعلم ان الطواف مطلقا يشمل على شرط لعدم عند فقد

قوله
 دوي

أي يقصد الفعل اما تعيينه فغير معتبر تكفي عنه نية
 النسك بجملة **و الطهارة عن النجاسة** باقتسامها
 غير المعفو عنها **في البيت والتوب والمكان الذي**
يطلوه في مشيه في طوافه فلو طاف مع نجاسة غير
 معفو عنها فيما ذكر ولو سهوا لم يصح طوافه الا ان
 شق اجتنابه لعسر الاحتراز كذرق الطير اذا
 عمت به البلوي بقيد **الا** **لو طاف مكشوف**
جزء من عورتيه ومنه ظفر من رجل الحرة او شعر
 منها مع امكان الستر **او محدثا او عليه** في يده
 او ثوبه **نجاسة غير معفو عنها او وطي نجاسة**
في مشيه وان عمت به البلوي **عامدا او ناسيا**
 وقد مكنه العدول عنها او وطيها وثمة رطوبة في احد
 الجانبين **لم يصح طوافه** لفقد المشروط عند فقد
 الشرط **ومن طاف من النساء للرجال** ومثلهن
 الخرائط لاحتياطا **مكشوفة الرجل او شيئا منها**
او طاف كاشفة جزء من راسها او ظفر رجلها
لم يصح طوافها لفقد شرط صحتها من ستر العورة حتى
 غايبة لو ظهر **كشعره من شعر راسها** ولو
 من غير علمها لان خطاب الوضع يستوي فيه المكلف
 وغيره او شيئا من **ظفر رجلها لم يصح طوافها** لعدم
 ستر العورة **لان ذلك** المذكور **عمود** منها في نحو
 الصلاة **يشترط سترها في صحة الطواف** كما يشترط
 ستره في صحة الصلاة **لحديث الطواف بالبيت** يمتزلة

الصلاة

الصلاة **واذا طاف هكذا** أي مكشوفة شيء من
 العورة **ورجعت** لو طافها **فقد رجعت بغير حج صحيح**
 ان كان طوافها كذا ذكره في الحج **ولا عمرة** ان كان
 طوافها في العمرة **واعلم ان عمرة الرجل الذكر والامة اي**
 من فيها راق بالنسبة لنحو الصلاة **ما بين السرة**
والركبة اماهما فليسا بعورة وان وجب ستر جزء
 كل منهما لان ما لا يتم الواجب الا به واجب **وعورة**
الحرة في الصلاة والطواف **جميع بدنها الا الوجه**
واكتفين هذا هو الاصح الي الرسفين ظهرا وبطنا
 اما عورتها في النظر فلا جنبي جميع بدنها حتى
 الوجه واكتفين وللمحرم ما عدا ما بين السرة والركبة
 ومما تقع به البلوي **في الطواف ملامسة النساء**
 للرجال حذف لدلالة المقام عليه ولان الفعل
 لا يكون الا من اثنين **للمرحة** عدة الملامسة
فينبغي يندب للرجل ان لا يترحمهن وينبغي لهما ان لا
 تترحم الرجال خوفا من انتفاض الظفر فان خيف من الرجام
 الفتنة حرم على كل منهما **ان لمس** بفتح الميم
احدهما بشرة الاخر ببشرته اي ظاهر الجلد ما عدا
 النسنس والشعر والظفر ودخل في البشرة باطن العين
 ولحم الاسنان واللسان وقيل لا نقض بهذه قال ابن
 حجر في داخل عينها تردد ولا يبعد الحاقه بالسن **انتقض**
ظهر اللامس قطعاً للاية **وفي المومس قولان**
 للشافعي رحمه الله تعالى **احدهما** عند ان تراصها

انه **ينتقض** نظر المعنى وهو اللذة المشيولها للمس
فيكون مظنة بروز المذاق من غير شعوريه **وهو**
نفسه في اكثر كتبه لا يشاركهما في لذة اللبس مشتركهما
في لذة الجماع **والثاني لا ينتقض** وضوء الملموس **وختار**
جماعة قليلة من اصحابه كما لا ينتقض وضوء
الملموس فرجه عند اتحاد النفع **والخيار الاول**
المنتقض نظر المعنى السابق **واما اذا لمس شعرها**
باسكان العين لاضا فرجا ولا ينتقض مسنه ولو
كان ثابتا على فرجها **وظفرها او سننها** وفي لمس
عضوها الموضع عنه اللحم خلاف فرج الرملي
تبعها للانوار والنقض واستوجهه ابن حجر ايضا
او لمس بشرتها بشعره او ظفره او سننه فالأ
ينتقض وضوء احد من مالان هذه الامور وان التذ
بالنظر اليها حال انصافها لا يلتذ بلمسها **ولو تضادها**
فالنقض البشريان عمدا وسهوا وطوعا او كرها
دفعه واحدة منصوب على الظرفية **فليس فيها**
اي صورة التضاد **هلموس** يجري الخلاف في نقض
وضوئه بل **ينتقض** وضوءهما اي المتضاد من
جميعا حال من الفاعل **بلاختلاف** ولو كانت الملموسة
من يجرم عليه تكاثرها لذاتها **على التاميل**
بسبب استثار اليه بقوله **بقربا** او رضاع
او مصاهرة خرج بقولي لذاتها امرها المومنين
فيستقض الوضوء بلمسهن لان حرمة تكاثرهن ككرامته

صدي

صلي الله عليه وسلم قال الله تعالى وما كان لكم ان
تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده
ابد او بقولي لسبب مباح الملاعنة واصول وفروع
الموطوءة بشبهة **لم ينتقض وضوء واحد منهما** اي
اللامس والملموس حينئذ **لمس البشرة على الاصح**
سواء كان اللامس منه لها كما في الكتاب او بالعكس
وعدم النقض حينئذ مع تناول ظاهر عموم النساء
اخذا بقاعدة يستنبط من النص معنى يعود عليه
بالخصيص وذلك ان معنى النقض كما تقدم احتمال
مذاق من الشهوة الناشئة عن اللبس والمحامد لا
يلتذ بلمسهن عند ذوي الطبايع السليمة نعم
يستحب الوضوء من ذلك خروجا من الخلاف وكذا
يقال في كل صورة جري فيها خلاف كل من الامر ونحو
الشعر **وسوا في الانتقاض** عند التلامس للبشرة
وفقلة المحرمية **بملاسة الاجنبية الجميلة**
والقبيحة والشابة والعجوزة اذ ما من ساقطة
الاولها لا قطة وابقا في العجوز الشهوة لما كان من
حال شبابها وجمالها وهو النقض بلمسها كما كان
ولا يضرمسها فوق حائل من ثوب رقيق صفيق
او غيره فان كان ملاملا بحيث يصل للبشرة نقض
ولو كان اللبس عند الحائل **بشهوة** ولا ينتقض
الوضوء **بلمس الصغيرة والصغير** عرفا اللذين
لم يبلغا حدا يشتهيان فيه اي لذوي الطبايع

السليمة سوا البلفاسبع سنين ام اكثر ام لا وانما لم
 يشرط ذلك في العجوز لما سبق من انها كان
 لها حصى تشتهي فيها فاستحب **فرع ومما**
عن به البلوي غلبة النجاسة في موضع الطواف من جهة
الطير وغيره كقول نحو اطفال غلب نجسهم
 للمطاف ايام زحمة الوارد بين مكة قال ابن حجر
 في التحفة ولا ينافي ما ذكر من التسوية بين
 ذوق الطير وغيره قول جمع متأخرين الفرض
 غلبة النجاسة بذوق الطير مطلقا وبغيره في
 ايام الموسم انتهى لان هذا الفرض مجرد تصور
 لا غير فالمدار على النظر بما اصابه فان
 غلب عني عنه مطلقا ولا فلا مطلقا **وقد اختار**
جماعة من اصحابنا المتأخرين المحققين المصلحين
 علي مداركة المذهب **انه يفتي عن الحرج جالب**
 التيسير قال تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج وفي اطلاق هو لا ما فيه **وينبغي ان**
يقال يفتي غما يشق الاحتراز عنه من ذلك حيث
 لم يتعمد المكي عليه ولم يجد عنه معذرا ولم
 تاتي ثمة وطوبى له قال الشمس الرمي ومما
 شاهدته ما يجب انكاره وامنع منه ما يفعله
 الغرابيون بالمطاف من تطهير ذوق الطير
 باخذ خرفة مسبلة يزيل بها ثم يفسلها ثم
 يمسح بها محله ويظن انها تظهر بل تصير
 الفحالة

النجاسة غير مفقوع عنها ولا يصح طواف الشافعية
 عليها الا بعد ازالة العين مع صب الماء على المحل انتهى
 قلت وهذا الامر قد غلب فيه الجدل حتى انهم ياخذون
 بالسفينة غير ثلاث اواربع من النجاسات المذكورة
 ولا يصحون الماء على المحل بعد دفعها منه والله يلطف
 بالعباد وحنيذ فيصير ذلك من باب غلبة النجاسة
 بغير ذوق الطير فيعني عنه لعموم البلوي وغلبة الجمل
 وقد ذكرت ذلك مرارا للفراسيني ولشيخ الحرم المكي
 وما حصل منهم اعتنا بتطهير هذا المحل وعند سوح
 البيت الذي امر الله خليله وولده اسما عيل صلي
 الله عليه وسلم علي بيتا وعليه ما وسلم بتطهيره
 والامر لله قال في ضياء المسالك قد يفهم كلامهم اية
 لو امكن ان يطوف بعيدا عن البيت امتا من ذلك او
 يتسرع له ان يكون محمولا على ما يمنع وصول النجاسة
 لزمه ذلك ولو باجرة فاضلة عن موته وموت من عليه
 موته ودينه يوم الطواف وليت له الحاقا لانه كذا يذكر
 في الفطرة لكن ظاهر عبارتهم انه لا يجب الاستنجاء
 ولا البعد بحيث يخرج خارج المطاف المعهود ونوده
 انه لا يكلف على القول بالعفو والحرز والوطي على
 المكان الطاهر بل يمشي كيف اتفق واذا صلى ومشي
 على ذلك لم يضره ما لم يقصده ونظر العفو عما ذكر عند
 مشقة الاحتراز مطابق بقوله **كما يفتي عن دم القمل**
بفتح فسكون وعن دم البراغيث والبوق ووزم الدباب

وهو روثه ويسمى بمصدر ونم ينم من باب وعد كما
في المصباح كما يسمى الروث بمصدر راث واحد روثه
وكما عفى اعاده لانه نفع غير ما قبله **عن الاثر**
الباقى بمحمل النجوى بعد الاستنجاء بالجر مما لا يزيله الا
الما او صفار الخذف **وكما عفى عن القليل من طين**
الشوارع الذي تيقنا نجاسته **وكما عفى عن النجاسة**
التي لا يدركها الطرف في الماء والثوب على المذهب
المختار ولو من مغلظة وجري عليه الرمى وقيد
ابن حجر العفوق بها بكونها من غير مغلظة وليس لفعله
فيها مدخل **ونظائر ما اشرف اليه** في العفو عند المشقة
التر من ان تحصر وموضع اي النظائر **كتب الفقه**
المطولة الموضوعه لبيان ذلك **وقد سئل** بالبحر
للمفول وسكت عن السائل للعلم به عنده او لغيره
آخر **السيد** المرتفع مقداره لعله وديانته **الجليل**
العزيز **مقاما المتفق** بصيغة المفعول وذايب فاعلم
على جلالة ولاماته وديانته وورعه وهو ترك ما لا باس
به حذر مما يله باس **وزهادته** ترك ما فوق الحاجة
من الاغراض **واطلاعه** بالطا المهرمة افتعال من
الاضطلاح فابدل التماطاد فعلا للنقل ثم الصاد
طا وادعته فيها يقرب المخرج في المصباح اضطلع بالامر
قدر عليه كانه قويته ضلوعه بجمله انتهى والمعنى هنا
كانه امتلاك ضلوعه **من الفقه** ملازمته له وديانه
عليه وجده فيه **وهو الشيخ ابو زيد المروزي امام**

اصحابنا

١٨٧
اصحابنا **الخراساني** قال المص في التهذيب ومن اصحاب
الوجه في تاريخ نيسابور للمحكم كان احدا يمة المسلمين
ومن احفظ الناس لمذهب الشافعي واحسنهم نظرا
وازهدهم في الدنيا **عن مسيلة من هذا النجوى** جانب
المشقة **فقال بالعفوقيه** وقال الامراء ايضا **قاسم**
وهذه الجملة من قواعد امامنا الاعظم **وكانه** فيما
ذكره **يستمد من قوله الله عز وجل** جملتان دعائيتان
مستانتقتان او حاليتان لازمتان **وما جعل عليكم**
في الدين من حرج قال صلى الله عليه وسلم بعثت
بالحنيفية السمحة في شرح العباب وبتا مل في كل من
هذه الاربعة المنظر بها من اختلاف احوالها يعلم
اختلاف مقتضى كل منها وان في ذلك نفع ثناف و
تناقض والذي يتجه في ذلك انه لا فرق بين قليل
النجاسة وكثيرها حيث يشق اجتنابها وانما يقيد
العفو عن دم البثرات المعصورة والعمل المقتول
بالقليل لانه من فعله مع انه غير مضطر اليه ومن
ثم لو حصل هنا بفعله كشيء عن قليله دون كثيره
وانه لا يعفى عما تقيد وطيه وله مندوحة قال
الزركشي وهو قيد متعين ولا بد من جريانه
في سائر المساجد وذلك لان مشقة الاجتناب
ثنا في تقدير الوطى قال الزركشي فتحصل انه لا يكلف
التميز متى كانت هي رطبة او رجله رطبة لم يعف
عنها لانها لم تثبت نجاسة مكان بل نجاسة بدن ولم يشنوا

الانجاسة المكان وقضيته بحث الرافعي شبيه
المطاف بالطريق في حق المنفل الركب والماشي ان
النجاسة لو كثرت ووطها جاهد لها وهو ماش او
اوطاها الدابة قليلة كانت ام كثيرة لا تبطل الطواف قال
السبكي والاذري وهو مخالف لاطلاق الاصحاب لكنها
رضية عظيمة زاد الاذري فالاحسن ما ذكره
النووي وفتح البلقيني بان الطريق يفسر فيها
تجنب النجاسة ما لم يفسر في المطاف لانه يكتسب و
ينظف **ولان محل الطواف في زمن النبي صلى الله**
عليه وسلم وفي زمن احتجابه وزمن من بعدهم
من سلف الامة وخلفها لم يزل على هذا الحال
غير ممنوع من وصول ذرق الطير اليه لعدم الحائل بينه
وبينه **ولم يمنع احد من الطواف لذلك** النجس
النازل فيه من الطير لعموم البلوى به **واللزم النبي**
صلى الله عليه وسلم والامة يقتدي به من بعده
من الامة احد ائمتهم المطاف عن ذلك ولذا قال
ابن عبد السلام ان غسله من البدع **ولا امره باعادة**
الطواف لذلك والله اعلم الواجب الثاني من
واجبات الطواف ان يكون الطواف اظهر في محل الاضمار
للايضاح في المسجد وداخل الحرم حتى لو فرض
خروج المسجد عن الحرم فطاف في الحل منه لم يجز
كما بحثه الاسنوي وفي العزيز ما يورده على ما
فهمه بعضهم وقارعه في شرح العباب في فهم ذلك
منها

منها قال فلاحه فيها للاسفي ولذا نصح في شرح
المعراج الصحة **ولا يابس بالحائل بين الطواف والبيت**
حال طوافه **كالسقاء للعباس** التي كانت في زمنه
صلي الله عليه وسلم وهي المنصلة بين زمزم او
المنقولة اليه في عهد ابن الزبير وهي القبة الم
المعروفة الآن بالسقاية **والسوار** اي لكنه مكرره
وقضية صحة الطواف وان بني حائل بينه وبين
الكعبة يمنع المرور وفيه احتمال وبفرض الصحة
يفرق بينه وبين القدوة بان المدار فيها
عليه ارتباط الاموم بالامام بخلاف ما هنا فانه
لا يعتبر ارتباط بين الطواف والكعبة حيث
اتخذ المسجد ويجوز الطواف في احياء المسجد
وفي ارضه وعند بابه من داخله وعلى اسطحه
لان في المسجد والاطراف بين الاصحاب في الصحة
في شيء من هذا لكن هذا استدراك من عموم
قوله وعليه اسطحه لانه شامل لما علا بناء البيت
وما دونه وعدم الاختلاف في الثاني واما الاول
فقال بعض اصحابنا يشترط في صحة الطواف
ان يكون البيت ارفع بناء من السطح كما في الان هو اليوم
حتى تقليلية لو رفع سطح المسجد فصار سطحه
اعلا من البيت لم يصح الطواف على هذا السطح
لان حله يطف بالبيت بل بهو به ولان قصد
الطواف بالبناء وهو بعيد وان مال اليه جميع

في الحد وان منع ريتها
ولم يكن باقيا الي بقية
المسجد انتهى وجزم
به ابن اجمال في شرحه اه

المتأخرون **واذكروا عليه الامام ابو القاسم** فيه ان
 المختار عند المصنف تحريم التكنية بأبي القاسم
 مطلقا فكيف كني بها الرافعي واجيب بان الحرمة
 علي واضع الكنية لا دعاء من استشهد بها والواضح
 لها علي الرافعي والدم **الرافعي** نسبة الي رافع ابن
 خديج الصحابي رضي الله عنه كما وجد بخطه
وقال لا فرق بين علوه وانخفاضه وصوبه في المجموع
 بدليل صحة صلاة المصلي علي جبل ابي قبيس
 مع ارتفاعه عنه قال في شمس العباب ويعلم منه
 انه لو انهدمت والعباد بالله تعالى صح الطواف
 حول عرضها والقول بخلافه لا وجه له **قال**
اصحابنا الواسع المسجد حتي وصل لاطراف الحرم
اشع المطاف فيمنع الطواف بشرط كونه في الحرم ايضا
وهو اي المسجد اليوم اي الان اوسع مما كان
عليه في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيادة كثيرة
 بالمثلثة اخرها زيادة المهدى العباسي كما سياتي
 ببيانها **ان شاء الله تعالى في الباب الخامس والتفوي**
الاصحاب علي انه لو طاف خارجا ولو داخل الحرم
لم يصح طوافه **الفقهاء** المسجدية التي هي
 شرط الاعتداد بالطواف **والله اعلم الواجب**
الثالث استكمال سبع طوافات **فلو شئت**
لزمه الاخذ بالاقول وجوبا **عليه الزيادة**
حتي يستيقن السبع فان احبس مجلا في معتقد فان
 كان

اي اسم محمد وغيره في اسمه
 صلواته عليه

في جميع

وقال الحنفية الركعت اربعة
 اسطوا والبقية واجب
 يجزئهم وخالفوا المحقق
 ابن الهمام اهل مذهبه
 فيهم بان السبعة ركعت

كان ينقصه نداء الاخذ بقوله احتياطا بخلاف
 الصلاة لبطلانها بالزيادة او بكمال لم يجز ال
 الرجوع اليه وان كثر ما لم يبلغ عدد التواتر
 كالصلاة **الا ان شئت بعد الفلح منه ولو في**
اثنائها العدة قبل فراغه منها في شيء منه **فلا يلزمه**
شئ وان كان المستكبر فيه طهر كالصلاة
الواجب الرابع الترتيب في اعماله وهو اي الترتيب
الواجب في امرين احدهما ان يبتدئ من الحجر الاسود
 فيبدأ منه الطواف **فيمر** ناويا بقلبه والتلفظ
 باللسان منذوب ليساعد القلب **بجميع بدنه**
 اي شقه الا ليسر **علي جميعه** اي الحجر وبفضه بحيث
 لا يتقدم جزء من الحج مما يلي الباب اما اذا جاز
 حازه بيفض بدنه الي جهة الباب فلا تحسب
 طوافه لانه لم يبتدأ من الحج **علي الصفة التي ذكرناها**
 لكن تقدم انها كذلك منذوبة وان الواجب
 عقد النية محاذيا للجزء من الحج من بدنه
 الا ليسر **فلو ابتدأ** الطواف بقبر الحجر **الاسود**
 بان نوي محاذي غيره **او لم يمر عليه فجميع بدنه** بان
 كان جزء من بدنه خارجا عن محاذية الحج
 الي جهة الباب **لم تحسب له تلك الطواف** لانه مقارن
 للنية المصنعة بها ولا يفتقر الي نية اخري
 في دوام طوافه **فيمر** يعتبر ان لا يات بها ثانيا
 من شك او تردد في قطعها فان قطعها احتاج

نية اخرى وينبغي بعد ما قبلها **ويعلق ما**
قبله لعدم وجود النية المتعبد بها شرعا
 منه في محلها **فاظهر هذا الحكم** بمعرفة مدركه **فانه**
مما يغفل بالبناء للمفعول **عنه** وحذف الفاعل
 لعدم تعلق الغرض به **ويفسد بسبب اهماله** وعدم الاعتنا
 به **مع كثير من الناس** فيحسبون غير محسوب
 ويبقى عليهم ذلك من الطواف فلا يخرجون من عهده
 الا بالاثبات به ولهم غافلون عنه ولا يصح السعي بعده
 حينئذ لكونه ليس طوافا صحيحا وليس مراد من الفساد
 الحال الحاصلة للحاج عن الجماع قبل التخلل بل عدم
 حصول الحج له حينئذ لانعدام الماهية بانعدام جزء من
 اجزاها وسبق ان محل الحجر لو فقد والعياذ بالله ماله
 من الاحكام وحينئذ لمحاذاة الركب ومن سعى المسجد
 ما سامت الحجري قدر الحجر وان كان موجودا ومحل
 اعتبار مسامته في حق غيرهما واستشكل تقبيل محله
 بان المعنى فيه ان الحجر يمس الله في ارضه ٢٠ اي بركته على
 وجه التمثيل المقرر عند علماء البيان مفقود في محله
 ويجاب بانها حالة ضرورة فشرع فيها ذلك تحصيله
 لتلك الفضيلة وان لم توجد حكمه المشروعية كما في الرمل
 والعرايا وقول القاضي ابي الطيب سئل في التقبيل
 بين الحجر والركن غريب ضعيف ولا بد في انتهاء الطواف
 لتمامه من محاذاته بالسوق الايسر لما شرطت محاذاته
 في ابتدائه له كما في الام وهذا ينهك على رقيقة يغفل

عنها اكثر الناس من نيتهم اسبوعا ثانيا عند الوصول الى
 اول الحجر مما يلي اليماني ثم يقطع النية قبل المرور على
 جميع الحجر وهو باطل مطلقا وكذا ان مر على جميعه وهو
 مستحضرها وكذا وكان الذي حاذاه او لا هو طرفه مما
 يلي الباب لانه اذا وجب المرور عليه لاكمال السبع الاول
 لا تكفي مقارنة النية به اما اذا كان الذي حاذاه طرف
 الحجر مما يلي الباب فوصل الى محل بدايه منه فتوي من
 بعد ذلك الذي كان بدا منه فلا منع **الامر الثاني ان**
يجعل في طوافه البيت على يساره وفي نسخة
 صحيحة عن يساره ويمضي الى جهة الحجر بكسر الميم
 للاتباع رواه مسلم مع خير خذ وعني مناسككم
 سوا في ذلك المأمور ولوصيا والطائف ولو زحقا او
 حبوا او جعل راسه لاسفل ورجليه لاعلا قال ابن
 حجر في التحفة فيصح طوافه على ي وجهه مما ذكر بجلا
 ما لو اختلف ذلك فلا يصح كان جعله عن يمينه ومشى
 نحو الركن اليماني او نحو الباب لمناذته الشرع في اصل
 الوارد وكيفية اما فيما قلنا انه يصح فلم يختلف سوي
 الكيفية وقد صرحوا بعدم ضرر الزحف والحبو مع
 قدر المشي فيا حق بهما غيرهما مما ذكر وبجنان
 المريض لو لم يتأت حمله الا ووجهه او ظهره للبيت
 صح طوافه للضرورة ويؤخذ منه ان من لم يمكنه الا
 التقليب على جنبه يجوز طوافه كذلك سوا كان
 راسه للبيت ام رجلاه للضرورة ومحلله اذا لم يجد

رأت نكلا عن السويطين
 ترج بابت سعاد في تقريظ
 القلب في تقريظ
 ومحل من الصدر من الجاني
 الا يسرقا بعض اهل
 الحفا في هذا هو السر
 في كون الطائف جعل البيت
 على يساره ولا يطوف لانه
 القلبة كما ذكر في المسد
 في البيت كما ذكر
 في الارض فاذا جعل
 البيت على يساره وكان
 كأنه جمع بين الملكية في
 جهة واحدة
 المقصود منه كونه

من يحمله ويجعل يساره للبيت والالزمه ولو باجرة مثل
فاصله عما مر في حقوقه الا على كما هو ظاهر انتهى **كما**
سبق بيانه اول الفصل فلو جعل البيت عن يمينه
ومر عن الحجر الى الركن اليماني لم يصح طوافه لما ذكرنا
ولو لم يجعل البيت عن يمينه ولا على يساره تغاير
الحاج للتغني في التعبير **بل استقباله بوجهه وطاف**
معترضا اي استقبال البيت بعرض يده **او جعل البيت**
على يمينه ومشى فمقري الى اى جهة وراى
الى جهة الملتزم وعرفت انه ما بين الحجر والباب
لم يصح طوافه **على الاصح** وان كان البيت عن يساره
لفقد توجهه لجهة الحجر **وكذا لو معترضا** او
مستديرا سوا الى جهة الحجر او جهة الركن اليماني لم يصح
على الصحيح لفقد كون البيت عن جهة يساره وفقد
توجهه الى جهة الحجر فما اذا توجه الى الركن اليماني
وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت
الا ما ذكرناه اوله من انه يمر ندبا في ابتداى
اي اول الطواف على الحجر الاسود مستقبلا له
بعرض يده فيقع الاستقبال للبيت بما ذكر
قبالة الحجر الاسود الى ان يبقى منه ما يحاذي عرض
يده الا يسرف فيتحرف وقيل لا يعتبر الا تحراف وقد
بقى الجزء المذكور من الحجر لا غير فلا يجوز استقباله
وذلك الاستقبال مستحب في الطوفة الاولى خاصة
على المعتقد **ون** ما بعد من الطواف فلا يستحب فيه

اتفاقا

اتفاقا **ولو تركه** اي استقبال الحجر في الاولى كباقي الطواف
فربما الحجر الاسود وهو على يساره وسوى بين
الاولى وما بعدها جملة حاله والضمير للحجر جاز
لانه استقباله في الاولى مستحب ولكن فوت على نفسه
هذا الاستقبال المستحب وافهم امتناع استقبال
الحجر بالصدر في شئ من الطواف غير الاولى اولها وكلا
ظاهر فيه وليس الطواف يسارا كما يتبادر لبعض الاذهان
من جعل البيت عن يسار الطائف بل هو عن يمينه وفي
صحيح مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم اتى البيت
فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه الى الحجر وحسب
فالطائف عن يمين البيت لانه كل من كان عن يسار الشئ
فذلك الشئ عن يمينه ولان من استقبل شيئا ثم اراد
المشي عن يمين المستقبل جعله عن يساره وما ذكر
من استقبال الحجر في الاولى ثابت لمجمله لو ازيد ولم
يذكر جماعة من اصحابنا هذا الاستقبال للحجر اول
شروع الطواف وهو غير الاستقبال له
المستحب عند لقاء الحجر قبل ابتداى الطواف فاحت
ذلك مقدمة الطواف مستحب فيه لا خلاف فيه
بين الاصحاب **وسنة مستقلة** واذا اتى بالاستقبال
اول الطواف فعليه ان يحاذي اخر السابقة من الحجر
ما حاذاه مستقبلا له في الاولى ويزيد قليلا ليحصل
الاستقبال للطواف يكونه عن يسار الطائف ولا يصح
نية طواف ثالثة عند الوصول لطرف الحجر من جهة

هم

الركن اليماني بل لا بد من تمام الاول بتمام المرور بحجته يساره
 علي ما اذا كان ول طوافه هذا لانه اذا وجب لأكمال السبع
 الاول لا يصح مقارفة النية له فيه عليه الشارح و
 المراد لا تضع النية في الطواف لغرض اما النقل فلا يصح
 بالنية قاطعا ولا في غير متمم له بخلاف الغرض فلا يصح
 منه طواف نقل وعليه شيء منه الحاق الجزء بحكم الكل
الواجب الخامس من واجبات الطواف **ان يكون**
في طوافه خارجا بجميع بدنه والحق به الشارح ملكوه
 وقال فيما يظهر الحاق الطواف بالصلاة فكما لا يصح
 السجود علي ملبوسه المتحرك بركته كما لا يصح علي
 بدنه ينسفي خروج الطائف به عن البيت كبدنه
 والذي عليه الرمائي وآخرون عدم الالتحاق ويفرق
 بان القصد من السجود استقرار وجهته علي منفصل
 عنه ليس جزء ولا كجزء ليمتثلوا ضعه وخشوعه
 والقصد من الطواف تسميته طائفا بالبيت
 وهو يسماه اذا خرج عنه بيده قال الشيخ عبد الرؤف
 واذا تأملت ظهورك ان البحث للالحاق اوجه من
 الحزم اذ لا نسلم انه يسماه اذا دخل ملبوسه
 قلت العرف يشهد لاطلاق ذلك عليه عند خروج
 بدنه فقط عنه وعليه المدار في ذلك **عن جميع البيت**
الحرام فلو طاف علي شاذ رواه بفتح الذال المعجمة
 قال في المصباح وهو دخيل **البيت او في الحجر** بكسر فسكون
لم يصح طوافه مطلقا اي ان فعل ذلك في كل طوفة

فصل في
 الفرض
 ٣
 وقال الحنفية يكره لئلا يكون
 بعض طوافه في البيت بناء
 علي انه منه

والا

والا فالباطل ما فعله فيها لا غير من الطوافات **لانه**
طاف في البيت لدخوله كل من الحجر والشاذ روان فيه لانه
 منه **لا بالبيت** الذي جال امر به كما قال **وقد امر الله**
بالطواف بالبيت بقوله واليطوفوا بالبيت العتيق
 ولكون الباطل فيه للظرفية مثلها في قوله تعالى يخيمون
 بسحرتا ويل لا داعي اليه بل اقامة بعض حروف
 الحجر مقام بعض مذهب كوفي **والشاذ روان والحجر**
من البيت كما قال الشافعي وما لك خلافا لا يحنيفة
 في الشاذ روان ورد الاستدلال له بين ابن الزبير علي
 قواعد ابن ابيهم كما جاز ذلك في خبر بناءه بانه مختص ببناء
 الحجر لكونه اعاده فيه وغيره لادليل فيه علي ادخاله
 وان ادخله لاسفل الجدار فلما ارتفع قصر عرضه لجران
 العادة به لما فيه من مصلحة البناء **اما الشاذ روان**
 وهو الظاهر لان من جميع جوانب البيت ما عدا
 الحجر وكان اولامسطة يطوف عليها بعض القوام
 وكان قد نقص عرضه عن بعض ما ذكره الارزقي
 فسعى المحب الطبري في اعادته لاصله وتبين
 ليعرف وصنف فيه رسالة **فهو القدر الذي ترك**
من عرض الاساس خارجا بصيغة المجهول وسكت
 عن تعيين التارك لعدم ثقل الفرض به **عن عرض**
الجدار مرتفعا حال من ضمير ترك **عن وجه الارض**
قدر ثلثي ذراع يعلم باظهاره انه منها فيعامل معا
 احتياطا قال ابو الوليد الارزقي بفتح فسكون

ملها

للزاي ففتح للرابعد ها قاف قال ابن الاصبهاني نسبة
لجده الازرق **في كتابه تاريخ مكة** عطف بيان او
بدل من كتاب ومقول القول **طول** اي سمي
الشاذرون في السما اي صاعدا في جهتها **سنة**
عشر اصبع بكسر الهزة وفتح الموحدة افصح لغاة
العشر وعرضه من اثر المبنى للكعبة **ذراع** شرعي قال
والذراع المجد ودينه ما تقدم **ربع وعشرون اصبع**
والاصبع ست شعيرات معترضان والشعيرة ست
شعيرات من شعر البرذون **قال اصحابنا** الشافعية
وغيرهم من العلماء من على المذاهب الاخر **هذا**
الشاذرون جزء من جدار البيت الحرام
نقصته تركته قد يش من اصل الجدار ظاهره
من اساسه وليس مراد ابل من اصله على وجه الارض
حين بنوا البيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قبل نبوته
وهو ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر
الاسود ترك بناوه ثم ليسير تقبيل الحجر الاسود ثم
حنثون بقاهم عدمه ثم فيطوف الطائف فتطوفونه
فاحاد كما قال المصنف **وقد احدث في هذه الزمان** عند
اي عند الحجر **شاذرون** لما ذكر **ولو طاف الطائف**
خارج الشاذرون يحمله **وكان** ولو في خطوة **يضع**
احدي رجله على الشاذرون ويقفز بكسر الفا اي
يشب بالانفري على ارض الطواف **لم يصح طوافه** اي طوفته
التي كان هذا صنعه فهادون ما عداها من الادوار

فان

فان اقتصر عليها فهو لم يات بطواف معتد به وان عوضها
فطوافه صحيح **ولو طاف خارج الشاذرون** ومن
بين الجدار في موازاة بالزاي محاذاة **الشاذرون**
او محاذاة **غيره من اجزاء البيت** كالحجر لم يصح
طوافه ايض لما مر انه طائف في البيت لا بالبيت
على المذاهب الصحيحة الذي قطع به **لجماهير** من
المجتبى لان بعض بدنه وهو يد في **هواء البيت**
ككونه في هوا جزء من اجزائه المذكورة واوهم قوله
في موازاة الشاذرون ان بعض الجدار لا شاذرون
عنده قيل كجدار الباب وقد توهم ذلك شاذر وتبع
غيره تبعه لا سنوي في شرح المنهاج وليس كذلك
بل الشاذرون عام للبيت من الجهات (الثلاث)
كما في المهمات عن الازرق وهو عمدة هذا الشأن
فقد صرح بان الجانب الشرقي وهو جهة الباب الشاذرون
محيط به فيشمل ما عليه بنا كنك وغيره وصرح
به الازرق والزركشي وكذا الولي العراقي في مختصرها
ونقله الازرق والزركشي غير ظلام النووي
قالوا قال الاصحاب هو ظاهر في جميع جوانب البيت
الا عند الحجر الاسود واما الحجارة الملاصقة للجدار
الكعبة من جهة الحجر بكسر الحاء فليست شاذرون
لان موضعها من الكعبة بلا ريب وبما ذكر يعلم ان قوله
في موازاة الشاذرون مبني على راي الرازي انه
مختص بجهة الباب فيحتز به عن الجهتين الاخرتين

الشافعية في الحج فذهب كثير من منهم الى ان
 ستة اذرع من الطرف في محل الصفة لبس من البيت
 خبر ان وما زاد ليس من البيت حتى لو اقمتم جدار الحج
 رمي بنفسه فيه ما خذ من اقمتم الفرس النهر
 دخل فيه كما في المصباح **ودخل منه وخلف**
 بتشد يد اللام اترك بينه وبين البيت ستة اذرع
ص طوافه لان المراد خروج الطائف عن البيت وذلك
 حاصل بما ذكره **وبعضهم يقول بسبعة اذرع** ذكره
 ثانيا في العدد وعكس اولا قال في المصباح ذراع
 القياس يعني ثلث في الاكثر ولفظ ابن النسيك
 الذراع اثني وبعض العرب يذكره قال ابن
 الانباري لم يعرف الا صمعي التذكير وقال
 الزجاج التذكير شاذ غير مختار وجمعها اذرع
 وذراعان حكا في العباب وقال سيبويه لا جمع
 له غير اذرع **وهذا المذهب** اي ان سبعة اذرع
 منه **قال الشيخ ابو محمد الجفري** والدامام الحرمين
ائمة اصحابنا وقادتهم علماء وورعا **وولد** عبد
 الملك امام الحرمين لقب به لا قامته بمكة والمدينة
 اعواما يدركه العلم والفتى **والفقير** **ونزه الامام**
 ذكره المص بكنيته وان كان مذهبه تحريم الكنية
 بذلك مطلقا لما ان الحرمة علي واضعها لا علي
 الداعي بها كما مر **له الصحيح** لصحة سنده **ودليل**
هذا المذهب اي ان بعض من البيت لا كله

هو مذهب مالك

ما ثبت

ما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها
 هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سئل عن من الحج
 لمسلم ان من الحج فريها من سبعة اذرع من البيت
 والست قريب من السبع فلعل التردد لحكاية اللفظ
 او يراد بالقريب ما قرب من السبعة وزاد علي
 الستة **واما هذا الثاني** المقابل لما عليه الكثيرون
 انه يجب الطواف بجمع الحج وان لم يكن كله من
 البيت **طواف** الطائف في جزء منه ومنه هواء
 الرفرفي علي جانبه فان ما جذاه فوق واسفل منه
حيث علي جداره لم يصح لان الباب ليس للرأي فيه
 مجال والمدار فيه علي الاتباع وانما طواف صلى الله
 عليه وسلم من ورأيه كما قال المص **وهذا هو المذهب**
الصحيح لا مقابله كما يفوت به نفر في الجزئين
 مع ضمير الفصل **وعليه** لا غير **لص الشافعية**
وهو قطع جاهر **بما** اي اعليهم واكثرهم **وهذا**
المذهب هو الصحيح لموافقة للاتباع **لان النبي**
صلى الله عليه وسلم طاف خارج الحج وقد قال
 خذوا عني مناسككم **وهكذا** مثل طوافه خارج
طاق الخلق الراشدون الاربعة من بعده
 اما موربا لاقتداء بهم **وغيرهم من الصحابة**
فمن بعدهم **والفقهاء** **الجماع** علي طلب
 الخروج من الحج في الطواف **وما** **احد** **بشعائسة**
 فقد قال الامام ابو عمرو بن الصلاح **رحم الله** قد

لما

عنا

اضطربت فيه الروايات **أكله من البيت أم بعضه**
والاضطراب من أسباب ضعف الحديث عند عدم
امكان الجمع وليسبب هذا من الاضطراب في سائر
كما بينته في كتاب الحج بل ما اجتمعت عليه
الروايات من ان فيه ستة اذرع عليها التقوى
دون ما خالفها وعدم صحة الطواف فيما زاد
عن ذلك لا لكونه من البيت بل لاتباع لطواف
صلي الله عليه وسلم من خارجه **ففي رواية في الرواية**
التي بين الحج من البيت فهدى معارضة لما بهد هاور
في الصحيح ستة اذرع من الحج من البيت
رواه مسلم وروى ستة اذرع او نحوها وروى
للتشكيك في تعيين القدر من الراوي والخف
بمعنى القرب **وروى خمسة اذرع وروى قربا**
من سبعة اذرع قال ابن الصلاح واذا اضطربت الروايات
ولا مرجح لرواية علي اخذ من زيادة حفظه
روايتها اوقفة **انما نهم بيقين** **الاخذ باكثرها**
ليسقط الفرض عند الخروج عنه **بيقين** لانه لم
يلا بسب شيئا منه قلت لا يحتاج في اعتبار خروج
الطائف عن جملة الحج لذلك بل يكفي ما اشرنا اليه
اولا مما قال المصنف **قلت ولو سلم ان بعض الحج**
ليس من البيت لمعارضته لرواية انه من البيت
برواية ستة اوسبعة منه فما زاد على ما اتفقت
عليه الروايات مشكوك في كونه من الحج لا احتمال

انه من

انه من وهو الراوي ومع ذلك لا يلزم منه انه لا
يجب على الطائفة الطواف **خارج جميعه لان المقيد**
في باب الحج علي التقييد وهو لا يقتد بفعل النبي
صلي الله عليه وسلم وان لم تظهر حكمة لقوله
صلي الله عليه وسلم خذ واعني مناسككم فيجب
الطواف بجميعه وخروج الطائف عن جميعه
حتى يحيط بالطائف من الركن العراقي وينبأ
عد عن سمت حدار الحج فانه خارج عن سمت
الحدار علي سمت الساذروان وكذا في الحدار
الفرض سواء كان الحج كله من البيت أم لا
بل بعضه والله اعلم **فسرع في صفة الحج** لا يحتاج
اليه امتنسك انما هو زيادة فايدة او انه ربما
يسقط فيه فقدر فيرجع لذلك **ذكر ابو الوليد**
الارمني في كتابه فانه في مكة وهو قدم ثوارخها
امتدادا في الايدي **الحج** وصفه وصفا واضحا
فقال هو تفسير للوصف الواضح **ما الذي بين**
الركن الشامي ويقال له العراقي **والفرض**
ويقال لهما الشاميان والعراقيان **وارضه**
مفروضة برضام من عهد المنصور العباسي
وهو مستوف بالمشاذروان سميا الذي تحت
اذا ركبته من وراء اي ثوبها **وعرضه** من
حدار الكعبة من وراء الدكة الصغيرة الملاصقة
للحدار الذي تحت الميزاب الي حدار الحج سبع

عشرة ذراعا وثماني اصابع وذراع ما بين باقي الحجر
عشرون ذراعا وعرضه ما بين اول بنايه الشرقي
الي مستوي بنايه الغربي المقابل له **اثنتان وعشرون**
ذراعا وجداره اي سمكه من داخله في السما ذراع
واربع عشر اصبعاً وذراعها مما يلي الباب الذي يلي
المقام ذراع وعشر اصابع وذراع جداره الغربي
اي مما يلي الباب الغربي في السما اي ارتفاعه لجدارها
ذراع وعشرون اصبعاً وذراع جدار الحجر من
خارج مما يلي الركن الشمالي عبره مكان قوله
اولا الذي يلي المقام تفتت في التعبير **ذراعا**
وستة عشر اصبعاً وطوله سمكه من وسطه
في جهة السما ذراعا وثلاث اصابع وعرض
الجدار الحجر من جميع جهاته ذراعا الا اصبعين
وذراع تدوير الحجر تقدم ان كونه مدورا تقريبا والا
فهو مضلع من داخله من الباب الشرقي للباب الغربي
تابع للجدار المبني فيه **ثمان وثلاثون ذراعا وذراع**
تدوير الحجر من خارج الحجر من الباب المذكور للباب
الغربي **اربعون ذراعا وست اصابع وذراع**
طوفة مرة من سبع الطوفات واحدة وصف تأكيد
حول الكعبة والحجر بقربهما **حاية وذراع وثلاثة**
وعشرون ذراعا وستة عشر اصبعاً هذا منتهي
المنقول اخر كلام الازدي المذكور في تاريخه وهذا
الفرع مما يحتاج لمعرفة لما قد مناه ولعدم الحاجة

لها

لها والاجعل الشيخ ابو الحسن البكري ذكر ما زاد على
ذراع داخل الحجر ليس من المهم **الواجب السادس**
من واجبات الطواف **نية الطواف** (ما قصد الفعل
فواجب فيه مطلقا واما التعيين ففيما عدي
طواف النسك لا استحباب نية على نية واما
قصد الفرضية ففي الطواف المندور فان كان
الطواف في غير جميع ولا عمدة مجتمعين او كل
على انفراده **فلا يصح الا بالنية بلا خلاف** اي
قصد الفعل مع التعيين ويعتبر محاذاتها لما
يعتبر محاذاته من الحجر وتكفي نيته وان لم يتعزز
لعدد الاشواط فلونوي سبعين فاكتر صح واحد
ولا يصح نية طوفة واحدة وما نقله الزركشي
عن نص الام من جواز التطوع بطوفة اذ هي كالركعة
وانه لا حصر للطواف كالنقل المطلق حتى لو شوي
نوي عشرة اطواف دفعة او اطلق صح كما يصح نية
اطلاق النقل ويصلي ما شاء مردودا فان ذلك فيمن
اراد طواف اسبوع فبداه بعد طوفة تركه فله
اجر ما فعله لا فيمن ابتدء التطوع بطوفة ولان
المعروف انه لو نوي دون سبع كان متلعبا او
ازيد وفرض انقضاء النية انقضاء في سبع فقط فلا
يحسب ما زاد عليه وقد نقل المحب الطبري في قول
عليه السلام من طاف خمسين مرة خرج من ذنوبه
كيوم ولدته امه عن بعضهم انه حمل المرة على الطوفة

فلا يصح الا بالنية بلا خلاف اي قصد الفعل مع التعيين ويعتبر محاذاتها لما يعتبر محاذاته من الحجر وتكفي نيته وان لم يتعزز لعدد الاشواط فلونوي سبعين فاكتر صح واحد ولا يصح نية طوفة واحدة وما نقله الزركشي عن نص الام من جواز التطوع بطوفة اذ هي كالركعة وانه لا حصر للطواف كالنقل المطلق حتى لو شوي نوي عشرة اطواف دفعة او اطلق صح كما يصح نية اطلاق النقل ويصلي ما شاء مردودا فان ذلك فيمن اراد طواف اسبوع فبداه بعد طوفة تركه فله اجر ما فعله لا فيمن ابتدء التطوع بطوفة ولان المعروف انه لو نوي دون سبع كان متلعبا او ازيد وفرض انقضاء النية انقضاء في سبع فقط فلا يحسب ما زاد عليه وقد نقل المحب الطبري في قول عليه السلام من طاف خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه عن بعضهم انه حمل المرة على الطوفة

واستتبط منه الدلالة لصحة الحاق ما زاد على الاسبوع
بالناقص منه اي فيما اذا نواه ولم يتمه قال وهذا الحاق
فاسد لان ما دون الاسبوع اشتملت عليه نية الاسبوع
وهي صحيحة لوجود القصد الى المشروع في العبادة
من الاسبوع ثم عرض قطع العمل فلا يحبط ما مضى
بخلاف ما زاد بخلاف ما زاد عليه فلم يشتمل على نية
صحيحة لان الطائيف خرج عن الطواف الشرعي
باستكمال سبع واحتياج في الزيادة لتجديد نية ثم ما
تقدم عن الشافعي والمحجب الطبري من حصول ثواب
المفعول عند السبع عند القطع للباقي محمول على
من قطعه لعذر والافلا ثواب له نظير ما صرحوا به
في قطع الوضوء وغيره **وان كان الطواف في جمع او
عمرة او فيهما كالقران فالاولى ان ينوي بتعيين انه
ركن الحج مثلا او واجبه فان لم ينو ذلك كما ذكره
طوافه** ان وجه قصد القفل منه ولا يحتاج للتعيين
على الاصح لان نية الحج تشمل به بفتح الميم اي قمه
كما تشمل الوقوف وغيره من اركان السنك فلا
يحتاج عند عمل كل ركن من اركانه لنية متضمن ودخل
في كلامه طواف القدوم فلا يحتاج لنية وطواف
الوداع يحتاج للنية كما رجحه ابن الرفعة وغيره اذا
المعتمد عند الشافعي انه ليس من المناسك قال
الرملي بل يتجه وجوب النية فيه وان قلنا انه منها
لوقوعه بعد التحلل الثاني وهو من جنس عبادة تحتاج

لنية

لنية ويفرق بينه وبين التسليم الثانية من الصلاة
بانه على صورة عبادة مستقلة محتاجة لنية
قطعت التسعية لانقصاء معظم المناسك وخالف
الشارح فاختر في التحفة انه ان وقع عقيد السنك
لم يجب له نية نظر التسعية والا وجبت لانتقالها
واذا قلنا بالاصح ان النية لا تجب اي تعيين انه
قضى اولك **فالاصح انه يشترط لصحة
ان لا يصرفه لقرض اخر** غير الطواف ولو مع قصد
الطواف للتشريك بين العبادة وما يضربها من
الصرف لما ذكر **من طلب غريم** مصدر مضاعف
لفاعله اي لهذا الطائيف او للمفعول اي طلبه غريما
لم من يشم له طالبا او مطلوبا **وغوه** من الصوارف
فلا صرفه لما ذكر **لا يصح طوافه** لفقد شرط
المانع وفارق الوقوف حيث لا يضرب فيه الصارف
بان الطواف قرينة في نفسه بخلاف الوقوف والرمي
كالطواف كما قاله ابن العماد رد اعلى الاسنوي قال
ابن العماد ان جنس الرمي مما يتقرب به كرمي الهدو
فهو قرينة في نفسه فقبل الصرف كالطواف بخلاف
الوقوف انتهى ويؤيده ما ياتي من اشتراط قصد
الرمي بخلاف قصد الموقف فلا يشترط وبان من
عليه رمي او طواف فرمي او طاف عن غيره وقع
عن نفسه وبما تقر به علم ان الذي ينبغي اعتماده
ان السعي كالطواف لان جنسه مما يتقرب به

و
ان
ق

مقابل

غيره له ليس صار فا ولا ينافية قولهم من عليه طواف
 الركن لو نفى غيره او عن نفسه نظوا او عن غيره
 وقع عن طواف الركن لا نه فيما تحت حرفه نفس
 طواف فجعل نفسه كالذابة في منع الاعدا ٢
 بطوافه وفي المسائل التي قالوها قصد الاثبات
 بنسب الطواف الا انه صرفه لغير ما عليه فانصرف
 لما عليه فهو كقصد يحصل ايق **وان قصد من المحمول**
 فقط كما يدل له السياق والمساق **وقد وقع عن المحمول**
على الاصح لان الحامل صرفه عن نفسه لذك **وقيل**
 عن الحامل لا نه مستحق له شرعا ولا عبر بصرفه
 عنه **وقيل ههنا** فالمحمول لنيته له وهو لانه
 المباشروا ما لوجوب ما عليه غيره كخشية او
 سفينة لم يكن لطواف احدهما تعلق بطواف
 الاخر ومثله طواف المعلمين لغيرهم وهو كذلك
 لمن بحث الحاقه بالمحمل فيما ذكر فيه ولو تعدد
 الحامل في الاول فنفي احدهما نفسه والاخر
 المحمول او دخل وقت طواف احدهما دون الاخر
 اتجه عدم الحصول للمحمول وقضية كلام صاحب
 النكاح ان السعي كالطواف فيما ذكر مما يمكن
 ان ياتي فيه بان يكون عليه سعي قد دخل وقته
 وبه صرح ابو زرعة **وسواء في الصبي المحرم المحمل**
 على المادي فيما ذكر **حمله وليه الذي احرم عنه**
او حمله غيره اي باذنه اذ لا يصح طواف الصفر

نفسه

في التحفة
 الاوجه
 ان يكون
 الحامل
 الا

راكبا

راكبا الا ان كان الولي او ما ذونه سابقا او قايما
 وهذا لا يمكن في كون الحامل ادميا فاعتبر ذن الولي
 فيه ليقوم مقام السوق او القود ومقتضى
 كلام المصمحي ما مر فقول المحب الطبري
 لو نفى عن نفسه وعن الصبي وقع لهما مبني
 على ما نقله الاستي عن الاملا **ولو حمل محرمين** فكثر
فطاف بهما وهو طلال او محرم طاف عن نفسه ولم
 ينو الحامل عن نفسه **وقع** الطواف **عن المحرمين**
جميعا لو طافا **عاده** فانه يحصل لهما معا الواجب
 السابع **والواجب الثاني الموالاة** المتابعة **بين**
الطوافات والصلاة عقيبها ليا لفة ضعيفة الطواف
 اي بعد **والاصح انهما ليسا بواجبين** وانهما **سنتان**
 لا تلزم علي تاركهما **وقول** للسافعي **ولبيان سياقي**
ايضا **هما في السنن** **اذ شأ الله تعالى** لانه محل
 بيانها على القول الاصح **فهي اما سنن الطواف**
وادابه عدل قوله اول الفصل اما الشروط
 والواجبات **فثمان** حذف اليا وقد راى اعراب
 عليها فان اضيفت لمونك ثمانية سورة فتثبت
 اليا وتقر بها اعراب المنقوص ويحذف اليا
 في لفة بشرط فتح التون **احدها ان يكون**
الطابق ما شيا لانه بلغ في التواضع فان طاف **راكبا**
 على اي مركب به كان **لعذر** كمرض وزحام
يشوقه الطواف ما شيا مسقة لا تحتمل عادة او

من الاقسام في حمل الولي للصبي وهو كذلك فقول

الركن

حل

كان لا لعذر بل طاف ركباً ليظهر ويستغنى
يقصد بظهرها منه لظهوره بركوبه **ويقتدي بفعله**
لكونه اماماً **جاء** الطواف ركباً **ولا كراهة فيه** لما وجد
مما يدعوا اليه **لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم**
طاف ركباً في بعض أطوقته عام حجة الوداع
وهو طواف الزيارة فقبل لمريض كان به وقيل
للزحام وقيل ليقتدي بأفعاله فيه وقيل ليستغنى
واشكر إلى أن ركوبه صلى الله عليه وسلم ليستغنى
للاشكافية فيه به وإن جاز ذلك في رواية أبي داود
ففي أسناده من لا يحتج به ولذا قال الشافعي لا أعلم
أنه صلى الله عليه وسلم في تلك الحجة اشكى وأما طواف
القدوم ففعله ما شاء بالاتفاق وخبر مسلم أنه
صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على راحلته
بالبيت وبالصفاء والمروة لا ينافي ذلك وإن كان سعيه
ذلك العام مرة واحدة عقب طواف القدوم لعدم دلالة
الواو على التثنية أو يكون الطرف قيداً في المقطوع
فقط **قلو طاف ركباً بلا عذر** يترك له المشي
جاء أبيج **أيضاً** وإن كان خلاف الإفضال
والأولي **قال أصحابنا ولا يكره** لعدم الرمي بل إن أمن
تلويثها المسجد جاز بلا كراهة إن احتج إليه ولا
فقال الرملي يكره وإن لم يؤمن التلويث حرم كادخال
الصبيان المسجد وهو في صدر مخالف لما مروى في
التحريم مخالف لقوله **قال امام الحرمين وفي القلب**

من ادخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها المسجد
شيئاً **فإن أمكن الاستيثاق فذكر** أي ظاهرات
لا كراهة معه **ولا يمكن الاستيثاق فادخالها**
مكروه لعدم تحقق مقتضى الحرمة والتلويث
وحمل الرملي الكراهة على كراهة التحريم لما في الشهادات
من تحريم ادخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها وجري
الشارح على ظاهرات من عدم كراهة كالتلويث عن
الأصحاب قال والنص على الكراهة محمول على اصطلاح
المتقدمين من أنهم يعبرون بها عن خلاف الأولي
وفارق حرمة ادخال غير المميز للمسجد عند عدم
أمن التلويث وكراهته عند الأمن بالحاجة إلى إقامة
النسك في الجملة كادخال غير المميز الطواف به كذا قيل
وفيه نظير لافارق بين ما لأن غرض النسك كما اقتضته
عبارة أو الطواف كما اقتضت أخرى مجوز لدخول
كل وإن لم يؤمن تلويثه وغير ذلك القرض مجوز إن أمن
والأول الذي يتجه أن يقال فارق غرض النسك أو الطواف
غيره باذنه ورد فيه دخول الدابة وغير المميز من غير
تفصيل فاخذنا باطلاقه وأخرجناه من نظائره
بخلاف غيره لم يرد فيه ذلك فاجرينا فيه ذلك التفصيل
وظاهر المراد بأمن التلويث غلبة الظن باعتبار العادة
أنه لا يخرج منه نجس يصل للمسجد منه شيء بخلاف ما لو
أحكم سد ما على فرجه بحيث (من تلويث الخارج
للمسجد وفارق ما ذكر حرمة البول في المسجد في أثناء

الاضطباع

اوجا لسا في سنو كركم عليه (هـ)

مجله

३

وَدَّ كَيْدِي بِمِلِّ بَعْضِهِمْ
فَسَطْلَا نَهَائِي بَابَ كَيْفِيَّةٍ
نَدْبِ الْوَلَدِ

في الموضعين وغيرهما عند ابن عباس
 قال قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال المصدق ان الله قد علم عليهم وقد
 وانهم جميعا ان لا يطأ مكة
 صلى الله عليه وسلم ان يركبوا الى مكة
 وان يحلفوا ما يركبوا الى مكة
 ما يركبوا الى مكة
 ان الاربعين عليهم وفي رواية
 انهم قالوا هذا الا الذين نعلم
 انهم الميمى ومنهم هؤلاء
 اسلم من هؤلاء

في السعي بالقياس على الطواف يدل على انه معقول
 المعنى بتأنيب الخلق به فالجاء غير المتجدي وذلك
 لما علم انه دأب اهل الشطارة وهما فيه سواء وحجت
 الزركشي اختصاصه بالمجيء والمقول عليه الاطلاق
 وما طواف الارمل فيه وهو طواف الوداع **لا اضطباع**
فيه وسياقي بياض الطواف الذي فيه الرمل انما
اسم قائل الا انه استدراك مما يفهم سياق
 الكلام من تساوي الرمل والاضطباع في عموم اجزاء
 الطواف وليس كذلك بل **يسن الاضطباع** فيما يسن
 فيه **في جميع الطوافات السبع والرمل** يجوز زنيه
 عطفاً على اسمان وهو الاول بالقصد ورفع
 امثله في فيه بعد **يغتص بالثلاثة الا** ولا يضم ففتح
والجبي ذكر او انني لانه ففعل بمعنى فاعل **كالباع**
في استحياب الاضطباع في جميع طوافاته في الطواف الذي
على المنهيب المشهور وهو المقصد لانه ذكر والاضطباع
 مندوب له **ولا تضطبع المرأة** ولو صفية والختني كهي هنا
 وفي الرمل لان موضع الاضطباع **منها عورة** هذا لتفصيل
 يختص بالحرة والافورة الامة كفورة الرجل فليس
 الدليل على وقف المدعي وقال الاسدي منها منها
 لما فيه من التشبيه بالرجال اذ هو دأب اهل الطان
 وهو يقتضي التحريم لحرمة التشبه بل من جهة
 كشف العورة وذلك مبطل للطواف الا ان هذا
 قاصد على الحدة ان كشفت منكبيها لاجله اما اذا
 فعلته

قوله ذكر او انني لانه
 ما ياتي في كلامه بعد ثلاثة
 اسطر عقب قوله انما است ولا
 تضطبع المرأة حيث قال ولو
 صفية فليكن من طوافها
 اكثر من اللزوم الا ان يدرك
 ان لفظ الصبي يشتمل
 وانه اعلم انه

فعلته فوق الثياب او عجزت عن ستر بدنها
 وجوز طوافها عارية فلا حرمة عليها كالا مة
 وان حرم على الاجنبي النظر اليها كما لحرة
 وقول الطبري يسن الرمل للمرأة عند خلق
 المطاف ضعيف وبحت بعضا حرمة لها ان ادي
 لرؤية بعض عورتها من اسافلها تعالى فيه لا
 يختص بها فالرجل فيه كذلك اما اذا ادي
 لحاجة الحج فلا حرمة **الثالثة** من السنن **الرمل**
بفتح الراء والميم تقدم انه ضبط قلمي كالخط
 اللساني حقه ان يدرك ولا يقدر الا في نحو مقابلة
وهو الاسراع من غير مبالفة **في المشي مع** بفتح
 العين **تقارب الخط** يضم ففتح جمع خطوة يضم اوله
 اسم لها بين القدمين اما بفتح الخافض حدة
 الخطوات **دون الوثوب** يضم الواو **والعدو** الاربع
وبقال بالبناء للمفعول **له الغيب** بالمجوعة المفتوحة
 وموحدتين او لهما كذلك وفسره الاكثرون بانه
 الاسراع مع هز المنكبين بدون وثبة وقول
 المنذري مع وثب ضعيف **قال اصحابنا ومن قال انه**
اي الرمل **وه الغيب** فقد غلط بل هو الاسراع في
 المشي **والرمل مستحب في الطوافات الثلاثة الا** يضم
 ففتح **ويسن** عبر به يدل يستحب تغشاه في القصر
المشي للطائفة **على الهيئ** بكسر فسكون الحية بعد
 نون اي بالرفق والتؤدة او بفتح فسكون

التحتية بعد هانونا اي بالرفق والتودة او
يفتح فسكون للمحتية بعد هانونة اي على عادة
من غير سراع **في الرابع** الطوفات الاخيرة
ليكن خطاه كما تقدم **والصحيح من القولين انه**
يستوعب البيت بالرمل في الاستواء المذكورة
لما فعله صلى الله عليه وسلم والصحابه في حجة الوداع
وهو الاخر والمأذون والمدار عليه **وفي قول حليف لا يرمل**
بين الركنين اليمانيين كما فعلوا ذلك في عمرة القضاء
لان الكفار يومئذ كانوا على جبل فبعثوا قايرون
مابين الركنين اليمانيين فكانوا يمشون بينهما
على الهيئة ويرملون فيما بينهما وهم فيه وترك ذلك
بما فعل في حجة الوداع مما ذكرنا ولا **وان ترك الرمل في**
الثلاث الاولى لم يقضه في الرابع الاخيرة من
الطوفات كالوتر كالجهر في اولي المشايخ لا يجهر في باقي
الركعات بخلاف نحو الجمعة فيأتي بهما مع المنافقتين
في الثانية لو تركها من الاولى لان الاول يودي لرفع
منه مكان القضاء ويعسر في الرمل وما قيس
عليه وكذلك جمع السورتين **لان السنة في** الاربعة
الطوفات **الاخيرة المشي على الهيئة وان كان الطائف**
واكبا حرك دابته في الطوفات الثلاث في موضع الرمل
اقامه لعملها مقام عماله **وان حمله انسان**
رمل به الحامل لما ذكر **ولا ترمل المرأة** من
مطلقا وكذا الخنثى **بحال** لعدم وروده في حقهن

واعلم

واعلم ان القرب من البيت مستحب في الطواف
بعد الاحتياط بان يبعد عن جدار البيت قدر ذراع
ليامن من دخول بعض اجزائه في هواء البيت
واستحب القرب لما فيه من سهولة التقييل للمجر
ولانه اشرف بقاع البلد واشرف القرب منه في الصلاة
ولا ينظر الى كثرة الخطا الحاصلة منه مع البعد
لوتباعد لانه فضل القرب يزيد على فضل كثيرها
ولو تعدد الرمل مع القرب فقد تعارضت سنتان
للترجمة علة تعدد الرمل **فان كان** الطائيف
يرجو عن قرب عرفا **فرجة** يضم فسكون اي فراغا
يتمكن فيه من الرمل **وقف** مكانه **ليس رمل فيها** فيجمع
بين السنتين **ان لم يود بوقوفه** ثم **الحد** والا
قد رافس يد تقدم على حلب المصالح **وان لم**
يرجها عن قرب ويتمكن من الرمل مع البعد
قال حافظ اي الحفظ والصيغة للمبتلغة
على الرمل بالاسنان **مع البعد عن البيت**
وقيده الزركشي بحثا بما اذا لم يبعد بحيث يكون
طوافه من وراء زمزم والمقام والاقبال القرب مع ترك
الرمل حسينا اولى لكل هذه الطواف ومراد ما ذكر وكان
وجهها قول بعض المالكية بعدم صحة الطواف خلف
المقام وزعم وهذا غير ما يأتي في الاصل لانه ثم لم
ينسئ لهذا المكان بل خشى مصادمة النساء فيما
قبله **افضل** من القرب منه **بلا رمل** وذلك **لان الرمل**

شعار مستقل ظاهر على الطائيف ولا كذلك القرب
لأنه امر بشي أي كونه اقرب للبيت **ولان الرمل فضيلة**
عبادة ذات فضل **تتعلق بنفس العبادة**
اذ هي صفة في الاتي بها **والقرب فضيلة تتعلق**
بوضع العبادة اقربية من الافضل **والتعلق**
بنفس العبادة اولي بالجماعة **فقط** من المطلق بموضعها
الاثر ان الصلاة بالجماعة **في البيت افضل**
من الانفراد في المسجد لانه الجماعة متعلقة
بنفس العبادة ولا كذلك المسجد واستثنى
بعضهم المساجد الثلاثة قال فالجماعة فيها بل الانفراد
افضل من الجماعة في غيرها كما قاله المتولي وافق به
الشهاب الرملي لزيادة فضل مضاعفها على فضل
الجماعة في غيرها أي ان قلنا باختصاص المضاعفة
بكم يمكن جعلها دون باقيها اما اذا قلنا بعمومها
للحرمة فكذلك لخصوصها فيه اجماعا ان كان في الكعبة
وكذا غيرها ولا نظر للخلاف فيه لضعفه فكانت
مراعاة اولي قلت المختار زيادة تضاعف المسجد
على بقية مكة زيادة فضل الجماعة كقاعدة ان
فضل الاتباع يرفع على فضل المضاعفة تقديم
الجماعة خارجة على الانفراد فيه اما الجماعة القليلة
فيه فافضل من الكثير خارجة لان زيادة فضل
تقاوم ما فات من فضل الكثير **ولو كان الطائيف اذا**
بعد عن البيت لوصول الرمل **وقع في صف النساء**

البعيد

البعيد عن الرجال **فالقرب بلا رمل اولي من البعد**
اليهن مع الرمل خوفا من التقاض الوضوء
بلمسهن الذي الطواف في صفوفهن مظنة ذلك
ومن الفتنة بهن لان من حام حول المحمي يوك
ان يقع فيه وحينئذ فلما ترتب على الرمل ما
ذكر من مفسدة احتمال لنقض المؤدية لابطال
الطهر فيحتاج للاستيناف فيشق عليه اولينا
على ما اتى به منه على الراجح فيقع في الخلاف
ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح ذنب
تركه **وكذا لو كان بالقرب من البيت ايضا**
كما هن في البعد منه **وتقدر الرمل في جميع المطلق**
أي مكانه في قرب البيت وبعد خطيئة من
مصادمة النساء كما قال **لحق في ملائمة النساء**
فترك الرمل اولي لما مر من تقدم ذكر المفسدة
على جلب المصلحة اما لو تمكن منه في بعضه و
فيأتي بالممكن لان الميسور لا يسقط بالمفسد
ومتي تقدر الرمل اولي يطلب كما تقدم
استحب ان يتحرك الطائيف في مسبة بكسر الميم وكو
المهجة اسم الهيئة من المسمى من نفسه **ويشير**
الى حركة الرمل أي تحركة الرمل في رمله لانها
مستوفاة فاذا فات هو لا تفوت هي **ويظهر**
من نفسه مصافاة للفاعل من الاظهار أي با
مسبة **انه لو امكنه الرمل لرمل** اتباعا يدل

وربما الحمل بمجموعه وظاهره
كما قال في المأخوذ في
الطلب الى الحمل وليس
بمفيد كما يرى في الكتب
او السعير المكفوف من غير
في الصلاة ١٢ باب الجبال

علي ذلك فعله ما يمكن منه من حركته **قال اصحابنا**
رحمهم الله تعالى جملة دعائيه **ولا خلاف انه** اي الشان
لا يشرع بالبناء للمفعول يطلب **الرميل** **الاجل**
طواف واحد من اطوفه الحج اذا قلنا بالراح
ان القارئ لا يستحب له سعيان وان قال به ابو
حنيفة لمخالفة سنة صحيحة والخلاف كذلك لا
يستحب الخروج منه اما اذا قلنا بالتحاب ذلك
فيسب له طوافان طواف القدوم وطواف الافاضة
لاستعقاب كل سعي كذا قاله الشارح وتبعه الرملي
وفيه بعد عن قول المص ولا خلافا وتفيد لاطلافة
والله اعلم **وفي ذلك الطواف** الذي يست فيه الرمل
قولنا اصحابنا عند الحج اي الرمل **انما يست في**
طواف يستعقب اي يطلب كونه عقبه واراد عقب
ذلك بالنسبة لطواف القدوم كما يعلم من كلامه
ولا يقتل بضالاه به بل اذا قصد السعي ولو مع
الفصل بينهما بيوم فاكثرت له الرمل فاما اذا
من يستعقب السعي كه نه بعد من غير فصل
بينه وبينه بالوقوف فلا يطلب الرمل في طواف
القدوم من الحلال **والثاني يست في طواف القدوم**
اي استعقب السعي ام لا واختاره جمع من جهة
الدليل ورد بان الذي رمل فيه صلى الله عليه وسلم
كان فيه امكنين لان قدوم سعي بعده **فمقتضى**
من القولين انه الطائف لا يرمل في طواف الوداع **بلا**

خلاف

خلاف لانه غير ما قيل بالرمل فيه من الاطوفه
من جهة ويرمل في طواف القدوم اذا اراد
السعي **عقبه** باليا في لفة ضعيفة اي على
القولين لوجود الوصفين المقتضيين للرمل
فيه **بلا خلاف** بين الاصحاب وكذا يرمل من
لم يدخل مكة الا بعد الوقوف **بلا خلاف**
في طوافه للافاضة لان طواف القدوم في حقه
اي ولم يدخل وقت طواف الركن **اندرج في طواف الافاضة**
لان المراد احيا البيت بذلك وهو حاصل بطواف الافاضة
وهو يستعقب السعي لانه ركن **وكذا يرمل بلا خلاف**
من قدم مكة معتبرا لوقوع طوافه **محررا للعمدة** عن
طواف القدوم واستعقبه اي كل ما ذكر فيه وفيما قبله
السعي ولو طاف للقدر ولم ير السعي بعده قبل
الوقوف **رمل على القول الثاني** انه يستحب في طواف القدوم
مطلقا **ولا يرمل على القول الاول** الاصح انه في
كل طواف يستعقب سعيه **بل يرمل عقب**
طواف الافاضة لاستعقابه السعي اي لوقوعه عقبه
النية بحسب عرضه **واذا طاف للقدوم ويرمل**
وسمي بعد ذلك في الافاضة اتفاقا اذ لم يبق عليه
سعي مطلوب لما تقدم من عدم طلب
اعادته **ولو طاف للقدوم ولم يرمل وسعي**
عقبه فهل يرمل في طواف الافاضة فيه وجهان
للاصحاب وقيل **قولان** للامام الشافعي رضي الله عنه

فقل يرمل تخصيصا للرمل المسنون كما يوتي مع الفاشية
 في الثانية من الجمعة بسورة سج لان المطلوب وجود
 السورتين فيها فيأتي بها في الثانية عند تركه الاولى
 من الاولى وهيل لا يرمل لئلا يفوت به وصفه من ندي
 الصبية في جميعه والثاني اقرب نظير ما مر في ترك الرمل
 في الاولى من نديه في باقي الطوافات الثلاثة كما مر ولذا قال
احتمل ما لا يرمل فيه لانه ليس من افراد ما ليس فيه
الرمل على القولين لانه ليس مستعقبا سعييا وسكفة
 عن كونه قد وما لظهوره مما الكلام فيه **ولو**
طاق للقدوم ورمل على قصد سعيه عقيم ولم يسع فاء
لصحيح الذي عليه الجمهور انه يرمل في طواف الاقضية
لاستعقابه السعي واما المكي المنشئ جميع من مكة
 فهو على القولين الاصح انه يرمل لاستعقابه
السعي وتقدم انه مدار الرمل **والثاني لا يرمل**
لعدم القدوم وهو المدار لنذب الرمل على ذلك
 القول واما الطواف **الذي هو غير طواف القدوم**
والاقضية من باقي الاطوفة والواو مستأنفة فاء
 فالطواف مبتدأ وما بعده صفته والخبر **فلا يست**
فيه الرمل ولا الاضطباع **بلا خلاف** بين الاصحاب
 نسوا **اكان الطائف حاجا ام وفي نسخة الرمل**
والمقام لأم معتمرا ام غيرهما او صافه المذكورة
 مسوية في عدم نذب المذكورين **واعلم ان**
ما ذكرناه من استحباب القرب للطائف من البيت

في الطواف

في الطواف هو في حق الرجل تفضيلا له باكرم الامكنة
 واشرفها **اما المرأة** وكذا الخنثى **فستحب**
لها ان تدنو تقرب منه تباعدا عن الرجال **بل**
تكون في حاشية الناس دفعا للاختلاط بالرجال
 المظنة للفتنة ولذا نذب الخنثى ان لا يخاطب كلا من
 الرجال ولا من النساء احتياطا لانه مع كل من الصنفين
 كالصنف الآخر **وليس لها ان تطوف لئلا لانه استر**
لها عن العيون واصوته لها من تسويلا للظنون
واصوت لغيرها من الطائفين **من الملاسة للرجال**
 متعلقا بالوصف الاخير فليس من باب الاعمال **والفتنة**
 اي افشاك كل بالاء خسر **فان كان المصاف بفتح الميم**
محل الطواف خاليا عن الناس الرجال
 والخنثى **استحب لها القرب** من البيت لوجود
 مقتضي وفقد المانع ما ذكر **وتقرب كالرجل**
 بحيث تكون خارجة عن جميع اجزائه بجميعها وهل
 طوافها نهارا خلافا لاولي مطلقا وهو مقتضي
 عبارة المتن اول نحو الشابة المتطهية او المتزينة
 الشريفة او المجددة كما في نظيره من طواف القدوم
 قال البكري فيه وجهان **الاوجه ثم قال** ويحتمل الفرق
 بتاكده القدوم فاستثنى منه ما مر وقد يقال ان
 طوافها ليلا افضل فان طافت نهارا وكانت
 نحو شابة فخلاف المستحب والا فخلافا لافضل
 قال وهذا وجه انتهى وقد سبق بيانه اول الفصل

قال عبد الرؤوف قياس الصلاة
 ان الخنثى يتوسط بين الرجال
 والنساء انتهى انتهى

جاءه عن النبي وهو كناية عن استلامه كما
 تسلم الايمان او على غيره عند عقد
 القبول من المؤمنين او من فضل
 من المؤمنين به صلوات الله عليهم

الرافعة استلام الحجر الاسود افتتح من السلام بقوله
 المملة بمعنى التختية او بلسرها وهو الحجرة لوضع
 اليد عليه والافضل استلامه باليمين فان عجز فباليسار
 وقد اوردت للحجر الاسود وفضائله وما وقع
 منذ وجد الى الان كتاب سميت به العلم المفرد في فضائل
 وتاريخ الحجر الاسود **وتقبيله** من غير صوت لانه تقبل
 اكرام **وضع الجبهة عليه** ويعبر عنه بوضعه
 بالسجود عليه ويسن فعل كل ما ذكر ثلاثا ويسن
 البدن بالاستلام ثلاثا فالتقبيل كذلك فوضع الجبهة
 كذلك وما اوجه كلام الشيخين من تخصيص السجود
 بالاولي غير مراد **ويستحب ايضا ان يستلم الركبتين**
اليمين واليسار والافضل استلامه وندب استلامه لما فيه من
 فضل كونه باعتبار اسه على قواعد البيت **ولا يقبله**
 اي لا يندب تقبيله وكذا السجود عليه لفقد معنى الحجر
 الاسود فيه وهو ما ورد في فضله من الاحاديث التي
 اوردت منها الكثير في العلم المفرد في فضل الحجر الاسود
لكن يقبل يده التي استلمه بها قياسا على تقبيلها
 بعد استلام الحجر بها وخبر الصحيحين ان ابن عمر استلم
 الحجر الاسود ثم قبض يده وقال ما تركته منذ رايت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يفعلها وظاهره مع اخيار
 اخرائه يقبل يده مع تقبيل الحجر اذ لم يتعد ركنه خلاف
 ما اعتدوا امتا خروفا منهم النووي وجا في السنة مع
 وجهه بيده بعد الاستلام ولا بأس به **ويكوت**
تقبيلها

تقبيلها بعد الاستلام بها اي بعد وضعها على الركن
 هذا هو الصحيح الذي قاله جمهور اصحابنا لما فيه
 من تشرقها بعلامته فاكرمت بتقبيلها **وقال**
امام الحرميين ان شاق قبيلها اول شاق استلمها فان
 تقبيلها انما هو لما طرا عليها من تلك العلامة بعد وان
 شاق استلم ثم قبيلها **والجنازة من ذهب للمجهور**
 من حصر النذير في الشق الثاني مما ذكر في كلامه
 وذكر القاضي ابو الطيب انه يستحب الجمع بين الحجر
 الاسود والركن الذي هو اي الحجر فيه في الاستلام
 والتقبيل وهو قول غريب ضعيف **واتفقوا**
 على الاحتساب على انه لا يقبل ولا يستلم الركنين الاقرن
 بفتح الخاء **وهما الشاميان** باعتبار احد شقي كل منهما ويقال
 فيهما القربيان والعراقيان تقبيلهما والمراد لا يسن
 تقبيلهما والا فقد قال الشافعي في الام والي البيت
 قبل فحسن غير اننا نؤمر بالاتباع وفي محل اخر قال
 الاتباع احب ويؤخذ من قوله غير اننا نؤمر بالاتباع
 ان المراد من الحسن المباح وقد اصرح الركن العراقي
 بانه من جملة الحسن عند الاصوليين وبه يذهب دفع
 قول الاذري ان هذا النص غريب مشكل وعدم ندب
 استلامهما وتقبيلهما **لانما ليسا على قواعد ابراهيم**
صلى الله عليه وسلم في بنا البيت لان قريشا لما
 بنت البيت على هيبته اليوم نقصوا عرض الجدار
 لما ارتفع عن وجه الارض وتركوا من هذا بن الجانبيين

بعض البيت ادخلوه في الحجر فليسا على القواعد **بخلاف**
الاسود واليهما في لان كلامهما موضوع على اس سيدنا
 ابراهيم ولذا لما عادهما ابن الزبير على الاساس
 استلمت الاركان ونقص الجدار المبني على الاساس لا يخرج
 الركنين عن كون كل منهما موضوعا على قواعد ابراهيم عليه
 السلام **ويستحب استلام الحجر الاسود وتقبيله** و
 السجود عليه **واستلام اليه في** وتقبيل اليد بعد
 اي بعد الاستلام **عند محاذاتهما** مقابلهما **في كل طوفة**
 اخيرا لصحاحي انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم
 الركن اليماني والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركني
 اللذين يليان الحجر ويقاس ما يسن فيه عليه **وهو**
 اي ما ذكر في الاوتار منها **اكلاهما افضل** وفي
 الخبر مرفوعا ان الله وترحب العترة رواه الترمذي
فان منعه راحة من التقبيل للحجر **اقتصر على**
الاستلام ان تمكن منه وقيل ما استلم به من يد او
 نحو عصي عنه العجز عنه باليد كما في المجموع فلا يندب
 بخلافه في كذا في اليه في الا عند العجز عنه باليد
 هنا ظاهر كلامهم وصرح الامام بانه مخير وهو ظاهر
 التهذيب ويمكن حمل على اصول السنة **فان لم يمكنه**
 بان لم يتسب له الاستلام بيده او بما في الحاصل مشقة
 شديدة تذهب الخشوع وكذا تقبيل الحجر **مشاربده**
او بشي في يده ثم بعد الاشارة به **قبل ما اشار**
 به كما في المجموع فان رجي زوال الترجمة عن قرب عرفا الجح

استحباب

مقابل
 فلو لم يترك طوفة عند الخنفة يضع يده عليه
 وتقبيلها عند عدم إمكان التقبيل فان لم
 يمكنه وضع يده اليه كان له تقبيلها
 بغير يده اليه كان له وضع يده عليه
 فلو لم يترك طوفة عند الخنفة وضع يده عليه
 وتقبيلها عند عدم إمكان التقبيل فان لم
 يمكنه وضع يده اليه كان له تقبيلها
 بغير يده اليه كان له وضع يده عليه
 فلو لم يترك طوفة عند الخنفة وضع يده عليه
 وتقبيلها عند عدم إمكان التقبيل فان لم
 يمكنه وضع يده اليه كان له تقبيلها
 بغير يده اليه كان له وضع يده عليه

في صبيح الجاري طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة
 الوداع على بعض قبائل بني النضير
 زاد مسلم من حديث ابن أبي شيبة
 ويقال للحجبة اهد بكبريتك
 اكله وفتح الحيم بعد هاء
 عصي محنية الكس

استحباب الانتظار ما لم يؤذ بوقوفه او يتأذ
 وليس تكريرا لاشارة ثالثة فيما يظهر لانها ثانية
 عنه ويدل له ندب تقبيل ما اشار به وتكون
 الاشارة باليمين كما قال الزركشي ان قدر وال
 في اليسرى خلافا لاذري وخالف نظيره في الاشارة
 في التشهد بسبابة اليسرى حيث لم يندب
 بانه يلزم منه مخالفة هيئة اليد اليسرى وهو
 ظاهر ويمن لمن اراد التقبيل وبغله ربح كره
 ينظفه منه فان لم يمكن كبحه قبل حيث لم يؤذ
 احدا بريحه ولجذرا لم يرد من تقبيل الحجر
 ومسه وكذا اليه في حيث كان مطبعا بما ينقل
 عنه اليه وهو وغيره من محسه بلسانه كما يفعله
 بعض فحرم ان وصلت منه رطوبة لهما فيه من
 تقبيل بينهما والافضل ان لا يعمل على يده خايلا
 الا لعذر او نجاسة واطلاقه الاشارة يشمل الركن
 اليماني وهو لا وجه كما قاله ابن عبد السلام و
 البارزي قياسا على الاسود وخالف في ذلك
 ابن ابي الصيف واختاره ابن جماعة ومقتضى
 كلامه تقبيل ما اشار به للركن اليماني وهو
 الاوجه خلافا لمن فرق بينه وبين الحج بانه
 اشرفا خصة بذلك لانه امتا زعنه بخضايص
 فلا يلزم من الحاقه به في نفس الاشارة الحاقه
 به في ما بعدها **لا يشير باليم الى التقبيل** لفتح فعل ذلك

وبه يجاب عن استشكل الزركشي ان العاجز عن
 الرمل يظهر ما يقتضي فعله لان التشبه بالمقتيد
 مطلق بغير لا يبعد الاشارة له بالسجود لا
 تنفاه ما نفع الاشارة بالعمود سكت المصنف عن
 حكم تقبيل الحجر خارج الطواف وهو سنة خلافا
 للزركشي وقد نقل البقاعي ان اول من استلمه
 عبد الله بن الزبير واستحبه لولادة بعلك واخذ
 منه ذلك في ذلك عقب الصلاة وكل عبادة تفعل
 في المسجد **ولا يستحب للنساء ولا الخناث** **استلام ولا**
تقبيل الا في الليل عند الخلو **المطاف** عن الرجال بالنسبة
 للنساء وعن النساء بالنسبة للخناث وفي
 وظاهر عبارته تخصيص الندب بالليل عند الخلو
 عدم الندب بها مطلقا لكن صرح غيره بنبه ب
 ذكر لهن عند الخلوة مطلقا والمراد من الخلوة
 خلو ناحية الحج **الخامسة** من سنته **الاذكار**
المستحبة في الطواف فيسحب ان يقول عند استلام
الحجر ولا وعند ابتداء الطواف ايضا واقتضاه
 الروضة على الثاني قصور ولا يستحب رفع
 اليد بين حذو منكبيه في الابتداء كما للصلاة خلافا
 لما في الرونف للشيخ ابن حامد **سنة الله اطفاف والله**
الكبر حديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم
 اذا استلم الحجر قال بسم الله والله اكبر رواه البيهقي
 والطبراني في الاوسط والدرعا بسند صحيح ويشتفي

رسم

مقابل

في البدء والسافرة في امور الاخرة للمحافظة السوي في باب شهادة الامكنة والاراضة منه ما لزمه
 ومنها فقلت اخبر الحاكم عن ابي سعيد قال حججت مع عمر فلما دخلنا مكة استقبلنا ابا عبد الله عليه السلام
 لا تضر ولا تنفع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتكم فقلت يا امير المؤمنين
 اني ريتك في الجنة قلت بكتاب الله قال انك اذا اخذ ربك من بني آدم من طينهم ذررتهم
 واسمهم هم علي بن ابي طالب
 رسم باسمه هذا بالالف بعد الموحدة لا بها النوا
 سقطت في البسمة تخفيفا بنيه عليه المصنف
 ونازع في ذلك الشهاب الحلبي فالحق ما تحت
 فيه بذلك **اللهم ما ناك** **وتصديقا بكتابك**
 اني اطوف لا بما ناك او حال كوني مومنا بك
 او امن بك ايمانا **ووافي بعهديك** ما اخذ الله
 علينا يوم السبت بركعتي لوما قيل ان ذلك العهد
 ادرج في الحج **وابعاء سنة** طريقة **نبيك محمد صلى**
الله عليه وسلم لما روي القولي من حديث ابن عمر
 ايضا كان اذا اراد ان يستلم يقبل الله اليك ايمانا بك
 وتصديقا بكتابك وابعاء سنة نبيك صلى الله عليه
 وسلم ورواه الواقدي في المفاري مرفوعا عن يار
 ووافي بعهديك وردن في ان قال في ضياء السالكين ومن
 اما ثور قبالة الحج ايضا لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك امتت بالله وكفرت بالطاغوت وما
 يدعي من دون الله ان وليي الله الاية ورواه
 الا زرق في بين الحج واللباب ويضم له قبالة الحج
 الاسود ايضا اللهم اني اسالك ثواب ابي بكر
 وتزل المقربين وموافقة النبيين واخبات المؤمنين
 حتى تتوفاني علي ذلك يا ارحم الراحمين وما يقوله
 بعض القوام بخدا ما الحج الاسود من قولهم اللهم
 صل علي نبيي قبلك مقالة فيجاء سنيعة زجرهم
 عنها لاوضع هذا اللفظ قاض بان ضمير الخطاب

عنه

واسمهم هم علي بن ابي طالب
 رسم باسمه هذا بالالف بعد الموحدة لا بها النوا
 سقطت في البسمة تخفيفا بنيه عليه المصنف
 ونازع في ذلك الشهاب الحلبي فالحق ما تحت
 فيه بذلك **اللهم ما ناك** **وتصديقا بكتابك**
 اني اطوف لا بما ناك او حال كوني مومنا بك
 او امن بك ايمانا **ووافي بعهديك** ما اخذ الله
 علينا يوم السبت بركعتي لوما قيل ان ذلك العهد
 ادرج في الحج **وابعاء سنة** طريقة **نبيك محمد صلى**
الله عليه وسلم لما روي القولي من حديث ابن عمر
 ايضا كان اذا اراد ان يستلم يقبل الله اليك ايمانا بك
 وتصديقا بكتابك وابعاء سنة نبيك صلى الله عليه
 وسلم ورواه الواقدي في المفاري مرفوعا عن يار
 ووافي بعهديك وردن في ان قال في ضياء السالكين ومن
 اما ثور قبالة الحج ايضا لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك امتت بالله وكفرت بالطاغوت وما
 يدعي من دون الله ان وليي الله الاية ورواه
 الا زرق في بين الحج واللباب ويضم له قبالة الحج
 الاسود ايضا اللهم اني اسالك ثواب ابي بكر
 وتزل المقربين وموافقة النبيين واخبات المؤمنين
 حتى تتوفاني علي ذلك يا ارحم الراحمين وما يقوله
 بعض القوام بخدا ما الحج الاسود من قولهم اللهم
 صل علي نبيي قبلك مقالة فيجاء سنيعة زجرهم
 عنها لاوضع هذا اللفظ قاض بان ضمير الخطاب

في قبلك لله تعالى وهذا كفرانا اعتقد ان الله جسم
كالاجسام وعليه يحمل قول مكفر الجسمانية فان اعتقد
انه جسم لا كاجسام فلا كفر وعليه يحمل قول من لم
يكفرهم والامة انما يقصدون توجيه الخطاب بقبلك
للحجر وان النبي صلى الله عليه وسلم قبله لا يريدون
سوي ذلك وهو فاسد من جهة الصلابة الا ان اردوا
الالتفات على ما فيه ولا يجري عليهم احكام الجسمانية
الا ان عرفوا المدلول وقالوه معتقدين ذلك ومنهون
عنه فان عرفوا معناه وعادوا لذلك ادبوا بما فيه
من الشناعة والقبح والايهام وان اتوا بمفعول قبل
ضمير غيبة كقوله ابد لو اللهم اللهم صلى الله على
نبي قبلك فلا منع لعدم الايهام راسا **ويا ايها الذي**
سماه دعا مجازا اذ هو ذكر **عند مجازاة الحجر الاسود في**
كل طوفة الطرق تنازعه الفعل والمصدر وفي الكشاف
عند قوله تعالى اذ ادعاكم دعوة من الارض اذ انتم تخرجون
ان قلت الطرف متعلق بالفعل ام بالمصدر قلت اذ اجاب
نهار الله بطل نهر مفضل اي فامتلأ
بالفعل لانه الاصل في ذلك
قال الشافعي رحمه الله ويقول الله اكبر ويضم
لذلك **لا اله الا الله** لانه اشرف الذكر **قال الشافعي وما**
الذي ذكره الله تعالى به وصلي وسلم على النبي صلى الله
عليه وسلم تحسنا مندوب لشرق المكان فينا مسبه
شرف الذكر **قال ولجب ان يقول في رمله اللهم**

اجعله

اجعله اي ما انا فيه **حجاء برور** من البر القبول
قيل ويناسب المعتبر بدله قوله وعمره مقبولة والظاهر
ان مراعاة الخبر ولي ويقصد بالبح معناه اللغوي اي
القصد وقد قال صلى الله عليه وسلم العمرة هي الحج
الا صغر قال الرملي ولم ارم ما يقوله الطائفة في غير نسك
ويظهر ان يقول طوافا لكن ظاهر قولهم في رمله عدم
ندب ذلك في غير نسك وهو كذلك وعليه جري البكري
زاد ولا في طواف نسك لا رمل فيه انتهى قلت وينبغي
ان ياتي به في كل طواف بلفظ الوارد ويقصد بالحج كما مر
المعنى اللغوي اي القصد فيشمل الطواف كما تقدم اول
الكتاب في حديث من حج هذا البيت انه يجوز ان يراد به
ما يشمله من قصده ولو بطواف فلا تغفل **و** ذنبني
ذنباً مغفوراً وسعيي في مرضيكم **سعيي مشكوراً**
مثابا عليه روي البيهقي عن الشافعي استحبابه الى قوله
مغفوراً والباقي مقيس عليه ثم كلام الشبيه صريح في ان
هذا الدعاء مع التكبير يختص بمجازاة الحجر وفيما عداه
يدعو بما احب واقربه عليه المصنف في تصحيحه
واعتمد الاستنوي واعترض بان ظاهر كلام الشيخين
ومنه عبارة المصنف هنا والام عدم الاختصاص
بما ذكرناه لمجازاة عند كل طوفة ذكرنا مخصوصا وحسينا
فيقول ذلك من الطواف فيما لا ذكر فيه **قال الشافعي**
ويقول ندباً في الاربعة الاشواط الاخيرة
اللهم اغفر ذنبي وارحم اي تفضل مع ذلك بفضلك

في الدنيا والاخرة ثم قال جبريل ان بينهما سبعين الف ملك فاذا قال الصبي هذا قالوا امين وروى ابن ماجه حنبس من طاق بابيت سبعا ولم يتكلم الا بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله وابنه اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله بحيث عنه غير درج ان الحديث وروى الارزقي عن ابى هريرة حج ادم عليه السلام الي ان قال فاستقبله املاكه بالرد فقالوا بئس حجرك يا ادم قد حجبنا هذا البست قبلك بالي عام قال فما كنتم تقولون حوله قالوا كنا نقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فكان ادم اذا طاف يقول هو لا اله الا الله والحديث وفي اخره قال نافع وكان ابن عمر يفعل ذلك **وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه قال كانت** **الكل دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم** **انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقض عذاب** **الجنة** **من جوامع الادعية وكان صلى الله عليه وسلم يختار ما هو كذا** **قال الشافعي رحمه الله تعالى** **اي الدعاء الممدوح احب** **افعل تفضل من الحق ما يقال في الطواف** **قال واحب** **بصيغة المضارع ان يقال في كل ما فيه من عموم المطالب قال اصحابنا وهو اي الذكر فيه كذا كذا كذا كذا بين الركن اليماني والجبيل اي الركن الذي هو فيه **الكذا** **اتباعا ويدا عوف فيما بين طوافه** **في خلاها بما احب** **فقل ما مضى اي اراد ندبا ان كان** **دينيا****

دينيا ومباحا ان كان دينيا لا الا الله فيه **من دين** **ودنيا لنفسه ومن احب من** **ولله واهله واحبايه** **والمسلمين عامة** **لانه اقرب للاجابة والحديث** **عمران** **ما بين العام والخاص كما بين السماء والارض** **ولو دعا** **واحد وامن جماعة** **ليس الجماعة بقيد فلو قال** **وامن اخر لكان اعم لشموله للواحد فمافوقه** **فحسب** **لان التامين دعا اذ هو بمعنى استجب** **وينبغي بطلب الاجتهاد في الطاعة في تلك المواطن** **لنقص من منها مع شرفها والمهني عند الداب علي ما** **يمل من العمل لرواية فيه اما الداب في الاوقات ال** **الفاضلة فكان يفعل صلى الله عليه وسلم وكان** **اذا دخل العشر الاخير من رمضان صلى في الله** **وامتزل وسدد منرك وجد واجتهد وقد جاء عن** **الحسن المصيري بكسر الموحدة وفتحها التابعي الجليل رحمه** **الله تعالى قال بدل استمال من الحسن في رسالة المشرك** **الي اهل مكة كتبها لصاحب له كان عمكة ثم اراد التحول** **عنها الصيق معاشره فنبهه بما فيها من الفضائل** **الاحزونة علي ان من عرض الدر بالياقوت ما** **يخس او ما احسن قول الزمخشري من قصيد** **وما عذر من امسي بمكة رحل** **علي غير يوس لا يجر ولا يعري** **ويرجل عنها يستفي بد لها** **وحقك لا عذر او حقك لا عذر** **ولمؤلفه لطف الله به والمسلمين** **ولا عذر للمكي اذ كان منا** **علي نغشة وقد قال ما كفي**

قال في المحضر ويلزم منه ذلك
 الجهر بالدعاء لا يضر لانه
 من صفة الكل الله وانظر
 في وجه اللزوم ان ابن الجبال

ويرحل عنها بيتي بدلالها • فلا عذر يفيقه اذا هو قد لقا
 وله عفى الله عنه امين •
 ولا عذر للذي امن مقيم • بمكة لو يكون يجذب عيش
 بترحال الى بلد سواه • تخفض العيش المحض طيش
ان الدعاء يستجاب هناك بالتوقيف اذ لا مجال للزاي
 فيه وحديث الحسن بن بكير مرسل **في خمسة عشر**
موضعاً فينبغي الدعاء في كل منها واهم ما يدعي به الموت
 على الاسلام والنجاة من شدائد القيمة وابدل من
 خمسة عشر بدل مفصل من مجمل باعادة الجار قوله
في الطواف المعروف من عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 ما بين المقام ومحاذيه والبيت لا في كل ما يصح فيه
 الطواف من اواخره وتحت اروقته لانه لا يسمى
 طوافاً قلعة ولا عرفاً وان اجزا فيه الحاق بالوارد فيه
 بجامع المسجدية في الحرم **وعند الملتزم** سيأتي انه
 ما بين الحجر الاسود والباب يسمى به للترام الناس له في
 حواجزهم وسكنوا عن حده طولاً لان اوله من جهة البيت
 وحل في الطواف فالدعاء فيه **وقته الميزاب وفي**
البيت علم للكتابة وارجاه منه محل مصلاه صلى الله
 عليه وسلم فيه وهو يقرب الجدار بجدار الباب بثلاثة
 اذرع **وعند زمزم وعند الصفا والمروة** وظم جمومه
 سواء كان في نسك ام لا وهو محتمل ولا يخصه **وفي**
السعي لان دلالة الاقتران ضعيفة اي باقي المسعى
 ما بين الصفا والمروة **وخلف المقام** ما ينسب اليه عرفاً

مطلقاً انه ابن الجبال

نصف الدنيا ابن الجبال

وقت السجدة
وقت العصر

وفي

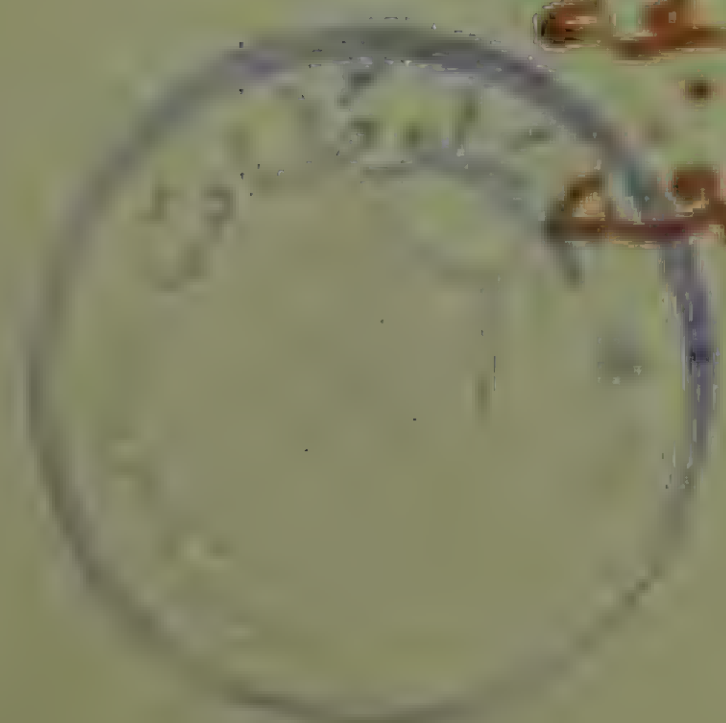
ولي عرفات وفي المزدلفة وفي منى وعند الجمرات الثلاث
 وظم العبادة حصول الاجابة فيما ذكر من تقييد زمان وقيد
 النقاش المفسر كلاب من مخصوص وقد اودعته كتاب
 المذكور **ومذهب الشافعي رحمه الله انه يستحب**
قراءة القران في طوافه لانه اي الطواف موضع ذكر
 لشرفه وللفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذكره فيه **والقران**
 بالرفع **اعظم الذكر** للحديث القدسي وفضل القران
 علي سائر عبادته **قال اصحابنا وقراءة القران في**
الطواف افضل من الدعاء غير المأثور لفضل القراءة
 علي ما ذكر **والماثور** عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وعن رونه من صحابي وثاني **فهو** اي الاشتغال
 به **افضل منها** اي القراءة فالتفاضل بين الدعاء و
 القراءة مصدرين لا بين المأثور والمأثورة اذ الكلام في
 فضلية القران في ذاته علي ما ذكر **الصحيح** لا شمار
 عدوله صلى الله عليه وسلم فيه عن القراءة اليها من
 فضله عليها وليس الاسلام بها كالدعاء فان جهر خالف
 السنة وكذا ان جهر من بقرب الطواف بحيث يشوش
 علي الطائفة وينجعه كراهة ذلك **وقال ابو عبد الله**
الحلي بفتح المهملة وكسر اللام **وسنكون**
 التختية من اصحابنا لا يستحب القراءة في الطواف
 اي بل لا يتباع **والصحيح ما قدمناه** من مذبحها
قال الشيخ ابو محمد الجويني ويجوز خبر بمعي الامس
 علي ان يختم في ايام الموسمي في طوافه خاتمة لياقي باشرف

الاذكار في اشرف الاماكن والتعقيد بايام الموسم لانها
 ايام كون الحاج بمكة والقصد ندي الختم بالطواف اي زمن كان
 ويكمل التعقيد به لما فيه من شغل الدنيا والآيات
 به مع ذلك يشتمل على توجبه لاخرته وما اعترض
 به عليه من انه لا سند له فيه لا يرد لان الشيخ قصد
 التبرع على هذه الخيرات كثيرا اغتنى ما لفضله والله اعلم
السادسة من السنن **الاولا** ويقال **الاولا** **بين**
الطوافات بفتح اوليه **سنة مؤكدة ليست بواجبة**
على الاصح وفي قول هي واجبة هو الذي وعد ببيان
 فيها في واجبات الطواف **فينبغي** يطلب نديا على
 الاول وجوبا على الثاني **ان لا يفرق بينهما**
 اي الطوافات **سوي** **تفريق** يسير فلا يضر التفريق
 به فيما ذكر وليس المراد ندي ذلك **فان فرق كثيرا وهو**
 اي الكثير من التفريق **ما يفتن الناظر اليه** اي
 الطائيف المفرق **انه قطع طوافه** الذي كان لا غرض عنه
اوفرغ منه قاله هو **ان يستأنف** يستدي طوافه
 اخرو يترك ما قطعه **ليخرج من الخلاف** القائل
 بتوقف صحة الطواف على اتمه لا **فان بني على**
الاول ولم يستأنف **جاء على الاصح** طوافه اي صح لان
 الجواز لازمه لحرمة تقاطع العبادة الفاسدة **فاذا احدث**
 في الطواف **عمدا او غير عمد** مفعول له او حال
 وتوضعا عطف على احدث **وبني على ما فعل** من
 قبل لحدث **جاء على الاصح** من ندي الولاء والاعط

خروجا

خروجا من خلاف موجب الاستئناف واذا اقيمت
الجماعة المكنتية وهو الطواف ظاهر
 انه لو اقيمت جماعة العيد لم يقطع الطواف
 وكانه لو كنوا ليسوا فرضا اتفاقا فضعفت عن
 جماعة الفريضة وظاهر كلامه انه لا فرق بين
 طواف الفريضة والنفل ولا يشكل عليه كراهة قطع
 الفريضة لصلاة الجنائز مع انها فرض كفاية ايضا
 كالجماعة لان امر الجماعة اكمل ولذا جوز قطع
 الصلاة المفروضة لها دون الجنائز وظاهر كلامه
 ان قطعها للجماعة وان لم يخف فواتها وفاق النفل
 حيث لم يسقط قطعه الا ان خشي فواتها بان قطعها
 يبطلها بخلاف قطعه او عرضت له حاجة ماسة
 شديدة **قطع الطواف لذلك** وهو جائز **فاذا**
فرض من حاجة بني علي ما جاء به منه والاستئناف
 لان القائل بوجوب الولاء يعتبر فقد ما ذكر
 فلذا عدل عن فق له احوط **ويكره قطعه** اي
 الطواف **بلا سبب** هو اي السبب **مثل هذا** المذكور
 من جماعة المكنتية ومسبب الحاجة **حتى غايته**
يكره قطع الطواف المفروض لصلاة الجنائز
 لا يفاد منه في مرتبة الفريضة بناء على المختار من
 افضلية فرض العين على فرض الكفاية ويكره قطعه
 لصلاة النافلة **الراية** بالاولي السابعة
ينبغي يطلب ان يكون الطائيف في طوافه

اي النفل لم يتقيد به



خاصة متخشما بقلبه ولو بكفة لان الخشوع لب
العبادة ومدارها قال تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم
فصلاتهم خاشعون **حاضر القلب** مع الله تعالى فانه محل
النظر الالهي من العبد **ملائم الادب** هو كما مر **مسما**
بمحمد فعلمه **بظاهره وباطنه** الباطنة محملة للنظر
فنية والاولى **وفي** يويد الاول **حركة** **ا**
وسكونه **ونظرة** لاي شيء كان فيكون غاض
الطرق نظره للارض اكثر منه للسماء والكعبة في **هسته**
فان العبد اذا حضر بقلبه مع الله في ذلك كله رجي له
القبول وحصول السؤل **فان الطواف** بالبيت **صلاة** كما
جا ذلك في الحديث ولفظه الطواف حول البيت صلاة
ولكن الله احل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق **الا**
نجبر رواه الطبراني في الكبير وابو ذعيم في المعجمة
والحاكم في المستدرک والبيهقي في الشعب من حديث
ابن عباس مرفوعا **فينبغي** يطلب **ان يشاء** **بأدائها**
فلا يعيت ولا يجعل يديه من وراء ظهره ولما قول الله
ينكب ووضع يمين يديه على يسرها كما لصلاة فيعيد
جله لانه لو نكب ذلك لفعله صلى الله عليه وسلم او من
بعد من الصحابة ولو كان لنقل وعليه فيفارق الطواف
في ذلك الصلاة بان شاء الطواف الحركة والتمركزة ولا
كذلك الصلاة ولو نكب لشيء له المجهزون ونبه عليه
الائمة المفتون **ويستشعر بقلبه عظمة من يطوف**
بيته لانه الله الواحد ويكره الاكل والشرب في الطواف

لما فيها

لما فيها من مخالفة الادب المطلوب فيه **وكراهة الشرب**
اخف من كراهة الاكل ولو فعل ما اي الاكل والشرب فيه
لم يبطل طوافه لانها مكر وهان لا يبطلان وشربه صلى الله
عليه وسلم فيه لبيان الجواز ولشدة عطش وكراهة ثلثها
عند عدم العذر **ويكره ان يضع يده على فيه** لانه عيب
كما يكره ذلك في الصلاة اذ هي كالصلاة بالنص فكرم فيه
ما كره فيها **الا ان يحتاج اليه** بالنسبة للفاعل اي الطائف
او بالنسبة للمفعول اي الا ان تدعو الحاجة اليه فلا كراهة
في وضعها حينئذ **او يشاء** بضمزة بعد الالف التي بعد المثناة
ويقال **يو** وبعد الهمزة **فان السنة** النبوية
وهي اليد وبين اليسرى لانه لفرض حبس الشيطان
فناسب كونه بها لاستنذاره فعم الاوجه حصول
السنة بغيرها ايضا اذ ليس فيها اذى حسي والملاذ
فيها يفعل باليمين واليسار عليه وجود او عدم ما دون
المعنوي على انها ليست لتأخية اذ معنوي بل لادفع
الشيطان كما في الخبر فهو اذ اداه لا يقربها فيحصل
الغرض بكل منهما فكان اليسار كما قالوه انساب ويحصل بضمها
سواء او وضع ظهرها ام بطنها **على الغم عند الشاؤب**
لدفع الشيطان ووصوله لجوف الانسنة **ويستحب**
ان لا يتكلم فيه اي الطواف **بغير الذكر** من الشاؤب والتمجيد
والترقية لله تعالى ويطلق الذكر على ما يعم الدعا
الاكلاما هو محبوب لحسن ثمرته **كما مر بمحروق** شرعا
وجوب كفاية في الواجب وسنته في المندوب **او يني**

عن منكر محرم وجوبا ويندب النهي عن المكروه
 او افادة علم شرعي لا يطول الكلام فيه لان
 ذلك من المهم الذي يعظم فضله فان طال الكلام فيه
 استحب تركه وقيل يحكم على تركه بانه خلاف الاولى وعلم
 ما زاد على القدر المأذون فيه محل نظر والاوجه انه امت
 عزم من الاول على الاطالة كره للجميع وان طرا الطول
 والطارى فقط ولم ينظر لهذا القدر في الامر والنهي
 المذكورين لان ذلك الحاجة فاجزة ومع جواز التعليم
 فيه منوطة فالاكل تركه فيه مطلقا لا الحاجة اذ في
 الطواف شغل وقد سلم بعضهم على ابن عمر في الطواف
 فلم يرد عليه فسيل عنه فقال كنا نتردد الله اي عظمته
 في ذلك المكان ومن استقر احوال السلف علم صحة
 ذلك والاحاديث تؤيد به ويكره تنزيهاه **يشكك**
اصابعه او يفرقع بها ليظهر الصوت من ذلك
 كما يكره ذلك المذكور منها **في الصلاة** وهو صلاح
 اي ويكره فيه ما يكون فيها **ويكره ان يطوف وهو يدفع**
البول او القائط او الريح او يطوف وهو اي الطائف
شديد التوقا بفتح اوليه اي الشوق الى الاكل والشرب
 وما في معنى ذلك من كل ما يشوش خشوعه
 كما تكرر الصلاة في هذه الاحوال للتشويش المذكور
 ويجب عليه في كل حال وفي الطواف كونه قد
 البتة انه ان يصوت يحفظ نظره عن لا يحل النظر اليه
 وبني ذلك المحفوظ بقوله من امرأة اي مطلقا لا

مظنة

مظنة الفتنة ولذا استون العيون والساب في
 حرمة النظر لكل والنقض بلمس كل لان لكل
 سافطة لافطة **وامر حسن الصورة** عرفا او بالنسبة
 لطبع الناظر قولان مبنيان على ان الحسن
 هل هو وصف قائم بالذات او مختلف بها
 ختلاف الطبائع وهو اختلاف شهر من الخادم
 للزركشي ان الاصح الثاني والمجهر الامر
 جني اما المحرم ولومن رضاع فلا والحرمة اذا
 لم يكن الحاجة اما التعليم وخوف فلا يكره علي هذا
 يحمل قول المم **فانه** اي الثاني **بحرم النظر الى الامر**
الحسن الصورة بالرفع فاعل الحسن وبالنسبة
 بسببه بالمفعول به وبالجذب بالاضافة اليه **بكل**
حاله وحرمة عند البيت اولى **الحاجة شرعية**
 للنظر كحال المعاملة **وخوفها** كالمشاهدة عليه
 وهو لا يعرفه الا بصورته **مما ينظر فيه المكلف**
الى المرأة الأجنبية للحاجة فيباح النظر اليه
 لذلك كما يباح النظر اليها لذلك **فليحذر ذلك**
 الناظر **لا سيما في هذه المواطن** فان طرات
 حاجة غير فاجزة مقتضية النظر فالتأخير
 التيق بالادب **ويصون** بالنسبة عطف على
 مدح قول ان وبالرفع استيناف **نظره وقوله**
عن احتقار من يراه من ضعفاء الدنيا المسلمين
وعينهم عين ضعفاء بهم كمت في بدنه نقص

انظر

لشي من ولولذ نب اقترفه كقطع يد السارق او من جهل
شي من المناسك فجا به على خلاف ما ينبغي او علم حكمه الا
 انه غلط فيه فذلك كله كبر ما فيه من غلط الناس اي
 احتقارهم وهو حرام والتقييد بالروية باعتبار الغالب
 والا فاحتقار من هذا شأنه مما لا ينبغي حاضرا كان او
 غائبا **فينبغي للمحاج ان يعلمه** اي كلا من ذكر من
 الجاهل والغالط **كل** المطلوب تعليمه **برفق** لانه اقرب
 للحصول المراد منه **وقد جأ اشياء كثيرة** من
 الانتقامات **في تعجيل عقوبة كثيرين** **اسيا والادب**
في الطواف **كن** نظرا **امراة في الطواف** مستحسنا
 صورتها فسالته عيناه على خديه واخر نظر باحدى
 عينيه فصك ففقت فقبل له نظرا بهذه ففقتاها
 ولو نظرت بالاحري لفقتاها **ونحوه** كشل يد انسان
 مدها مستجير باليت قال جدي الشيخ محمد علان
 الله الصديق في مثير شوق الانام واحتيج لذلك
 من الجاهلية لعدم الشرع الزاجر عن قبيح الكبار
 فلما ورد الشرع المحمدي اخر الانتقام ليوم القيام ليزداد
 الذين امنوا ايمانا **وهذا الامر** المطلوب **مما يتأكد الاعتناء**
الاهتمام به لعظمه **فانه من اشد القبايح** النظر
 المحرم والاحتقار للمسلم **في اشرف الاماكن** بعد البقعة
 الضامة لاعضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد
 البيت **وبالله** لا غير **التوفيق للطاعة** **والعصية** **لحفظ**
من المخالفة **الثامنة** من السنن **اذ افرغ الطائفة من**

الطواف

زاد في الامم روم ابن حجر فقد حكى ان رجلا
 كان في الطواف فبان له سائر من امره
 فوضع ساعده على كتفه ملتد اقلصه
 فقال له ارجع الى الحلة الذي
 فعلت فيه هذا وعاد حارب
 ففعلت فيه هذا وعاد حارب
 البيت ان لا تفقد وفصل فخللي
 عنه وقصة اساق ونايكم كما
 كما في بنائك او قبلها كما في رواية
 اخبرني في البيت فسمي احب
 وغير ذلك اهد وفي طبعات
 السعي بنا الكبري في طبعات
 في تجميع ابن عبد الله محمد بن
 حنين الا فطاني كان يقول
 بلقنا ان جبر من احب ان
 بني اسرله كان يقيه ليارب
 كم اعصية ولا تقا قبني فاذي لكم اعافكم
 بني من الله نبيا بني اسرله لكم اعافكم
 والله لا تدرى المر اسلمكم خلافي
 منا جاني اهد

الطواف **صلى ركعتين الطواف وهما** اي الركعتان
 التي هي صلاة واحدة **سنة مؤكدة** لمواظبته صلى الله
 عليه وسلم عليهما **علي الاصح** الحديث هل على غيرها
 اي الخس قال لا وفي قولها **واجبتان** افرادا وما قد مناه
 من انهما صلاة واحدة وثني هنا نظر العدد ركعتان تفننا في
والسنة ان يصليها خلف المقام **الزحمة** او غيرها
صلاهما في الجعر بكسر الميم **مئة فان لم يفعل** فتي وجه
 الكعبة فان لم يفعل مئة **ففي باقي المسجد** وافضله
 للجهة الشرقية المقابلة للباب كما قال ابن عبد السلام
والا بان لم يفعل فيه **ففي الحرم** وافضله بيت خديجة
والا فخرج الحرم ويتصور بيتا وهما عليه بان لا يصلي
 بعد الطواف او يصلي ويصرف ذلك بالنسبة عن سنة
 الطواف **ولا يشعين لهما مكان** **كخلف المقام** **ولا زحمة**
 مادام حيا لكونها عقب الطواف **بل يجوز** بل يندب
ان يصليها بعد رجوعه الى وطنه اي فيصليها فيه
وفي غيره لعدم اختصاصها بشي مما ذكر فاستوت
 لطلبها اللازمة والامكنة **ولا يفوتان مادام حيا**
 لعدم تخصيصه بزمن توقيتها فاشبهها الحج الذي
 لا يفوت الا بالموت لعدم تخصيصه بزمن بخلاف نحو
 الصلاة من ذي الوقت المجدود الطرفين والحج من
 ذي المكان المجدود والحصول من عرفة **وسواء**
قلناهما اي الركعتان **واجبتان** يجبر تركهما بدم
 مع الاتم لعدم الترك **ام سننات** لاشي فيهما سوى

وهو ما ينبغي
 ان يعلمه
 في كل حال
 من كل حال
 من كل حال

التعبير

فقد الثواب **بل يصح بدو** **نهما** كما يصح الحج بترك رمي
الحجار ونحوه من الواجبات **ولا يجبر تأخيرها** أي لا
يطلب جبره **ولا تركها بدم** على القول بنديه **ولا**
غيره بناء على القول بوجوبه فاذا تركه حتى مات خرج
الدم من تركته **لكن قال الشافعي يستحب اذا**
اخرها ان يرتق **دملح** وجا من خلاف من اوجب المبادرة
بهما عقبه عرفا **وتمتاز هذه الصلاة** أي سنة الطوق
عن غيرها من الصلوات **وهو انها تدخلها النيابة**
تبعاً للنيابة في الشك **فان الاجبر** للشك **بقيامها**
عن المستاجر الاولي عن المحجوج عنه لانه المودي
عنه الشك فينوي بهما عنه تبعاً لنيابته عنه في الشك
هذا هو الاصح وهذه المسئلة الفقهية ذكرها ابن
هشام في معني اللبيب في بحث اما المفتوحة المهمة
في جواز حذف الفامن جوابها تبعاً للقول لكثرة حذفه
نحو ما الذي اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم
أي فيقال لهم اكفرتم ورب من يجوز تبعاً ولا يجوز استقلالاً
كالاجبر للحج يصلي عن المحجوج عنه ركعتي الطواف ولو
صلى احد عن غيره ابتداء يصح على الصحيح انتهي و
رايت منقولاً عن عائشة الحافظة للسيوطي على الانضاح
تغلا عن الخادم ان ما ذكر من اختصاصها بشي واحد
عجيب بل يخص بتسعة احدها ما ذكرنا منها موقت
ابتداء لانه انهاء ما لزم ذكر الجرحاني في المعايير عن الاصحاب
انه ليس لتا صلاة تقضيها الحائض بعد طهرها الا هذه رابعها

انه

انه يقضيها اذا رجع لوطنه قطعاً ولا يخرج على خلاف
قضية النقل خامسها اذا قلنا انهما سنتان فيسقطان
بفعل فريضة من نحو طهر مقصورة او ثامة ويشاد كرها
في هذا تحية المسجد سادسها اذا قلنا بوجوبها جاز
فعلها قاعداً مع القدرة على القيام على وجه وجه بانها
تابعة للطواف ويجوز ركبا مع القدرة على المشي وليس
لتا صلاة يجب يجوز فيها القعود للقادر على وجه غيرها
سابعها فعلها خلف المقام افضل منه جوف الكعبة
بخلاف سائر النوافل ثامننا ان افضل الحج من الطواف
والسعي وغيره لا يشترط افراده بنية على الاصح
وهذه لا بد لها من النية لانها ليست من جنس تلك
الافعال تاسعها ذكر الصيمري انه لو طاف اسابيع
متصلة ثم صلى ركعتي جاز وعليه فليس لتا صلاة
تكرار وتدخل الا هذه انهي ونازع الرملي في
اختصاص هذه الصلاة عن ركعتي الاحرام باعتبار
النية بانها معتبرة فيهما ايضاً من حيث توقف كمال
ثوابها دون سقوط الطلب قال السيوطي في الحاشية
المذكورة وفي المهمات ان الولي يصلي ركعتي الاحرام عن
الصبي اذا كان غير مميز ومحل كوف الاجبر يصلي ما ذكر
عن المستاجر اذا كان ميتاً اما المفضوب فيصليهما
المستاجر في بلد سيما ان كان بمكة لانها لا يشترط
لها الفورية بل هي مطلوبة منه مادام حياً وبه صرح
الطبري شارح التبيين وحكي في المطلب عن القاضي حسي

خلافا في انهما ان اخرجت هل تفعل اداء او قضا او لا تفعل
 اوجه وكذا قال الزركشي ينبغي تخصيص صلاته لهما
 عن المستاجر بالاجير عن الميت دونه عن المفصول
 انتهى **ومن اصحابنا من قال ان صلاة الاجير تقع**
عن نفسه لعدم دخول النيابة في الصلاة عن الغير
ولو اراد ان يطوف طوافين اي سعيين **او اكثر**
استحب له ان يصلي عقب كل طواف ركعتين فلو
طواف طوافين واكثر بلا صلاة عقب كل ثم يصلي
لكل طواف ركعتين جاز لحصول سنة كل وقد نقل
 ذلك كذا عن عائشة والمسور بن مخرمة ولا كراهة
 فيه **لكن ترك الافضل** من تعقيب كل بركعتيه ولا
 يكون خلاف الاولي لانه لم يترك المستحب بل صفة فاضلة
 تتعلق به **ويستحب ان يقرأ في الركعة الاولى منهما**
 الطرف الثاني مستقرا حال اوصفة للركعة لانه تقرعها
 للجس والاولي لقوله **هذا الفاتحة** كل منهما متعلق
 بقرا ومنقول بقرا **قل يا ايها الكافرون وفي الثانية**
قل هو الله احد لا يتابع رواه مسلم من حديث جابر
 مرفوعا ولما في قرأتها من الاخلاص المناسب لما هنا
 لان المشركين كانوا يعبدون ثم الاصنام **وجهر المصلي**
بالقراءة للفاتحة والسورتين بحيث يسمع نفسه
 ولا يزد فيه ان شوش بالزيادة والزيادة ما اراد **ان**
صلاهما ليلا ويجهر الى طلوع الشمس ومحل الجهر ما لم
 ينوها مع سنة رابته نحو الفشا ولا اسر تغليباً لحكم

الراية

مقابل

الراية **وسر بالقرأة ان كان** صلاهما **نهارا** كما كسوفي
 وغيره لحافيه من اقامته شعار النسك ولا
 يشكل علي ما ذكر نذب التوسط في نقل الليل
 بين الجهر والاسرار لان ذلك في النقل المطلق
 وايضا فها تان اشبهتا الغرض يضجريان الخلف
 في وجوه بهما **واذا قضاها** اي الصلاة المذكورة
سنة ففصل في فريضة او نافلة **بعد الطواف** وما
 قصد مع ذلك كونه لغرض سنة الطواف لما مر
 اما نيب به **عنهما** اي الصلاة **كثيرة المسجد** نص
عليه الشافعي في القدر الذي قاله قبل نزوله
 الثاني بمصر **وقال الصيد لا يبي من الصلوات** وفي
 المجموع لم ينفرد به الصيد لاني بل ذكره جماهير
 الاصحاب وعد منهم جماعة **واستحب** اي الاجزا
امام الحرمين قال في المجموع وهو شاذ ودغواه
 انقلد الصيد لاني به عجيب **والاحتياط ان**
يصليهما بعد ذلك **والاسم** اما نيب به من الصلاة
 التي حصل بها سنة الطواف جزو جامت الخلاق
 اما اذا فعل ما ذكر غير ركعتيه بعد طول
 الفصل فيشترط في حصول ذلك ان يقصد
 بهما ياتي به من الغرض او النقل انه سنة الطواف
 وعليه فلا يحتاج لما تقدم من حمل قوله فقضاها
 في البلك بما اذا لم يصل بعدهما او صلي وصرفه
 بل يحصل بها ذكر عند الطواف فتأمل ولا يض

ع ل ك

الشريك بين فرضي وتقل غير مقصود **ويستحب ان يدعو**
عقيب صلاة هذه خلف المقام ان صلاهما والادعا
 خلق ما صلى لانه عقب علي شريف فكان اقرب للاجابة
بما احب من امور الاخرة قدمها اهتماما بها ومن
 امور الدنيا الجائز سوالها شرعا قال الما وردي ويدعو
 بما دعا به النبي صلى الله عليه وسلم وهو اللهم هذا
 بلدك الحرام والبيت الحرام وانت عبدك وابن عبدك
 وابن امتك انتك بذنوب كثيرة وحظا كثيرة واعمال
 سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار فاغفر لي انك
 انت المغفور الرحيم اللهم انك دعوت عبادك الي يتك
 الحرام وقد جيت طالبا رحمتك مستغنيا مرضاتك
 وانت مننت علي بذلك فاغفر لي وارحمني انك علي
 كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وجا ان ادم لما اهبط طاق بالبيت سيعا وصلي خلف المقام
 ركعتين ثم قال اللهم انك تعلم سري وعلايتي فاقل
 معدرتي وتعلم حاجتي فاعطني سوي وتعلم ما عندي
 فاغفر لي ذنوبي اللهم اني اسالك ان يمانيا شر قلبي
 ويقيت اصادق حاجتي اعلم انه لن يصيبني الا ما كتبت لي
 والرضا بما قضيت علي فاقول في الله اليه قد دعوتني
 بدعا استجبت لك به ولن يدعوني به احد من
 ذريتك من بعدك الا استجبت له وغفرت له وفرجت
 همومه واتجرت له من وراء كل تاجر واثرة الدنيا وهي
 راحة وان كان لا يريد ها وفي رواية انه دعا بذلك في

الملازم

الملازم وفي اخرى بين اليمانيي ولا منافاة لاحتمال
 القد واعلم ان المقام الان في موضعه في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر ثم جاسيل ام نهشل
 فذهب فالتمس فوجد وجعل في وجه الكعبة فجا عمر
 لذلك فرده موضعه بمحض من الصحابة وعن ابن عجل
 انه كشف له عما قاله ابن عبد السلام ان صلاة جبريل
 به صلى الله عليه وسلم كانت بتلك الحضرة المسماة
 بالمعينة والطواف لشبهه بالصلاة افضل اركان
 الحج ثم الوقوف كما قال ابن العزلي عبد السلام واسر
 استوجهه شيخ الاسلام زكريا قيل بالنعكس لحديث
 الحج عرفة واجيب بان المراد معظم اركانه لغوة بقوان
 ويكره طواف المرأة منتقبة وغير محرمة لوتفعله
 خشية الفتنة حاصل ستر وجهها بغير ذلك وما جاء
 عن عائشة رضي الله عنها من طوافها منتقبة فاعلم
 كذا لعذر **ف** لو قدر في الطواف اية سجدة سجد
 كالصلاة اواية سجدة حتى فلا كما لا يفعلها في الصلاة
 بل اولي وظاهر ان الكلام في طواف النسك فيسجد في غيره
 مطلقا **الفصل الثالث في السعي وما يتعلق به**
 من الاحكام **اذ اخرج من ركني الطواف فالسنة ان**
يرجع الى الحجر الاسود فيستلمه اي ويقبله ويسجد عليه
 ثلاثا لينتم بما بدا به وتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم
 في غير التشليث والباقي مقيس على البدل فان عجز عما ذكر
 فعلى ما مر ثم **الاولي يخرج من باب الصفا**

بالقصر ويقال له باب بني مخزوم **إلى المسمى** للسعي
ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
 يستحب أتيان جهة الملتزم لدعا ولا غيره مما لفته في
 الموالاة **وذكر الما وردي في كتابه الحاوي الكبير أنه**
إذا استلم الحجر يستحب أن يأتي الملتزم سمي به
 للالتزام الناس له في حوائجهم **ويد عوفيه** الاستجابة
 الدعاء ولأنه عقب عمل صالح **ويدخل الحجر بكسر أوله ويدعو**
تحت الميزاب تعرضنا لتفحات الله تعالى **وظاهر الحديث**
الصحيح في حجه صلى الله عليه وسلم رواه مسلم من
 حديث جابر **وقول جواهر** يحذف اليا تحقيقا واجيز بدلالة
 الكسرة عليها وفي نسخة با ثباتها على الأصل
أصحابنا وغيرهم من باقي أئمة المذاهب الأربعة
أنه لا يشغل عقب الصلاة ركعتي الطواف **الأباء**
بالاستسلام وما ذكره في **ثم الخروج إلى السعي** وهذا هو
 المعتمد **وذكر ابن جرير** يفتح الجيم وكسر الراء الأولي
الطبري أنه يطوف ثم يصلي ركعتيه ثم يأتي الملتزم
 ثم يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ويضم لذلك ما سبق
 ثم يخرج إلى المسمى عبره هنا وبالسعي أو لا تفتني التغير
وذكر الفزاري أنه يأتي إذا فرغ من الطواف قبل ركعتيه
 ثم يصليهما **والمتن** ما سبق فنادى ندب الأتيان
 للملتزم أصلا وفي المجموع ومخالفة الماوردي وغيره
 في ذلك شاذ لما ألفها الأحاديث الصحيحة قال الشارح
 في التحفة لكن يفكر عليه ما صح أنه صلى الله عليه وسلم
 لما فرغ

لما فرغ من صلاته عاد إلى الحج ثم ذهب إلى زمزم
 فشرب منها وصب منها على رأسه ثم رجع فاستلم
 الركبتين ثم رجع إلى الصفا فقال ابداء بها بداء
 الله به قال الركبتين فينبغي فعل ذلك كله انتهى
 وفي حديث ضعيف ما يندب علي ندب أتيان
 الملتزم وهو يعمل به في الفضائل خلافا لمن رده
 بأنه ضعيف وعليه فينبغي حمله على ما إذا لم يكن
 هناك سعي كمن ينبغي أن يكون بعد الركعتين
 لمصر يحرم بأن الأكمل كونها عقب الطواف
ثم إذا أراد الخروج للسعي فالسنة أن يخرج من
المسجد من باب الصفا اتباعا والصفا
 بالقصر الحجرة الملبس الواحدة صفا كحصاة وحصاة
 ومنه الصفا الموضع بمكة ويجوز تذكيره وتأتيته
 باعتبار رادة المكات والبقعة كذا في المصباح
فيأتي جبل الصفا فيصعد الذكر المحقق قد رقاة
حتى يرى البيت وهو يترأى له من باب المسجد
 وهو قارم على الصفا من **باب الصفا** لا من
فوق جبل المسجد لعل وحده مظاهر كلامهم
 أن على الكروية وهي الآن ترمي من غير رقى
 على درج الصفا وما ذكره المص كان قبل علو
 الوادي لأن الدرج كانت كثيرة وكان الوادي
 نازلا بحيث أن الشخص يصعد درجات
 كثيرة حتى يرى البيت بل قيل كانت مائة ألف

بالمسمى والرماع قائمة فلا يرى من في المسجد الاروسها
 اما اليوم فيرى من غير رقي على شيء من الدرج وقيل
 كان على الصفا شئ عشرين درجة وعلى المروة خمسة
 عشرة وكان البيت يرى اذ ارقى عليها فحالت الابنية
 كتي جي في كلام المصنف ما يفهم ان الرقي معلل ايضا
 بالخروج من الخلاق ويطلب اليقين وحسيد فيسن
 الرقي حر وجامن خلاف من قال بوجوبه قد رقامه وان
 حصل اليقين باقل منها كما اقتضاه كلام الروضة واصلها
 لكنه نقل في المجموع ذلك عن البغوي ثم قال والمشهور
 على الوجوب ان الواجب صعود قدر يسير ليتقن قطع
 جميع المسافة كما يجب في غسل جزء من الرأس مع غسل الوجه
 ويحصل اليقين في المروة بالدخول تحت العقد وفي الصفا
 بان يلصق رجلاه او رجله مركوبه باخر الصفا باعتبار
 ما تقدم اما الان فقد اندفن بعض بدو درجة فالواقف
 على الارض ملاصقا اسفل مما ظهر من الدرج او قريبا
 منه يصدق عليه انه راق باعتبار هذا المعنى والثايل
 باشرط الرقي لا يخصه بالصفا بل المروة عنده كذلك
 وذكر الصفا بذلك لا للتخصيص بل لجريان الكلام فيها
 اما المروة فانفقوا ان العقد المشرق من جهتها هو
 حدها قال المحب الطبري تواتر النقل بذلك وتطابق
 عليه الناسكون قال فينبغي امر ورتبة الرقي على البنا
 المرتفع ثم **بخلق المروة فلا تترك الكعبة منها**
 اصلا ومع ذلك يسن الرقي قدر قامة لما ذكر وفي الصالح

السنة

المروة

المروة الحجارة البيض واحد هامروه ويسمى بالواحدة
 لجبل المعروف بمكة **فاذا صعد** يفتح العين اي
 المكان المذكور منها **استقبل الكعبة** لانها اشرف
 الجهات **وهلل وكبر فيقول** عطف تفسير نحو قرضا
 فغسل وجهه **الله أكبر** بالرفع على الارجح فيمكن الاذان
الله أكبر الله أكبر جابه ثلاثا هتما مابه **وبه** لا تغير **الحمد**
 حقيقة ونحو زيد عالم جري الحمد على زيد لانه مظهر
 وهو حقيقة الله تعالى لانه خالقه **الله أكبر على** تعليلية
ما هداينا اي لهدايته ايانا المرصاة ولولا فضل الله
 عليكم ورحمته ما زكي منكم من احد ابدا **والحمد لله**
 عكس الترتيب تغنى في التعبير والحصر مدلول عليه
 بقرينة الحال او بالجملة نفسها سواء كانت الجنسية
 ام استغراقية ام غمادية واللام للملك او للاستحقاق
على ما اولانا اعطانا **لا اله الا الله** فصل عما قبل
 لانه اشرف الاذكار واس التوحيد ومبني الاعمال
وحده لا شريك له حالان من الجلالة مترادفات
 ان جوز ترادفها والثانية من ضمير الاولى فيكونان
 متداخلين **له الملك ولم الحمد** واستخلافة عبيده
 على ما تحت ايديهم لم يخرجهم عن كونه ملكه اذ العبد
 لا يملكه وهو وملكه لمولاه **حيي ويميت** استئناف
 للشنا والمقام للاطنا او حال بعد اخري **بيده**
 بقدرته **الغيب** وسكته عن الشرحا ديا اولاد من
 حيث كونه تكوينه خير وانما يطرقه الشر بالاكسب

وهو على كل شيء الظرف متعلق بالخبر وهو قول **قديس**
وجاز تقدمه على عامله والصفة لا يتقدم عليها
معمولها لانه ظرف والمفعول تقدم غيره لانها لا تعمل فيه
باعثا رصيفتها بل باعتبار ما في ضمنها من معنى الفعل
لا اله الا الله وحده لا شريك له كره رد اعلى الكفرة
اذ كانوا يجعلون له شريكا ويذكرون ذلك في مشاعر عباداتهم
انجز وعده ابرزه للوجود من الامكان **ونصر عبده**
محمد صلى الله عليه وسلم لوانه الفرد الكامل وانما ينصرف
الذهن اليه اي على عينه ولما يشهد بها يوم الخندق
وهزم الاحزاب المتجمعة يوم بدر بحربه وحرب المؤمنين
وحده بغير اسباب ظاهرة يحال عليها الهزيمة بل يرجع الصبا
فتمقتضت خيامهم وملاّت عيونهم ثرايا قال تعالى يا ايها
الذين امنوا اذكروا نعمة الله عليكم اذ جاتكم جنود
فارسلنا عليهم رجلا وجنودا لم تروها وقال صلى الله
عليه وسلم نضرت بالصبيا واهلكت عاد بالديور
لا اله الا الله ولا نفيد الا اياه الجملة حالية او مقطوعة
على ما قبلها والاول انشأ بقوله **مخلصين له الدين**
لا نفيد معه غيره كفعل المشوكين **ولو كره الكافرون** ذلك
وهذا الدعاء من عليه الشافعي اخذ من احاديث
واغار متفرقة ثم يعنى الواو اي **ويكعوها احباب من**
امور الدنيا والاخرة وعكس هذا فقدم امور الدنيا
تفتت في التفسير وليسبقها في الوجود **وحسن** عند الاصحاب
ان يقول بعد الذكر وكل من المرات الثلاث كما يعلم من

كلامه

كلامه عافية اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك
لا تخلف الميعاد واذ قيل ما حركك للدعاء الا وقد ضمن لك
الاجابة **واني اسالك كما هديتني للاسلام**
ان لا تنزع عني فانه اشرف المطلوب وعليه المدار في
الدنيا ودار القرار **وان تتوفاني مسلما** فقد جاء
ذلك عن ابن عمر ثم يقيم اليه ما شاء من الدعاء
وهو بامر الاخرة مندوب متأكد وبامر الدنيا المباح
مباح **ولا يلبي على الاصح** لان له ذكر مخصوصا
وما نقل عن الشافعي من انه يلبي قوله له مرجوح
ثم يعيد جميع ما سبق من الذكر والتكبير وما بعده
والدعاء ثانيا ثم يعيد الذكر ثالثا اهتماما به **وهل**
يعيد الدعاء معه فيه خلاق والاصح انه يستحب
اعادته ثالثا فقد ثبت في صحيح مسلم اي
تثليث الدعاء عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه مسلم من حديث جابر وهذا مما صححه في الروضة
والجميع وعنده يخبر ان الله يحب المخلصين في الدعاء
ويؤخذ من كلام المصنف الا في في المشعر نديب ما
اعتاده العامة من قولهم على كل ان الصفا والمروة
الاية وكره بعضهم الجلوس على الصفا والمروة والدعاء
كذلك من غير شك وكانه لكونه اختراع شعاع لم ينقل
نعم قد يارضيه ما في مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم
لما دخل مكة عام الفتح ذهب الى الصفا فقام عليها ودعا
ولم يكن محرما واحتمل كونه لبيان الجواز يرضى ان الاصل

الثاسي بافعاله صلى الله عليه وسلم ما لم يصرف
 عنه صار في **بئر ينزل من الصفا متوجها الى المروة**
 على هينته حتى يبقى بينه وبين الجبل الاقصر المعلق
 بركن المسعر على يسار اي الساعى قد ربت اذ رعى ويسعى
 سعيا شديدا من ذلك المكان لانه كان محل
 الميل الا ان السور كانت تسقطه فاخر محله
 الآن فلذا يقال له المعلق ولم يلق له موضع
 اليوم من موضعه الذي وضعه فيه اما الميل
 المتقابل له كان في شيت الخاسكية فلا اصل له
 ولا مدار عليه حتى يتوسط بين الميئين الاقصر بين
 اللذين احدهما في ركن المسجد الاولي في جدار
 المسجد لانه بين فتحات القباب العباسية وصفي
 الله عنه **والاخر متصل بدار العباسين** صلى الله عليه وسلم
 اذا خرج عن محاذة الميئين يشرك شدة السعي
 بل اصله كما قال **ويشئ على عادته وهينته حتى**
يصل المروة فيصعد بفتح العين ايضا لانها
 حرف حلق حتى يظهر له البيت ان ظهر ولا ظهور
 له الا انه من ثمة لحيولة الى بنية بيت الواقف
 ثمة وبنيه فيايب عقب صفوده **بالذكر السابق**
والدعاء ثلاثا بعد الصفود للمروة وان لم
 ير البيت **كافعل على الصفا** تنبأها **فهذه من**
سعيه ثم يعود من المروة قاصدا الى الصفا
فيتمشي في موضع مشيه وسبق انه ما عدل اما

لعله
يبقى

بين

بين الاميال ويسعى في موضع سعيه وتقدمانه
 ما بينهما فاذا وصل الصفا صوفة كما صعد اوله
 وفعل كما فعل اوله الصفود والذكر والدعاء
 ثلاثا وهذه التي عاد بها الى الصفا مرة ثانية من
 سعيه ثم يعود سائرا على سمت الميئين الى المروة ولا
 يتخذ في جهة طريق المعلقة **ويفعل كما فعل اوله**
ثم يعود الى الصفا وهكذا الا وتار بدو هامت
 الصفا والاشفاق بدو هامت المروة حتى يكمل
 بضم التحتية اي الساعى سبع مرات ويجوز
 فتح التحتية ورفع سبع ويبدأ بالصفا اولها كل واحد
 ويختم بالمروة اخر ذكر ويبدأ بالاشفاق من
 المروة ويختمها بالصفا **فسرع في واجبات السعي**
 التي لا يوجد الا بها **وسننه** ما اذا به تقدم
 الفرق بين السنة والادب اول الكتاب وان تأكد
 الاول فوق الثاني وانهما مستتر كان في الطلب
 اما واجباته فارقهم الحف الثاني العدد لان منفرد
 المعدود مذكر وهو واجب احدها ان يقطع جميع
 المسافة بين الصفا والمروة **فلو بقيت عليه**
منها بعض خطوة بالفتح المروة وبالضم ما
 بين القدمين لم يصح سعيه اي يخرج من عهده
 حتى ياتي بذلك **حتى غايته لو كان راكبا**
يشتري طائر يسير اذا يتصحنى تضع حافرها
 على الجبل التي هي ذاهبة منه او اليه ان

كانت ذاهبة اليه فيستوعب المسافة اجمع ^{منه}
لا يبقى من المسافة المقدير قطرها لتتحقق السعي
شيء ويجبر على الماشي ان يلصق في الاستوط
والاسترها منه رجلاه بالجليل بحيث لا يبقى منها اي
المسافة وفي نسخة لا يبقى بينهما المبتدأ منه والمختتم
اليه فرجة فيلزم وجوبه ان يلصق بضم الكسبة
وكسر الصاد العقبة بفتح فكسري مؤخر القدم
بافصال ما بينهما ويبتدي منه السوط ويلصق
روسا اصابع رجليه بما بينهما ويختم به ذلك وبين
ذلك بقوله فيلصق في الابتداء اول السوط الذي
يبتدوه من الصفا بالصفا عقبه لانها مبدوه
وبالمروء اصابع رجليه لانها مشتركة واذا عاد من
المروء للصفا عكس ذلك فيكون العقبة في المروء
والاصابع في الصفا هكذا اذ المروء يصعد فاذ يصعد
قد رقا منه قيمتها لا العمل لما مر من الاتباع
وقد راد خير لزيادة السنة وليس الصعود
علي كل منهما شرطاً لصحة السعي بل هو سنة مؤكدة
لسبقه في السنة لكن بعض الدرج مستحدث
تحت درج الصفا المقدير لوقوف عليها لصحة
السعي فليجز الساعي ان يخلقها وراه ويسعي
من اسفل منها او من الحادثة نفسها فلا يتم
سعيه لانه بقي عليه ذلك القدر الذي ترك
سعيه من تلك الدرجات وليصعد وجوباً

الي ان

الي ان يستيقظ اي يتبين قطعه لما يعتبر
قطعه لصحة السعي وقال بعض اصحابنا وهو ان
الوكيل يجب الرقي على الصفا والمروء فراه وهف
ما في الروضة كما صلها عنه وتقدم في المجمع ان
ذلك نقل البقوي عنه وان المصنف راعيه
وجوب صعود قد ريسير وهذا اي وجوب
الصعود كما ذكره ضعيف والصحيح المشهور من
المذهب انه يجب الى في اذا استعجب جميع
المسافة بينهما لكن الاحتياط ان يصعد قد راقيل
بوجوبه ليخرج من الخلاف فانه اذا لم يصارح
سنة صحته ولا ضعف مدركه ولا اوقع الخوض
منه سنة مؤكدة وليست قطعه المسافة التي
قيل بوجوبها على كل قول فاحفظ ما ذكرناه في
تحقيق واجب المسافة وان به فان كثير من الناس
يرجع بغيره والفقهاء المأهبة يفقد جزء من اجزائها
لا خلا له بواجبه من الذي يتوقف عليه صحته
وبالله التوفيق للطاعات والعصية من المخالفات ثم
اعلم ان وجوب ما تقدم من العقبة والاصابع انما
هو باعتبار ما مضى قبل علو الارض على الدرج
الحادث وغيره اما ما بعده فلا والمصنف انما ذكر ذلك
باعتبار ما كان في زمنه كقوله ولكن بعض الدرج
مستحدث لانهم قالوا الفاسي انه كسب عن ذلك

فوجد تحت الفرشة السفلى من درج الصفا وهي
 المتصلة بالارض اليوم ثمان درجات مدفونة ثم
 فرشة اخرى ثم درجتين تحتها حج كبير فعلم
 ان الدرج المشاهد الان ليس شي بمحدث وان
 سمي الراكب صحيح ان الصفا حاضرة ابنة بالدرج
 السفلى بل بالوصول لما تسامت احز الدرج الممد
 فونة كما وان بعد عن الدرجات الموجودة
 اليوم باذرع وفي هذا فسخ لا كثر لعموم فانهم
 يكتفون بالقرب من درج الصفا ولا يصلونها
 واما المروءة فالتفقوا كما مر علي العقد فامر ظاهر
الواجب الثاني من واجباته **التبويب** **فيجب ان**
يبدا بالصفا لقوله صلى الله عليه وسلم ابداء واما
 بداء الله به وكذا يبداء من الاوتار ويهود
 من المروءة بالاستفاح كما تقدم فلو بداء الثالث
 من المروءة لم يفتد بها وجعلت الرابعة ثالثة
 ومن ثمة لو تركت السابقة بداءها من الصفا
 او السادسة لفت السابقة وكنز من سادسة من
 المروءة وسابقة من المروءة الصفا ولو ترك ذراعاً
 من اخذ السابقة اتى به كما مر او من اولها
 استأنفها اتى بالمتروكة وبما بعد منها او من
 السادسة لفت السابقة وياتي فيه التفضل
المار فان بدا الاول والاوتار **بالمروءة لم يحسب**

او من الثانية

مروءة

مروءة منها الى الصفا لفقد شرط كونه مبدئاً ومن
 الصفا فاذا عاد لما بعده في قصده **من الصفا كان**
هذا اول **مسعيه** لوجود الشرط فيه **ويستوي**
ايضاً في المروءة الثانية ان يكون ابتداءها من
المروءة كما سبق فلو انه عاد **لشفع من المروءة**
عذل عن موضع السجدة وهو ما بين الصفا والمروءة
 المعروف وفي الاعلام للمقطب الخنق ان بعض
 المسعي من عرضة دخل في المسجد الحرام ثم توقف
 في صفة وقفة مسجد او في الاغتسال فيه لانه محل لا
 يستحق لعل من التمسك فلا يصح تمسكه ولا وقفه
 ثم استبعده بانه لو وقع لا تذكر العلماء الذين
 كانوا لا يخافون في الله لومة لائم وعليه فينبغي
 القرب من جدار المسجد حسب الامكان **وجعل**
طريقه في المسجد او غير **الثانية** لبيداه من
 الصفا ويذكر واجبتها من بداءها من المروءة
 كما قال **واستد المروءة الثانية من الصفا** كما ابتدا
 الاولى منها **ليرى** لفقد شرط صحتها من بدائها
 بالمروءة **ولم يحسب** له **تلك المروءة** لعدم عملها علي
 الوجه المقصد به **علي المذهب الصحيح** ومقابلته
 ينظر الي ان الفرض قطع هذه المسافة من غير
 نظر لاي محل بدان منه **الواجب الثالث** **انما**
العدد سبع مرات ابتداء لفعله صلى الله عليه وسلم
 كذلك **يحسب** بالبناء للمفعول لعدم تعلل الفرض

بعين الفاعل او للفاعل وهو ضمير الساعي **الذاهب**
من الصفامة قال ابن السيد في المثلث المرة يراد
 بها البرهنة من الدهر وقد يراد بها الفعلة الواحدة
 من المرور فاذا قلت لقيته مرصجار كون المراد لقيته
 واحدة وجاز كونه برهنة فيجري في الاول مجري المصادر
 وفي الثاني مجري الظروف فاذا اراد وتحقيق الظروف
 قال القيت ذات مرة انهي وهنا محتمل للوجهين
وحسب العود من المروقة بسنه وبين ما قبله
 جناس ناقص **ثانية** هذا اي حساب كل من الذهب
 والاياب مرة **هو المذهب الصحيح الذي قطع به**
جماهير العلماء من اصحابنا وغيرهم من باقي الائمة وعليه
 لا عز عمل الناس في الائمة المتقدمة والمتأخرة
 من عصر المصطفى صلي الله عليه وسلم في دونه
 من الصحابة والتابعين وبقية السلف والمتأخرين
 من بعد هؤلاء **ودهب جماعة من اصحابنا الى انه**
 الضمير للشان والخبر **حسب الذاهب** من الصفوة والعود
 اليها مرة واحدة قياسا على الطواف **قاله من اصحابنا**
ابو عبد الرحمن بن بنت الامام الاعظم الشافعي وابو
حفص بهمليتين بينهما فاء **ابن الوكيل** بفتح فكسر **وابو**
بكر الصيرفي وظم كلامه انفراد من ذكر به من اصحابنا
وهذا قول فاسد لمعارضته النص انه صلي الله عليه وسلم
 بدأ بالصفا وختم بالمروة **لا اعتداد به ولا نظر اليه**
 وانما ذكرته للتنبيه على ضعفه الشديد لئلا يفتقر

به من رآه وفي نسخة من وقف عليه ويظن حسنا
 قياسا على الطواف فلا يرعى لان الخلاف اذا وصل يدركه ^{عبادة}
 في الضيق لما ذكر لا يرعى كما اذا وقع الخروج منه في خلاف
 آخر بل الظاهر انه لا يجوز لانه اتيان بصورة عبادة فاسدة
 لكن قد يؤخذ من كراهة إعادة السعي الانية كراهة هنا
 الا ان يفرق **قال اصحابنا ولو سعي او طواف وشك**
 في ثبوت ذلك **في العدد اخذ بالاقل** لانه المستيقن اما
 الشك في ذلك بعد فراغها فلا نظره كالصلاة بل اولى
 وكما ذكر الشك في شرط من شرطها فيضري الاثنا لا
 فيما بعد وقد قال الاصحاب لو شك في بعض الفاتحة
 قيل فرائها وجب عليه الاستسنافا او بعد اثما مما فلا
 وبه يرد قوله الاذرعى انه ان شك بعده قبل التحلل حذر
 والا فلا ويرده ايضا ما في المجموع عن النص انه لو اعتمر
 او حج فلما فرغ من الطواف شك هل كان متطهرا ام
 لا احييت ان يعيد الطواف ولا يلزمه ذلك انهي
 وكلامهم مصرح بالنظر الى الفراغ من الركن المشكوك
 فيه لا لجميع العبادة وقياس الصلاة انه لو شك في فعل
 بعض الاركان غير النية وتكبيرة الاحرام حرم ما لم يتحلل
 منه او فيها حرم مطلقا وفي شرط الركن حرم ما لم يفرغ منه
 بل يؤخذ من المجموع ان الشك في خواطرها بان ثبوتها
 وشك في الحديث بعد ها انه لا يضر في اثنا الصلاة او
 بعد ها او قبلها لقولهم يجوز الدخول في الصلاة بطهر
 مشكوك فيه فيقاس به الطواف في ذلك وان افهم ما ياتي

عن النضر خلافة والاقراب ان المراد بالتحلل الذي لا يضر
 الشك بعده هو الثاني لان العبادة انما تتم به وبه فارق
 السليمة الثانية للصلاة **ولو اعتقد** ولو ظنا غالبا
انه انما اي السعي **فاجبره ثقة** فكسر المثلثة وتخفيف
 القاف باء يجرب عليه الكذب ولو عبدا او امرأة
ببقاشي من **لم يلزمه الاتيان به** عملا بظنه هو
لكن يستحب العمل بذلك الخبر وانما حرم في الصلاة
 لئلا يقع في الزيادة بالنسبة لظنه وذلك يبطلها
 بخلاف ما هنا وفي عكس ذلك يحرم العمل بخبر المخبرين
 ما لم يبلغوا عدد التواتر **الواجب الرابع ان يكون**
السعي **واقفا بعد طواف صحيح** فلو ثبت فساد
 طوافه الذي سعي بعده بوجه ما لم فيعيد ويعيد
 السعي بعده كما في المجموع وقيد الاذرع **ذلك**
 بطواف الركن قال لان طواف القدوم يقوت بالتأخير
 ان طال الفصل فيؤخره لطواف الاقضية ورد بانه
 لا يقوت الا بالوقوف كما مر وحسين فيصحيه ويعيد
 السعي بعده ما لم يقف ويدل لذلك قول المنهاج وان
 يسعي بعد طواف ركن او قدوم بحيث لا يتحلل
 بينهما الوقوف بعرفة وقوله هنا **سواء كان بعد**
طواف القدوم او طواف الزيارة واقتصر عليها لان
 الكلام في الحاج وسياق بيان شرط صحته من المعتمر
ولا يتصور بضم او بفتح اوله **وقوعه بعد طواف**
الوداع الواجب شرعا والوداع بضم الواو اسم مصدر

من المواد عة وبكسر ها مصدر وانما علة للمبالغة
 وذلك **لان طواف الوداع هو الطواف الثاني به بعد**
فراغ المناسك فلا يجزي لو بقي عليه عمل ما
 كحصاة من جهرا ان التشرية والوقت باق **واذا**
بقي السعي لم يكن الثاني به طواف وداع لفقد شرط
 كونه بعد الاعمال اما طواف الوداع غير الواجب
 كما ثبت به عند الذهاب لعرفة والذي ياتى به
 من عاد لبلد محرم وجوزنا مصابك الحرام
 فله ذلك ونذب الاول لا كلام فيه وفي الثاني
 خلافا فاعتمد ابن العماد المذهب وقال انه مفهوم
 من صحيح كلام الاصحاب وقال غيره لا يندب لان
 نسكه لم يتم فاذا اعادوا لم نسكه لزمه وعلم
 مما مر انه لو بقي بطوافه بعد نصف ليلة
 التي طواف الوداع لم يقع لبقا اعمال الحج عليه
 وهو مانع من طواف الوداع فلا اثر لنية ما بقي
 عليه السعي او سعي منه وبه يندفع ما للاسنوي
 هنا من الاعتراض على المص ويحتج الفريق جماعة
 ان السعي منكوسا او معترضا كالطواف انتهى
 وهو محتمل وكتمل الفرق بانه احيط بالطواف
 بوجوبه اشيا لم يجب هنا فكان دونه ومسا
 وانه له في اعتبار فقد الصارق لا شئ كهما
 كما في المصنف الذي لا اعتبار بينهما ولا كذلك هنا
 ويجري ذلك فيما لو مشى الفهقري وخوفه من

من مكة بلوغ الوداع بالحج

صحة الطواف حبوا ورجفا وخوفها فيأتي ذلك هنا
 بالأول ولو سعي في هواه لمسعي ففضية جعلهم
 هو المسجد مسجداً صحته أي وكان مستقراً **وإذا سعى**
بعد طواف القدر وإن طال الفضل ما لم يأت
 بالوقوف **أجله** سعيه **وإذا سعى** **ركناً** لوقوفه
 بعد طواف محسوب وأفتى الشهاب الكرمي بأفضليته
 تأخير السعي عن طواف الأفاضة وتبعه ولده قال
 لأن ثلث وجهها باستحباب إعادة طوافه والذي عليه
 غيره أفضلية تقدمه أتباعاً لما صلى الله عليه وسلم
 والخلاف المصنوع من السنة الصحيحة لا يعتد به **ويكره**
 على المعتمد إعادة طواف الأفاضة وذلك
 لأن السعي ليس من العبادات المستقلة التي يشرع
 تكريرها **والأكثر منها في طواف الوقوف** لا يكرره الحاج بالاعتقاد
 لعود لها **النفر منها للوقوف ثانياً** فيقتصر بالبناء
 للفاعل أي الحاج أو للمفعول وسكت عن الفاعل
 لعدم تعلق الفرض بتعيينه **فيه على الركن بخلاف ما يذهبون**
الطواف فإنه عمل مشروع في غير الحج والعمرة ويثبت في
 عند مسلم **عن جابر بن عبد الله** في حديثه الطواف
 لبياض حجة صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع قال
لم يطق النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا
والمروة فيه إطلاق الطواف على السعي لكن
 مقيداً بما كانه **الطواف واحد** **طوافه الأول** يعني السعي
 قضية العلة أن المراد من الكراهة خلاف السنة

لأن ذلك

مقابل

لأن ذلك لم يرد مني عنه ولأما هو في حكم الهني خلاق
 قوي ببطلانه ومحل الاقتضار على السعي
 الواحد في المفرد أما القارن فيستحب له طوافان وسعيان
 وسعيان خروجهما من خلاف موجب ذلك ومحل ذلك في
 غير من لم يوقع السعي حال نقضه ثم يكمل بعد بلوغ
 أو عتق في الوقوف أو بعده وعادله والافتي على السعي
 لأنه جابه وهو ناقص فيعيد به حال الكمال **ويستحب**
المواصلة بين مراتب السعي وبين الطواف والسعي فلذا
 ذهب كما تقدم أن لا يفصل بينه وبينه إلا بركعتيه فقط
 دون وعاء وشرب ما ذكره **فإن تخلل بينهما فصل لم**
يضر وإن طال بشرطه **أن لا يتخلل ركن** أي الوقوف
 بين طواف القدوم والسعي والافطاف للأفاضة
 ثم خلوص سعيه بعده **فلوطاف للقدوم ثم وقف بفرقة**
لم يصح سعيه الوقوف مضافاً إلى طواف القدوم
 الذي أتى به قبل الوقوف ولا الذي يأتي به بعده لو
 فرض أنه وصل بعد الوقوف لمكة قبل نصف الليل
 فيندب له طواف القدوم لعدم دخوله وقته طوافه
 ولا يسعي بعده لأنه إنما يجزئ تقديم السعي على طواف
 الركن تبعاً لتقدمه على الوقوف وقد تأخر عن الوقوف
 فلهذا في تأخر عن الطواف المفروض ولذا قال **بل** للاتصال
 بينهما **آخر مع بقا الأول عليه وجوباً أن يسعي بعد طواف**
الأفاضة لتخلل الوقوف **فإن لم يتخلل ركن** أي
 الوقوف بين الطواف والسعي **فلا فرق بين أن يؤخر السعي**

عدري
٢٤

عن الطواف او يوغر بعض مرات السعي عن بعض حتى
 لورجع الي وطنه ومضى عليه سنون كثيرة حتى بيه
 لرفع توهم القلة حملا على جمع السلامة فيها **جاء ان يبين**
علي ما مضى من سعيه وطوافه اذ لا اخر لوقتها =
 صرحه انه اذ لم يفصل بين الطواف والسعي بالوقوف بان
 سعي بعض السعي ثم وقف انه يبي بعد الوقوف علي ما
 قدمه من السعي عليه وانما يضر الفصل بالوقوف بين
 الطواف وجملة السعي **كن الافضل الاستيناف** خروجا
 من الخلاف **واما سنن السعي فجميع ما سبق في كيفية**
السعي سوي الواجبات الاربعة وهي اي السنن سنن
كثير الوصف تأكيد **احدها الذكر والدعاء علي**
الصفاء والمروءة اي الاكثار منهما في ذلك المحلين لشرهما
 فاستحب المذكور فيهما لانها من موطن اجابة الدعاء
 فاستحب ذلك ثم **ويستحب ان يقول بين الصفاء**
والمروءة من الدعاء في سعيه بين الاميال **ومشيه**
 في باقيه **رب اغفر** استرني بترك المواعدة به **وارحم**
 بزيادة الفضل والاحسان **وتجاوز عما تقلم** عطف على غفر المقام
 للاوطنا **ب انك تقام** انما ضمير فصل فلا محل له او
 تأكيد لاسم ان فمحل نصب **الاعز الاكرم** والمجلة خبران وفيه
 تدب الشا عاي الله تعالى في الدعاء ليكون من اسباب
 الاجابة **اللهم** يا الله ولوا به له بقوله ربنا لكان انشيب
 بلفظ التنزيل **انا اعطنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة**
حسنة وقنا عذاب النار تقدم ما يتعلق به في اذكار

او بعد خبره

الطواف

الطواف **ولو قرأ القرآن** في السعي مكان الذكر والدعا
كان كذا في النسخ والظاهر كانت لاسناده للقراءة ولعل التذكي
 لنا وبه بالقرات **افضل** اي من الذكر غير الوارد فيه
 علي قيا من ما مر في الطواف ومنه رب اغفر لي اخبر اما
 الذكر الوارد فهل هو افضل من القراءة او مساو لها
 فضيلة التشبيه بالطواف الاول وكلام المجموع الثاني
 وعليه فقد يفرق بان الطواف اشبه بالصلاة والقراءة
 فيما عدا القيام منها مكر وهمة فلذلك لم يطلب في مشايها
 بخلاف السعي وايضا قد ورد للطواف اذكار لكل من محاله
 مستوعبة لاجزائه ولا كذا لك السعي فلم يبق فيه مكان
 للقراءة بخلاف السعي **الثانية** من السنن **يستحب ان**
يسعي علي طهارة سابق عورته **فلوسعي مكشوف**
العورة وهو قادر علي سترها او محدثا او جنبيا او حائضا
 مع التمكن من الطهارة او عليه نجاسة ولو غير مفعولها
صعب سعيه لعدم اشتراط شي عما ذكر فيه بخلاف الطواف
الثالثة **يستحب ان يكون سعيه في موضع السعي**
الذي سبق بيانه واصله كما في الصحيح سعيها جرد
 ام اسما عيل ثمة لعدم رويتها له لانه كان في هذه
 وفي الحديث فله كسعي الناس بين ما **سعيها شد** يد
 بحيث لا يثقل عليه فخير الامور واساطها بقصد الاتباع
 لا المسابقة واللعب واللام يحصل له ثواب بل ربما يبطله
فوق سعي **الرمل** لانه ثمة الخطا متقاربة مع الاسراع
 في المشي وهنا الخطا متباعدة والمشي فيه افضل من الركوب

لعله

مما

وليس ترك تركه لشيء وصرفه مبطل كالطواف كما
من هو أي السعي كما ذكر **سعي في كل مرة من**
مرات السعي **ولو مشى في جميع المساجد** أصلها مسوفة
بوزن مفعلة وجمعها مسافات **أو سعي** عدوا
فيها كلها سعيه لأن كلامها ذكر منها مبدؤ
في محله لا واجب **وقالت الفضيلة** أمثلة على
ترك السنتين وقد ذكر لسفل بن عن بعض
الأوليا كشف أن الله جعل بكل سنة بعملها العبد
في الدنيا درجة في الجنة فليقل المرء وليستكبر
أما المرأة والخنثى **قال الأصم** أنها لا تسعي في محل
السعي لاليل والانهار لعدم ورود طلب ذلك
منها بل **تسلي على هيئة بكسر** أوله وسكون الحنة
وفتح النون وبفتح الهاء كهيئة وسكون الحنة
بينهما **بكل حال** أي من خلق المسعي وعدمه ليل
كان أو نهارا **وقيل أن كان بالليل في حال خلق الجمع**
من الرجال **فهي كالرجل تسعي في موضع** في نذب السعي
فيه في محله **والمذهب الأول** لأن الباب باب
اتباع ولم يرد ذلك **الرابعة** **الافضل** **أن**
يسري يريد السعي **زمن الخلق** للمسعي لسعيه
فالأفضل تأخير عن الطواف أن وجد بعد
الطواف رجة كما يقتضيه كلامه وهو ظاهر
لأن بالخلق يريد الحضور الذي اعتنا بالشارع
به استد منه بأمواله **وطوافه** غير لقوم

مكرر

لما من تأكيد النذب إليه قبل حط رحله والخلاف
في قوته بالتأخير ومحل فيه ما لم يخش من
البدا حصول اذ ي له أو لغيره لسدة الرجة
والأفالتأخير أفضل **وإذا كثرة الرجة** لكثرة الناس
فينبغي للساعي والطائف أن يتحفظا عن الأذى
التأنيب بمزاحمة لهم حال سعيه وطوافه
وتركة هيئة السعي لكونه غير سارع بين الميادين
مثلا **أهون من أذى المسلم** لأن درء المكاسد
مقدم على جلب المصالح **ومن تغرب بنفسه للأذى**
من غير عن مزاحمة له **وإذا عجز** بفتح الجيم
عليه إلا فصح عن السعي **السنة** بدلي موضع الذي
سبق بآية **للتزجئة** أو لغيرها **تشبه في حركته**
بالساعي كما قلنا في الرمل أنه حركته كتفه تحريك من
في رمل أعلا ما يريد اهتمامه بالاتباع وأنه
أنما ترك الهد وعدم تمكنه منه **الخامسة** **الافضل**
أن لا يركب في سعيه **الألف** **كما سبق في** هو صريح
في عدم كراهة الركوب وهو كذلك ونقل في
الجمع الاتفاق عليه ونقل الأسفي عن
الترمذي عن السافعي كراهة الألف **ضعيف**
أو يحمل كما يحمله الزركلي علي ما إذا كان عنة رجة
وهو متجه بل قد يجزم أن تحقق الأذى أو ظنه
ومثله في ذلك الطواف **السادسة** **المواصلة بين**
الطواف والسعي كما تقدم وبين مرات السعي

السبع وبين اجزائها **مستحب** بآفاقك والوقوف
 فيها الخوف بك بلا عذر **فوق فرق** بين مراتبه
بلا عذر **تفرقا كثيرا** بحيث يحد العرف تاركها
 للسعي **لمريض** لان الموالاة سنة **علي الصبي كما**
سبق ومقابلته يقول انها من شرطه فيبطل
 عند فقد هاتين **لكن فانه الفضيلة** المترتبة علي سنة
 ولايته **ولو اقيمت الجماعة** المشروعة ولو لم تحم
 كسوف او الجماعة في المكنت باتا كل محتمل والثاني
 اقرب لما مر من كراهة قطع الطواف لرايته
 عند خوف فواتها **وهو سعي او عرض مانع**
 اقضي الاستفاد عن اتمام السعي **قطع السعي**
 لكل من ذلك ولا ينقص ثواب الموالاة لانه
 تركه لعذر **فاذا فرغ** من الصلاة ومن عمله
بني علي ما مضى له منه وقياس الطواف كراهة
 قطع السعي لجنازة او فوات رتبة **السابعة**
قال الشيخ ابو محمد الجعفي رحمه الله تعالى راي
الناس اذا فرغوا من السعي صلوا ركعتين علي المروة
 شكر لله علي اتمامهم علي اداء هذا التمسك
 وذلك **حسن** لانه عمل بر **وزيادة طاعة** بالصلاة
 المضبوطة للسعي **لكن لم يثبت ذلك عن رسول الله صلى**
الله عليه وسلم اي فلا يندب **قال الشيخ ابو عمرو**
ابن الصلاح في مناسكه **ينبغي ان يكون** فلا ينقل
 كما هو شأن العبادة المكرهه لتنافي طلب

الفعل

الفعل وباحية لطلب الترك **لانه ابتداء شعار**
 ورجحه في المجموع وقال الماذري انه الوجه ونظم
 ابن خليل عن الاصحاب وقول بعض الحنفية
 انها سنة لما رواه احمد وابن ماجه وابن
 حبان عن المطلب عن ابي واداعة قال راي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ من سعيه حيا
 حتي اذا حاذي الركن صلى ركعتين في حاشية المطاف
 وليس بسنة وبين الطائفتين احد مردود بانه تصحيف
 عليه في الحديث سبعة سعية فقد رواه المجل المطيري
 عن ذكر بلفظ حين فرغ من سعيه بالموحدة اي
 طوافه وتقديران لا تصحيف فلا دليل لكون الركعتين
 من سنن السعي لجواز كونها رتبة او حكمة مسجد
 فهي واقعة عين محتملة فلا دليل فيها قال العزيز
 عبد السلام والمروية افضل من الصفا وجزم به
 الشمس الرملي وخالف الشارح فيه فقال بعد نقله
 وزاد اتمم اقروه بالفظه وقد ينظر فيه بان الصفا
 قدمت ذكر في القرآن والاصل فيما قدم فيه انه
 للاهتمام به المشعر شرفه الا ان يقوم دليل علي خلافه
 وما ذكره من انها مرور الساعي في سعيه اربع مرات
 والصفا مروره فيه ثلاثا وما امر بمباشرة في العبادة
 اكثر افضل وبداته بالصفا لانه وسيلة للاستقبال
 المروية انهي ليس ظاهرا في الدلالة لما قاله بل قد يدل
 لما قلناه بان يقال وما امر الشارح بمباشرة بالعبادة



قبل نظيرها وعدم الاعتداد بمباشرة نظيره قبله يكون
 افضل لانه الاصل وغيره تابع له والضرورة قاضية
 بتفضيل المستوع وقد بان مما ذكرته ان الصفا هي
 الاصل اذ لا يعتد بالمرور قبلها فتكون تابعة لها
 صحة وجوبها فكانت الصفا افضل ودعوى انها
 وسيلة ممنوعة اذ لا يصدق عليها احد هاتكما لا يخفى
 ثم رأيت الزركشي نظري الخادم فيما مر عن ابن عبيد السلام
 وقال ولو قيل بتفضيل الصفا لان الله تعالى بذاتها
 ولا انها اقرب الي البيت لم يبعد ولو فضل المروءة باختصاصها
 باستحياب النحر عندها دون الصفا لكان اظهر
 انتهى وما جمته او لا موافقا لما ذكرته واخر ايجاب
 عنه بان اختصاصها بذلك لا يدل على افضلية لها
 لانه ليس لذاتها بل لكونها محللا للمحلل لا مطلقا
 بل بالنسبة للعمرة ومن ثمة شاركتها مني في ذلك
 في الحج لكونها محل تحللها فالاختصاص لعارض لا لذاتها
 انتهى قال الشمس الرميلى وقد يقال ان البداية من
 الصفا لبيان الترتيب وضرورته فلا اشعار في
 تقديمها بافضلية او بان البداية بالشئ لا يستلزم
 افضلية المبدأ على الاخر كصوم رمضان اخره افضل
 من اوله انتهى وتعبته ابن قاسم العبادي بقوله
 لا خفا ان تقديم الشئ في الذكر مشعر بمزيتته
 وفضله الا ما قام دليل على خلافه فيه وبهذا
 استدلوا على فضل السمع على البصر بتقدمه

عليه

عليه ذكر في القرآن وما كون البداية لبيانات الترتيب
 فهو لا لوسام لا ينافي ذلك بل يوافق له لان معنى
 بيان الترتيب بيان وجوب تقديمه ولا خفا في ان
 وجوب تقديم الشئ على غيره مع امكان عكسه مشعر
 بمزيتته الا ما خرج لدليل وما كون البداية بالشئ
 لا يستلزم افضلية في غير وادلا فام ندع الاستلزام
 بالاشعار والظهور وهذا كاف في المطلوب وهو ما لا يمكن
 انكاره كيف وقد عول عليه الامة في مواضع لا تحصى
 وح فلا يتوجه الاستظهار بصورة الصوم المذكورة
 على انها ليست مما نحن فيه اما اول فلان تلك الايام عبادة
 متفاضلة لا يمكن تقديم الاخر منها على الاول بخلاف ما
 نحن فيه واما ثانيا فمما نحن فيه جعل البداية شرطا للاعتداد
 بالنهاية بخلافه في صورة الصوم المذكورة اذ لو ذكر الاول
 وصام الاخر صح واما ثالثا فلان هذه الصورة انما ترد لو
 ادعينا لزوم وليس كذلك بل الاشعار والظهور الدليل
 ولعل هذه مما خرجت لدليل واما رابعا فكلامه فيما يعتبر
 الشارع تقديمه على غيره والشارع لم يعتبر تقديم اليوم
 الاول على ما بعده بل غاية الامران اوجبه في نفسه
 كما اوجب ما بعده كذلك فاليتأمل انتهى والله اعلم
 تم الجزء الاول من فتح الفتوح بشرح الايضاح وبليته الجزء الثاني
 من الفضل الرابع في الوقوف على جماداتنا في عام
 تسعة وسبعين ومائتين والفا من الهجرة
 بحمد الله كما تبين وقاربها اين
 آمين